ظَاهِرَةُ المَنْعِ فِي النَحْوِّ العَرَبيِّ

رسالة قدّمها

مازن عبد الرسول سلمان ابراهيم الزيـدي

إلى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

باشراف الأستاذة الدكتورة

خـــديـجـــــة الحـــديـثـــــي

رجب ١٤٢٢هـ أيلول ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١٠٠﴾ ۞ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾

صدق الله العظيم

يوسف

١٠٠ / ١٠١

الإهـــداء

وحين ننذرُ العمرَ فيكِ لغتنا المباركة

يشدّنا طعمُ الصمتِ بغيركِ

(صلّى اللّه عليكَ وسلَّمَ)

سيدي أيّها النور

إذ تشرّفت على يديك ..

فإليــك..

وإلى أبي وأمي أيضًا

كان عظيمًا ما منحتماني إيّاه من أمل

إنها نظراتكم

عزمي على إكمال الدرب:

درب العلـم،

ودرب الحياة ...

ودرب رضاكم..

وإلى روحيكما الطاهرتين

جدتي، و أخـــي:

أعلم أن السنين إذ تمضي

تنشفُ العَبَرات

بيد أن النهر .. لمّا يـزل .

مـازن

(إقرار المشرف على الرسالة)

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(ظاهرة المنع في النحو العربي) المقدمة من الطالب(مازن عبد الرسول سلمان ابراهيم الزيدي)، قد تم بإشرافي في قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية، وآدابها.

التوقيع:

الاسم: الأستاذة الدكتورة

خديجة عبد الرزاق عبد القادر الحديثي

التأريخ: ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠١م

بناءًا على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الكريم راضي جعفر

رئيس قسم اللغة العربية

رئيس لجنة الدراسات العليا

التأريخ : ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠١

اقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها نشهد اننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(**ظاهرة المنع في النحو العربي**)، والمقدمة من الطالب (**مازن عبد الرسول سلمان الزيدي**) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وادابها بتقدير (**ممتاز**).

التوقيع:
الاسم: الاستاذ الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي
رئيس اللجنة
التاريخ: ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠١

التوقيع:
الاسم: الاستاذ الدكتور عبد الله احمد الجبوري
عضواً
التاريخ: ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠١

التوقيع:
الاسم: الاستاذ الدكتور محمد ضاري حمادي
عضواً
التاريخ: ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠١

التوقيع:
الاسم: الاستاذة الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي
عضواً ومشرفاً
التاريخ: ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠١

صُدّقتْ من مجلس كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية.

التوقيع:

الاسم: الاستاذ الدكتور

عبد المناف شكر النداوي

عميد كلية التربية

التاريخ: ٥ / ١ / ٢٠٠٢

المحتويات

الموضـــــــــوع | الصفحـــة

المقدّمـة .... ١١ — ١٤

التمهيـد (في دائرة الظاهرة ـ الجواز ، والوجوب ، والمنع ـ مصطلحات مقاربة .... ١٦ -٢٠

البـاب الأول :(في توصيف الظاهرة : الملامح ، والسمات) .... ٢١ -٩٥

الفصل الأول (مصطلح المنع بين الدلالة والآستعمال)................................. ٢٢ -٦٢

المبحث الأول : (المنع في اللغة والاصطلاح).. ٢٣ -٢٨

المبحث الثاني : (تعبيرات النحاة عن ظاهرة المنع).. ٢٩ -٤٩

١ – مرادفات المنع : (أبى ، حُظل ، تعذّر ، حظر) ٣٠

٢ – التعبيرات الدالة على المنع: (لايجوز ، لاتقول ، لا ، لم ، ليس ، لايستقيم ، محال ، خطأ ، لحن ، مرفوض ، مردود ، فاسد ، باطل ، غير صحيح) ٣٢

٣ – مصطلحات تفاوتت في دلالتها على المنع : (غلط ، تعسّف ، إجحاف ، بعيد ٤٧

المبحث الثالث : (تعبيرات اختلطت دلالتها بدلالة المنع) :

(الشاذ ، الضعيف ، القبيح ، الرديء) .... ٥٠ -٦٢

الفصل الثاني : (أنماط المنع ، وأسبابه ، والخلاف فيه) .... ٦٣ -٩٥

المبحث الأول : (أنماط المنع ، وأساليبه) .... ٦٤ -٦٦

المبحث الثاني : (أسباب المنع في الدرس النحوي) .... ٦٧ -٨٠

المبحث الثالث (أسباب الخلاف في المنع تحليل ، ونقد) .... ٨١ -٩٥

البـاب الثاني :(مواطن المنع في الدرس النحوي).. ٩٦ -٢٤٦

الفصل الأول (مواطن المنع في الأسماء).. ٩٨ -١٨٢

المبحث الأول : (المرفوعات) .... ٩٩ -١٢٧

المبتدأ والخبر.. ٩٩

الفاعل ١٠٦

نائب الفاعل ١٠٩

الضمائر... ١١٢

الموصول ١١٥
العدد ١٢١
اسم الإشارة ١٢٥
الأسماء الستة.. ١٢٦
العلم.. ١٢٦
المبحث الثاني : (المنصوبات) .... ١٢٨ –١٤٤
المفعول به ١٢٨
المفعول معه ١٢٩
المفعول له ١٣٠
المفعول فيه ١٣٠
المفعول المطلق ١٣٣
الحـال ١٣٦
التمييـز ١٤١
المبحث الثالث : (المجرورات).. ١٤٥ –١٥٧
المجرور بالحرف ١٤٥
المجرور بالإضافة ١٥٣
المبحث الرابع : (التوابـع) .... ١٥٨ –١٨٢
البـدل ١٥٨
التوكيد ١٦٠
العطف ١٦٤
النعـت ١٧٥

الفصل الثاني (مواطن المنع في المستويات الأخرى) .... ١٨٣ – ٢٤٦

المبحث الأول (الأفعال وعواملها : النواصب ، والجوازم) .... ١٨٤ –١٨٨
الفعل ١٨٤
نواصب الفعل ١٨٦
جوازم الفعل ١٨٧
المبحث الثاني :(الحروف) .... ١٨٩ –١٩١

المبحث الثالث : (النواسخ) .... ١٩٢ –٢١٧
كان وأخواتها ١٩٢
المشبّهات بـ (ليس) ٢٠٠
أفعال المقاربة ٢٠٤
أفعال القلوب ٢٠٦
إنّ وأخواتها ٢١١
لا النافية للجنس ٢١٦
المبحث الرابع : (الأساليب) .... ٢١٨ –٢٤٦
الاستثناء ٢١٨
الاستفهام ٢٢٢
الإغراء والتحذير ٢٢٤
التعجب ٢٢٧
القسم ٢٣١
المدح والذم ٢٣٢
الشرط ٢٣٥
النداء ٢٣٨
الاستغاثة ٢٤١
الترخيم ٢٤٢
الندبة ٢٤٣
الخاتمة .... ٢٤٧ – ٢٥٠
المصادر والمراجع .... ٢٥١ – ٢٦١
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية .

المقـدّمة

مُقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مستحق الحمد على سابغ نعمائه، ووافر آلائه، وفضله، واحسانه، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد نبي الرحمة والهدى أزكى الصلاة والتسليم، وعلى آل بيته الطيبين الاطهار، وصحابته الغرّ الابرار.

وبعد...

لقد ترك لنا نحاتنا الأوائل تراثا غنيًّا لا ينضب ، نروى من ورده العذب ، ونغرف من منبعه الصافي ، والباحث في هذا التراث يقف من غير شك على درر وجواهر ، تبرز غنى هذه اللغة وتميزها ، وتتجلى لديه ملامح تفكير نحوي رائد ، ورؤى علمية ثاقبة ، وظواهر نحوية، ولغوية بنيت عليها دعائم الدرس النحوي، ومن هذه الظواهر ظاهرة (المنع) وهي ظاهرة بارزة لا يكاد كتاب نحوي يُغفل ذكرها .

وإذ كان هم نحاتنا ولغويينا البحث عن الصحيح الذي يقومون به الالسنة، ويشذبون ما تنطق به، ويحفظون به هذه اللغة المباركة وصولا الى الغاية العظمى الا وهي الحفاظ على كتاب بالله المعجز (القرآن الكريم) كان لا بد لهم ان يبعدوا عن طريق هذا الصحيح - صونا لهذه الغايات الكبيرة - كل ما يعتوره من زيغ، أو خلل، أو لحن.

ومن ههنا تأتى اهمية هذا الموضوع اذ يعد تصحيحا او تصويبا للسان بابعاد الخطأ عنه، وحفظه من اللحن الذي قد يصيبه على مستوى الجملة (أي مستوى التركيب النحوي) ليكمل بذلك الجانب الآخر من عملية تقويم اللسان، وهو التصحيح اللغوي على مستوى الالفاظ المفردة.

ولهذا كلّه سعيت الى تتبع مواطن المنع في الدرس النحوي، واستقصائها على الرغم مما يداخلها من مشقة وعناء من حيث ان مواطن المنع مبثوثة في بطون الكتب وفي مواقع شتى.

وتأتي أهميته أيضا من عملية تحديد المصطلحات الدالة على الظاهرة والمعبرة عنها، وتخليصها من الاختلاط، والتشابك الحاصل بينها، وبين مصطلحات لها دلالات اخرى، وتحديد الملامح الخاصة بكل مصطلح من هذه المصطلحات، وصولا الى غلق باب كل ظاهرة على امثلتها حسب، وتخليصها من شوائب الخلط والتعدد.

ومما يبرز أهمية البحث أيضا انه أول مؤلّف يتناول هذه الظاهرة بالدراسة بتحديد مصطلحاتها ، ومسائلها ، وعللها . منذ عصر سيبويه وحتى الآن . إذ لم تؤلّف فيها على الرغم من مبلغ أهميتها إلا رسائل محدودة من مثل رسالة لابن الطراوة في (منع استثناء الكثير من القليل)

أو مبحث في مؤلف للدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه (الجملة العربية تأليفها وأقسامها) بعنوان (موانع التقديم) ، أي : تقديم الجمل وتأخيرها .

واقتضت منهجية البحث تقسيمه على بابين يضم كل منهما فصلين تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

- المقدمة: ضمنتها الحديث عن اهمية البحث، ودواعي اختياره موضوعا للدراسة، واقسامه ومنهجه.

- التمهيد: وقد تناولت فيه مصطلحات (الجواز، الوجوب ، والمنع) بشكل موجز لكونها مصطلحات تشكل مع مصطلح (المنع) ظاهرة عامة، ومهمة تمس مستوى اللغة ما يجوز فيها، وما يجب، وما يمتنع، وبينت علاقة هذه المصطلحات بعضها ببعض وحدودها اللغوية، والاصطلاحية والتعبيرات الدالة عليها بإيجاز. وكان هذا التمهيد تأسيسا للدخول في صلب موضوع البحث:

- الباب الاول: (المنع ظاهرة نحوية ملامحها، وسماتها) وقسمته على فصلين:

الفصل الاول: (مصطلح المنع بين الدلالة والاستعمال) وجاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: خصصته لدراسة (المنع) لغة، واصطلاحا وتوصلت فيه الى حد اصطلاحي للمنع، وبينت فيه مضامين هذا الحد ومفاهيمه.

المبحث الثاني: (تعبيرات النحاة عن ظاهرة المنع) تناولت فيه المصطلحات المرادفة للمنع، والتعبيرات التي تعطي دلالة المنع نفسها وعرضت فيه ايضا لمصطلحات تفاوتت في دلالتها على المنع.

المبحث الثالث: عرضت فيه للمصطلحات التي اختلطت بمصطلح المنع لدى النحاة المتقدمين، والمعاصرين، وحاولت تحديد سمات هذه المصطلحات، والمفهوم من كل مصطلح منها وصولا الى تخليص ظاهرة المنع وتعبيراته من الخلط وتعدد المصطلحات.

الفصل الثاني: (أنماط المنع، واسبابه، والخلاف فيه) جاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: (أنماط المنع واساليبه) وعرضت فيه لانواع المنع واساليبه التي تم استقراؤها من خلال تتبع مواطن المنع في النحو العربي.

المبحث الثاني: (أسباب المنع في الدرس النحوي) تناولت فيه الاسباب ، والعلل التي دعت النحاة الى منع تعبير، او استعمال ، او نطق، او غير ذلك مما يمس هذا المنحى.

المبحث الثالث: (أسباب الخلاف في المنع تحليل ونقد)، وعرضت فيه لاهم الاسباب التي ادت الى اختلاف النحاة في منع مسالة ما، او تجويزها بناءاً على ما يحتجون به من ادلة الاستشهاد النحوية، واستجلى هذا المبحث طبيعة موقف النحويين من هذه الاصول، ومقدار التزامهم بها ادلة

لمنع المسائل النحوية، او تجويزها،وبينت ما ينبغي ان يكون عليه الحال في التعامل مع هذه الادلة في تجويز، حكم المنع، او ورده.

الباب الثاني: جعلته بعنوان(مواطن المنع في الدرس النحوي) تناولت فيه مواطن المنع، ومسائله في ابواب النحو العربي، وقسمته على فصلين:

الفصل الاول: (مواطن المنع في الاسماء) وقسمته على مباحث تناولت المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات بـ (الحروف، والاضافة) والتوابع.

الفصل الثاني: (مواطن المنع في المستويات الاخرى) وقسمته ايضا على اربعة مباحث: الافعال وعواملها من نواصب وجوازم، والحروف ، والنواسخ والاساليب.

اما الخاتمة فقد اشتملت على اهم النتائج التي انتهى اليها البحث.

وكانت مصادر هذا البحث متعددة، ومتنوعة شملت كتبا نحوية، ولغوية قديمة ومعاصرة مبثوثة في اثنائه، مذكورة في ثبت المصادر والمراجع.

ومن دواعي الامانة، والاخلاص والاعتراف بالحسنى ان اتقدم بثنائي وامتناني لاستاذتي العالمة الموجهة الدكتورة خديجة الحديثي على جميل رعايتها وكرم اخلاقها وحسن مشورتها، وعلى ما بذلته من جهد في قراءة ابواب هذه الرسالة وفصولها حرفا حرفا فتشرفت بارائها السديدة وملاحظاتها القويمة. أدعو الله ان يبارك في عمرها، وينفعها بعملها، ويبقيها ذخرا للعربية وطلبتها.

كما اتقدم بخالص شكري الى الاستاذ الدكتور كريم حسين ناصح، والى جميع الاساتذة الذين احبوا العلم، وعلموني حبه مذ سلكت دربه.

والى اخي الاوحد محمد الذي اقترح علي موضوع البحث، ولم تثنه المسافة عن أن يمدني بالمصادر اللازمة، والملاحظات السديدة فجزاه الله عني خير الجزاء، وهون عليه غربته، وحفظه لي أخًا حبيبًا.

والى اهلي الاعزاء، وصديقيّ الغاليين قاسم محمد، ونظير عبد كاظم. لمساندتهم اياي طوال مدة انجازي هذا البحث.

والى موظفي مكتبة كلية التربية والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية، ومكتبة جامعة بغداد ، ومكتبة بعقوبة العامة.

وخالص شكري وتقديري الى كل من فاتني ذكره، وكانت له يد بيضاء في سبيل اتمام هذه الرسالة من الاخوة والاحباب . دعواتي لهم جميعا بالتوفيق.

واخيرا فهذا جهدي الذي بذلته ارجو ان اكون قد وفيته حقه، وقدمت شيئا نافعا مرضيا وفاءا لتراثنا الاعز، وخدمة للغتنا المباركة.

فإن كنت قد وافقت الصواب فبتوفيق من الله جل شأنه، وان كانت الاخرى فمن نفسي، وحسبي انني بذلت معه غاية الجهد، والصبر، والاخلاص، وليس الكمال الا لله سبحانه ولكتابه الكريم. نسأله تعالى العصمة من الزلل وندعوه أن يجزينا جزاء المجتهدين.

ربنا عليك توكلنا، واليك انبنا، واليك المصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

التمهيـد

في دائرة الظاهرة :

(الجواز ، والوجوب ، والمنع)

مصطلحات مقاربة

تقترب دلالات كل من مصطلحات (الجواز، والوجوب، والمنع) اذ تعد احكاما تعبر عن ظواهر متقاربة تمس اللغة وصونها وذلك بإباحة التكلم بتعبير معين يعده النحاة جائزا، ويوجبون تعبيرا آخر، ويجعلون مخالفته امرا ممتنعا، والممتنع ما لا يصح التكلم به.

يقول ابو حيان: ((... وتقديم الاخبار ايضا (واجب، وممتنع، وجائز) فالواجب ان يكون اسم استفهام نحو (أين كان زيد؟) ، والممتنع هو ما اوجب توسيطه، او تأخيره، والجائز نحو (قائما كان زيدا) ...))[١] فهو يجعل احكام تقديم الخبر ثلاثة: واجب وهو ما يلزم التحدث به، وممتنع وهو ما خالف الواجب، فالواجب قولك (أين كان زيد؟) ولا يجوز تقديم (كان) أو (زيد) على (أين) فمصطلح (المنع) عكس (الوجوب) تماما. أما الجائز فهو التعبير المباح التكلم به نحو (قائما كان زيد) فيجوز ههنا تقديم الخبر.

ويلاحظ في هذا النص اقتراب هذه المصطلحات في دلالالتها العامة، اذ تشترك مع بعضها في اعطاء احكام تخص لغة التكلم (ما يجوز فيها، وما يجب فيها ، ويمتنع) وبناءا على هذا فهي احكام او ظواهر على جانب كبير من الاهمية، وها انذا اعرض نبذة مختصرة عن هذه المصطلحات.

(١) الجــواز[*] :

في معنى الجواز لغة يقول ابن منظور: ((جزت الطريق وجاز الموضع،... وجازه سار فيه وسلكه.. واجازه خلفه وقطعه، واجازه انفذه.. وجوز له ما صنعه، واجاز له أي سوغ له ذلك))[٢]، و((يقال يجوز أي لا يمتنع))[٣]، ونقل التهانوي عن التفتازاني انه ذكر ان الجائز يطلق على معان عدة منها المباح[٤].

وبهذا يتضح ((أن الدلالة العامة للفظة (الجواز) هي سلوك الموضع والسير فيه، وقد تطورت هذه الدلالة بحيث اصبحت تعني: جواز الشيء وعدم منعه، ومنه الجواز النحوي، والجواز الشرعي الذي يعني في عرف الفقهاء الامر المباح))[٥].

فالجواز اذن ظاهرة نحوية يراد بها اباحة نطق، او تعبير ما، او اعراب، او مسألة نحوية، اما لأنها سمعت عن العرب، أو لأنها وافقت قياسا معينا لا يخرج عن سمت لغة العرب، وأنماط

---

[١] ارتشاف الضرب: ٨٦/١.

[*] اود الاشارة الى انني ساعرض لهذا المصطلح بايجاز اذ ثمة دراسة مطبوعة تناولت هذا المصطلح وهي بعنوان (الجواز النحوي ودلالة الاعراب على المعنى) تقع في(٦٦٥) صفحة تأليف مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،ليبيا .

[٢] لسان العرب: (جوز).

[٣] كشاف اصطلاحات الفنون: ٢٠٨/٢.

[٤] المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

[٥] الجواز النحوي: ٢٥.

مخاطباتهم، ولا يخل بقواعد الصحة من سلامة الالفاظ، والمعاني وترتيب الالفاظ واستقامتها وغير ذلك مما لا يقدح في صحة تركيب الكلم.

وكثرت مواطن الجواز ومصطلحاته في الدرس النحوي بحيث شكلت ظاهرة بارزة لا تقل دراستها اهمية عن ظاهرة (المنع) او غيرها من الظواهر.

فقد كان النحاة يجيزون تراكيب، او تعابير كثيرة قال سيبويه: ((فإن قلت: (ضرب زيد اليد والرجل) جاز على ان يكون بدلا، وان يكون توكيدا))[٦]، أو يجيزون إجراءا نحويا كقول سيبويه: ((وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز))[٧]، وذكر أمثلة على ذلك منها قول اوس بن حجر:

تنكرت منّا بعد معرفة لمي

يريد: (لميس)، او يجيزون غير ذلك من استعمال لاداة، أو عمل، أو إعراب، أو غيرها، وللتعبير عن ذلك كله استخدم النحاة في الغالب مصطلح (الجواز) ومشتقاته كـ (جاز، ويجوز، وجائز) وتكاد هذه التعبيرات تطغى على مواضع هذه الظاهرة بشكل كلي، اذ لم يستخدموا الفاظا، او مصطلحات غير هذه الا قليلا، ومن ذلك لفظة (ساغ) ومعناه في المعجمات الجواز جاء في لسان العرب: ((وساغ له ما فعل، أي: جاز له ذلك، وأنا سوغته له، أي جوزته))[٨].

ومن امثلته قول ابن يعيش في مسألة تجويز سيبويه بناء التعجب من (أفعل): ((وانما ساغ ذلك في (أفعل) عند سيبويه دون غيره من الابنية المزيدة؛ لأن (أفعل) أمره ظاهر فلولا ظهور المعنى وعدم الالباس لما ساغ التعجب منه))[٩].

ومن التعبيرات الدالة عليه لفظة (مباح) يقول ابن فارس ((وابحت الشيء اباحة خلاف حظرته))[١٠]، فـ ((المباح خلاف المحظور))[١١]، والحظر: المنع، وهو من مرادفات هذا المصطلح - أعني (المنع) - وسيأتي الحديث عنه لاحقا.

ومن امثلته قول السيوطي: ((وسمع رفع المفعول به، ونصب الفاعل. حكوا (خرق الثوب المسمار)، و(كسر الزجاج الحجر) ...، والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس))[١٢] والجائز قد يكون حسنا، وقويا، وجيدا، وقد يكون رديئا ، وضعيفا، أو قليلا[١٣] ننتهي إذن الى أن الجواز حكم

---

[٦] الكتاب: ١٦٠، وينظر: ٩١/١.

[٧] الكتاب: ٢٥٣/٢ -٢٥٤.

[٨] لسان العرب: (سوغ).

[٩] شرح المفصل: ١٤٥/٧.

[١٠] مقاييس اللغة: (بوح).

[١١] لسان العرب: (بوح).

[١٢] همع الهوامع: ٨/٣، وينظر: ٩٩/٢ -١٠٠.

[١٣] ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه" ٢٩١ -٢٩٣.

نحوي، وهو خلاف الممنوع يراد به اباحة تعبيرات، او مسائل نحوية لا تخرج عن مقتضيات الصواب، وسماع العرب، والقياس ولا تخل بها. وبناءا على هذا تتشكل أهميته في النحو العربي اذ يُعد ظاهرة تبصر المتحدث بهذه اللغة بمواطن التعبيرات، أو المسائل الجائزة في لغته، وهو أمر ينطوي على مقدار غير يسير من الاهمية في هذا الشأن.

(٢) الوجوب:

الوجوب لغة اللزوم، جاء في اللسان: ((وجب الشيء وجوبا أي لزم))[١٤].

أما اصطلاحا فقد ذكر له الجرجاني ثلاثة حدود. اذ ذكر أنه في عرف الفقهاء ((.. ما يثبت ويستحق بتركه عقوبة لولا العذر))[١٥]، وذكر ايضا ان الوجوب الشرعي: ((هو ما يكون تاركه مستحقا للذم، والعقاب))[١٦]، وذكر أن الوجوب العقلي: ((ما لزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك بناءا على استلزامه محالا))[١٧].

والذي يمكن ملاحظته في هذه الحدود للوجوب لغة، واصطلاحا انها تشترك في سمة عامة وهي انها حكم يخرج مخرج الأمر، ويحتم على المحكوم به اتباعه، ويلزمه بذلك فلا يجوز مخالفته، واكثر هذه الحدود قربا إلى دلالة الوجوب النحوي الحد الاخير من الحدود الثلاثة التي اوردتها للجرجاني، والذي يصرح بأنه أمر ملزم لا يمكن تركه؛ لأنه سيؤدي - أي ترك هذا الحكم - الى المحال.

اذ ان النحاة لم يخرجوا عن دائرة هذا المعنى للوجوب، وكونه يقابل مصطلح المنع أي ان مخالفة حكم الوجوب تؤدي إلى المنع. يقول بدر الدين العيني: ((اعلم ان المراد بالوجوب هو ما لا يجوز غيره))[١٨]، والى هذا ذهب السيوطي فقسم الحكم النحوي إلى واجب، وممنوع، وغيره وذكر ان الممنوع اضداد الواجب[١٩]، وتبعه الشيخ يحيى المغربي فذكر ان الحكم النحوي ((ينقسم إلى واجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف اليه، وتنكير الحال، والتمييز، ونحو ذلك، والى ممنوع، وهو مقابل ما ذكر))[٢٠].

فالواجب يقابله الممتنع: أي ما يجب تأخيره من الفاظ او مفردات الجملة مثلا يمتنع تقديمه والعكس ايضا يقول السيوطي في باب كام: ((قد يجب توسيط الخبر، أو تقديمه، ... مثال وجوب التوسيط: (ما كان قائما الا زيد)، ومثال وجوب التقديم (أين كان زيد؟)، و(كم كان مالك؟

---

[١٤] لسان العرب: (وجب).

[١٥] التعريفات: ٢٢٢.

[١٦] و [١٧] المصدر نفسه: ٢٢٣.

[١٨] شرح المراح في التصريف: ٢٣٩.

[١٩] ينظر: الاقتراح: ٢٩.

[٢٠] ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: ٤٢، وينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٨٣.

ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير: (كان في الدار ساكنها)، (وكان في الدار رجل) يجوز تقديم الخبر، وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره ومثال منعهما، ووجوب التأخير (كان بعل هند حبيبها) لأجل الضمير، و(صار عدوي صديقي) للالباس))[٢١].

ويؤكد هذا ايضا ما ذكره الصبان تعقيبا على قول الاشموني في ايجابه احدى المسائل: ((إن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير))[٢٢].

ومما تقدم يتبين أن الوجوب حكم نحوي يقابل المنع، ويراد به اثبات مسألة ما، والزام المتحدث مراعاتها، وعدم مخالفتها؛ لانها ستؤدي إلى النطق بما هو ممتنع فقولك، (أين كان زيد؟) يجب تقديم الخبر (أين) على (كان) فإن لم يقدم امتنعت المسألة، فلا يجوز ان يقال مثلا(كان أين زيد؟) ، أو (كان زيد أين؟).

وأمثلة هذا الحكم كثيرة مبثوثة في مؤلفات النحاة، ومنها مثلاً قول الصيمري: ((اعلم ان الاسم المبتدأ يجب ان يكون معرفة، والخبر نكرة، هذا وجه الكلام، وانما وجب ذلك ؛لأن الفائدة في الخبر..))[٢٣]، ومنه قول ابن مالك ((ووجب - من غير ندور - تقديم الاسبق رتبة مع الاتصال، خلافا للمبرد ولكثير من القدماء))[٢٤].

ومن المصطلحات الدالة على حكم الوجوب عند النحاة (لزم)[٢٥]و (لابد)[٢٦]، و(ثبت)[٢٧]، و(لاغير)[٢٨]، فضلا عن مشتقات لفظة (الوجوب) كـ (وجب، وواجب، ويجب). وأود الاشارة ايضا إلى ان النحاة قد عبروا عن هذا الحكم باسلوب (لا يجوز الا كذا)، و(لا يكون الا كذا) تقول الاستاذة الدكتورة خديجة الحديثي: ((وقد يعبر (تعني سيبويه) عن الوجوب بقوله: (لا يكون ..الا)))[٢٩]، وذكرت مثالا لذلك معزوا إلى سيبويه: ((لا تكون (لات) الا مع (الحين) تضمر فيها مرفوعا، وتنصب الحين))[٣٠] ومنه ايضا قوله: ((اعلم ان المعرفة لا توصف الا بالمعرفة، كما ان النكرة لا توصف الا بنكرة))[٣١]. وهو أمر يبدو في غاية الصحة اذ ان الوجوب كما تقدم ما لا يجوز غيره

---

[٢١] همع الهوامع: ٢/٩٠.

[٢٢] حاشية الصبان: ١/٢٣٢.

[٢٣] التبصرة والتذكرة: ١/١٠١.

[٢٤] تسهيل الفوائد: ٢٧، وللمزيد ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣٦٩ -٣٧٠، وشرح الكافية: ١/٨٩،٩٨.

[٢٥] ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات): ١٣١، وشرح ابن عقيل: ١/٥٤٢.

[٢٦] ينظر: الاصول: ٢/١٥٨، وشرح الكافية: ١/٩٣.

[٢٧] ينظر: مغني اللبيب: ١/٢٥٧.

[٢٨] ينظر: الاصول: ١/٩٣، ٢/٣٢٧، والمفصل: ١/١١٠.

[٢٩] الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٨٥.

[٣٠] الكتاب: ١/٥٧، وينظر الشاهد واصول النحو: ٢٨٥.

[٣١] الكتاب: ٢/١٧.

فضلا عن أن ((المستثنى من المنفي موجب))[٣٢] . كما يقول ابن يعيش فقولك: (ما قام الا زيد) اثبات القيام له ، ونفيه عمن سواه. يقول السيوطي: ((مذهب الجمهور: أن الاستثناء من النفي اثبات، ومن الاثبات نفي، فنحو: (قام القوم الا زيدا)، (وما قام احد الا زيدا) يدل الاول على نفي القيام عن (زيد)، والثاني على ثبوته له))[٣٣] . وكذلك لو قلنا (لا يجوز الا كذا) فكأننا نثبت هذا الشيء ونوجبه، ونمنع الامور الاخرى التي لم تذكر، وعدم ذكر الامور الممتنعة هو الذي يبعد هذا التعبير عن ظاهرة المنع ويدرجه ضمن الوجوب. فالوجوب اذن حكم نحوي يقضي بضرورة الالتزام به سواء أكان نطقا ، ام تركيبًا، أم اعرابًا، او غير ذلك، ولا يجوز مخالفته، لأنه سيؤدي إلى الممتنع، ولمؤداه إلى الممتنع في الكلام تتأتى أهميته؛ لكون الإخلال بشروط هذا الحكم سيؤدي إلى هذا الممنوع وهو ما حظر التكلم به.

(٣) المنع:

وهو موضوع هذا البحث، ويكاد يكون اهم هذه المصطلحات الثلاثة؛ لأنه يمس جانبا مهما من جوانب هذه اللغة، اذ يشخص مواطن الخلل، والزلل التي تعتورها، ومواضع اللحن التي تتفشى فيها، وصولا إلى الصواب، والصحيح في هذه اللغة المباركة، وقد تنبه نحاتنا الاجلاء على مبلغ اهمية هذا الحكم حتى شكل اهتمامهم بها، وايلاؤهم العناية الكبيرة بكل جزئية منه ظاهرة بارزة في النحو العربي، فذكروا مواطن المنع في النحو العربي، واسباب هذا المنع، وتعددت مصطلحاتهم الدالة عليه على الرغم مما انتابها من خلط.

وكل هذا سيتضح في الباب الاول من هذه الدراسة (بعون الله تعالى).

---

[٣٢] شرح المفصل: ٩١/٢.

[٣٣] همع الهوامع: ٢٧٠/٣.

البـــاب الأول

فـــي توصيــف الظاهـــــرة :

(الملامح ، والسمات)

الفصل الأول

مصطلح المنع
بين الدلالة والاستعمال

المبحث الأول

المنع في اللغة والاصطلاح

المنع لغة: -

المنـع مصدر الفعل الثلاثـي (منـع)، وقد وردت هـذه اللفظـة في المعاجم لمعـان متعـددة، جـاء في العـين: ((منعته أمنعه منعا فامتنع، أي حلت بينه وبين ارادته))[٣٤].

ولم يبتعـد الأزهـري عـن هـذا المعنـى، جـاء في التهـذيب: ((والمنـع ان تحـول بـين الرجـل وبـين الشيء الذي يريده، يقال: منعته فا امتنع)) [٣٥].

وقد ذكـر أحمـد بـن فـارس معنـى آخـر للمنـع اذ قـال: ((الميم والنـون والعـين أصل واحـد، هـو خـلاف الاعطـاء))[٣٦]. وقال بهذا ايضا ابن منظور، وزاد عليه معاني أخرى اذ ذكـر ان المنـع : ((هو تحجير الشـيء . . . ورجـل منـوع ومـانع ومنـاع: ضـنين ممسـك. . . ومنـع الشـيء مناعـة، فهـو منيـع: أعتـز وتعسر . . . وقوس منعة: ممتنعة متابية شاقة))[٣٧]. ومن المعـاني الاخـرى للفظـة مـا ذكـره الزبيـدي قـائلا: ((الامتنـاع: الكـف عـن الشـيء . . . ومنـاع كقطـام، أي: آمنـع: معـدول عنـه . . . وقـد يـراد بـه البخل))[٣٨].

وقد أورد بعـض المعجميين المعاصـرين معـاني أخـرى لهـذه اللفظـة، ومنهـا (حـرم) و (صـد) قـال عبـد الله البسـتاني: ((منعـه الامـر ، وعـن الأمـر، ومـن الأمـر، يمنعـه ايـاه، وعنـه ومنـه منعـا حرمـه ايـاه وعنـه ومنـه . . . ومنعـه عـن الـدعوى صـده))[٣٩]، وجـاء في محـيط المحـيط: ((امتنـع الشـيء تعـذر حصوله))[٤٠]. ولم تخرج المعاجم الأخرى عن اطار ما أوردته من معان لهذه اللفظة[٤١].

---

[٣٤] مادة (منع): ٢/١٦٣.

[٣٥] مادة (منع): ٣/١٩.

[٣٦] مقاييس اللغة (منع).

[٣٧] لسان العرب (منع).

[٣٨] تاج العروس: (منع).

[٣٩] البستان: (منع).

[٤٠] مادة (منع).

[٤١] ينظر على سبيل المثال: الصحاح: (منع)، والتكملة والذيل والصلة: (منع)، والقاموس المحيط (منع) ، والكليات: ٤/٣٠٥، ومتن اللغة: ٣٥٢ – ٣٥٣.

المنع اصطلاحًا:

على الرغم من بحثي المستفيض في أمات الكتب النحوية واللغوية المتوفرة فإني لم أقف على معنى اصطلاحي للفظة (المنع). الأمر الذي حدا بي إلى تحديد مفهوم آصطلاحي يتناول أبعاد هذه الظاهرة بعد الاطلاع على مواضع ورود هذه اللفظة في كتب النحاة واللغويين.

وفضلا عن هذا فإن ثمة اسبابا أخرى دعتني إلى ضرورة تحديد هذا المفهوم الاصطلاحي ومنها: -

١ - إن مفهوم (المنع) مصطلحا عند النحاة لم يتعد عندهم المعنى اللغوي للفظة عند آستعمالهم إيّا ها في مواطن المنع. سواء صرحوا بذكر هذه اللفظة أو استخدموا الفاظا ترادفها، او تعبيرات تدل عليها، ولعل ذلك يعود : ((الى ان النحويين لم يكونوا يعنون كثيرا بتحديد مصطلحات هذه الظاهر في المقام الاول، وإنما كانت غايتهم بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية، فكانوا يهتمون بالمعاني اللغوية لهذه الالفاظ من غير التفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية))[٤٢]، ولذلك لم تكن هذه المصطلحات واضحة الرؤى في أذهان مستعمليها، بدليل انهم لم يقتصروا عليها، وانصرفوا إلى استعمال غيرها لتدل على مدلولاتها[٤٣].

٢ - إن ثمة خلطا أكتنف هذا المصطلح (المنع) ومشتقاته، ومصطلحات أخرى تشعر به بيد أنها تنتمي إلى ظواهر أخرى مشابهة. ومن هذه المصطلحات (القبح، والضعف، والشذوذ) اذ استعملت هذه الالفاظ الدالة على الظواهر الاخرى في مواضع المنع، ومن مظاهر هذا الخلط أيضا أنّ مصطلح (المنع)، والالفاظ الدالة عليه استعملت في غير مواضعها، وكذلك استعمال اكثر من لفظ واحد سواء لظاهرة المنع او لظواهر أخرى في موضع واحد في سياق الحديث نفسه.

ومن امثلة هذا الخلط قول سيبويه: ((وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء. ألا ترى انه يقول: (ما أتيتنا فتحدثنا)، والجزاء ههنا محال، وإنما قبح الجزاء في هذا، لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء اذا أدخلت الفاء))[٤٤].

وقوله : ((زعم الخليل (رحمه الله) أنه يجوز أن يقول الرجل: (هذا رجل أخو زيد)، اذا اردت أن تشبهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز الا في موضع الاضطرار))[٤٥].

ومنه ايضا ما ذكره المبرد تحت باب ((ما يضاف اليه من العدة من الاجناس وما يمتنع من الاضافة)) اذ قال: ((أعلم أنه كل ما كان اسما غير نعت فإضافة العدد اليه جيدة .. فإن كان

---

[٤٢] ظاهرة النيابة في العربية:٣.

[٤٣] المسائل الشيرازيات: ٤٥(مقدمة المحقق).

[٤٤] الكتاب: ٣/ ٩٧.

[٤٥] المصدر نفسه: ١/ ٣٦١.

نعتا قبح ذلك فيه، الا ان يكون مضارعا للاسم، واقعا موقعه. وذلك قولك: (عندي ثلاثة قرشيين) ... هذا قبيح حتى تقول: (ثلاثة رجال قرشيين) ...))[٤٦]، في حين عبر عنه سيبويه بمصطلح (لا يحسن)[٤٧].

من هذه الامثلة يتبين لنا عدم آستقرار هذه المصطلحات لدى النحاة فتارة (محال ... قبيح) و (قبيح ضعيف لا يجوز) وتارة أخرى (ممتنع، قبيح او لا يحسن) وأمثلة هذا الخلط كثيرة جدا نلمسها بوضوح في كتب النحاة ولا يخفى ان لكل من هذه المصطلحات دلالات خاصة بها تميزها من غيرها من المصطلحات على أن يؤخذ بنظر الاعتبار التقارب فيما بينها بيد أن هذا التقارب لا يعني البتة تساوي الدلالات، ومن ثم اطلاق المصطلحات في غير مواضعها.

ولم يقتصر هذا الخلط على النحاة القدماء وإنما امتد ليشمل الباحثين المعاصرين الذين تناولوا دراسة هذه الظواهر من مثل (الشذوذ والضعف)[٤٨]، ولعل السبب في هذا يعود إلى عدم استقرار المصطلح عند الفقهاء وآختلاطه بغيره كما ذكرنا من جهة، وعدم سعيهم إلى تحديد ملامح مصطلحاتهم التي درسوها، وحدود كل منها(ما يدخل فيها، وما يخرج عنها) لتنماز عن غيرها وتستقل. وسأحاول توضيح معالم هذا الخلط سواء لدى القدماء، او المعاصرين في موضع لاحق من هذا الفصل.

(٣) إن تحديد مفهوم اصطلاحي لهذه اللفظة ينتقل بها من المعنى اللغوي إلى معان أخرى ليتبين المراد منها. أمر مهم تتطلبه دراسة أية ظاهرة، وهذه الظاهرة بالتحديد. فهو عنوانها وينبغي أن يكون للعنوان مفهوم يترجم ما في الظاهرة، ويوضح معانيها، ومقاصدها ، وحدودها من جانب، ومن جانب آخر فإن تحديد المصطلح يدفع اللبس والاختلاط الحاصل بين هذا المصطلح وما أختلط به من مصطلحات أخرى كما ذكرت.

لهذا كله، ومن خلال استقرائي لمواضع دوران (المنع) وتعبيراته في الابواب النحوية جميعها توصلت الى أنّ مفهوم المنع اصطلاحا يعني: -

((حكمٌ نحويٌّ يُرادُ به رفضُ كل ما يخلُّ بمقتضياتِ الصحّةِ وقواعدِها، لعلّةٍمانعةٍ من ذلك، حالتْ بينه وبين الصواب)).

وها آنذا أبين ما يكشف عن مضمون الحد الذي أوردته للمصطلح:

---

[٤٦] المقتضب: ٢/١٨٥.

[٤٧] ينظر: الكتاب: ٢/٢٠٤.

[٤٨] تنظر: (ظاهرة الشذوذ في النحو العربي) فتحي عبد الفتاح الدجني، و(الوجه الضعيف في النحو) كريم عبد الحسين حمود الجعفري.

فأما المقصود بقولي أنه (**حكم نحوي**)، فقد ذكر السيوطي هذا قائلا: ((الحكم النحوي ينقسم إلى واجب، وممنوع، و... فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك، والممنوع كأضداد ذلك))[٤٩].

وتقول د. خديجة الحديثي ((فالممنوع والمحال حكمان لعدم جواز وجه من أوجه الاعراب، أو وجه من أوجه التعبير))[٥٠].

وقد صرح النحاة بهذا، واطلقوا على العبارات التي تتضمن مصطلح (المنع) والتعبيرات الدالة عليه لفظة (الحكم) ومن ذلك ما ذكره الرضي في باب الاستثناء من أن للاستثناء أحكاما منها... أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها مطلقا ... وذكر منها ايضا أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف[٥١]. ومنه ايضا قول السيوطي: لـ (((إن)، و(أن)، (ولكن) أحكام دون سائر أخواتها ... منها عدم جواز عملها في حال، وظرف، ومجرور))[٥٢].

من هذه الامثلة يتبين لنا جليا كون المنع حكما نحويا أي (قاعدة نحوية).

وأما المقصود بـ (**رفض كل ما يخل**): -

فلفظة (الرفض) من التعبيرات الدالة على المنع والتي استعملها النحاة في مواطن المنع وسأبين هذا لاحقا.

وأما الذي (**يخل**) **فالنطق، والتركيب، والاعراب، والاستعمال، والعمل، وبعض الاجراءات النحوية** . وها آنذا أورد تفصيل هذا مع الامثلة :

فأما (**النطق**) فهو من أهم الامور التي يسعى هذا الحكم إلى رفضه فيما اذا خالف الصواب، لأن غاية النحو هي أن: تعرف به أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد[٥٣]. فغاية وضع القواعد النحوية إذن هي توخي الصحة، والصواب في الكلام العربي حفاظا على هذه اللغة المباركة.

فلا غرابة أن يمنع النحوي نطقا يكتنفه الخلل، والخروج عن الصواب وقد فرقت بينه وبين (**التركيب**)؛ لأن التركيب قد لا يكون المراد به النطق في أغلب الاحيان وإنما يراد به التمثيل للقاعدة النحوية لتوضيحها إلى المتعلمين وتقريبها إلى اذهانهم أي انها عبارات غير منطوقة، ومن أمثلة النطق المخل بالصواب ما جاء من قول سيبويه: ((اعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون

[٤٩] الاقتراح: ٢٩، وينظر ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: ٤٢.
[٥٠] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٨٩.
[٥١] ينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٤٠.
[٥٢] الاشباه والنظائر: ٢/ ١٧٣.
[٥٣] ينظر: الاقتراح: ٢٣ -٢٤.

(إنهم أجمعون ذاهبون) ، و (إنك وزيد ذاهبان)))[٥٤]. وكذلك منع المبرد وكثير من النحويين قول بعض العرب: ((الله لأفعلن)[٥٥]، ويقول ابن عقيل: ((و لا يجر (عند) إلا بـ (من) فلا يقال (خرجت إلى عنده) ،وقول العامة (خرجت إلى عنده) خطأ))[٥٦].

وأما **(التركيب)** فمثاله انه: ((لا يجوز أن تقول: (جاء يذهب)))[٥٧]، ولا شك في أن احدا لا يقول هذا، وإنما هو تركيب اراد به أن الفعل لا يجوز أن يخبر عنه، أو يسند اليه فعل مثله. فأتى بهذا المثال ليقرب القاعدة، أو الحكم إلى الاذهان.

وأمثلة هذين النوعين كثيرة لا تكاد تخلو منها اية قاعدة من قواعد المنع. كما سنرى في الباب الثاني من هذه الرسالة عند عرض مواطن المنع (إن شاء الله). أما (الاعراب) فهو الاصل في معاني النحو، بل أنه على الاصح هو قسيم النظم وشطره الآخر في بيان المعنى، كما يقول د. أحمد عبد الستار الجواري (رحمه الله)[٥٨]. لهذا كان لا بد لنحاتنا أن يتناولوه في ضمن أحكامهم منعا، أو جوازا، أو وجوبا للوصول إلى صحة التعبير. ومن أمثلة الاعراب المخل: قول المبرد: ((تقول: (يا أيها الرجل زيد). على قولك: (يا أيها الرجل ذو المال)؛ لان (زيدا) تبين للرجل، كما كان (ذو المال) نعتا للرجل، وإنما منعنا أن نقول: (زيد) نعت؛ لأن النعت تحلية، وليست الاسماء الاعلام مما يحلى بها))[٥٩] ومنه ايضا قول الزمخشري: ((وقد منعوا في (مررت راكبا بزيد) أن يجعل الراكب حالا من المجرور))[٦٠].

وأما **(الاستعمال)** فأقصد به استعمال شيء مكان شيء آخر، أو استعمال اداة، وغيرها، ومن الأمثلة على هذا منع الفراء من أن يكون (هذا) في موضع (ذلك)، والعكس ايضا اذ قال: ((لو رأيت رجلين تنكر أحدهما لقلت للذي تعرف: (من هذا الذي معك؟) ولا يجوز ها هنا: (من ذلك؟)؛ لانك تراه بعينه))[٦١]، ومثال الثاني: منع الكوفيين أن يعطف بـ (بل) بعد غير النفي وشبهه، ومنه قول هشام بن معاوية الضرير: محال (ضربت زيدا بل اياك)[٦٢]. وكذلك منع (العمل) ومثاله: أن حروف الجر: (لا تعمل في الفعل))[٦٣].

---

(٥٤) الكتاب: ٢/١٥٥.

(٥٥) ينظر المقتضب: ٢/٣٣٦.

(٥٦) شرح ابن عقيل: ١/٥٨٧.

(٥٧) الموجز في النحو: ٢٧.

(٥٨) ينظر نحو المعاني: ٣٥.

(٥٩) المقتضب: ٤/٢٢١ -٢٢٢.

(٦٠) المفصل: ١/١٧٨.

(٦١) معاني القرآن: ١/١١.

(٦٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/١١٢.

(٦٣) الاصول: ١/٥٥.

أما المقصود **(بالاجراءات)** فهي كثيرة كالحذف، او الاضمار والذكر، والتقديم والتأخير، والجمع بين شيئين، والفصل بينهما . . . وغيرها . وكل هذا انما يمنع اذا خالف الصواب . والامثلة على ذلك كثيرة ايضا، ومنها : قول سيبويه : ((فإن كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف، نحو: (جاء الذي اياه ضربت) ، فلا يجوز حذف (إياه) . . .))[٦٤]، ومنه ايضا ما ذكره آبن السراج بشأن حروف الاستفهام، اذ قال: ((هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة لا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها ..))[٦٥]، وقوله: ((إن الاضافة المحضة لا تجتمع مع الالف واللام، ولا تجتمع ايضا الاضافة والتنوين))[٦٦] ومن الامثلة الأخرى ما ذكره أبن هشام من أن :((الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف ممتنع))[٦٧] .

من هذه الامثلة يتبين لنا أن هذا الحكم النحوي (المنع) يرفض الاجراء الخارج عن قواعد الصحة من حذف، او ذكر ، او تقديم وتأخير، أو فصل، وغيرها .

وأما (**مقتضيات الصحة وقواعدها**) فأعني بها الالتزام بحدود الكلام العربي الفصيح من سلامة مفرداته، وصحة دلالتها، واستقامة تأليفها[٦٨] . وكل هذا إنما يكون باتباع الأصول من السير على المسموع من كلام العرب الموثوق بهم، ومطابقة القاعدة (القياس)، وسلامة المعنى، وحصول الفائدة من الكلام وعدم التناقض واللبس . . . وهذه القواعد انما اتخذها علماؤنا الاجلاء في وضع الاسس المتينة الخالدة للنحو العربي . وكل ما يخرج عن هذه القواعد والمقتضيات منعه نحاتنا لغاية مباركة هي الحفاظ على هذه اللغة الكريمة.

واما **(العلة المانعة)** فهي علة نحوية، او لغوية تطرد في كلام العرب وتنساق الى قانون لغتهم منها علة سماع ، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة اختصار . . . وغيرها، ويضاف اليها موانع، او علل اخرى منها المعنى وكل ما يخل به، وكذلك العمل وغير ذلك، وسأبين هذا تفصيلا في الفصل الثاني من هذا الباب (بعونه تعالى) .

---

[٦٤] الكتاب: ١/ ١٧١ –١٧٢.

[٦٥] الاصول: ٢/ ٢٣٤.

[٦٦] الأصول : ٢/ ٥.

[٦٧] مغني اللبيب: ١/ ٣١٧.

[٦٨] ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٢.

المبحث الثاني

تعبيرات النحاة عن ظاهرة المنع

لم يستخدم النحويون تعبيرا واحدا عند عرضهم لمواطن المنع في الأبواب النحوية، إنما تعددت هذه التعبيرات بين مرادفات للمنع، او ألفاظ تفضي إلى دلالته نفسها، وأخرى تقترب من دلالة المنع لكنها تستقل عنها، وبين هذا و ذاك كانت هناك تعبيرات منفردة، او مما تكررت بقلة. وقبل أن افصل القول في هذه التعبيرات أود الإشارة إلى ان ثمة تعبيرات تعد من مشتقات لفظة (المنع) وهي (منع، امتنع، ممتنع، ممنوع،..) وغيرها، وهذه الألفاظ فضلا عن تعبير (لا يجوز) هي اكثر المصطلحات استخداما لدى النحاة في التعبير عن هذه الظاهرة والدلالة عليها بصورة قاطعة. وقد لاحظت ان استعمال النحاة المتأخرين كأبي حيان وأبن هشام والسيوطي[٦٩] مثلا لهذه الألفاظ يفوق استعمال بقية الألفاظ في بعض الأحيان في حين كان استعمال المتقدمين كسيبويه والفراء والمبرد[٧٠] لتعبير (لا يجوز) هو الغالب. ولعل هذا يعود إلى ان نحاتنا المتقدمين كان جل غايتهم القاعدة النحوية، في وضعها وحدودها، او كما ذكرت آنفًا بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية[٧١]، فلم يلتفتوا إلى المصطلح الأنسب والأكثر دلالة على مواضع الظاهرة التي بين أيديهم. في حين وصلت الأحكام والقواعد النحوية إلى النحاة المتأخرين جاهزة تسمح بالاستقراء المتأني والتمعن في كل ما يقع بين ايديهم. لهذا تكررت لديهم الألفاظ المشتقة من مصطلح (المنع).

ولا اعني بهذا ان استخدام المتقدمين لتعبير (لا يجوز) هو مما يؤخذ عليهم كما ذكرت؛ لأن تعبير (لا يجوز) يدل دلالة قاطعة على المنع كما ذكرت لكن تحديد مصطلح واحد يدل علة الظاهرة واستعماله في مواضعها لاشك يحدد الظاهرة مفهوما، ومواضع وامثلة، ويدفع اللبس، ويجنب التكرار[٧٢]. وليس افضل من استخدام مصطلح يدل بشكل قاطع على عنوان الظاهرة، أو ما يشتق من هذا المصطلح.

ولم يكن الاستقرار عند النحاة المتأخرين في هذا المصطلح (المنع) حسب. ولكن امتد ليشمل مصطلحات أخرى اختلطت بمصطلح (المنع) كـ (القبح والضعف والشذوذ . . . وغيرها). بيد أن هذا الاستقرار لم يبلغ الغاية في الدقة. لهذا لا بد من توضيح هذا اللبس.

---

[٦٩] ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/٣٧١، ٥٢١، ومغني اللبيب: ١/١١٣، ٤٧٠، وهمع الهوامع: ١/١٨٧، ٢/٢٦.

[٧٠] ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/١٣٢، ٢/١٦٨، ومعاني القرآن (الفراء): ١ /٧، ١٦٦، والمقتضب: ١/١٢، ٢/١٤٥.

[٧١] ينظر ص ، من الرسالة.

[٧٢] ينظر ظاهرة النيابة في العربية: ٤٤.

وها آنذا أعرض لهذه التعبيرات محاولا إعطاء الصورة الواضحة لكل مصطلح، ودفع الاختلاط الحاصل بينها وبين مصطلح المنع.

(١) مرادفات المنـع:

استخدم النحاة مرادفات لمصطلح المنع. وعند الرجوع إلى معانيها المعجمية وجدت أن اللغويين عبروا عن معانيها بلفظة (المنع)، أو (الامتناع) ومن هذه الألفاظ: -

١ - أبى، يأبى، مأبيّ :

تكررت هذه الألفاظ في كتب النحاة، ومن معانيها في المعاجم: الامتناع، قال آبن منظور: ((تأبى عليه تأبيا:إذا آمتنع عليه، . . . والاباء : أشد الامتناع))[٧٣].

ومن أمثلة وروده عند النحاة قول المبرد: ((وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على اضمار (أن)، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض))[٧٤]، ومنه ايضا قول ابي البركان الانباري: (((مذ) ، (ومنذ) لا يجوز أضافتهما إلى المضمر اذا كانا اسمين، وقال أبو العباس المبرد: ولا أرى ذلك الا جائزا، والأكثرون يأبون جوازه كما أبوا جوازه في (ذو)، و(حتى)، و (كاف التشبيه)))[٧٥].

وأود الاشارة إلى أن هذه اللفظة قد وردت في المعاجم بمعنى الكره أيضا[٧٦] بيد أن استعمال النحاة لها يدل على معنى المنع فضلا عن هذا فإننا نرى الاستعمال القرآني قد جاء بها بمعنى الامتناع قال تعالى﴿ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾[٧٧]. وقد وردت في سياق آيات أخرى بالمعنى نفسه[٧٨]. (والله أعلم).

٢ - حظل:

من معاني هذه اللفظة المنع، والحجر فقد نقل الازهري عن الفراء أنه قال: ((يحظل: يحجر ويضيق))[٧٩] ونقل عن ابي عمرو قوله: ((الحظلان: المنع))[٨٠]، وذكر أبن منظور أن ((الحظل: المنع

---

[٧٣] اللسان: (أبي).

[٧٤] المقتضب: ٨٥/٢.

[٧٥] منثور الفوائد: ٣٩. وينظر المصدر نفسه: ٧١. وللمزيد ينظر: الخصائص: ١٠١/١، ٣٦٢، ٣٧٦/٢، والمفصل: ١٩٠/١، وشرح المفصل: ٦٨/٧، ١٣٤، ٧١/٨، ٨٥، ١١٣، وشرح الكافية: ٣١٥/١، وحاشية الشيخ حسن العطار: ٧٨، ٨٠.

[٧٦] ينظر: لسان العرب: (أبي).

[٧٧] الحجر: ٣١.

[٧٨] ينظر على سبيل المثال: الاحزاب: ٧٢، التوبة: ٣٢.

[٧٩] و [٨٠] تهذيب اللغة: (حظل) ٤٥٦/٤.

من التصرف والحركة))[٨١].

وقد ورد هذا اللفظ عند ابن الحاجب في أبيات (الكافية الشافية) في معرض حديثه عن منع حذف عائد الصلة الذي يكون مبتدأ خبره ظرف، أو جملة، والبيت هو:

إن عُلم الحذف، وأما إن جُهل   فانــه بكـل حال قد حُضل

وقد عقب ابن مالك على هذا البيت بقوله: ومعنى: حضل: منع[٨٢]. واللافت للنظر أن اللفظة وردت ها هنا بالضاد. في حين وجدت ابن مالك يورد اللفظة في كتابه (الاعتماد في نظائر الظاء والضاد) بالظاء إذ قال: ((وأما (الحظل) بالضاء فغيرة الرجل على المرأة ومنعه لها من التصرف والحركة ... ويقال: رجل حظل، وحظال بالتشديد وحظول وحظلان للمقتر الذي يحاسب أهله بما ينفق عليهم))[٨٣].

ويبدو أن الصواب ورودها بالظاء، وذلك تعويلا على كتب الظاء والضاد، ويزاد عليه أن اللفظة وردت (بالظاء) عند ابن عقيل، والأشموني في شرحهما للألفية، والصبان في حاشيته[٨٤].

٣ - تعذر، يتعذر:

وهو من مرادفات المنع، وهو من معاني المنع في اللغة وقد ذكرت هذا مسبقا[٨٥]. ومن أمثلة هذا التعبير قول نور الدين الجامي في توجيه لقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٨٦]. إذ قال: ((ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في (آلهة) بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء))[٨٧].

ومنه ما ذكره آبن الحاجب في منع اضافة الألقاب الصفات إلى موصوفاتها. إذ قال: ((ووجه اشكاله أنهما اسمان لذات واحدة، فيتعذر اضافة أحدهما إلى الآخر، ودليله اتفاقهم على منع (أسد السبع)، أو(سبع الأسد) وشبهه؛ وسبب الامتناع أن الاضافة جيء بها لغرض تخصيص الأول، أو تعريفه فإذا كانا لشيء واحد تعذر أن يتخصص أحدهما بالآخر أو يتضح.))[٨٨]، ونلاحظ في هذا النص التناوب بين استخدام تعبيرات (آمتنع، وتعذر) عند آبن الحاجب بشكل يدل على أن لا فرق بين دلالة هذين التعبيرين، فكلاهما يعنيان (المنع).

---

[٨١] لسان العرب: (حظل).

[٨٢] ينظر شرح الكافية الشافية :٢٩٧/١.

[٨٣] ص ٢٦ -٢٧.

[٨٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٦٦٠ – ٦٦٢، وشرح الاشموني:٢/ ٦٣٠، وحاشية الصبان: ١٩٣/.

[٨٥] ينظر ص   من الرسالة.

[٨٦] الانبياء: ٢٢.

[٨٧] الفوائد الضيائية: ٤٢٧/١، وينظر: ٤٢٦/١.

[٨٨] الايضاح في شرح المفصل: ٨٠/١، وينظر: ٨١.

٤ - حظر:

الحظر في اللغة: المنع ، جاء في اللسان: ((الحظر: الحجر، هو خلاف الإباحة، والمحضور: المحرم. حظر الشيء يحظره حظرا وحظارا، وحظر عليه: منعه، وكل ما حال بينك وبين الشيء، فقد حضره عليك... وحظر عليه حظرا: حجر، ومنع))[٨٩]. ويقول أبو البقاء الكفوي: ((الحظر بالضاء المعجمة المنع، وآستعماله بالضاد في معنى المنع ليس بمعهود))[٩٠]. ومن أمثلته قول آبن جني: ((ومما يقوى في القياس، ويضعف في الآستعمال مفعول (عسى) آسما صريحا، نحو قولك: (عسى زيد قائما) ، أو (قياما)؛ هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بحظره))[٩١]. وقد وردت هذه اللفظة عند ابن مالك في قوله:

وفي جميعهـا توسـط الخبر   أجز، وكلٌّ سبقه دام حَظَرْ[٩٢].

(٢) التعبيرات الدالة على المنع :

١ - لا يجوز، لم يجز، غير جائز، ليس يجوز:

تعد هذه المصطلحات أقوى التعبيرات دلالة على ظاهرة المنع إلى جانب مصطلحات (منع، ممتنع، ممنوع..) بل تساويها تمام المساواة غير الاختلاف في الالفاظ، فهي تقابل الوجه الجائز، والممتنع يقابل الوجه الجائز ايضا، ويؤكد هذا تناوب النحاة في آستخدامهما معا في سياق واحد، أو عن موضع واحد. قال سيبويه: ((فإنما منعك أن تقول (نعم الرجل) إذا أضمرت أنه لا يجوز: (حسبك به الرجل)، اذا أردت معنى (حسبك به رجلا)))[٩٣]، ومنه ايضا قول المبرد: ((فأما (أيما رجل) فلا يجوز. وإنما امتنع من أنك لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن من بابها))[٩٤].

وهو ايضا أكثر المصطلحات الدالة على هذه الظاهرة تكرارا لدى النحاة ولا سيما النحاة المتقدمون كما ذكرت. وقد جاء هذا المصطلح بصيغة التوكيد أي (لا يجوز البتة)، وقد فرق باحثان معاصران[٩٥] بينه وبين مصطلح (لايجوز) وجعلاه مصطلحا مستقلا. والحقيقة أنه لا

---

[٨٩] لسان العرب: (حظر).

[٩٠] الكليات: ٢٦٨/٢.

[٩١] الخصائص: ٩٨/١ -٩٩، وينظر: ١٢/٢.

[٩٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧١/١، وشرح الاشموني:١/ ٣٩٤، وحاشية الصبان:٢٣٣/١.

[٩٣] الكتاب: ١٧٨/٢، وينظر: ١٦٨/٣ -١٦٩، ٢٠٤ — ٢٠٥.

[٩٤] المقتضب: ٢٩٣/٤ -٢٩٤، وللمزيد من الامثلة التي تؤكد ذلك ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١٦٧/١ -١٦٨، ١٤٧/٣، والمسائل العسكريات: ١٤٩،٦٠ والخصائص: ٣١٤/١، ٤٩٦/٢ إذ جمع المصطلحين معا فقال: ((وهذا ممتنع غير جائز)). وأسرار العربية:٩٦، وشرح الجمل : ٣١٢/١، ٣٤٢، ٢/ ٨٨ — ٨٩، وتسهيل الفوائد : ٩٨، وشرح ابن عقيل: ١٧١/١ -١٧٢، ومغني اللبيب: ١٢٧/١، والفوائد الضيائية ٢٧٩/١ -٢٨٠، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ١٤٤/١.

[٩٥] وهما: الدكتور: فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٧٢، والدكتور: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره: ١٥٣.

فرق بين هذين التعبيرين سوى أن الثاني قد جاء بصيغة تفيد التوكيد باضافة لفظة (البتة) اليه وهي لفظة لا يشك أحد في دلالتها على الأمر القاطع المؤكد، كما أن سيبويه حين استخدمها في المرات الثلاث[٩٦]. لم يأت بها بصيغة واحدة وانما بصيغ مختلفة فتارة (لايجوز البتة)[٩٧]، (وغير جائز البتة)[٩٨]والثالثة أخر بها لفظة (البتة) إلى ما بعد انتهاء الكلام قال: ((وأعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الالف واللام البتة))[٩٩].

وهذا دليل على ان غايته توكيد المنع ليس الا، وقد عبر عنه سيبويه بأكثر من اسلوب فضلا عما ذكرته قال: ((لو قلت: (الحمد لزيد) تريد العظمة لم يجز، وكان عظيما))[١٠٠] وقد عقب محقق الكتاب على قوله (عظيما) قال ((أي كان أمراً عظيما غير مغتفر))[١٠١].

وقد عبر عنه ايضا بقوله (أبدا) اذ قال (((لا) لا تضاف إلى معرفة أبدا))[١٠٢].

واذا ما اضفنا إلى هذا استعمال سيبويه لفظة (البتة) مع مصطلح (منع) بقوله: (منع.. البتة)[١٠٣] يتأكد ان سيبويه لم يكن يريد من هذا التعبير غير توكيده والتشديد عليه، وكذلك بقية النحاة، وليس ينبغي أن أن يفهم منه أنه يريد بكل واحد مصطلحا يغاير الآخر في دلالة (المنع) فالتعبيران كلاهما يفيدان (المنع) ويبقى المنع هو هو سواء أعبر عنه بـ (لا يجوز) أم (لا يجوز البتة) فليس ثمة شيء آخر تأكيد المنع ، والتشديد عليه .

وعلى نحو ما استعمل النحاة مرادفات لمصطلح (المنع) ومشتقاته، آستعملوا مرادفات لمصطلح (لايجوز) ومنها (لا يسوغ، لم يسغ، غبر سائغ) وقد جاء المعنى اللغوي للفظة (ساغ) في المعاجم بمعنى (جاز) قال آبن منظور: ((وساغ له ما فعل أي جاز له ذلك، وأنا سوغنه له أي جوزته))[١٠٤].

ولم يبتعد النحاة عن هذا المعنى عند آستعمالهم اياه في مواضع المنع. وقد صرح بهذا الجامي في شرحه لكافية ابن الحاجب مفسرا قوله: (ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل) قال: (((ولا

---

[٩٦] ذكر الدكتور سعيد الزبيدي أنه ورد عند سيبويه مرتين. ينظر : القياس في النحو العربي:١٥٣، والصواب ما ذكرته من أنه ورد ثلاث مرات.

[٩٧] الكتاب: ١/١٢٤.

[٩٨] المصدر نفسه: ٢/ ١٨٧.

[٩٩] المصدر نفسه : ٢/ ١٩٥.

[١٠٠] المصدر نفسه: ٢/ ٦٩.

[١٠١] ينظر: المصدر والصفحة نفسها (هامش (٦)).

[١٠٢] المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٦.

[١٠٣] المصدر نفسه :١/٢٠٠، وللمزيد من هذه التعبيرات ينظر: المقتضب ١٨٠/٢، وسر صناعة الاعراب: ٣١٠/١ اذ قال: ((فما لا يجوز أن ينكر البتة لا يجوز ايضا ان يضاف البتة)) وشرح المفصل: ١٢٦/٨، ومغني اللبيب: ٤٤٤/٢، وقد ذكر الرضي في شرح الكافية تعبير (غير جائز مطلقا): ٧٤/١. وسيتضح هذا الأمر بشكل جلي في الفصل الثاني من هذا الباب بعرض اساليب المنع لدى النحاة.

[١٠٤] لسان العرب (سوغ).

يسوغ) أي: لا يجوز))[١٠٥]، ويقول ابن عصفور: ((وإن عطفت ماضيا على حال لم يجز، فلا تقول: (ما رأيته مذ يومنا ويوم الجمعة) ولا عكسه؛ لأن (مذ) إذا دخلت على الحال كانت بمعنى (في) وإذا دخلت على الماضي كانت بمعنى (من) لابتداء الغاية، فلما اختلفا لم يجز عطف ما بعدهما على ما قبلهما . . . فلما اختلفا لم يسغ عطفهما))[١٠٦].

ومن مرادفات مصطلح (لا يجوز) تعبير (لا يباح)، لكنه لم يذكر إلا نادرا وهو من آثار التأثر الدراسات الفقهية يقول السيوطي: ((والزيادة خلاف الاصل لا تباح في غير مواضعها المعتادة))[١٠٧]

٢ - لا تقول، لا تقل:

وهي من التعبيرات التي تدل على المنع، وقد ارتبطت هذه التعبيرات بمنع نطق، أو تركيب، ويتضح هذا من صياغته فهو منع لقول. وقد تكررت هذه التعبيرات عند النحاة مقترنة بالحكم، فحين يمنع النحوي استعمالا، أو اجراءا، أو غير ذلك يتبعه بمثال ليسهل الأمر على المتعلم. والأمثلة على هذا كثيرة فلا يكاد حكم من أحكام المنع يخلو من ذكر مثال يوضح القاعدة، وسأورد لهذا مثالا. قال سيبويه:((وآعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في (نعم)، لا تقول: (نعموا رجالا)))[١٠٨].

وقد يأتي هذا التعبير مقترنا بمصطلحات المنع نحو: (يمتنع أن تقول)[١٠٩]، و(لا يجوز أن تقول)[١١٠] و (محال ان تقول)[١١١]، و (لا يستقيم أن تقول)[١١٢].

٣ - أسلوب النفي (لا، لم، ليس):

تكرر المنع بهذه الأدوات في كتب النحاة بكثرة ويبدو أن شيوع استعمالهم لها هو لسهولة استعمالها وكتابتها، فهي تجعل التعبير أكثر اختصارا، فبدل أن يقال: لايجوز أن يتقدم. مثلا يقال: لا يتقدم، وتبقى الدلالة على (المنع) هي هي في التعبيرين، وقد جاء استعمالهم لها في بعض الاحيان بشكل مفرد يريدون بها (المنع) من خلال اسلوب النفي، فتفضي إلى دلالته تماما، يقول سيبويه: ((وسألته (أي الخليل) هل يجوز: (كما أنك ههنا) على احد قوله: (كما أنت ها هنا)،

---

[١٠٥] الفوائد الضائية: ٨٢/٢، وللمزيد من امثلة هذا التعبير ينظر: الكتاب ٢٢٥/٢، والمسائل العسكريات: ١٥٤، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٦٨ -٢٦٩، والمفصل:٢٠/٢، وشرح المفصل: ١٤١/٣، ٣٢/٧، ١١٣، ١٤٥، ٥٣/٨، وشرح الكافية: ١٣/٢.

[١٠٦] شرح الجمل: ٥٨/٢ -٥٩.

[١٠٧] همع الهوامع: ٩٩/٢ -١٠٠.

[١٠٨] الكتاب: ١٧٩/٢، وللمزيد ينظر: ٣٨/٢ -٣٩، ٩٧، ١٨٠ -١٨١.

[١٠٩] ينظر: الكتاب ٢٢٥/٢، ومغني اللبيب: ١٢٧/١.

[١١٠] ينظر: الكتاب: ١٧٦/٢، ومعاني القرآن (الفراء): ٣٥٣/١.

[١١١] ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢، ١٨٤، مغني اللبيب: ١١٢/١.

[١١٢] ينظر: الكتاب: ٣٨٩/٢، ٣٩٧، ومعاني القرآن (الفراء): ٥٢/١.

فقال: لا))[١١٣]، وقال الفراء: ((... فأما أن تصلح (إلا) مكان (لكن) فلا))[١١٤]. كذلك (ليس أو ليس لك)[١١٥]. والألفاظ التي تذكر معها هذه الادوات كثيرة سأذكر بعضا منها نحو: (لا تستعمل)[١١٦]، (لا تدخل)[١١٧]، (لا يقع)[١١٨]، (لا يقدم)[١١٩].

وقد جاءت ايضا بصيغة تفيد التوكيد. حالها حال مصطلحات (لا يجوز)، و(ممتنع)، على نحو ما مر ذكره قال ابن يعيش: ((فأما (منذ) فهي في نفسها لا تضاف البتة))[١٢٠].

وهناك ألفاظ ارتبطت بهذه الأدوات لكنها تكررت مرارا حتى أضحت وكأنها تعبيرات مستقلة. لكنها في الحقيقة تدور في فلك واحد، وتعطي دلالات واحدة، أضفتها عليها هذه الأدوات.ومن هذه الألفاظ (لا سبيل)[١٢١]، (لا يكون)[١٢٢]، (لم يكن)[١٢٣]،(لم يكن كلاما)[١٢٤]، وبمقابل هذا ندرت تعبيرات أخرى اذ لم تتكرر منها: (فليس هذا بشيء)[١٢٥]، (ليس هذا طريقة الكلام، ولا سبيله)[١٢٦]و (ليس وجه الكلام)[١٢٧]، (لم اجد العربية تحتمل)[١٢٨]،(ليس بكلام)[١٢٩] (ليس في كلامهم)[١٣٠]، (ليس من العدل)[١٣١].

---

[١١٣] الكتاب: ١٤٥/٣، وينظر الاصول (طبعة النعمان): ٣٣٩/١.

[١١٤] معاني القرآن: ٢٥٩/٣، وينظر: مغني اللبيب: ٤٢٨/٢.

[١١٥] ينظر: الكتاب: ١٤/١، ٣٩، ٤٣، ١٦٥، معاني القرآن (ألاخفش): ٣٧/١، الاصول: ٣٨/١، ١٠٢، ٣٨٤/٢.

[١١٦] اللمع في العربية: ٩٣، والمفصل: ٢١٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٧٥/١.

[١١٧] الاصول: ٢٣١/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٥/١، وشرح الكافية: ٣٨٨/٢.

[١١٨] الكتاب: ٢٤٩/٢، والاصول: ١١٧/٢.

[١١٩] الكتاب: ٢٠٥/١، ٢٣١/١.

[١٢٠] شرح المفصل: ١٧/٣، وقد كررها في الصفحة نفسها، وينظر: الخصائص: ٩٠/١ تعبير (ولا تلفظ به البتة) ، ومغني اللبيب: ٧٩/١ تعبير (لا يكون البتة).

[١٢١] الكتاب: ٢٩٠/٢، ٨١،٥٧ -٢٩١ تعبير (ليس للموصوف سبيل)، المقتضب: ٣٦/١، ٣٣/٣ تعبير (لم يكن سبيل)، والخصائص: ٨٦/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٨٦/١.

[١٢٢] الكتاب: ٢٣/١، ١٥٣، ٢٠٩/٢، معاني القرآن (الفراء): ٢٩٩/٣، الاصول: ٤٠/١، ٣٢٣، التبصرة والتذكرة: ٣٠٩/١، منثور الفوائد: ٣٥.

[١٢٣] الكتاب: ٦٨/١، ٢٥١/٢، والمقتضب: ١٠/٣، ١٩٩، وشرح ابن عقيل: ١٨٩/١.

[١٢٤] الكتاب: ١٤،٢٠/١ -٢١، ٦١، ١٠٨، ١٢٤/٢، معاني القرآن (الاخفش): ١٠٢/١، ١٧٢، المقتضب: ١٩٥/٢، الاصول: ٩٣/١، ١٥٨/٢، المفصل: ١٥٦/٢، شرح المفصل: ٧٥/١.

[١٢٥] الكتاب، ١١/٢.

[١٢٦] المصدر نفسه: ١١٤/٢ -١١٥.

[١٢٧] المصدر نفسه: ١٦٧/٣.

[١٢٨] معاني القرآن (الفراء): ٢٨٧/٢.

[١٢٩] معاني القرآن (الاخفش): ٣٧/١.

[١٣٠] الاشباه والنظائر: ٢٤٢/١، ٣١٤/١ — ٣١٥.

[١٣١] المصدر نفسه: ٩٦/١.

٤ - لم يستقم، لا يستقيم:

ويمكن ان نعده من ضمن التعبيرات التي اعطاها اسلوب النفي دلالة (المنع) غير انه تكرر عند النحاة بشكل مستفيض، وهذا ما جعلني افرده تعبيرا مستقلا، والامثلة على ذلك كثيرة منها ما جاء في قول سيبويه: ((ولا يجوز ان تقول (ما زيدا عبد الله ضاربا)، و(ما زيدا انا قاتلا)؛ لأنه لا يستقيم، كما لم يستقم في (كان)، و(ليس)))[١٣٢]، وقول الفراء: ((ولم يستقم ان تنعت معرفة بنكرة))[١٣٣].

وفي هذا النص للمبرد ما يؤكد تساوي دلالة هذا التعبير مع مصطلح الممتنع. اذ يقول: ((ولو قلت: (زيد اخوك قائما)، (وعبد الله ابوك ضاحكا) كان غير جائز وذاك انه ليس هاهنا فعل، ولا معنى فعل،... ولكنك ان قلت: (زيد اخوك قائما، فأردت اخوة جاز؛ لأن فيه معنى فعل كأنك قلت: (زيد يؤاخيك قائما)، فعلى هذا يستقيم ويمتنع)[١٣٤].

٥ - محال، استحال، يستحيل، أحال:

((المحال من الكلام: ما عدل به عن وجهه))[١٣٥]، أو ((ما أحيل من جهة الصواب إلى غيره ويراد به في الاستعمال: ما آقتضى الفساد من كل وجه، كاجتماع الحركة والسكون في شيء واحد ..))[١٣٦].

ولعل في هذه الحدود، والحد الذي أوردته للمنع مصطلحا، علاقة كبيرة كما يتضح. فهو (أي المحال) عدول عن الصواب، وهو ايضا يقتضي الفساد من كل وجه وهذا مما يجعله مصطلحا يعطي دلالة قاطعة على المنع، بل المنع في اشد درجاته. وقد أكد النحاة هذا بجعلهم (المحال) أشد دلالة في المنع من مصطلح (الخطا) ومن ذلك ما ذكره آبن جني ناقلا قول أبي العباس في انشاد سيبويه للبيت:

دارٌ لسُعْدى إذْهِ من هــواكَا

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا متحركا في حال))[١٣٧].

---

[١٣٢] الكتاب: ١/ ٧١، وللمزيد ينظر: ١/١٣٨، ١٤١،٣٩٨،٢ /٢٥، ٢٢٤، ٣٨٩، ٣٩٧، ١٣٣/٣.

[١٣٣] معاني القرآن: ٢٩٨/٣، وللمزيد ينظر: ٥٣/١، ٢٣٦.

[١٣٤] المقتضب ١٦٨/٤ وللمزيد ينظر: ٣٠٢/٤، معاني القرآن (الاخفش): ٢٩٩/٢، والجمل في النحو: ٣٨، والعسكريات: ٧٩، وسر صناعة الاعراب: ٣٤/١، تعبير (غير مستقيم)، والايضاح في الشرح المفصل: ١٧٩/١، ٢١٤، ٢٧٤ -٢٧٥، ٣٦٣ -٣٦٤، ٤٢١،٢/ ٢٥٩، والاشباه والنظائر: ١٧٠/٢ -١٧١.

[١٣٥] اللسان: (حول).

[١٣٦] الكليات: ٢٩٨/٤.

[١٣٧] ينظر الخصائص: ٩٠/١، وقد خطأ ابن جني المبرد في هذا، وما يهمنا هو نص كلام المبرد.

وقال في موضع آخر تعقيبا على توجيه نطق ما: ((وهذا خطأ بل محال))[١٣٨]، ولعل في هذين النصين ما يؤكد أن المحال أعلى مرتبة من الخطأ في شدة المنع، ويبدو أن السبب في هذا يعود إلى أن هذا المصطلح يفضي إلى الفساد من كل الوجوه، فيستحيل قبوله؛ لأنه ((الموقف، أو الأمر الذي يتنافى مع المعقول، وادراكه قد يثير الضحك))[١٣٩]، وقد أكد النحاة هذا في استعمالهم إياه في أغلب مواضع المنع التي آرتبطت بما كان علة منعه الاخلال بالمعنى وفساده لتأديته إلى التناقض قال سيبويه: ((وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره))[١٤٠]، وهذا ما فهمته الاستاذة الدكتورة خديجة الحديثي إذ قالت: ((فالمحال حكم من الأحكام عنده (تعني سيبويه) يطلقه على الممتنع الذي لا يجوز التلفظ به من العبارات لعدم إمكان وقوع معناها))[١٤١] ، وقالت ايضا: ((فالمحال عنده . . . ما لا يمكن وقوع معناه))[١٤٢]. ومما يؤكد هذا قول الأخفش: ((وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى))[١٤٣]، ولا شك في أن التناقض في الكلام وفساد معناه من أهم العلل التي توجب المنع لانتفاء الفائدة من الكلام، والكلام مبني على الفهم، والافهام كما هو معلوم، والامثلة على ذلك كثيرة منها قول سيبويه: ((تقول: (والله ما أعدو أن جالستك)، أي أن كنت فعلت ذلك، أي ما أجاوز مجالستك فيما مضى، ولو أراد (ما أعدو أن جالستك غدا) كان محالا ونقضا))[١٤٤]، وقوله ايضا في باب (المبدل والمبدل منه): ((وذلك قولك (مررت برجل حمار)، فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن، فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار))[١٤٥].

ومنه ايضا قول المبرد انك: ((لو قلت: (لا تعص الله يدخلك النار) كان محالا؛ لأن معناه، (أطع الله)، وقولك: (أطع الله يدخلك النار) محال. وكذلك (لاتدن من الاسد ياكلك) لا يجوز؛ لأنك اذا قلت: (لا تدن) فإنما تريد: (تباعد)؛ ولو قلت: (تباعد من الأسد يأكلك) كان محالا؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه))[١٤٦]، أو ((فتباعده منه لا يكون سببا لأكله اياه))[١٤٧].

ولعل في هذه الامثلة ما يؤكد صراحة ما ذهبت اليه من ارتباط هذا المصطلح بعلل الاخلال بالمعنى والتناقض، وقد أورد بعض النحاة أمثلة أخرى تكشف عن حدود هذه العلاقة ومنها. منع ابن

---

[١٣٨] الخصائص: ٢/٤٩٦.

[١٣٩] معجم مصطلحات الأدب: ١.

[١٤٠] الكتاب: ١/ ٢٥

[١٤١] و [١٤٢] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٨٨.

[١٤٣] الكتاب: ١/ ٢٦ (الهامش).

[١٤٤] الكتاب: ٣/٥٦.

[١٤٥] المصدر نفسه: ١/٤٣٩.

[١٤٦] المقتضب: ٢/٨٣، وينظر: شرح المفصل ٧/٤٨، ٥٠.

[١٤٧] المقتضب: ٢/١٣٥.

الحاجب التركيب الاتي (أين ليس زيد) قال: ((وإن منعنا لادائه إلى المحال من حيث المعنى))[١٤٨]، وقول السيوطي: ((قال آبن جني، لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم؛ لأن الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم؛ فمحال أن يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد؛ لأنه نقض))[١٤٩].

فهما يصرحان بأن المنع كان بسبب المعنى والتناقض، ومما يلاحظ في هذه للامثلة ايضا تناوب النحاة في استخدام مصطلحات (منع، لا يجوز، محال).

مما لا يترك شكا في استعمالهم اياه مصطلحا يعطى دلالة المنع. يقول آبن جني: ((ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة، فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: (مررت بزيد كريم على الوصف))[١٥٠].

تقول الدكتورة. خديجة الحديثي: ((وقد يعبر (تعني سيبويه) عن الممنوع بأن يصف القائل للعبارة بأنه (محيل)، أي متكلم بما لا يجوز))[١٥١].

٦ -خطأ:

((الخطأ: ضد الصواب ... وأخطأ الطريق: عدل عنه))[١٥٢]، أو ((هو العدول عن الجهة، او ثبوت الصورة المضادة للحق))[١٥٣]، وقال الفراء: ((تقول للرجل يخطئ في المسألة: لقد ذهب مذهبا بعيدا من الصواب: أي أخطأت))[١٥٤] . وقد آستعمل النحاة هذا المصطلح دالا على المنع ، ومفضيا إلى معناه ولعل في دلالته اللغوية ما يؤكد صحة استعمالهم إيّاه في مواضع المنع، فهو عدول عن الصواب، ووجه مضادّ له . ويبدو أن في قول الفراء (بعيدا) ما يدل على أن درجة هذا المصطلح في المنع أدنى من المصطلحات التي ذكرت ولعل هذا ما جعل النحاة يؤكدون هذا المصطلح -إذا ما أوردوه في موضع واجب المنع - بعبارات من مثل (خطأ فاحش)[١٥٥]، و(أخطأ الخطأ)[١٥٦]، و(أقبح الخطأ)[١٥٧]، و(خطأ لا يصلح)[١٥٨]، و(خطأ غير جائز)[١٥٩]، أو (وليس بجائز)[١٦٠].

---

[١٤٨] شرح الكافية: ٢/٢٩٨.

[١٤٩] الاشباه والنظائر: ١/٢٨٨.

[١٥٠] سر صناعة الاعراب: ١/٣٥٤.

[١٥١] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٨٨.

[١٥٢] لسان العرب (خطأ)، وينظر كشاف اصطلاحات الفنون: ٢/ ٣٠١.

[١٥٣] الكليات: ٢/ ٢٩٥.

[١٥٤] معاني القرآن: ٣/٧٦.

[١٥٥] ينظر: الكامل: ١/٣٦، والمقتضب: ٢/١٣١، ١٧٥.

[١٥٦] الاشباه والنظائر: ٣/٥٩ -٦٠.

[١٥٧] شرح المفصل: ٢/٥٤.

[١٥٨] الكامل: ٣/٣٤٦.

[١٥٩] المقتضب: ٢/١٧١ -١٧٢.

[١٦٠] معاني القرآن (الفراء): ١/٤٧١.

وقد ارتبط هذا المصطلح في أغلب المواضع بمنع نطق، أو تركيب، أو اعراب، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قول سيبويه: ((فإن قلت: (يكون هذا يوم زيدٌ أميرٌ) كان خطأ))[١٦١] وقوله فيما عزاه الى يونس منعه اعرابا بهذا المصطلح: ((وأما: (ما مررت برجل فكيف امرأة) ، فزعم يونس أن الجر خطأ))[١٦٢]. ومنه ايضا قول الفراء: ((تقول: (إنْ عبد الله يَقُمْ يَقُمْ أبوه)، ولا يجوز : (أبوه يقم)، ولا أن تجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاء فخطأ أن تقول : (إن تأتني زيداً تضرب)[١٦٣] ومن المصطلحات التي جاءت بمعنى (الخطأ) وافضت إلى دلالة (المنع) مصطلح:

٧ - لحن:

فقد: ((قيل للمخطىء (لاحن)؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب))[١٦٤]؛ لأن: ((الكلام الملحون ليس بكلام في اصطلاح النحاة؛ لأنه لا اسناد فيه))[١٦٥]. فهو يخالف العربية الفصحى في الاصوات، أو في الصيغ، أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الالفاظ[١٦٦].

وقد جاء اللحن عند اللغويين بمعنى الخطأ في الاعراب. قال ابن خالويه : ((إن اللحن على ثلاثة أوجه : فأحد ذلك أن تنصب الفاعل ، وترفع المفعول ، ونحو ذلك . فذلك لايجوز في قرىن ولا غيره))[١٦٧] . وقال الزمخشري: ((لحن في كلامه اذا مال به عن الاعراب إلى الخطأ))[١٦٨]. وقد أورد ابن منظور للحن ستة معان منها ((الخطأ في الاعراب))[١٦٩]. وكثيرا ما استعمل النحاة مصطلح اللحن بهذا المعنى، إذ ارادوا به منع الاعراب، أو النطق بتركيب معين مخالف لقواعد الصحة.

ومن امثلة هذا قوله الاخفش في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾[١٧٠]. إذ قال: ((وبلغنا أن الاعمش قال (بمصرخي)، فكسره، وهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب، ولا أهل النحو))[١٧١] وقوله ايضا: ((لو قلت: (هذا رجل مع إمراة ملازمها)، كان لحنا حتى تقول (ملازمها) فترفع))[١٧٢].

---

(١٦١) الكتاب: ١١٩/٣ وللمزيد ينظر: ٩٩/٢، ٣٨٥، ١٠١/٣.

(١٦٢) المصدر نفسه: ٤٤١/١.

(١٦٣) معاني القرآن: ٤٢٣/١ وللمزيد ينظر: ٨٩/١، ٤٧١، ٢٢٤/٢، وينظر: الكامل ٣٩/٣، والمقتضب: ٧٦/٢ -٧٧، ٢٨٠/٣، ٩٩/٤، ١٩٣، والأصول: ١٣٧/١، ٧٥/٢، والجمل في النحو: ١٣٠،٣٦٣، والبغداديات: ١٣٤، وسر صناعة الإعراب: ٣١١/١، ٢٦٢، والمفصل: ١٦٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٨٧/١.

(١٦٤) حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الازهرية:٥.

(١٦٥) المصدر نفسه: ١٣.

(١٦٦) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١٩،٣٠، ولحن العامة والتطور اللغوي: ٩.

(١٦٧) اعراب القراءات السبع وعللها : ٢/ ٣٨ -٣٩ .

(١٦٨) اساس البلاغة: (لحن) ، وينظر لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٢٣.

(١٦٩) لسان العرب (لحن)، وينظر لحن العامة والتطور اللغوي: ٩.

(١٧٠) ابراهيم: ٢٢.

(١٧١) معاني القرآن: ٣٧٥/٢.

(١٧٢) المصدر نفسه: ٤٤٣/٢ وللمزيد من هذه الامثلة ينظر: الكتاب: ١٨٤/٢، واللمع في العربية: ٩٧، ومغني اللبيب: ١٧٥/١.

وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة مؤكدا ايضا مثل مصطلحي (الخطأ)، و (لايجوز) وغيرهما وذلك بقولهم: (لحنا فاحشا)[١٧٣]، و(أقبح اللحن وأسقطه)[١٧٤].

وبهذا يتبين أن (اللحن) مصطلح يفضي إلى دلالة (المنع) ولعل في هذا النص ما يؤكد ذلك. قال الصبان في حاشيته:((وحيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فإنما يعني إلى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز الإثم الشرعي فمن لحن في غير التنزيل. والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول إنه يأثم إلا أن يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر فعليه حينئذ إثم))[١٧٥]. يفهم من هذا النص أمران أحدهما: إنه جعل الجواز والامتناع من أحكام العربية وهذا يؤكد ما ذهبت اليه في حد المنع اصطلاحا من أنّ المنع حكم نحوي. والآخر: أنه جعل اللحن مصطلحا دالا على المنع بقوله (فمن لحن)، كما جعله مرتبطا بمنع الاعراب او الخطأ فيه بقوله: ((كأن نصب الفاعل، ورفع المفعول)).

٨ - رفض ، مرفوض :

وهما من التعبيرات التي تدل بوضوح على المنع، ومعناه في اللغة: (الترك)[١٧٦]، وقد آستعمل النحاة هذا المصطلح في مواضع ظاهرة (المنع) مفضيا إلى دلالة (المنع) نفسها، وآستعمله النحاة إلى جانب مصطلحات (ممتنع)، و(لا يجوز) وفي موضع واحد. قال الفراء: ((ألا ترى انك لاتقول: دراهمات، ولا دنانيرات، ولا مساجدات. وربما اضطر إليه الشاعر فجمعه، وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر قال الشاعر:

فهنّ يجمعــنَ حدائــداتِها

فهذا من المرفوض الا في الشعر))[١٧٧].

ومنه ايضا ما أورده آبن جني بشأن منع دخول التنوين في الفعل ، إذ قال: ((فإن قلت: انهم رفضوا ذلك من الفعل من قبل أن الافعال لا يليق التنوين بها، ولا له مدخل فيها فالجواب: أن الفعل إنما يمتنع فيه من التنوين، ما كان دالا على الخفة والتمكن..))[١٧٨]

---

[١٧٣] ينظر: المقتضب: ١٠٥/٤، والكامل: ٣٦/١.

[١٧٤] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٩٩/١.

[١٧٥] حاشية الصبان على شرح الاشموني: ١٢٦/١.

[١٧٦] ينظر: اساس البلاغة (رفض)، والكليات: ٣٩١/٢.

[١٧٧] معاني القرآن: ٤٢٨/١.

[١٧٨] سر صناعة الاعراب: ٥١٣/٢، وللمزيد ينظر المصدر نفسه: ٢٨٨/١، والشيرازيات: ٩٤/٢، والعسكريات:١٥٥، والمقرب: ١٠٧، وشرح المفصل: ٩٥/١.

ونلاحظ في هذين النصين كيف يعبر عن المنع فيهما بمصطلح (لا يجوز)، و (يمتنع) مرة، ومصطلح (مرفوض)، و (رفضوا) مرة أخرى مما يؤكد ما ذهبت اليه.

وقد ارتبط هذا المصطلح في الغالب بالمنع الذي علته القياس. وقد عبر النحاة عن هذا بقولهم (أصل مرفوض)[١٧٩]، او (قياس مرفوض)[١٨٠].

٩ - مـــردود :

الـردّ في اللغـة: ((صـرف الشـيء ورجعـه ... ورد الشـيء اذا لم يقبلـه، وكـذلك اذا خطـأه))[١٨١]. وهو من التعبيرات التي استخدمها النحاة لتفضي إلى دلالة (المنع)[١٨٢] ومن أمثلة هذا التعبير قول المبرد: ((أنك لو قلت: (أنا عبد الله منطلقا) لكان المعنى فاسدا؛ لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره ... وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود))[١٨٣]، أي ممنوع.

ويلاحظ في هذا كيف انه ربط بين فساد المعنى وهذا المصطلح. فضلا عما أولاه من أهمية المعنى وفضله في منع التركيب، أو التعبير وعدم قبولهما.

---

[١٧٩] ينظر: اللمع في العربية: ٧٩، ١٢٨، وشرح الجمل١/٩٩، وشرح المفصل: ٦/٢٣.

[١٨٠] ينظر: المفصل: ٢/١٠٥ -١٠٦.

وأود الاشارة إلى ان الدكتور سعيد الزبيدي لم يكن دقيقا في قوله أنه ((هناك ألفاظ انفرد بها نفر من النحاة يتجلى الرد القاطع فيها ألا أنها لم تتكرر)) وذكر منها (المرفوض) لدى الفراء في معانيه و(المردود) لدى المبرد في المقتضب. ينظر القياس في النحو العربي: ١٥٣ -١٥٤.

والذي يفهم من قوله هذا شيئان. احدهما: أنها ربما لم تتكرر لدى غيرهم من العلماء. والآخر: أنها لم تتكرر في كتبهم غير تلك المرة التي ذكرها وأشار اليها، وكلا الأمرين غير دقيقين، فأما الاول: فقد اشرت إلى بعض المصادر التي ذكرت مصطلح (المرفوض)، وأما الآخر: فقد وجدت أنها تكررت لدى الفراء خمس مرات هي: ١/٤٢٨، ٢/١٥٣ وقد تكرر مرتين في الصفة ذاتها، ٢١٦، ٢١٨ أما مصطلح (المردود) فسأبين وهمه حين أتناوله في موضعه بعد هذا المصطلح.

[١٨١] لسان العرب: (ردد)، والكليات: ٢/٣٨٧.

[١٨٢] وللمردود دلالة أخرى اذ استعمله الكوفيون مصطلحا يريدون به (العطف) بحروف العطف.

ينظر معاني القرآن (الفراء): ١/١٧، ٥٦، ٢/٣٢، ٣/٩، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢/٢٠٥، ٣/٨١،٩٢. وورد عندهم بمعنى البدل ايضا. ينظر معاني القرآن: (الفراء): ١/٨٢، ٢/٣٢، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٣/١٣٧، ٧/١٠١، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للازهري: ٧٣ وهذان المعنيان الواردان عند الكوفيين مما لا يدخل في ضمن معنى الرد عندي.

[١٨٣] المقتضب: ٤/٣١١، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٦٩، ٢٧٠، ٣/٩٧، ٣٠٤ ، ٤/٣١١، وسر صناع الاعراب : ١/١٨٠، ٣٨٤، والخصائص: ١/٢٠٢، ٣٠٤، ٢٦٣ ، ٣٨٨، ٣٩١، ٢/٢٧، ٢٧٨، وشرح المفصل: ٢/٦٥، ٣/٧٨، وشرح الكافية: ١/٢٣٧، ٢٤٧، ٣٣٥، ومغني اللبيب: ١/٢٣٣، وهمع الهوامع: ١/٣٣، ١٢٣، ٢/٧٤.

١٠ -فاســـد :

الفساد في اللغة: ((نقيض الصلاح))[١٨٤]، وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مواطن المنع. يريدون به دلالته. قال سيبويه: ((وتقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ،فلو ادخلت الفاء ههنا فسد المعنى))[١٨٥].

وقال الفراء في قوله تعالى:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[١٨٦]. ((لو كان المعنى (إلا) كان الكلام فاسدا))[١٨٧]. ومنه ايضا قول المبرد: ((فإن قائل: هل يجوز: (اليوم إنك منطلق؟) . . . فإن ذلك غير جائز . . . وإنما فسد؛ لأن (إن) لا يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الاسماء اذا كانت مكسورة))[١٨٨].

ومما يلاحظ في هذه الامثلة ارتباط هذا المصطلح بعلّة الاخلال بالمعنى وعدم استقامته. كذلك تناوب النحاة في استعماله مع مصطلح (لا يجوز) في الموضع الواحد. ومع تعبير (لا يصلح). وهذا التعبير نستطيع أن نعده مرادفا للفظة (الفساد) وقد ذكرت أن (الفساد) نقيض (الصلاح). مما يعني أن نفي الصلاح يعطي دلالة الفساد، وبناءا على هذا يمكن ان نعد تعبيرات (لا يصلح، لم يصلح) من التعبيرات الدالة على المنع، وقد شاع استعمال هذا التعبير لدى النحاة في مؤلفاتهم ولا سيما الفراء فقد تكرر عنده هذا التعبير بكثرة. ومنه ما أورده بشأن لفظة (أي) الاستفهامية تعليقا على قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[١٨٩] ((رفعته بـ (أحصى)، وتقول اذا كان الفعل واقعا على (أي): (ما أدري أيهم ضربت)، وإنما آمتنعت من أن توقع على (أي) الفعل الذي قبلها من العلم وأشباهه؛ لأنك تجد الفعل غير واقع على (أي) في المعنى..))[١٩٠]. فهو هاهنا يمنع ايقاع الفعل على (أي) بسبب منع المعنى من ذلك، في حين عبر الفراء عن هذا المنع قبله بعبارة (لم يصلح) اذ قال: ((ولم يصلح للفعل الوقوع على (أي)؛ لأن اصل (أي) تفرق جمع من الاستفهام..))[١٩١] . ويلاحظ في هذين النصين للفراء أنه يناوب في استعمال مصطلحي (ممتنع) (ولم يصلح) بشكل يوحي انهما مصطلحان يعطيان دلالة واحدة هي (المنع).

---

[١٨٤] لسان العرب (فسد)

[١٨٥] الكتاب: ٤٣/٣.

[١٨٦] الانبياء: ٢٢.

[١٨٧] معاني القرآن: ١٠١/٢.

[١٨٨] المقتضب: ٣٥٤/٢، وللمزيد من هذه الامثلة ينظر الكتاب: ٥٠/٢ -٥١، ومعاني القرآن (الفراء): ٥٧/١، وشرح المفصل: ٨٩/٢، وشرح الجمل: ١٦٥/١، ١٦٦، ٢٦٨، ١٦٨/٢، ومغني اللبيب: ٥٢٩/٢، والفوائد الضيائية: ٤٤٨/١، ٤٤٩، ٢٤٦/٢، ٢٦٤، والاشباه والنظائر: ٢١٨/١، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ١٦٨/١.

[١٨٩] الكهف: ١٢.

[١٩٠] معاني القرآن: ٤٦/١ -٤٧.

[١٩١] المصدر نفسه: ٤٦/١، وللمزيد ينظر: ٢٢/١، ٤٤٩، ٤٦٥، ٣٠/٢، ٣٣،٣٤، ٢٥٦، ٢٦٦، ٣٤٧، ٤٠٤، وينظر الكتاب: ٥١/٢، والمقتضب: ٤٩/١، ٢٦١/٢، ٥٢/٢، ٦٩،٧٥ والاصول: ١٠٧/٢، ٢٢٣، وشرح المفصل: ٣٤/٨، وشرح ابن عقيل: ٥٢٥/١، همع الهوامع: ١٤٥/٣.

١١ -باطـــل:

((الباطـل: نقيض الحـق، ... وبطـل الشـيء.. ذهـب ضـياعا وخسـرا))[١٩٢]، وقـال الشـريف الجرجاني: ((الباطل: هو الذي لا يكون صحيحا بأصله، أو هو ما لا يعتد به ولا يفيد شيئا))[١٩٣] ولهذا تكرر هذا التعبير لدى النحاة في مواطن المنع مفضيا الى دلالته فهو غير صحيح بأصله ولا يفيد شيئا قال الشنتمري: ((اعلم ان سيبويه لا يجيز (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ عمروٌ) ويجيز (ولا قاعد ابوه) فاما ابطاله (ولا قاعد عمرو)؛ فلانه لا يرى العطف على عاملين ومتى اجازه عطف على عاملين))[١٩٤] ولعل في هذا النص ما يؤكد ان النحاة استخدموا هذا التعبير مريدين به دلالة الالفاظ الاخرى الدالة على المنع نفسه اذ نراه يناوب بينهما في الاستعمال بشكل يوحي انه لا فرق بينها في الدلالة على المنع. وأودّ الاشارة ههنا الى أنّ هذا المصطلح ورد عند السيرافي موصوفاً بلفظة (مضمحل) ، قال : ((وهذا باطل مضمحل))[١٩٥] .

١٢ - غير صحيح، لا يصح، لم يصح:

يلاحظ في هذه التعبيرات وضوح دلالة (المنع) فيها، وقد تكررت بكثرة في كتب النحاة مراداً بها (المنع)، ومن ذلك قول آبن عقيل: ((الوصف مع الفاعل: إما أن يتطابقا افرادا او تثنية أو جمعا او لا يتطابقا ... وإن لم يتطابقا وهو قسمان: ممتنع، وجائز، ... فمثال الممتنع (أقائمان زيد)، و (أقائمون زيد) فهذا التركيب غير صحيح))[١٩٦] ، وقال السيوطي: ((إن الاضافة إلى الافعال لا تصح... ؛ لأن الافعال لا تكون الا نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء، فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها))[١٩٧] . وهذه الامثلة تظهر بوضوح أنه لا فرق بين التعبير بـ (آمتنع)، و(غير صحيح)، أو (لا يصح)، إذ إن دلالتها على المنع ظاهرة بشكل جلي كما يتبين.

وقد اشرت مسبقا إلى ان ثمة باحثا فاضلا تناول بالدراسة التراكيب غير الصحيحة في كتاب سيبويه دراسة لغوية، وعلى الرغم من جهد الباحث في مؤلفه هذا المتمثل في احصائه لأغلب التراكيب غير الصحيحة في الكتاب، والاشارة إلى مواضعها، وتناول بعضها في ضمن مباحث

---

[١٩٢] لسان العرب: (بطل).

[١٩٣] التعريفات: ٣٦.

[١٩٤] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٢٠١، وللمزيد ينظر: الكتاب ٢/٥١،٥٢، ومعاني القرآن (الفراء): ١/٢٩٦، والمقتضب: ٣/١٠٠، ٤/٣٩٥، والتبصرة والتذكرة: ١/١٤٣، ١٦٩، وشرح المفصل: ٧/٧٢، وشرح الجمل: ١/٣٥٧، ٢/١٦٨، والايضاح في شرح المفصل: ١/٤١٤، والفوائد الضيائية : ٢/٤٨، والاشباه والنظائر:١/ ٢٦٢.

[١٩٥] الكتاب٢/٤١٠ (هامش : ٤) .

[١٩٦] شرح ابن عقيل: ١/١٩٩.

[١٩٧] الاشباه والنظائر: ١/٨٥، وللمزيد ينظر: اللمع في العربية: ٥٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٦٤٤، وأسرارالعربية: ١٩٨، وشرح المفصل: ١/٢٥، ٩/٨، ٩/٣، ومغني اللبيب: ١/٢٩، ٥٦، ٧٠ -٧١، ٢/٥٤٣، وشرح الكافية: ٢/٣١٢، والفوائدالضيائية: ١/٢٦٣، ٢/١٠٦.

نحوية: كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، وغيرها، فان مؤلفه هذا قد تخلله شيء غير يسير من الوهم، وعدم الدقة. وها آنذا أعرض لها بايجاز: -

١ - خلط المؤلف الفاضل بين التعبيرات التي تدل على عدم الصحة (المنع) وبين غيرها من التعبيرات كـا (القبيح)، و(الضعيف) ،(والشاذ)، و(القليل) وهب اننا قلنا بأن هذه التعبيرات تقترب من دلالة (المنع) الأمر الذي حدا به أن يدرجها في ضمن مجال (غير الصحيح). لكن كان ينبغي عليه في أقل تقدير أن يفرق فيما بينها كل على وفق مفهومه أو حدود دلالته.

ويزاد على هذا انه أدخل مصطلحات، أو تعبيرات أخرى لا علاقة لها بـ (غير الصحيح) ومنها تعبير (تمثيل ولا يتكلم به) فسيبويه لا يريد بهذا التعبير انه يمتنع التكلم به في كل الاحيان، وكان اذا اراد ذلك صرح به ومن ذلك قوله أن معنى ((أن تقول: (نفسك يا فلان) أي: (اتق نفسك)، الا ان هذا لا يجوز فيه اظهار ما اضمرت، ولكن ذكرته لامثل لك ما لا يظهر اضماره))[١٩٨] ولكنه كان يقصد في أحيان كثيرة بقوله (ولا يتكلم به) أنه لا يوجد في الكلام وانما أورده ليقرب القاعدة إلى الاذهان، وقد ناقض الباحث نفسه بنفسه اذ قال: ((إن سيبويه رأى أن بعض التراكيب الصحيحة نحويا ربما لا تقترب من الاذهان، لذلك لجأ إلى التمثيل لها))[١٩٩].

ومن التعبيرات الأخرى التي ادخلها في ضمن التراكيب غير الصحيحة تعبيرات (استغنوا)[٢٠٠]، و(كأنه قال)[٢٠١]، و (لابد)[٢٠٢]وهي لا تدل على المنع البتة، بل إن تعبير (لا بد) من التعبيرات الدالة على الوجوب كما تقدم في التمهيد.

٢ - بعد عرض الباحث الفاضل لهذه التعبيرات، والتراكيب، انتقل الى التعريف بمجالات مصطلح (ungrammatical) (اللاقواعدية)، أو (اللامقبول) ، أو (غير الصحيح) عند اللغويين المعاصرين، ويعني (الغربيين)[٢٠٣]، وأورد تعريف تشومسكي له، فغير الصحيح نحويا لديه: ((نطق لا يتماشى مع ما اتفق عليه من جوانب صرفية وتركيبية تخص اللغة))[٢٠٤]. ومن ثم انتقل إلى عرض حدود هذا المصطلح (اللاقواعدية)، وعرض أمثلة من اللغة الانكليزية، ليتوصل فيها إلى نتيجة مفادها: ((يصلح مصطلح (Ungrammatical) لكي يكون جامعا لأي خروج عن قواعد تركيب الجملة العربية، سواء أكان هذا الخروج في الكتاب أم في غيره))[٢٠٥].

ولي عند هذا الكلام وقفة، ومآخذ هي:

---

[١٩٨] الكتاب: ١/٢٧٣.

[١٩٩] التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه: ٤٥.

[٢٠٠] المصدر نفسه: ٣٣، ١٠٥.

[٢٠١] المصدر نفسه: ٢٢، ٨٥.

[٢٠٢] المصدر نفسه: ٣٤، ٩٩.

[٢٠٣] و [٢٠٤] ينظر المصدر نفسه: ٤٧ وما بعدها.

[٢٠٥] التراكيب غير الصحيحة نحويا: ٢٩٣.

أ - كان ينبغي على المؤلف الفاضل وبعد آستيفاء المصطلحات غير الصحيحة لدى سيبويه، وتبيان مجالاتها ان يحدد مفهوما لهذا المصطلح في ضوء ما فهمه من الامثلة، والاحكام في الكتاب قبل ان يسرع إلى تعريف تشومسكي له.

ب - إن ثمة اختلافا بين مفهوم الحد الذي أورده تشومسكي ومفهوم (غير الصحيح) في لغتنا العربية والذي يعني كما ذكرت مصطلح (المنع) تماما. إذ ان التركيب غير الصحيح لدى سيبويه ومن ثم النحو العربي لا يعني انه نطق لا يتماشى مع القاعدة فقط؛ لأن غير الصحيح، او (الممتنع) قد يكون نطقا وقد يكون تركيبا وثمة اختلاف بينهما وقد ذكرت ذلك مسبقا، كما ان خروج التركيب، او عدم اتفاقه مع القاعدة ليس السبب الوحيد الذي يؤدي إلى عدم الصحة فقد منع النحاة تراكيب يجيزها القياس، وصرحوا بذلك بقولهم ((وهو في القياس غير ممتنع))[٢٠٦]. وسأتناول هذا تفصيلا في الفصل الثاني من هذا الباب (بعونه تعالى).

وإذا ما زدنا على ذلك ان غير الصحيح، أو (المنع) في لغتنا العربية إنما هو حكم نحوي كما ذكرت ذلك شأنه شان أي قاعدة أخرى، او قياس اسسه النحاة بعد استقرائهم المادة اللغوية. وان فيه منعا لاجراء، او استعمال، او عمل ليس لنطق، او تركيب حسب. تأكد لدينا اختلاف المفهومين. وبذلك يتأكد وهمه في نتيجة بحثه من ان مصطلح (ungrammatical) يصلح لكي يكون جامعا لأي خروج عن قواعد تركيب الجملة العربية.

ولعل سببا مهما آخر يعضد ما ذهبت اليه ويدحض هذه النتيجة، وهي أن المقارنة التي اجراها الباحث الفاضل كانت بين لغتين مختلفتين في قواعدها واسسها وسمتها ونظمها ولعل من اهم اسس هذا الاختلاف وبالتحديد ما يخص هذا الموضوع هو ان تشومسكي قد فصل بين المعنى والنحو وهذا أمر غير خاف على الباحثين، لكن المثير للاستغراب هو ان الباحث الفاضل وهم هنا ايضا اذ زعم أن تشومسكي لا يفرق بين المعنى والنحو في اكثر من مرة منها: قوله في التراكيب غير الصحيحة: ((ان الذي ادى إلى عدم صحتها نحويا كسر قواعد تركيب الجملة في اللغة الانجليزية، سواء اكان هذا الكسر نحويا أم دلاليا))[٢٠٧]، وكذلك قوله:((ان اعتماد النحو على المعنى انما هو من معالم نظريته))[٢٠٨]، (أي نظرية تشومسكي). في حين ان تشومسكي في نظريته النحوية قد فصل بين الشكل والمعنى، وعنده أن ترتيب الكلمات في جملة معينة اذا كانت موافقة للبناء النحوي في اللغة الانكليزية فهي صحيحة على الرغم من كونها غير ذات معنى، وقد أكد هذا تشومسكي نفسه في اقوال متعددة له من ذلك قوله: ((إن افضل صياغة للنحو هي

---

[٢٠٦] الاصول في النحو: ٤٢٦/١.

[٢٠٧] التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه: ٥٠.

[٢٠٨] المصدر نفسه: ٧٣.

ان يكون دراسة قائمة بذاتها مستقلة عن علم الدلالة))[٢٠٩]، ويقول ايضا : ((لا يمكننا ان نماثل مفهوم كون الجملة مقبولة من الناحية النحوية مع مفهوم كونها مقبولة من الناحية الدلالية، او انها ذات قيمة للمفهوم الدلالي))[٢١٠]. وكذلك قوله: ((ان أي بحث عن تعريف لـ (القواعدية) يعتمد على الدلالة، يكون عقيما))[٢١١] . واخيرًا قوله: ((انه لا مناص من القول ان نظام القواعد مستقل عن المعنى))[٢١٢] .

وكل هذه الاقوال له لا تترك مجالا للشك في أن تشومسكي يفصل في نظريته بين النحو وقواعده، والدلالة وليس كما ذكر صاحب كتاب (التراكيب غير الصحيحة) على وفق ما تمت الاشارة أتليه انفا، ومما تجدر الاشارة أتليه هو أن ((الدرس اللغوي العربي لا يتفق مع هذه النظرية في فصل المعنى عن نظام التركيب))[٢١٣]؛ لأن نظام الجملة، أو تركيبها اذا كان صحيحا صحيحا ومعناها غير صحيح فقد منع نحاتنا ذلك، ولعل في قول سيبويه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)[٢١٤] ما يؤكد هذا ويغنينا عن كلام كثير في هذا الشأن. اذ عبر سيبويه عن هذه التعبيرات المستقيمة من الناحية التركيبية المختلة دلاليا بتعبيرات من مثل (مستقيم محال، أو كذب، أو قبيح) وهذه التعبيرات يدل بعضها على المنع، وبعضها الآخر يشعر به أو يدور في فلكه. وقد أوضحت شيئا من هذا فيما سبق، على أني سأفصل في هذه الرسالة (بعونه تعالى) ما للمعنى من أثر في منع الكثير من التراكيب، والجمل ومن ثم كيف أن نحاتنا اتخذوا الاخلال بالمعنى علة وربما من أهم العلل في (المنع) ولذلك ارتبط عندهم بمصطلح (المحال) الدال بشدة على (المنع) كما ذكرت سابقا.

وأود الاشارة إلى ان هناك آختلافات أخرى في حدود مفهومي غير الصحيح في لغتنا، ولدى تشومسكي آثرت عدم ذكرها لتشعبها ولكي لا ابتعد عن فحوى الموضوع. متمنيا أن لا يفهم من كلامي ذاك الوقوف ضد علم اللغة الحديث؛ لأنني أؤمن بما تعلمته من اساتذتنا الافاضل من أننا ((ينبغي أن نتوجه بقراءة جديدة إلى ما كتبه علماء العربية الاوائل، وذلك في ضوء الدرس اللغوي الحديث، وأن نحاول التوفيق بين ما ادى أتليه علمهم وجهدهم في خدمة لغة القرآن، وما عندنا اليوم، ونخرج من كل ذلك بمنهج يكفل مواصلة الحفاظ على هذه اللغة الكريمة، وآستمرار تطورها، وعلى وفق ثبات أصولها))[٢١٥].

---

[٢٠٩] فهم اللغو: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي: ٣٢.

[٢١٠] المصدر نفسه : ٧٠.

[٢١١] البنى النحوية: ٢٠.

[٢١٢] المصدر نفسه : ٢٢، وينظر : ابن جني عالم العربية: ١٦٨.

[٢١٣] ابن جني عالم العربية: ١٧٤.

[٢١٤] الكتاب: ٢٥/١، وينظر ابن جني عالم العربية: ١٧٤.

[٢١٥] ابن جني عالم العربية: ١٨١.

وهذه المصطلحات الاثنا عشر التي أوردتها تدل على المنع بشكل واضح، وثمة مصطلحات أخرى كانت متأرجحة بين المنع، وعدمه عند النحاة العرب فتفاوتت في دلالتها هذه، منها ما تكرر بكثرة ، ومنها ما لم يذكر سوى مرات قليلة جدا . وها آنذا اعرض لها:

(٣) مصطلحات تفاوتت في دلالتها على المنع:

١ - الغلط:

((الغلط: كل شيء يعيا الانسان عن جهة صوابه من غير تعمد))[٢١٦] وقد ورد هذا التعبير لدى سيبويه في قوله: ((واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعون ذاهبون) ،و(إنك وزيد ذاهبان)))[٢١٧] . وقد آختلفت الآراء في المقصود من قول سيبويه (يغلطون) في هذا النص ، فقد ذهب ابن هشام إلى ان مراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم[٢١٨] . أما ابن مالك فقد عزا اليه ابن هشام أنه قال بأن سيبويه أراد بالغلط الخطأ، وذكر أن آبن مالك واهم في الذي ذهب اليه[٢١٩]،وقد ذهب بعضهم إلى ان راده بالغلط الشذوذ[٢٢٠]، أو شذة الشذوذ[٢٢١] . وقد ذهب الاستاذ عبد السلام هارون إلى أن سيبويه عنى بالغلط الخروج عن القياس[٢٢٢] . وسبقه في هذا ابو البركات الأنباري[٢٢٣]،. وكذلك آبن الحاجب معلقًا على كلام سيبويه المذكور آنفا اذ قال: ((فجعله من باب الغلط لأنه على خلاف القياس وآستعمال الفصحاء))[٢٢٤]، وهذا المفهوم يقترب من دلالته اللغوية، فالخروج عن القياس، واستعمال الفصحاء خروج عن الصواب، وهذا يعني ان ابن مالك - على وفق هذا الفهم -لم يكن واهمًا فيما ذهب اليه من أن مراد سيبويه بالغلط الخطأ، وأكّد هذا ابن جني اذ أورد في الخصائص (باب في اغلاط العرب) قول ابي علي الفارسي فذكر ((أنه يرى وجه ذلك (يعني غلط العرب) ويقول: انما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لانهم ليست لهم اصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وانما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد))[٢٢٥] . وهذا يعني ان بعض العرب قد يُخطئون احيانا، وهب

---

[٢١٦] لسان العرب: (غلط).

[٢١٧] الكتاب: ١٥٥/٢.

[٢١٨] مغني اللبيب: ١٤٨/٢، وينظر خزانة الادب: ٣٢٥/٤، وحاشية الصبان: ٤٨٧/١، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : ٢٢٨.

[٢١٩] ينظر:مغني اللبيب: ١٤٨/٢. وهو مصيب في عزوه ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/ ١٥١ .

[٢٢٠] ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٥٨.

[٢٢١] ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٢٨٧/١.

[٢٢٢] ينظر: مقدمة الكتاب: ٣٢.

[٢٢٣] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ١١٠/١ ، ٢ / ٢٩٨ .

[٢٢٤] الايضاح في شرح المفصل: ١٨٢/٢.

[٢٢٥] ٢٧٦/٣.

ان قصد سيبويه بـ ((الغلط)) الوهم. فهذا يعني أيضًا ان المتكلم قد أخطأ اذ اتى بكلام خالف استعمال الفصحاء الشائع، والذي بني عليه القياس.

ويبدو أن مصطلح (الغلط) اقل درجة في الدلالة على (المنع) من مصطلح (اللحن) والذي بينت فيما مر من أن دلالته على المنع دلالة قاطعة، ولعل ما يعزز كلامي هذا ما نقل عن الحجاج بن يوسف من قراءته لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[٢٢٦]. ففتح همزة (إن)، فلما وصل إلى خبرها وجد اقترانها باللام فاسقطها تعمدا ليقال انه غالط ولم يلحن؛ لأن أمر اللحن عندهم أشد من الغلط[٢٢٧].

نخلص من هذا إلى انهم يفرقون بين اللحن، والغلط جاعلين أمر اللحن اشد من الغلط هذا أمر، وثمة أمر آخر، وهو ان الغلط ورد قرين الخطأ وعلى وفق ما اراد به آبن مالك وقد مر ذكره، ومما يعزز هذا أي: إن الغلط مراد به الخطأ قول المبرد: ((وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء اذا كانت مهموسة مثلها، وذلك غلط منهم؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من اجله جاز ذلك في الهاء وينشدون هذا البيت:

وإن قال مولاهم على جلّ حادثٍ من الدهر ردّوا فضلَ أحلامكم ردّوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود))[٢٢٨]. فهو يعبر عن (الغلط) بـ (الخطأ)، و(المردود) ايضا.

وقد رفض الدكتور سعيد الزبيدي هذا الأمر اذ قال: ((أما الغلط فقد يتبادر إلى الذهن انه مصطلح من مصطلحات الرد وأن معناه الخطأ، وقد ورد عند النحاة بكثرة، إلا انه في حقيقة أمره غير ذلك، فالغلط عندهم التوهم))[٢٢٩]. معولا في هذا على كلام الاستاذ مهدي المخزومي (رحمه الله) من أن ((التوهم اسلوب عربي شائع لا سبيل إلى رده))[٢٣٠]. والغلط بمعنى التوهم الوارد في كلام الدكتور سعيد الزبيدي أمر قد سبقه اليه ابن هشام ، والبغدادي ، والصبان كما مرّ .

مما مر نستنتج ان النحاة فهموا مصطلح الغلط بشكل متفاوت في الدلالة على المنع فمنهم من جعله بمعنى (التوهم)، وبعضهم جعله قرينا (للخطأ) واخر اراد به (الشذوذ) ،أو (شدة الشذوذ) ،وآخر عنى به (الخروج عن القياس والكلام الفصيح). وعلى الرغم من هذا كله فإن الذي يبدو لي ان مصطلح الغلط يتضمن دلالة على المنع اذ فيه شيء منه، وان لم تكن هذه الدلالة على وجه القطع، ولأجل هذا ادرجته في ضمن مصطلحات المنع المتفاوتة الدلالة. ولعل في كلام الاستاذ الدكتور فاضل السامرائي ما يعضد هذا فهو يقول: ((من المعلوم أن ثمة تعبيرات فصيحة

---

[٢٢٦] العاديات: ١١.

[٢٢٧] ينظر: شرح المفصل: ٨/٦٦.

[٢٢٨] المقتضب: ١/٢٦٩ -٢٧٠ وينظر: مقدمة المحقق: ١٠٥، وفي ارتشاف الضرب: ٤/١٩١ حكم ابو حيان على احدى المسائل بقوله: ((خطأ فاحش وغلط بين) فقرن بين الخطأ والغلط.

[٢٢٩] القياس في النحو العربي: ١٤٩.

[٢٣٠] ملاحظات على كتاب ابو زكريا الفراء. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٧ ص ٩٠٢، وينظر المصدر السابق: ١٤٩.

صحيحة وتعبيرات غير صحيحة، وهي التي تدخل في باب الغلط، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربية وقواعدها واصولها، والغلط هي التي خرجت عن ذلك نحو رفع المفعول ونصب الفاعل ورفع المضاف اليه، وما إلى ذلك من احوال الغلط))[٢٣١].

٢ - تعسُّف:

وهو: ((الاخذ بغير هداية، والأخذ على غير طريق))[٢٣٢]، ومن امثلة هذا التعبير ما جاء في قول الرضي: ((وأما نحو (يومئذ)، و (حينئذ)، و (ساعتئذ) فقالوا ان الظروف مضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف))[٢٣٣].

٣ - إجحاف:

((وأجحف بالأمر: قارب الاخلال به)[٢٣٤]، ولعل في هذا القول ما يدل على ان هذا التعبير غير قاطع في الدلالة على المنع اذ ان معناه مقاربة الاخلال، لكنه ورد عند النحاة بشكل يفظي إلى (المنع) ، ومن امثلة هذا ما جاء في قول السيوطي: ((وأما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شيء واحد فهو اجحاف، لذلك لم يحكم ببناء لا سيما، ولم يجز تركيب الصفة مع اسم (لا)؛ لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا))[٢٣٥]. ونلاحظ تناوب استعمال التعبيرات في هذا المثال كـ: (إجحاف، لم يحكم لم يجز، ليس من العدل) بشكل يوحي انها تعطي الدلالة نفسها، وهي دلالة (المنع).

٤ - بعيد، مستبعد

وهما من التعبيرات التي تكررت عند النحاة، يقول ابن الحاجب ان ((ارتكاب مستبعد اجدر من ارتكاب ما يخرج عن القاعدة المعلومة))[٢٣٦] مما يعني ان دلالة (البعيد) لا تعني المنع القاطع، وقد ورد هذا التعبير لدى سيبويه في قوله: ((لو قلت: (ابن عمي دني وعربي جد)، لم يجز ذلك، فاذا لم يجز ان يبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد))[٢٣٧].

---

[٢٣١] الجملة العربية تأليفها واقسامها: ١٣٥.

[٢٣٢] لسان العرب: (عسف).

[٢٣٣] شرح الكافية: ١٠٥/٢، وللمزيد ينظر: ٣١٣/١، وسر صناعة الاعراب: ١٣٥/١، ومغني اللبيب: ٢٣٥/١.

[٢٣٤] لسان العرب (جحف).

[٢٣٥] الاشباه والنظائر: ٩٦/١ وللمزيد ينظر: اسرار العربية: ٢٠٨، وشرح المفصل: ١٥/٢، ١١٠، ١١٦/٨ ومغني اللبيب: ١٦٦/١.

[٢٣٦] الايضاح في شرح المفصل: ٣٨٢/١ -٣٨٣.

[٢٣٧] الكتاب: ١٢١/٢، وللمزيد ينظر: المقتضب: ١١٠/٤، والنكت في تفسير الكتاب: ٥٢٢/١، والخصائص: ٢٩٠/١ -٢٩١، ومغني اللبيب: ١٦٦/١.

وهناك تعبيرات أخرى متفاوتة في دلالاتها على المنع لكنها لا تصل إلى درجة المنع القاطع وقد تكررت بقلة ومن هذه التعبيرات : (مطروح مرذول)[٢٣٨]، و(مسترذل)[٢٣٩]، و (عيب)[٢٤٠]، و(غير مرضي)[٢٤١] ، و(عيّ)[٢٤٢] ، و (لغو وجور)[٢٤٣] ، و (وهم)[٢٤٤] ، أو (وهم فاحش)[٢٤٥] ، و (لم يلتفت اليه)[٢٤٦] .

كما أنّ هناك تعبيرات استخدمتها النحاة في غمرة رد احدهم على الآخر فيمنع هذا ما يجوز ذاك، او العكس. فيستخدمون لذلك تعبيرات منها: (ولا حجة في هذا)[٢٤٧] أو (مرغوب عنه)[٢٤٨] .

وأود الاشارة ختاما إلى ان النحاة كانوا يمنعون بعض الحالات باساليب لا يذكرون فيها مصطلحا معينا. ومن امثلة هذه الاساليب قول سيبويه: ((وسألت الخليل فقلت: ما منعهم ان يقولوا: (احقا انك ذاهب) على القلب، كأنك قلت: (انك ذاهب حقا)، و(انك ذاهب الحق).. فقال: ليس هذا من مواضع ان؛ لأن ان لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز لجاز (يوم الجمعة انك ذاهب)))[٢٤٩] ، أي لا يجوز (يوم الجمعة انك ذاهب)، ومنه ايضا ما جاء في قول الرضي: ((ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس، والاشارة، والمستغات، والمندوب))[٢٥٠] .

أي ان حذف حرف النداء يمتنع مع هذه الاصناف. ومن التعبيرات الطريفة القاسية الشديدة في المنع ما نقله ابن هشام عن ابن الشجري أنه قال: ((ولو أن قائلا قال (كالله لافعلن) لاستحق أن يبصق في وجهه))[٢٥١] .

أي ان الكاف لا تكون حرف قسم، وما نقله ايضا من قول ابن جني أن ابا علي اقل: ((ظننت أن فلانا نحوي محسن، حتى سمعته يقول: ان اللام التي تصحب (إن) الخفيفة هي لام الابتداء))[٢٥٢] .

---

[٢٣٨] ينظر الخصائص: ١/١٢٧، والاشباه والنظائر: ٣/٦٠.

[٢٣٩] المفصل: ٢/٦٩.

[٢٤٠] الكامل: ١/٢٨٧، ٣/٩٩ تعبير (معيب)، والعسكريات: ١١٥ –١١٦.

[٢٤١] شرح جمل الزجاجي: ٢/١٠٠.

[٢٤٢] المصدر نفسه: ٢/٦٣.

[٢٤٣] الخصائص: ٢/٢٧٣.

[٢٤٤] حاشية الشيخ حسن العطار: ٩٠.

[٢٤٥] مغني اللبيب: ١/٨٠.

[٢٤٦] الكتاب: ٢/٢٠، وشرح جمل الزجاجي: ١/٩٦.

[٢٤٧] ينظر: شرح المفصل: ٢/١٦، وشرح جمل الزجاجي: ١/١٧٦، ٢٩١.

[٢٤٨] حاشية الشيخ حسن العطار: ٨٨.

[٢٤٩] الكتاب: ٣/١٣٥.

[٢٥٠] شرح الكافية: ١/١٥٨.

[٢٥١] مغني اللبيب: ٢/٥٤٦.

[٢٥٢] شرح جمل الزجاجي: ١/٢٣٢.

المبحث الثالث

تعبيرات اختلطت دلالتها بدلالة المنع

ذكرت فيما سبق ان ثمة تعبيرات اختلطت مفهوماتها لدى النحاة فاستعملوها في مواضع (المنع) مع انها تستقل في مفهوماتها ودلالاتها ومن ثم فهي لا تفيد (المنع)، ومن هذه التعبيرات (الشاذ، والضعيف، والقبيح، والمكروه) وقد ذكرت ايضا عدة امثلة لهذا الخلط وعدم الاستقرار في التعبيرات التي تدل في حقيقتها على تفاوت مراتب الكلام من حيث الصواب والخطأ فمنها ما هو (ضعيف)، و (قبيح)، و (قليل)، ويقابلها (القوي)، و (الحسن)، و (الكثير).

ولعل ابرز مؤلف تظهر فيه هذه التعبيرات هو كتاب سيبويه فـ (سيبويه لم ينظر إلى الصحة والفساد فحسب ولكنه وضع نصب عينيه الحسن والقبح))[٢٥٣].

وقد قسمت استاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي هذه اللغة على مراتب متعددة من حيث القوة معتمدة على تلك العبارات كالضعف، والقلة، والقبح، والرداءة[٢٥٤].

وبناءا عل هذا الكلام ذهب الدكتور محمد كاظم البكاء إلى ((ان ثمة مستويين متداخلين لدراسة وجوه التأليف في الكتاب: **الاول:** مستوى الصواب (خطأ أو صواب) : وهو المستوى الذي يعبر عن صحة التأليف واستقامته وينأى عن الخطأ في الاستعمال اللغوي. **الثاني:** مستوى الجودة (حسن او قبيح) وهو المستوى الذي يعبر عن تفاضل وجوه التأليف التي استقامت صحيحه متوخيا بها جودة التعبير))[٢٥٥]. ولعل سيبويه في عمله هذا يكشف كعادته عن وعي وفهم عاليين بخصائص الاسلوب العربي بتمييزه بين الجائز، والممتنع، وكذلك الواجب من الكلام من جهة جاعلا منها احكاما نحوية استنبطها من استقرائه لكلام العرب،

---

[٢٥٣] اثر النحاة في البحث البلاغي: ٨٠، وينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٢٠٥ (الهامش).

[٢٥٤] ينظر: سيبويه حياته وكتابه: ٢٠٩ -٢١٢، وينظر منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٢٠٦ (الهامش).

(٢٥٥) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٢٠٦ -٢٠٧. واود ان انبه هاهنا على مسالة مهمة. وهي أن ما ذهب اليه الباحث الفاضل د. محمد كاظم البكاء من ان مستوى الجودة (الحسن او القبح) وهو المستوى الذي يعبر عن تفاضل وجوه التأليف التي استقامت صحيحة متوخيا بها جودة التعبير امر لا ينبغي ان يؤخذ على اطلاقه اذ ان سيبويه اطلق مصطلح القبيح في بعض الاحيان وكان يريد به المنع. تقول د.خديجة الحديثي في كتابها الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٩٢ وهي تتحدث عن مصطلح (القبيح) لدى سيبويه: ((وقد يكون قبيحا غير جائز، فهو هنا اقرب إلى الممتنع)). وذكرت امثلة لهذا من (الكتاب) ومنه قول سيبويه: ((ولو قلت: (كانت زيدا الحمى تأخذ) أو (تأخذ الحمى) لم يجز، وكان قبيحا)). الكتاب: ١/ ٧٠، وبهذا يتأكد ان القبيح قد يراد الممتنع وقد يراد به الجائز عند سيبويه، وكذلك عند بقية النحاة وسيتضح هذا لاحقا عند تناول هذا المصطلح بشكل مستقل. وبناءا على هذا فان ما ذهب اليه د. محمد كاظم البكاء امر غير صحيح اذ جعله امرا مطلقا والمطلق – كما هو معلوم -يجري على إطلاقه إلا إذا قيّد وهذا لا يصح لما تقدم بيانه آنفا .

ومن جهة أخرى فإنه يعرج على ذكر مستويات الجودة والرداءة، والقوة، والضعف، والحسن، والقبح، والشذوذ، والندرة،والكثرة، والقلة ليعبر بها في الغالب عن تفاضل وجوه التأليف التي استقامت صحيحة متوخيا بها جودة التعبير.

بيد ان الذي يؤخذ على عالمنا الجليل سيبويه (رحمه الله) انه لا يفرق احيانا بين هذه التعبيرات في اثناء استعماله لها بشكل منتظم يستطيع القارىء من خلاله التمييز بين هذا الكم من التعبيرات التي اوردها في كتابه. كأن يوضح المقصود بكل تعبير منها كما فعل اصحاب الحديث الشريف في مؤلفاتهم اذ قسموه على مراتب ووضعوا الحدود لكل منها. او باطلاق هذه التعبيرات على تراكيب متشابهة يمكن جمعها او توحيدها لتستقل عن غيرها فيستطيع الباحث ان يستنتج حدود التعبير الذي انضوت تحته هذه التراكيب المتشابهة.

فنلاحظه يورد في الموضع الواحد عدة تعبيرات مختلفة في حين كان في مواضع أخرى في غاية الاستقرار اذ يكرر التعبير نفسه في الموضع او الحالة التي يشرحها عدة مرات من دون ان تتبدل بغيرها ومن امثلة هذا الاستقرار قوله في باب الاستقامة من الكلام والاحالة : ((واما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدا رأيت)، و (كي زيدا رأيت)))[٢٥٦].

ونلاحظ انه عبر هنا عن هذا الكلام بقوله (قبيح) ونراه بعد صفحات عدة يقول: ((لو قلت ... (قد زيدا لقيت) لم يحسن))[٢٥٧]. فيعبر عنه بتعبير (لم يحسن) وهو مرادف (القبيح) وسأبين هذا لاحقا، ومنه ايضا قوله: ((فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف اليه قبح ان تفصل بين (لك) وبين المنفي الذي قبله؛ لأن المنفي الذي قبله اذا جعلته كأنه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف أتليه بشيء، قبح فيه ما قبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئا))[٢٥٨]، والامثلة على ذلك كثيرة، ونلاحظ كيف يكرر التعبيرات نفسها او ما يراد منها في موضع واحد لكنه في مواضع اخرى يأتي بعدة مصطلحات. كما ذكرت في سياق واحد، او موضع واحد ،وقد ذكرت امثلة لذلك في بداية هذا الفصل ولا بأس بذكر مثال آخر. يقول سيبويه: ((وآعلم ان المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل، وذلك قولك: (متى زيد ظنك ذاهب)، و (زيد ظني أخوك)، و (زيد ذاهب ظني) فإن ابتدأت فقلت: (ظني زيد ذاهب) كان قبيحا، لا يجوز البتة، كما ضعف (أظن زيد ذاهب)))[٢٥٩]. ونلاحظ هنا كيف اورد مصطلح (قبيح)، وأردفه بمصطلح (لايجوز البتة)

---

[٢٥٦] الكتاب: ٢٦/١ ، وأود الاشارة ها هنا إلى ان المقصود بقول سيبويه (مستقيم) هو مستقيم من حيث المعنى. وقد فسر الأعلم الشنتمري قوله (مستقيم) بأنه خالٍ من اللحن (ينظر: النكت ١٣٤/١) والصحيح ما اثبتّه (والله أعلم). (ينظر: ابن جني عالم العربية: ١٧٤ –١٧٥).

[٢٥٧] الكتاب: ٩٨/١.

[٢٥٨] المصدر نفسه: ٢٨٠/٢.

[٢٥٩] المصدر نفسه: ١٢٤/١.

ويشبهها بتعبير آخر يعبر عنه بأنه (ضعيف) في قوله (كما ضعف). وتعقيبا على هذا اقول: اوليس لكل مصطلح من هذه المصطلحات دلالته المستقلة مع الأخذ بنظر الاعتبار تقارب الدلالات. كما اكد باحثونا الافاضل ذلك؟ فإن تأكد لنا هذا فكيف يمكن تشبيهه تركيب (قبيح) بآخر (ضعيف)، ثم ان مصطلح (لا يجوز البتة) تعبير في اعلى درجات المنع شدة. فهل يحتاج إلى بيان قبحه او ضعفه؟ وهناك امثلة كثيرة على ما ذكرت وليس يقتصر عدم الاستقرار هذا في دلالة المصطلح على الكتاب فقط وإنما يتكرر في كثير من المؤلفات، ولا سيما مؤلفات المتقدمين في حين نجدها بدرجة اقل في كتب المتأخرين، وقد امتد هذا الخلط وبقلة ليشمل الباحثين المعاصرين في مؤلفاتهم وها آنذا اعرض لهذه التعبيرات محاولا ابعاد هذا الخلط قدر الامكان.

١. الشـــاذّ : –

الشذوذ في اللغة : ((ما آنفرد عن الجمهور وندر)) [٢٦٠]. وجعل : ((أهل علم العرب ما آستمرّ من الكلام في الاعراب و غيره من مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه و آنفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا)) [٢٦١] و الشاذ عند بدر الدين العيني : ((ما يكون وجوده كثيرا ولكن يكون على خلاف القياس)) [٢٦٢] وهو ايضا ((ما يكون مخالفا للقياس من غير النظر إلى قلّة وجوده و كثرته في الآستعمال)) [٢٦٣]، وهو على أربعة أضرب : مطرد في القياس و الآستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذّ في الآستعمال ، ومطرد في الآستعمال شاذّ في القياس ، وشاذّ في القياس و الآستعمال جميعا[٢٦٤]. وقد آختلط هذا المصطلح بتعبيرات (المنع) لدى بعض النحاة فاستعملوه في مواضعه يريدون به دلالته عينها، وقد عبّر عنه بعضهم بعدم الجواز، والخطأ فقد نقل د. فتحي عبد الفتاح الدجني عن ياقوت الحموي قوله ((إنَّ الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ و اللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو))[٢٦٥]ومن امثلة هذا الخلط قولِ ابن الحاجب : ((لم يجز حذف الجار من: (إياك من الأسد)؛ اذ ليس بقياس ، ولم يسمع . فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو أشذّ من حذف حرف جر))[٢٦٦] و نلاحظ كيف قرن في كلامه بين مصطلحي (لا يجوز)،

---

[٢٦٠] لسان العرب : (شذذ).

[٢٦١] الخصائص : ١/ ٩٨ ، وينظر : لسان العرب: (شذذ)، والمزهر : ٢٢٧/١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٥ .

[٢٦٢] شرح المراح في التصريف : ٤١ .

[٢٦٣] كشاف اصطلاحات الفنون : ٢/ ٧٤١.

[٢٦٤] ينظر : المسائل العسكريات ١٠١ –١٠٣ ، والخصائص :٩٨/١ –٩٩ ، والمزهر : ٢٢٧/١ –٢٢٩،والاشباه والنظائر :٢٠٩/١ –٢١١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٠١ –١٠٣.

[٢٦٥] معجم الأدباء : ٣٥٤/١٣ ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٧٠ .

[٢٦٦] شرح الكافية : ١٨٣/١ والمزيد ينظر : الفوائد الضيائية : ٣٠٦/١ –٣٦٧.

و (أشذ) بشكل يوحي للقارىء من أنهما بمعنى واحد وهو (المنع) ، والحق خلاف ذلك . إذ انه مصطلح مستقل في دلالته .

ولابد من التنبيه على وهم وقع فيه الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني في كتابه الذي تناول فيه ظاهرة الشذوذ في النحو العربي إذ أسَّسه على نتيجة مؤدّاها أن الشذوذ عند النحاة كان على قسمين : قسم عبروا عنه بمصطلحات الشذوذ نفسها ، والآخر عبّروا عنه بمصطلحات جاءت بمعنى الشذوذ وهي (لا يجوز ، محال ، خطأ ، مرفوض ، قبيح ، لاتقول) و غيرها من المصطلحات التي ذكرتها سابقا فهو يقول : ((أحاول في هذا البحث أن أقسم المصطلحات اللغوية لدى سبيويه إلى قسمين : القسم الأول : مصطلحات بمعنى الشذوذ نحو : قوله لم يجز ولا تقل ...الخ، والقسم الثاني : مصطلحات الشذوذ وما يقع في دائرته نحو قليل، وشاذ، ونادر ...الخ)) [٢٦٧] و كرر هذا مع بقية النحاة ، و قال أيضا: ((واقرر أنّ سيبويه استخدم مصطلحات كثيرة تزيد عن الثلاثين مصطلحا معظمها يدور في حلقة الشذوذ)) [٢٦٨] ((كما أُثبِتُ أن بعض هذه المصطلحات مساوٍ لمصطلح الشذوذ تمام المساواة ، ولم يوجد بينهما تباين يذكر غير اختلاف في الألفاظ))[٢٦٩]، وكل هذه التعبيرات إنما جعلها في ضمن ظاهرة الشذوذ ، لأنها خرجت عن القياس المطرد[٢٧٠]. وردّا على ذلك كلّه أقول :

(١) إننا نستطيع أن نفهم من الشذوذ من خلال ما أورده العلماء من تعريفات له . أنه قول منطوق فصيح آنفرد أو قل بحيث لا ينهض أن يؤسس عليه قاعدة نحوية [٢٧١]. أو يأتي هذه القول مخالفا للكلام المطرد الذي يعدُّ الأساس في بناء القاعدة النحوية . وبناءا على هذا لا يمكن عدّه خطا أو لحنا كما ذهب إلى ذلك ياقوت الحموي ، وكيف يكون خطأ وهو مسموع عن العرب الفصحاء . ولهذا كان بعض النحاة يؤولون هذا القول الشاذ لكي يتفق مع قاعدتهم .

(٢) إنّ هذا الشاذ هو نطق مسموع كما ذكرتُ وقلّما منع سيبويه نطقا مسموعا. وإنما كان يمنع التراكيب . التي يمكن عدُّها أقوالا آفتراضية أتى بها لتقريب القاعدة إلى الاذهان. والأكثر من هذا فإن سيبويه قد عدّ الشاذ في كتابه جائزا إذ قال : ((وقد قال بعضهم (ذهبتُ الشامَ) ، لَشبهه بالمبهم إذ كان مكانا يقع عليه المكانُ والمذهبُ ، وهذا شاذ ؛ لأنّه ليس في (ذهبَ) دليلُ على (الشام) وفيه دليل على المذهبِ و المكان ، ومثل (ذهبتُ الشام) : (دخَلت البيتَ))) [٢٧٢]. فهو يجعل

---

[٢٦٧] ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٦٣.

[٢٦٨] المصدر نفسه :١٥٢

[٢٦٩] المصدر نفسه:١٥٢، و من هذه الالفاظ : لم يجز، لا يجوز البتة ، ولاتقول ، وقبيح .

[٢٧٠] ينظر المصدر نفسه : ١٧١ .

[٢٧١] يقول سيبويه : ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس)) الكتاب : ٤٠٢/٢ و قال الدكتور سعيد الزبيدي إن ((الشاذ ممثل لأسلوب لم يرق إلى أن يكون شائعا أو كثيرا في بيئة لغوية لم يستطع النحاة اغفاله فقيدوه على أنه مما يحفظ و لا يقاس عليه)) القياس في النحو العربي : ١٦٠.

[٢٧٢] الكتاب : ٣٥/١

قول العرب (ذهبتُ الشام) و(دخلتُ البيت) شاذًّا في حين عبّر عن هذين التعبيرين المسموعين عن العرب في موضع آخر بأنهما جائزان إذ قال في التركيب (هو مني معقِدا الإزار) و(هو مني مكان السارية) : ((وجاز ذلك كما جاز (دخلتُ البيت)، و (ذهبت الشام))) [٢٧٣]. مما يدلُّ على أن النطق المسموع عن العرب والذي يعدُّه سيبويه شاذًّا قد يكون عنده جائزا مع شذوذه.

(٣) إن المنع و كما أُثبت سابقا حكمُ نحوي أي (قاعدة نحوية). وعلى هذا فالقول الخارج عنها هو الشاذ . شأن أيَّة قاعدةٍ نحوية أخرى . وأغلب مواضع الشذوذ أنما جاءتْ بهذا المعنى . والأمثلة على ذلك كثيرة تُثبت بشكل قاطع ما ذهبت إليه . يقول ابن السراج : ((و لا يجوز أن تقول في جمل جملون ، و لا في جبل جبلون ، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل ، فهو شاذ))[٢٧٤]. ويقول ابن يعيش : ((... ولو عكست وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح فقلت (دفع إلى زيد المالَ) بنصب المال وإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل لم يجز ، وكنت قد خرجت عن كلام العرب والغرض بالنحو أن ينحو المتكلّم به كلام العرب وسبيل ما يجيء من ذلك أن يتأوّل ويحمل على الشذوذ))[٢٧٥] وقوله : ((حرف الجر لا يدخل على مثله فأما قوله :

فلا و الله لا يُلْفَى لما بي ولا لِلما بهمْ أبَدًا دَواء

فشاذ قليل لا يعتدّ به)) [٢٧٦] فهذا تصريح منهم بأن المنع حكم وأن ما خرج عنه يُعدُّ شاذًّا . و مما يؤكد هذا أيضا أنهم جعلوا الخارج عن حكم الوجوب شاذا أيضا قال أبو علي: ((حكم الصفة كحكم الصلة في أنّهُ يلزم أنْ يرَجِع منها عائد إلى الموصفِ ، كما يعودُ من الصلة إلى الموصولِ، إلاَّ ما حُكي من قولهم : (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) ، و (مررت برجلينِ صالحٍ وطالحٍ) . فإنَّ ذلك شاذٌّ نادٌّ) [٢٧٧]. وقال ابن مالك في باب الضمير : ((وجب تقديم الأسبق رتبةً مع الآتّصال ، وشذَّ (إلّاكِ))) [٢٧٨]ومن هذه الامثلة يتبين لنا أن المنع ومن ثم مصطلحاته لا تعني الشذوذ أو تساويه كما ذهب إلى هذا باحثنا الفاضل ، ومما يعضِّد هذا الأمر أن باحثين فاضلين أشارا بشكل عابر إلى أن الشاذ لا يدخل في ضمن مصطلحات المنع ، وهما الدكتور محمد كاظم البكاء إذ قال : ((ولكن الدكتور فتحي الدجني توسَّع في الشاذ فضمَّ أليه (ما لا يجوز) وهو سهو منه))[٢٧٩]، و الدكتور سعيد الزبيدي إذ قال: ((وأما الشاذ و ما تعلَّق به فلا يدخل في مصطلحات الردّ)) [٢٨٠].

---

[٢٧٣] الكتاب : ٤١٤/١، وينظر: ١٥٩/١.

[٢٧٤] الأصول :٤٧/١ وللمزيد ينظر :المفصل :٨٦/١٢٩،٢/١،و منثور الفوائد : ٣٠،٤٣،٥٧،وشرح الكفاية :١٤/٢.

[٢٧٥] شرح المفصل : ٧٤/٧ .

[٢٧٦] المصدر نفسه : ١٥/٩وللمزيد ينظر : ٨٤،٨٦،٩٢/٢.

[٢٧٧] البغداديات: ١٣١ .

[٢٧٨] تسهيل الفوائد : ٢٧ يعني قول الشاعر: (ألاّ يجاورنا إلاّكِ ديَّارُ) .

[٢٧٩] منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي :٢٠٩ (الهامش).

[٢٨٠] القياس في النحو العربي : ٦٠ .

٢. الضعيف : -

الضَّعْفُ و الضُّعف لغةً : ((خلافُ القوة)) [٢٨١] أما اصطلاحا فهو: ((ما يكون بثبوته كلام كقرطاس بظم القاف في قرطاس بكسرها ، وورد بمعنى (ضعف التأليف) : أي أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف قانون النحو كالإضمار قبل الذكر لفظا أو معنى نحو : ضربَ غلامُهُ زيدا)) [٢٨٢] وحده العيني بأنه ((الذي لم يصل حكمة إلى الثبوت)) [٢٨٣] .

وقد ذكرت بعض الامثلة لخلط القدماء في المصطلح وتداخله مع غيره في موضع واحد ، ولابأس في ذكر مثال آخر . يقول سيبويه : ((وقال : (أي الخليل) (إن افضلهم كان زيدٌ) و(إن زيدا ضربتُ) ، على قوله : (إنه زيدا ضربتُ) ، و(إنه كان أفضلهم زيدٌ) ، وهذا فيه قُبْحٌ ، وهو ضعيف ، وهو في الشعر جائز)) [٢٨٤].

وقد التبس حد مصطلح الضعيف عند الباحث الكريم عبد الحسين [٢٨٥]إذ أدرج مصطلحات (الشذوذ ، وغير الجائز ، والقبيح ، ولم يحسن ، ومحال ، وغلط) وغيرها في ضمن مصطلحات الضعيف وذلك في أثناء ردّه على الدكتور الدجني الذي عدّ تلك التعبيرات من ضمن مصطلح الشذوذ ، وقد ذكرت ذلك سابقا. إذ يقول: ((وقد وجدنا النحويين استعملوا كل مصطلح بما يقابل غيره في أيّ موضع من المواضع النحوية على أنَّه يراد فه ، فما كان أمامنا ألاّ الجزم بأنّها كلها تعبِّر عن معنى واحد هو (الضعيف) [لاسيّما] * مع وجود المسوغ لهذا القول وهو المعنى الجامع بين هذه المصطلحات)) [٢٨٦] وقد وقف عند بعض هذه المصطلحات جاعلا إياها بتعبيرات دالّة على (الضعيف) و منها : القبيح ،والقليل ، والخبيث ، والرديء ، والشاذ ، والمردود .[٢٨٧] و أفرد فصلا بين فيه أن الضعيف قد يكون جائزا وقد يكون ممتنعا [٢٨٨].

وفي كلامه هذا أمرُ ينبغي الوقوف عنده، فالمصطلحات التي ذكرها من مثل (القبيح ، والخبيث ، والرديء ، والشاذ) إنما هي مصطلحات مستقلة بدلالتها كما أشرت مسبقا فلا ينبغي أن ندرج أحدها تحت الآخر .

---

[٢٨١] لسان العرب : (ضعف) .

[٢٨٢] التعريفات : ١٢٠ -١٢١ ، وينظر : الوجة الضعيف في النحو : ٨ ، إذ أورد باحثه تعريفات أخرى للضعيف لا تخرج عن حدود ما أوردته .

[٢٨٣] شرح المرح في التصريف : ٤١ ، وينظر الوجه الضعيف في النحو : ٨.

[٢٨٤] الكتاب : ٢/ ١٥٣ -١٥٤.

[٢٨٥] الوجه الضعيف في النحو : ١٣ -١٤ .

* و ما ورد في النص (سيّما) والصحيح ما أثبتُّهَ.

[٢٨٦] الوجه الضعيف في النحو : ١٣ -١٤.

[٢٨٧] ينظر المصدر نفسه : ١٥ -٢٨ .

[٢٨٨] ينظر المصدر نفسه : ١٢٨ وما بعدها .

كما أن الممتنع هو أعلى درجة من الضعيف فكيف يمكننا أن ندخله في ضمن الضعيف ، فضلا عن أن الضعيف قد يكون جائزا كما ذكر الباحث ، بل هو إنما يعبرّ كمصطلحات القليل والرديء والشاذ ... الخ عن تفاضل وجوه التأليف التي آستقامت صحيحة . كما ذكرت آنفا، والممتنع لا يكون جائزا . نعم قد يرتقي الضعيف فيصل الى درجة المنع إذا توافرت فيه أسباب وعلل تجعله ممتنعًا . لكن هذا لا يعني أنّ الممنوع مندرج في ضمن مصطلحات الضعف ، أو أنه هو الضعيف عينه . وإن حدث هذا الأمر ففي الغالب يكون مصطلح الضعف مقرونًا بأحد مصطلحات المنع . ليدل حينها على أنّ هذا التركيب أو الاستعمال الضعيف قد آرتقى الى درجة المنع لعلة ما .

وسأضع بين يدي البحث أمثله تبين أن الضعيف غير الممتنع ، ووهم كل من خلطَ بينهما . يقول ابن مالك : ((ويجوز تقديم الحال على صاحبه ، وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه ،... وتقديمه على صاحبه المجرور بحرفٍ ضعيف على الاصح لا ممتنع)) [٢٨٩]. ألا ترى كيف أن ابن مالك فرق و بشكل جليّ بين الضعيف و الممتنع .
ومنه أيضا قول الجامي في أحد التراكيب : ((وإنما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف))[٢٩٠].
وأما إجازة الوجه الضعيف فيدل عليه قول ابن جني : ((ولا يمنعك قوّة القويّ من إجازة الضعيف فإن العرب تفعل ذلك ، تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف ، لتصحّ به طريقك ، و يرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره)) [٢٩١] في حين لم يفعلوا ذلك مع (الممتنع).
وبهذا يتأكد لنا أن هذا المصطلح أعني (الضعف) لا علاقة له بمصطلح (المنع) ، وإنما هو مصطلح مستقلٌ بنفسه يذكر قبالة الوجه (القويّ) . وبذلك يتأكد لي صحة فهم الاستاذ الدكتور حسام النعيمي من ((أنّ الضعيف عند سيبويه لا يعني المنع)) [٢٩٢] ووهم السيد كريم عبد الحسين [٢٩٣] الذي خطّأَ الدكتور حسامًا في هذا الامر .

---

[٢٨٩] تسهيل الفوائد : ١٠٩ -١١٠.
[٢٩٠] الفوائد الضيائية :١٩/٢.
[٢٩١] الخصائص : ٦٢/٣.
[٢٩٢] النواسخ في كتاب سيبويه : ٨٧ .
[٢٩٣] الوجه الضعيف في النحو : ١٢٨ -١٦٣.

٣. القبيــح :

((القُبْح : ضد الحسن)) [٢٩٤] وقد ذكر سيبويه حدّ القبيح بقوله هو ((أن تضع اللفظ في غير موضعه))[٢٩٥] وأحسبُ أننا لا نستطيع أن نجزم من خلال هذا الكلام أنَّ القبيح عند سيبويه يعني الممتنع. وذلك ؛ لأنه ورد عنده على صور متعددة من ذلك : ((جائز وهو قبيح)) [٢٩٦] ، أو ((لم يجز وكان قبيحا))، [٢٩٧] ، أو ((قبح و لم يجز)) [٢٩٨] ، أو ((في القبح وأنَّه لا يجوز)) [٢٩٩] وهذا يدل على أن (القبح) له دلالته الخاصة وليس من تعبيرات (المنع)، ولا (الجواز). ومما يؤكد هذا قوله : ((فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز)) [٣٠٠] . فتفريقه بين المصطلحين ظاهر جليّ .

وكان النحاة الاوائل قد تنبهوا على هذا الأمر ففرقوا بين (القبيح) ، و (الممتنع) . قال الزجاجي : ((تقول : (ما رأيته منذ يومين)، و (منذ خمسه أيام) ... ولو استعملت (من) في هذا الباب مكان (منذ) فقلت : (ما رأيته من يومين ، أو من شهرين) ، كان ذلك قبيحا ، وأهل البصرة لا يجيزونه)) [٣٠١]، كذلك قال السهيلي : ((وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك (لاتدن من الأسد يأكلك) ؛ لأني وجدت في حديث (أُحد) قول أبي طلحة " يارسول الله ، لاتطاول يُصبكَ سهامهم "[٣٠٢] فلو قدّرت هذا : إن لا تطاول يُصشبْك ، كان محالا ، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح ، وقد ذكره سيبويه واعترف بقبحه)) [٣٠٣] في حين حمل ابن يعيش قول سيبويه في باب (أعلم وأرى) أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولاتها دون الآخر: ((على القبح لا على عدم الجواز)) [٣٠٤] وقال الرضي : ((ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف، والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع))[٣٠٥] .

---

[٢٩٤] لسان العرب : (قَبُحَ) .

[٢٩٥] الكتاب : ٢٦/١ .

[٢٩٦] المصدر نفسه : ٨٠/١ ، وللمزيد ينظر : معاني القرآن (الفراء) : ١٢٨/١ ، والمقتضب : ١٢٣/٤ ، والعسكريات : ١٢٤ ، ومغني اللبيب ٢٢٥/١: .

[٢٩٧] الكتاب: ٧٠/١ .

[٢٩٨] المصدر نفسه : ٩٩/١ ، ١٦١/٣ –١٦٢ .

[٢٩٩] المصدر نفسه : ٣٦٤/٢ .

[٣٠٠] المصدر نفسه : ١ / ٣٠٧ .

[٣٠١] الجمل في النحو : ١٣٩ .

[٣٠٢] صحيح البخاري : ١٢٤/٥ .

[٣٠٣] أمالي السهيلي : ٨٦ ، وينظر : الكتاب : ٩٧/٣ .

[٣٠٤] شرح المفصل: ٦٨/٧.

[٣٠٥] شرح الكافية : ١٩٦/١ ، وقال في: ١١٧/١ : ((قبح اظهار الفعل بل لم يجز)) وقال أيضا: ٢٥١/١((غير مستحسن ، ولا يحكمون بمطلق المنع)) .

ومن هذه الامثلة يتأكد ما ذهبت اليه من أن القبيح لا يعني الممتنع ، ومع هذا فقد ورد عند سيبويه وعند غيره من النحاة بهذا المعنى ومنه قوله : ((وآعلم ان حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الآسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت : (هل زيدُ قام وأين زيدُ ضربته) ، لم يجز إلا في الشعر)) [٣٠٦] . فهو يعبر بمصطلحي القبح ، وعدم الجواز عن مسألة نحوية واحدة . ويبدو أن هذا النص وغيره قد فتح المجال أمام النحاة ليتأولوا كلامه تأويلات مختلفة . فآبن مالك مثلا ذهب في موضع من كتابه شرح التسهيل[٣٠٧] الى القول : ((كثر في كلام سيبويه التعبير بالقبح على عدم الجواز ، وقد استعمله قبلُ إذ قال في (حسبك وزيدا درهم) لما كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل ، واستعمله أيضا في قوله : واما هذا لك وأباك فقبيح)) ، في حين ذكر في موضع آخر ((ومراد سيبويه بقبيح أنه غير مستعمل ، وبحسن أنه مستعمل)) [٣٠٨] . وقد ذكرت أن سيبويه قرن مصطلح القبح بمصطلحي الجواز ، والمنع على حدّ سواء .

أما ابو حيان فقد ذهب إلى أن ذكر سيبويه لمصطلح قبيح في قوله : ((لو قلت : (أخذتُه بصاعدٍ) كان قبيحا)) [٣٠٩] انما يريد به أنه (ممتنع) إذ قال: ((لو قلت : أخذته بصاعدٍ كان قبيحا، ويعني بقوله قبيحا ممتنعا)) [٣١٠] . مع أن سيبويه لم يطلق على هذا التركيب سوى مصطلح القبح ولم يقرنه بغيره من مصطلحات المنع ، أو الجواز ، وتابع أبا حيان في هذا كل من ابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري [٣١١].

وممن وهم في فهم مصطلح القبح لدى سيبويه من المعاصرين الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ؛ إذ ذكر أن ((سيبويه لا يتردد في رفض بعض تعبيراتهم – يريد كلام العرب –التي لا تتفق مع القياس النحوي ووصفها بالقبح وهو يريد به الخطأ)) [٣١٢] .

وهنا لابد من الاشارة الى أني قد وجدت الدكتورة خديجة الحديثي قد تنبهت الى أن مصطلح

---

[٣٠٦] الكتاب : ١٠١/١، وللمزيد ينظر : معاني القرآن (الفراء) :٢/ ٢٤٤ ، وشرح المفصل :٩/٩ .

[٣٠٧] شرح التسهيل : ٢/ ١٨٦ ، وينظر : ١٧٣ .

[٣٠٨] المصدر نفسه : ٣٦٤/٣ .

[٣٠٩] الكتاب: ٢٩٠/١.

[٣١٠] ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٦١ . وأود الاشارة هاهنا إلى أن الباحث كريم عبد الحسين قد فهم من هذا النص أن أبا حيان قد أراد بالقبيح : الممتنع بشكل مطلق وآخذه على هذا ينظر : الوجه الضعيف في النحو : ١٢٨،١٩،١٦٣. في حين اراد ابو حيان بالقبيح: الممتنع في هذا النص فقط ولدى سيبويه دون غيره ، وليس في قوله هذا ما يشعر بأنه يريد بالقبيح الممتنع على وجه الإطلاق ، ولعل ما يؤكد قولي هذا أن أبا حيان نفسه قد ذهب في موضع آخر من كتابه إلى التفريق بين (القبيح)، و(الممتنع) إذ قال في التركيب (آكلا كان زيدُ طعامك) ((فهذا قبيح ، ولا يمتنع)) ارتشاف الضرب : ٨٨/٢. وذهب أيضا إلى اكثر من هذا إذ عدّ القبيح جائزا إذ قال : ((ولا خلاف في جواز (أتيتك أن تأتني) على قبح))المصدر نفسه : ٢/ ٥٥٨.

[٣١١] ينظر : شرح شذور الذهب : ١٦٦ ، وشرح التصريح : ٥٢٩/١ .

[٣١٢] من أعلام البصرة سيبويه – هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه : ١٠٩ .

القبح عند سيبويه قد يكون جائزا وقد يكون غير جائز .[٣١٣]

وقد طال الاضطراب في هذا المصطلح عددا من الباحثين المعاصرين ومنهم الدكتور سعيد الزبيدي إذ ذكر أنه مصطلح قاطع حاسم في الرد [٣١٤] وعاد بعد عدّة صفحات وذكر أنه مصطلح متأرجح بين القبول والرد [٣١٥] ومن غير شك أن هذا تناقض وقع فيه الباحث الفاضل .

وكذلك د. محمد كاظم البكاء وقد أشرت إلى هذا في ما مضى إذ عدّ مصطلح (القبح) مما يعبر عن تفاضل مستويات التأليف التي آستقامت صحيحة [٣١٦] ، في حين عدَّه الباحث كريم عبد الحسين من ضمن التعبيرات الدالة على الضعف [٣١٧] . وهما واهمان في هذا فقد ذكرت فيما مرّ من البحث ان لكل مصطلح من هذه المصطلحات دلالته الخاصة التي تميزه من غيره . وذكرت أن القبح أحيانا قد يراد به الجواز وقد يراد به المنع أيضًا ، أي : أنه مصطلح له دلالته الخاصة فلا يدل على (المنع)، ولا على (الجواز) إلا إذا اقترن بأحدهما، فأنه يكون إما من (القبيح المرتقي الى المنع) إذا ما أقترن أحد تعبيرات (المنع) به ، أو (القبيح الجائز) إذا أقترن به أحد تعبيرات الجواز.

ومن مرادفات هذا المصطلح تعبير (لا يحسن)؛ لأن ((الحسن : ضد القبح ونقيضه))[٣١٨] ، فنفي الحسن يعني القبح . ومن أمثلة وروده عند النحاة قول الفراء :((وأما مالا يحسن فيه الضمير لقلة اجتماعه فقولك:(قد اعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا) وانت تريد: (وآشتريت آخر اليوم)))[٣١٩] ويمكن أن نعد تعبير(الفحش) من مرادفات القبح ، إذ إن الفحش في اللغة هو: ((القبيح من القول))[٣٢٠] ويأتي هذا التعبير في الغالب مقرونا بلفظه (وهم) فيقولون (وهم فاحش) [٣٢١] ويمكن أن نعد تعبير (المكروه) من مرادفات القبيح أيضا؛ إذ إن الكريه في اللغة يعني القبيح [٣٢٢]. وقد تكرر هذا التعبير لدى النحاة كثيرا[٣٢٣] .

---

[٣١٣] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٩٢.

[٣١٤] القياس في النحو العربي : ١٥٩.

[٣١٥] المصدر نفسه :١٦٣ .

[٣١٦] ينظر : منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : ٢٠٧،٢٠٦ .

[٣١٧] الوجه الضعيف في النحو : ١٨ .

[٣١٨] لسان العرب : (حسن) .

[٣١٩] معاني القران : ١٤/١، وللمزيد ينظر المصدر نفسه :٢/١،ومعاني القرآن (الأخفش): ٩٢/١ .

[٣٢٠] لسان العرب : (فحش) .

[٣٢١] ينظر : مغني اللبيب : ٨٠/١ .

[٣٢٢] لسان العرب : (كره) .

[٣٢٣] ينظر على سبيل المثال : الكتاب : ١٣/٣٣٤،٣/١،ومعاني القرآن للفراء : ٣٢٧/١،وشرح المفصل : ٦٣/٨.

٤. الـرديء :

((الرديءُ : المنكر المكروه ... وردؤ الشيء فهو رديءُ : فسد فهو فاسد))[٣٢٤]،ومن أمثلة هذا التعبير ما جاء في قول سيبويه : ((وزعم ناسُ أن الياء في (لولاي) و (عساني) في موضع رفع ، جعلوا (لولاي) موافقة للجر، وهي موافقة للنصب كما آتفق الجر والنصب في الهاء والكاف وهذا وجه رديء))[٣٢٥] ومن مرادفات هذا التعبير لفظة (خَلْف). فـ((الخَلْف: الرديء من القول))[٣٢٦] وقد ورد عند سيبويه في قوله: ((أنه خلف أن تقول : ما أتاني إلا من زيد))[٣٢٧].

ومن التعبيرات التي تقترب من دلالته أيضا (المنكر) ، وقد أشرت في دلالة الرديء اللغوية أنه يعني المنكر. ومن أمثلة هذا التعبير ما ذكره الرضي بشأن الفصل بين المضاف والمضاف أليه إذ قال : ((وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة)) [٣٢٨] .

وبعد فمن خلال عرض هذه التعبيرات بدت لي عدة ملاحظات وهي :

١. تعددت المصطلحات لدى النحاة في التعبير عن هذه الظاهرة . وهذا دليل عدم آستقرارها مما أدى إلى اختلاطها مع مفهوم (المنع) . ولعل ملامح التأثر بمصطلحات علم الحديث تبدو بارزة فيها إذا ما علمنا أن أغلب هذه المصطلحات أُخذت عنه ، ولا سيما أن ((لهم منهجا يمكن تطبيقه في العلوم الأخرى)) [٣٢٩] .

٢. ذكرت في تفسيري للحد الاصطلاحي الذي أوردته للمنع أنّ من الاشياء التي منعت لإخلالها بمقتضيات الصحة التركيب غير المنطوقة ، وهذه التراكيب التي منعها النحاة إنما كانوا يقصدون بها إلى التمثيل للحكم النحوي ، وإن لم يذكروا الحكم في بعض الأحيان . أي أنهم يوردون التراكيب مباشرة. ويريدون بها كلاما آفتراضيا مبنيا على أساس قاعدة نحوية تقضي بمنعها .

٣. يلاحظ في هذه التعبيرات استعمالها بالنظر إلى مدلولاتها اللغوية في المعاجم والمواءمة معها .

---

[٣٢٤] لسان العرب : (ردأ).

[٣٢٥] الكتاب : ٣٧٦/٢،وينظر : القياس في النحو العربي : ١٥٠ ، وللمزيد ينظر المصدر نفسه :٨٠/١،ومعاني القرآن (الأخفش):٥٠/١،والمقتضب :١١٥/٣،والبغداديات:١٣٧،والتبصرة والتذكرة :٢٣٦/١،وحاشية الصبان على شرح الاشموني ١٢٢/٢ – ١٢٣عبارة (خبيثة رديئة).

[٣٢٦] لسان العرب: (خلف).

[٣٢٧] الكتاب : ٣١٥/٢ –٣١٦،وينظر: ٨٠/٢،وسر صناعة العرب: ٢٨١/١.

[٣٢٨] شرح الكفاية : ٢٩٣/١،وللمزيد ينظر : النكت في تفسير الكتاب : ٤٠٧/١ ،وشرح المفصل :١٢٨/٨،وشرح ابن عقيل :٤٩/١،و همع الهوامع: ٣١٩/٢،٨٦،٨٥.

[٣٢٩] التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب :٣٩.

٤. لا بد بعد عرض هذه التعبيرات من ذكر الآسباب التي دعتني إلى اختيار هذا المصطلح عنوانا للظاهر وهذه الاسباب هي :

أ – إن لفظة (المنع) ومشتقاتها (امتنع، ممتنع، ممنوع) هي أكثر الالفاظ دلالة على مفهوم الظاهرة ويؤكد هذا ان النحاة جعلوا الاحكام النحوية إما واجبا أو جائزا أو ممتنعا. فعبروا عن هذه الظاهرة بلفظه (ممتنع).

ب – إن هذه اللفظة (المنع) مصدر للفعل الثلاثي (منع) وهي أكثر الألفاظ ابانة لدلالة هذه الظاهرة من التعبيرات الأخرى ، وأكثرها آختصارا .

ج - إن معنى هذه اللفظة في اللغة يفضي إلى خصائص مفهومها الآصطلاحي وليس فيها دلالة أخرى ، أو معنى آخر يجعلها تشترك في الدلالة على ظاهرة أخرى . كـ (الردّ) مثلا إذ يعد من تعبيرات (المنع) ، وكذلك فهو عند الكوفيين يراد به (العطف) بحروف العطف أو البدل. فضلا عن أنه يتضمن معنى المخالفة والمؤاخذة التي تحصل بين العلماء في مسائل العربية .

د - ليس (المنع) مصطلحا مستعارًا من علم آخر كعلم الحديث، أو الفقه أو غيرهما إذ يقابله في الدراسات الفقهية لفظة (التحريم) . وهذا ما يجعل منه مصطلحًا موائمًا لطبيعة التأليف النحوي ، ومشعرًا بآستقلاليته .

الفصل الثاني

أنماط المنع، وأسبابه، والخلاف فيه

المبحث الأول

أنماط المنـع وأساليبه

ليس للمنـع أنواع، وأساليب كثيرة مـع كونه ظاهرة تمس مستوى مهما مـن مستويات الكلام العربـي الفصيح وهـو مـا يتعلـق بـاللحن، أو الخطـأ الـذي ينتـاب ألفاظـه علـى مسـتوى الجملـة، أو التركيب، ولـيس مستوى الألفـاظ المفردة حسـب، ولعـل تعلـق هـذه الظـاهرة بحـدود الكلام العربـي الفصيح، واجتهادات النحاة جعلها لا تخرج عن مدار هذين العملين، وبناءا على هذا فيمكن تقسيم المنع على ثلاثة أنواع: -

(١) **منع العرب:** - وهذا النوع يكاد يشمل الظاهرة جميعها إذ إن مـن الطبيعي أن يبنـى حكم المنع على ما منعه العرب أنفسهم، أو مـا امتنعوا مـن الـتكلم بـه مـن غير تصريح بـذلك فهـي لغـتهم وهم أدرى الناس بمواضع اللحن فيها، ومواطن الزيـغ الـتي تنتابهـا ولـذلك ابتعـدوا عنهـا، وامتنعـوا من النطق بها، ونـرى في كتـاب سيبويه الكثير مـن المواطن الـتي تـدل علـى هـذا إذ يقـول: ((...إنما منعهم أن يدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام...))[٣٣٠].

ويقـول: ((...ولـيس هـذا طريقـة الكـلام، ولا سـبيله؛ لأنـه لـيس في كلامهـم أن يضـمروا الجـار))[٣٣١]، ويقـول أيضـا: فـ((هوهـا هنـا مسـتكرهة لا يـتكلم بهـا العـرب؛ لأنـه لـيس مـن مواضـعها عندهم))[٣٣٢].

والعـرب قـد تمتنـع مـن الـتكلم بمـا يجـوزه القيـاس أحيانـا، ولعـل أبـن جـني يغنيني عن كلام كثير ههنا إذ أفرد بابا لامتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس[٣٣٣].

وقد تنبـه نحاتنـا (رحمهـم الله) علـى هـذا الأمـر، أو هـذا النـوع مـن المنـع، وأولـوه أهميـة كـبيرة كما سيأتي في المبحثين القادمين من هذا الفصل.

(٢) **منع النحاة:** - وهو المنع المبني على أراء النحاة، واجتهاداتهم في إصدار الحكم، وكما هو معلوم فإن النحـو لـيس مبنيـا علـى كـل مـا سمـع عـن العـرب، وإنمـا قـاس النحـاة مـا لم يسمعوه مـن الكلام الجديد على ما سمعوه، ولهذا فقد منـع النحاة تراكيب، أو تعابير بنـاءا علـى القيـاس مـع أنـه ليس لـه ما يعضده من السماع، وكذلك العكس اذ أجازوا تعابير أخرى مع عدم السماع.

---

[٣٣٠] الكتاب: ٢/١٠١.

[٣٣١] المصدر نفسه: ٢/١١٥.

[٣٣٢] المصدر نفسه: ٢/٣٩٠.

[٣٣٣] ينظر: الخصائص: ١/٤٩٢ -٤٠٠.

ومن أمثلة هذا النوع من المنع قول سيبويه: ((هذا باب منه أستكرهه النحويون، وهو قبيح..))[٣٣٤] وذكر في شرح هذا الباب أنه لا يجوز، فالنحاة هم الذي يستكرهون، ويقولك أبن يعيش: ((ومن النحويين من يأبى الاتساع في الظروف..))[٣٣٥]. فالنحاة منعوا، واجاوزا، ورجحوا بناءا على اجتهاداتهم ونظرتهم إلى المسائل النحوية على وفق ما لديهم من حجج، وبراهين، وأدلة يدعمون بها حكمهم بالمنع، أو مخالفته.

(٣) **منع العرب، والنحاة:** - وقد يتفق العرب، والنحاة على منع مسألة نحوية، وما أكثر ما يتفقون إذ إن حكم النحاة –كما ذكرت - مبني على منع العرب يقول الأخفش الأوسط ((وهذه لَحْنٌ لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو))[٣٣٦]، ويقول أبن جني: ((...امتناع العرب، والنحويين من إجازتهم (انتظرتك وطلوع الشمس)))[٣٣٧]. ويقول أبن يعيش ((ولم يجز عند أحد من النحويين، والعرب))[٣٣٨]. ألا تراهم يصرحون بأن العرب والنحاة كليهما متفقان على المنع.

هذه أنماط المنع نراها لا تخرج عن حدود منع العرب، أو النحاة، أو هما معا، ولا غرابة إذ إن مدار هذه الظاهرة حول كلام العرب، ومن ثم أحكام النحاة المستقراة منه.

وللمنع أيضا أساليب شكّلت صور صوغه على وفق تنوع أحكام المنع، والحكم النحوي يتنوع بحسب موضوعه، فقد يكون هذا الحكم شاملا للمسألة كلها، أو متعددا، أو مبنيا على شروط، ومن خلال استقرائي لمواطن المنع في الدرس النحوي وجدت أن حكم المنع كان عند النحاة على ثلاثة أقسام: -

(١) **<u>المنع المطلق</u>:** - هو الحكم الذي ليس فيه شروط، وإنما تكون حالة المنع فيه عامة تشمل حدود المسألة، وجوانبها جميعها، وقد صرح النحاة المتأخرون ولاسيما أبن هشام بهذا النوع من أنواع المنع فقالوا (يمتنع مطلقا)، ومن أمثلته قول أبن مالك: ((ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها مطلقا))[٣٣٩]. فهذه المسألة غير خاضعة لشروط معينة يجوز فيها عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها فضلا عن أن أبن مالك صرح بأنها تمتنع مطلقا، ومن أمثلة هذا النوع أيضا ((لا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا، وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا))[٣٤٠].

---

[٣٣٤] الكتاب: ٣٣٤/١، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٧٧/١.

[٣٣٥] شرح المفصل: ٦٨/٧.

[٣٣٦] معاني القرآن (الأخفش): ٣٧٥/٢.

[٣٣٧] سر صناعة الإعراب: ١٢٧/١ -١٢٨.

[٣٣٨] شرح المفصل: ٤٩/٢.

[٣٣٩] تسهيل الفوائد: ١٠٥، وينظر: ٧٧، ١٧٨.

[٣٤٠] شرح الكافية: ١٥٢/١، وللمزيد ينظر: مغني اللبيب: ١٠٦/١ -١٠٧، ١٦١، ١٧٥، ٤٢٨/٢، ٤٣٠، ٤٣٧،٤٨٥، وهمع الهوامع: ٣٠٥/١، ٢٦٣، وشرح ابن عقيل: ٢١٤/١، ٢١٥، وحاشية الشيخ حسن العطار: ص٣٥.

(٢) **المنع الواجب**: – وقد تكرر هذا النوع عند النحاة أيضا، ويبدو أنهم أرادوا به توكيد حكم المنع، والتأكيد على الالتزام به، وبناءا على هذا يمكن عد بعض المصطلحات التي تقدم الكلام عليها في الفصل الأول من مثل (لا يجوز البتة، أو لا يجوز أبدا) في ضمن هذا النوع لكونها تدل على تأكيد الحكم تأكيدا باتا، ومن أمثلته قول أبي البركات الانباري: ((.. وإن كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب ان لا تكون جائزة))[٣٤١]. ومنه أيضا قول أبن مالك: ((وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلية المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية))[٣٤٢].

وقد عبر السيرافي عن هذا النوع من المنع بقوله (اشد المنع) [٣٤٣]. في حين عبر عنه الرضي الاسترابادي بقوله (متحتم المنع)[٣٤٤]. وأرى أن اللفظين يعبران عن مفهوم واحد من حيث الدلالة.

(٣) **المنع المشروط (المقيد)**: – وهو الحكم الذي لا يشمل المنع فيه جميع أجزاء المسألة وإنما يقتصر على جانب منه ومن ذلك مثلا مسألة حذف المبتدأ فهو ممتنع في حالتين إحداهما إذا كان (ما) التعجبية، والأخرى إذا حذف ولم يكن عليه دليل[٣٤٥]، فالمبتدأ لا يمتنع حذفه مطلقا إنما امتناع حذف مقيد بهاتين الحالتين. ومن أمثلته أيضا قول الرضي: ((وامتنع الترخيم في المستغاث الذي أخره المد))[٣٤٦] وليس المستغاث مطلقا.

ويدخل في ضمن هذا النوع أيضا المنع الذي تجوز فيه حالات لكن بشروط ومن أمثلة هذا أن أحدهم لو قال: (((ما جاءني زيد الا عمرا) فلا يجوز إلا على معنى (لكن)))[٣٤٧]. فهذا التعبير ممتنع إذا أردت به الاستثناء، ولكن لو ذكرته على معنى (لكن عمرا) جاز، فهو جائز على هذا الشرط فقط.

وأمثلة هذا النوع كثيرة جدا، ومنها مسألة امتناع الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت، وكذلك امتناع كون ظروف الزمان أخبارا عن الجثث إلا بشرط الفائدة، وغيرها[٣٤٨].

أي أن هذا المنع ليس على إطلاقه إنما هو جائز، لكن بشروط، أو في حالات معينة.

---

[٣٤١] الإنصاف: ١/٣٦٢ –٣٦٣.

[٣٤٢] شرح الكافية الشافية: ٢/٩٤٤، وينظر: ٢/١٠٧٨.

[٣٤٣] ينظر : الكتاب : ١/ ٤١٤ ، هامش : (٣) .

[٣٤٤] ينظر: شرح الكافية: ١/٥٠.

[٣٤٥] ينظر: شرح الجمل: ١/٣٥٢ –٣٥٣.

[٣٤٦] شرح الكافية: ١/١٥٠.

[٣٤٧] الأصول: ١/٢٩٠ –٢٩١.

[٣٤٨] للمزيد من هذه الأمثلة ينظر: الأصول: ١/٢١٩، ٢/١٧٠، وشرح الجمل: ١/٢٤٥، ٣٤١، ٥٣٠، وتسهيل الفوائد: ١٠٩، وشرح ابن عقيل: ١/١٠٧، ٢/٦٤ –٦٥.

المبحث الثاني

أسباب المنع في الدرس النحوي

ذكرتُ في الفصل الأول من هذا الباب أن النحاة كانوا يطلقون حكم المنع ويريدون به رفض نطق، أو تركيب، أو استعمالا، أو إعراب، أو عمل، أو إجراء ما؛ لأنها أخلّت بمقتضيات الصحة، والقواعد النحوية الضابطة لها، وذكرت أن ثمة عللا، أو أسبابا كانت وراء هذه الأحكام الخاصة بالمنع، وهو أمر يبدو طبيعيا إذ إن لكل حكم علة، أو سببا، ومن ثم لكل (منع) لكونه حكما مانع كان مسبب للحكم رفضا للنطق، أو التركيب، أو الاستعمال وغيرها، ومن خلال استقرائي مواطن المنع في النحو العربي وجدت أن النحاة لم يتركوا في الغالب حكما بالمنع من غير أن يذكروا علة هذا المنع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مقدار أهمية هذه الظاهرة لدى النحاة، ومبلغ عنايتهم بها على وعورة مسالكها. وكيف لا! وهي تمس حفظ لغتهم ولغة كتابهم المبارك (القرآن الكريم) وصونها من كل لحن يطرأ عليها، أو خلل يعتورها، فليس لنا إذن إلا أن نسجل إجلالنا وتقديرنا لجهدهم المبارك هذا.

وتعددت هذه الأسباب، والعلل لدى النحاة فجعلوا السماع أول هذه العلل الحاسمة في حكمهم بالمنع ومن ثم القياس وغيرها من العلل كالمعنى، والموقع، والعمل... الخ جاء في الاقتراح: ((اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا))[٣٤٩] ومنها: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة تضاد، وعلة أولى.

وهذه العلل التي ذكرتها كانت أسبابا للمنع أيضا فضلا عن علل أخرى هاأنذا أوردها بتفصيلاتها مستشهدا بالأمثلة المستقاة من كلام النحاة أنفسهم.

(١) **السماع:** - هو الدليل الأول من أدلة الصناعة النحوية، وعليه تقوم دعائم النحو العربي، وقد حده العلماء بأنه ((الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء شاذا في كلام العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم

---

[٣٤٩] الاقتراح: ٨٣.

بـ(لن)، والنصب بـ (لم)))[٣٥٠]. وقد مثل السيوطي لعلة السماع هذه قائلا: ((وعلة السماع مثل قولهم: (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدى) ليس لذلك علة سوى السماع))[٣٥١].

فالسماع إذن الكلام العربي الفصيح المنقول عن الفصحاء منهم المبني على المستفيض المطرد من لغتهم وليس على القليل، أو النادر، أو الشاذ عنها، فهو إذن ((مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات، وتنتهي بالكشف عن القواعد، ويقوم بين البدء، والانتهاء: التصنيف، والتقسيم، والاستقراء))[٣٥٢]. ولكون (المنع) حكما أي (قاعدة نحوية)، فهو إذن مبني على السماع، ومن مهماته أيضا أنه علة لإنكار كل ما يخل بالصواب، أو منعه يقول. الدكتور محمد خير الحلواني: ((على أن السماع لا يقف عند حدود الاستنباط، بل تناط به أعباء أخرى... فيستعمل لتحقيق قاعدة، أو إنكار ظاهرة))[٣٥٣].

والأمثلة التي تدل على أولوية السماع، وأهميته في الحكم بالمنع كثيرة جدا منها ما هو مبثوث في أقوال سيبويه إذ يقول: ((إذا قلت: (سقيا لك) لتبين من تعني.... ولا يجوز (سقيك) إنما تجري ذا كما أجرت العرب))[٣٥٤]. وقد عقب السيرافي على قول سيبويه هذا قائلا: ((ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجز (سقيك)؛ لأن العرب لم تدع به))[٣٥٥]. فهو يمنع أن تقول: (سقيك)؛ لأن العرب لم تستعمل هذا التعبير، وكذلك أجاز قول العرب (هو مني معقد الإزار)، و(هو مني مكان السارية) ومن ثم ذكر أنه: ((ليس يجوز هذا في كل شيء لو قلت: (هو مني مجلسك)، أو (متكأ زيد)، أو (مربط الفرس) لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا))[٣٥٦]. فهو يصرح بأن الجواز ينبغي أن يقتصر على ما سمع عن العرب، فنستعمل ما استعملوه، وننأى عما لم يستعملوه في كلامهم، ومخاطباتهم.

ولعل في قوله الآتي ما يدل بوضوح على أهمية السماع عند سيبويه وكونه السبب الأول والرئيس في المنع إذ يقول: ((... وأما قول النحويين (قد أعطاهوك، وأعطاهوني) فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير مواضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا))[٣٥٧]. فهو يمنع حكما قاسه النحاة؛ لأنه لم يسمع، وبذلك وضع الكلام في غير موضعه.

---

[٣٥٠] لمع الأدلة: ٨١، وينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، والاقتراح: ٦٤.

[٣٥١] الاقتراح: ٨٣.

[٣٥٢] و [٣٥٣] أصول النحو العربي: ١٦.

[٣٥٤] الكتاب: ١/٣١٨، وينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٧١ -١٧٢.

[٣٥٥] الكتاب: ١/٣١٨، (الهامش:٢) وأورد الشنتمري هذا الكلام بتمامه. ينظر: (النكت: ١/٣٧٠).

[٣٥٦] الكتاب: ١/٤١٤، وينظر: ١/٣٣٠ -٣٣١.

[٣٥٧] الكتاب: ٢/٣٦٤.

ولم يختلف النحاة اللاحقون عن سابقيهم فيما أسسوه في هذا الشان، فابن جني أفرد في كتابه الخصائص بابا أسماه ((باب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع))[٣٥٨] أورد فيه أمثلة كان عدم السماع علة لمنعها، وابن الحاجب منع تقديم الحال على المجرور إذا كان صاحب الحال هو المجرور نحو (مررت راكبا بزيد)، وذكر ان ((وجه المنع هو أنه كثر الحال من المجرور في كلامهم، ولم يسمع من الفصحاء تقديمه، ولو كان تقديمه جائزا لوقع في كلامهم مقدما، فلما لم يقع دل على امتناعه))[٣٥٩].

وقال الرضي الاسترابادي: ((وكلهم منعوا (عشرون أيما رجل)، و(أي رجل) لعدم السماع، وإن لم يمنعه القياس))[٣٦٠] . فهو يصرح بأن القياس يجيز هذا التعبير بيد أن السماع يمنعه؛ ولذلك امتنع.

ولعل في كلام ابن الحاجب الآتي ما يكشف عن مبلغ أهمية السماع حجة في تأييد حكم المنع، أورده إذ يقول: ((وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عندهم سماعا، فقد تبين أن ما لم يسمع لا ينهض))[٣٦١]. إذن المنع هو الأصل فإذا ثبت المسموع ارتفع المنع.

ولابد ههنا من أن استعرض ملامح الاعتماد على السماع في حكم المنع، وذلك بعرض أدلة الاستشهاد النحوية لكونها من أهم ما احتج به النحاة سببا للحكم بالمنع، وعلى نحو مما يأتي: -

(١) **القرآن الكريم:** - لا شك في أن النص القرآني هو أرقى النصوص اللغوية العربية، وأعلاها مقاما، وأسماها فصاحة، وبلاغة يقول الزجاج: ((....لأن القرآن سنة لا تخالف فيه الرواية عن النبي (صلى الله عليه وسلم)....وما فيه فأفصح مما يجوز، فالاتباع فيه أولى))[٣٦٢].

ومن أمثلة الاستشهاد بالقرآن الكريم دليلا على المنع ما ذكره المبرد بشأن قولهم (لولاك) إذ قال: ((والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: ((لولا أنت)) كما قال الله عز وجل ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٣٦٣]))[٣٦٤].

---

[٣٥٨] ينظر: الخصائص: ١٩/٢ -٢٣.

[٣٥٩] الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣١/١، وينظر: ٢٢٧/١، إذ منع مسألة ما وعلل المنع بأنه ((لم ينقل، فلم يسمع، فلم يجز)).

[٣٦٠] شرح الكافية: ٧٥/١، وينظر: ١٨٢/١، وللمزيد من هذه الأمثلة ينظر: الرد على النحاة: ١١٣، ١٢١، وهمع الهوامع: ٣٢٠/١، ٧٥/٢ - ٧٦، ٩١، والأشباه والنظائر: ٦٠/٣.

[٣٦١] الإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٧/١.

[٣٦٢] معاني القرآن وإعرابه: ١٢٠/٢.

[٣٦٣] سبأ: ٣١.

[٣٦٤] الكامل: ٣/ ٣٤٥، وللمزيد ينظر: المقتضب: ٣٤٣/٢، والاصول: ١/ ٣٢١، ٣٢٣، والجمل في النحو: ١٦٥، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٢٠٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٣٤.

(٢) **القــراءات القرآنيــة:** - وهــي ((اخــتلاف ألفــاظ الــوحي المـذكور في كتبــة الحــروف، أو كيفيتها من تخفيف، وتثقيل، وغيرهمـا))[٣٦٥]. ولم يسـتدل النحـاة بـالقراءات القرآنيـة دلـيلا يـدعم حكمهم بالمنع بحسب مـا اطلعـت عليـه مـن المصـادر الـتي عرضـت لمثـل هـذا الأمـر، وإنمـا أوردهـا بعـض النحـاة دليلا، وحجـة لـرد حكـم المنـع، وأمثلـة هـذا كـثيرة ومنهـا مسـألة الفصـل بـين المضـاف والمضـاف إليه، ومـا اسـتدل بـه المجـوزن مـن قـراءة ابـن عـامر لقولـه تعـالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٣٦٦]. ببنـاء (زيـن) للمفعـول، ورفـع (قتـل)، ونصـب (أولادهم)، وجر(شركائهم)[٣٦٧]. في رد حكم منـع الفصل بين المتضايفين.

(٣) **الحديث الشريف:** - وقد استشـهد النحـاة بـه حجـة لإسـناد حكمهـم بـالمنع، ومـن ذلـك إنـه إذا جزم المضارع من (كـان) قيل: (لم يكن)، وقد تحـذف هـذه النـون فيقـال: (لم يـك) ((أمـا إذا لاقـت (أي النون) متحركـا، وكـان هـذا المتحـرك ضـميرا متصـلا، فيمتنـع حـذف النـون، كقـول نبينـا (ﷺ) لسيدنا عمر (رضي الله عنه) في ابن صياد: ((إن تكنه فلـن تسـلط عليـه، وألا تكنـه فـلا خـير لـك في قتلـه))[٣٦٨]. فلا يجوز حذف النون، فلا تقول (إن يكهُ، والا يكهُ)[٣٦٩].

(٤) **كلام العرب:** - قلمـا اتخـذ النحـاة مـن كـلام العـرب شـاهدا علـى حكمهـم بـالمنع، أو دلـيلا يقويه، وإنما كـانوا يـوردون الشـواهد الفصـيحة مـن كـلام العـرب الفصـحاء، وأمثـالهم، وأشـعارهم في الغالـب لـرد قاعـدة المنـع، ومـن ثـم تجويزهـا، ومـن أمثلـة استشـهادهم بكـلام العـرب دلـيلا علـى حكـم المنـع مـا ذكـره ابـن عصـفور في الأفعـال الناقصـة الـتي يمتنـع تقـديم أخبـارهـا عليهـا إذ قـال: ((...فالـذي لا يجوز تقديم خبره عليه (ما دام)، و(قعد)...، وأما (قعد)، فلأنها لم تستعمل إلا في مجرى المثل، فـلا يغير عما استعمل عليه من تأخير الخبر، وذلك: (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة)))[٣٧٠].

ومن أمثلة الاستشهاد بـالشعر قـول ابـن جـني في أحـد نواصـب المضـارع، وهـو (الفـاء): ((تقـول في الأمـر: (زرني فأزورك)، والتقدير: (زرني فـأن أزورك)، ولا يجـوز إظهـار (أن) ههنـا؛ لأنـه أصـل مرفـوض، وكذلك بقية أخواتها. قال الشاعر:

يا ناقُ سيري عَنَقًا فسيحا إلى سليمانَ فنستريحا))[٣٧١]

---

[٣٦٥] البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣١٨.

[٣٦٦] الأنعام: ١٣٧.

[٣٦٧] السبعة في القراءات: ٢٧٠.

[٣٦٨] فتح الباري بشرح البخاري: ٣/ ٤٦٢.

[٣٦٩] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٩ -٣٠٠، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤١٣، وهمع الهوامع: ٢/ ١٥.

[٣٧٠] شرح الجمل: ١/ ٣٨٨.

[٣٧١] اللمع في العربية: ١٢٨، وللمزيد ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٣٠٩، وهمع الهوامع: ٣/ ١٩٣ -١٩٤.

إلا أن ما ورد من هذه الشواهد (نثرا، أو شعرا) لرد حكم المنع أكثر بكثير مما جاء منها لدعم الحكم ذاته، وتعضيده، وسأحاول أن أتناول هذا الأمر تفصيلا في المبحث الثالث من هذا الفصل (بعونه تعالى) لما له من أثر في مسألة الخلاف بين النحاة في منع حالة ما، أو تجويزها.

(٢) **القياس:** - هو ((حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٣٧٢] ((وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه))[٣٧٣]. فالقياس إذن من أهم أسس عملية البناء النحوي، فلا غرابة أن يعد من أهم أسباب المنع، أو علله. يقول الدكتور محمد خير الحلواني ((وكثيرا ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحويين، من ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع في مثل: (قعدت لأستريح) فرفض البصريون ذلك؛ لأن القياس يمنعه))[٣٧٤].

في حين جعله الدكتور سعيد الزبيدي معيارا نقديا في النحو العربي يعرف من خلاله الصواب والخطأ[٣٧٥]. فما خالف القياس، أو خرج عن قوانينه منعه النحاة يقول ابن الحاجب: ((ارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج عن القاعدة المعلومة))[٣٧٦]. فهو يصرح بأهمية القياس علة للحكم بالمنع ومن أمثلة ذلك قول المبرد: ((اعلم أن قوما يقولون: (أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى)، و(أخذت الخمسة عشر الدرهم)، وبعضهم يقول: (أخذت الخمسة العشر الدرهم)، و(أخذت العشرين الدرهم التي تعرف) وهذا كله خطأ فاحش، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا...))[٣٧٧].

وقال في المسألة ذاتها: ((ففساد هذا بين جدا، وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة القياس، ولا يمض على التقليد))[٣٧٨]. فهو يمنع نطقا مسموعا عن العرب؛ لأن القياس يمنعه، ومنه أيضا قول ابن السراج: ((والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تثني صفتهما، ولا حالهما، لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين))[٣٧٩].

ويقول ابن جني تعقيبا على قول الشاعر:

فلم أرْقَه إنْ يَنْجُ منها وإن يمت فطعنـــَةُ لا غـــسٍّ ولا بمعمّمِ

---

[٣٧٢] لمع الأدلة: ٩٣.

[٣٧٣] الاقتراح: ٧٠.

[٣٧٤] أصول النحو العربي: ٩٤.

[٣٧٥] ينظر: القياس في النحو العربي: ١٣٥ وما بعدها.

[٣٧٦] الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٢ - ٣٨٣.

[٣٧٧] المقتضب: ٢/ ١٧٥.

[٣٧٨] المصدر نفسه: ٢/ ١٧٧.

[٣٧٩] الأصول: ٢/ ٤١، وينظر: ١/ ٤٧، ٢/ ١١، ٢٩٨ - ٢٩٩.

: ((فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: (إن ينج منها فلم أرقه) وقدم الجواب، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز...))[٣٨٠].

فهذه الأمثلة تكشف بوضوح مقدار أهمية القياس في منع مسألة ما، وأغلب مسائل المنع كان النحاة يعتلون لها بالقياس. بيد أن القياس ليس العلة الوحيدة للمنع كما ذهب إلى هذا الباحثين الفاضلين الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، والدكتور سعيد الزبيدي، وذلك في معرض حديثهما عن المصطلحات التي تندرج في ضمن حكم المنع من مثل (لا يجوز)، و(لا تقول)، أو المصطلحات التي اختلطت بمصطلح المنع نحو: قبيح، وضعيف، وبعيد...الخ، فذكرا أن هذه الألفاظ التي استعملها النحاة في وصفهم الكلام تعني أنه خارج عن القياس غير مطابق له[٣٨١].

والحق إنني لا أتفق مع باحثينا الفاضلين فيما ذهبا إليه إذ إن القياس ليس العلة الوحيدة المسببة لحكم المنع، إذ تقدم أهمية السماع في هذا الحكم، وسأعرض لاحقا للعلل الأخرى التي كانت سببا للمنع فهذه كلها أسباب للحكم وإلا فماذا نعد هذه العلل؟ فضلا عن أن حكم المنع هو قاعدة نحوية كما ذكرت في الفصل الأول من هذا الباب شأن أية قاعدة أخرى لها عللها وأسبابها المتعددة.

ويزاد على هذا كله أن النحاة أنفسهم قد قرروا أن السماع إذا منع مسألة جائزة في القياس فإن الحكم ينبغي أن يكون بالمنع، لأنه مقدم على القياس.

ومن أمثلة هذا قول ابن السراج: ((ولا تقول (حتاه)، وغير سيبويه يجيز: (حتاه)، و(حتاك) في الخفض، ولا يجيزون في النسق... .والقول عندي ما قاله سيبويه؛ لأنه غير معروف اتصال (حتى) بالكاف، وهو في القياس غير ممتنع))[٣٨٢]. من حيث أنه حرف، والحروف ليس ممنوعا دخولها على الضمائر، وكذلك أبو علي الفارسي إذ يقول: ((قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء بها الاستعمال، فإذا لم يستعمل له ترك، وإن أجازه القياس))[٣٨٣]. مما جعل تلميذه ابن جني يفرد بابا في ((امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس))[٣٨٤]. وإلى هذا ذهب ابن ولاد إذ قال: ((وقد تمتنع العرب من التكلم بشيء، وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه، وإنما سبيلنا أن نتبع العرب في كلامها))[٣٨٥].

---

[٣٨٠] الخصائص: ٢/ ٣٩٠، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١ /٢٩٥ -٢٩٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٤١٨، وشرح المفصل: ٨/ ٨٥، وشرح الجمل: ٢/ ١٠٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٩ -٣٠٠، ٢/ ٤٧.

[٣٨١] ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٧١، والقياس في النحو العربي: ١٦٤.

[٣٨٢] الأصول: ١/ ٤٢٦.

[٣٨٣] المسائل المشكلة (البغداديات): ٣٠٥.

[٣٨٤] ينظر: الخصائص: ١/ ٣٩٢ -٤٠٠، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٩٨ - ٩٩، ١٠١، ١٢٦، وارتشاف الضرب ٢/ ١٢٢.

[٣٨٥] الانتصار: ٤٤ نقلا عن المؤاخذات النحوية: ١٦٨.

ومن كل ما تقدم يتأكد أن القياس ليس العلة الوحيدة في المنع. لكن هل التزم النحاة بما أسسوه من تقديم السماع على القياس؟ وقد رأينا المبرد يمنع نطقا عن العرب؛ لأنه خالف القياس، وسأحاول الإجابة عن هذا التساؤل تفصيلا في المبحث القادم من هذا الفصل (إن شاء الله).

ومما يدخل ضمن القياس أيضا: ما منعه النحاة قياسا على حالة أخرى، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في قولهم: (سير عليه سير البريد) إذ قال: ((ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في (السير) إذا كان حالا، كما لم يجز أن تقول: (ذهب به المشي العنيف) وأنت تريد أن تجعله حالا))[٣٨٦]. فهو يمنع دخول الألف واللام على المصدر إذا كان بمعنى الحال قياسا على منع دخولهما على الحال؛ لأن الحال نكرة، ومنه أيضا قوله: ((واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة، والمعرفة كما لا يجوز وصف المختلفين))[٣٨٧]، وكذلك قول الرضي: ((وإنما المتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر في مؤثرين))[٣٨٨].

(٣) **المعنى:** – لا تخفى أهمية المعنى في نحونا العربي فهو ((الذي يبعث في قواعده رواءا وحيوية، وقدرة على ممازجة الأفكار، والأذواق، والمشاعر))[٣٨٩]، وذلك؛ ((لأن اللغة ما وجدت إلا للإفصاح عنه))[٣٩٠]. وبناءا على هذا فلا غرابة أن يعد المعنى من أهم أسباب الحكم بالمنع إذ الإخلال به يؤدي إلى بطلان الكلام، ومن العلل المعنوية المسببة لحكم المنع ما يأتي: –

أ – **الإخلال بالمعنى وفساده:** – ومن أمثلته قول سيبويه: ((وتقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى))[٣٩١]. ومنه أيضا قول المبرد من ((أنك لو قلت: (أنا عبد الله منطلقا) لكان المعنى فاسدا، لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره... .وهذا الباب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود))[٣٩٢].

ففساد المعنى إذن من أهم الموانع المعنوية في حكم المنع، وقد تناول الدكتور فاضل السامرائي الإخلال بالمعنى في ضمن الموانع التي تتعلق بالمعنى، وأورد أمثلة على ذلك ومنها: ((إذا كان التقديم يؤدي إلى إخلال بالمعنى المطلوب امتنع التقديم، وذلك نحو قولك: (جاء رجل من ذوي السلطة يكتم أمره) فإن هذا التعبير يفيد أن الرجل من ذوي السلطة، وإنه يخفي أمره، فإن قلت:

---

[٣٨٦] الكتاب: ١/ ٢٣١ –٢٣٢.

[٣٨٧] المصدر نفسه: ٢/ ٥٧ –٥٩، وللمزيد ينظر: الأصول: ١/ ١٨١، وسر صناعة الإعراب، ١/ ٣٥٤، وشرح الجمل: ١/ ٣٩١.

[٣٨٨] شرح الكافية: ١/ ٢٦٠.

[٣٨٩] نحو المعاني: ٦.

[٣٩٠] معاني النحو: ٩.

[٣٩١] الكتاب: ٣/ ٤٢، وللمزيد ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢/ ١٠١، ٢٢٤، ومعاني القرآن (الأخفش): ١/ ٤٠، والأصول: ٢/ ٢٨٥، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٢٦٨ –٢٦٩.

[٣٩٢] المقتضب: ٤/ ٣١١.

(جاء رجل يكتم أمره من ذوي السلطة) صار المعنى أنه يكتم أمره من ذوي السلطة وليس منهم))[٣٩٣] . فثمة فرق من حيث المعنى بين التعبيرين.

ب - **انتفاء الفائدة:** -وهي من أهم الموانع المعنوية وانعدامها في النطق يحتم منعه، لأن ((اصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه)) [٣٩٤] ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره المبرد من أن ((المبتدأ لا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت (رجل قائم)، أو (رجل ظريف) لم تفد السامع..))[٣٩٥] ، ويقول ابن السراج في المسألة ذاتها: ((وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به..))[٣٩٦] في حين عقب عليها ابن مالك بقوله ((والاعتبار في ذلك وما أشبهه: الإفادة فإن عدمت ثبت المنع، وإن وجدت فلا منع))[٣٩٧] .

وقد عبر السيوطي عن هذه العلة بتعبير آخر إذ قال: ((إن الإضافة إلى الأفعال لا تصح...فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها))[٣٩٨] .

(ج) **اللبس:** -وهو من الموانع المعنوية المهمة ((ويمكن أن يرجع كثير من الموانع المعنوية إليه))[٣٩٩] . إذ إن ((الإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلام وضع للإبانة))[٤٠٠] .

قال سيبويه ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة))[٤٠١]، ومنه أيضا ما ذكره ابن يعيش معللا تجويز سيبويه التعجب في (أفعل) إذ قال: ((وإنما ساغ ذلك في (أفعل) عند سيبويه دون غيره من الأبنية المزيد فيها؛ لأن (أفعل) أمره ظاهر، فلولا ظهور المعنى، وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه))[٤٠٢] . وفعلا فإن من الأمور التي تؤدي إلى الإلباس (جهل المعنى) بانعدام الدليل قال الفراء: ((ولا يجوز أن تقول: (قد ضربتني غلام جاريتك)؛ لأنك لو ألقيت (الغلام) لم تدل (الجارية) على

---

[٣٩٣] الجملة العربية: ٥٧.

[٣٩٤] الأصول: ١/٦٦.

[٣٩٥] المقتضب: ٤/١٢٧.

[٣٩٦] الأصول: ١/ ٥٩، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١/٦٦، ٨٦، ١٠٧، ٣٤٦، ٤٢٧، والخصائص: ٢/ ٣٧٣، وشرح الجمل: ١/ ٢٦٧، وشرح الكافية: ١/ ٨٩، ٢٨٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٢.

[٣٩٧] شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٦٥.

[٣٩٨] الأشباه والنظائر: ١/ ٨٥.

[٣٩٩] الجملة العربية: ٥٨.

[٤٠٠] الأصول: ١/ ٢١٩.

[٤٠١] الكتاب: ١/ ٤٨، وللمزيد ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ١/ ٦٧، والمقتضب: ٣/ ٣٣، والأصول: ١/ ٧٩، وشرح الجمل: ١/ ٧٧، وشرح الكافية: ١/ ٧٣.

[٤٠٢] شرح المفصل: ٧/ ١٤٥.

معناه))[٤٠٣]. ويقول أيضا: ((ولا يجوز أن تقول: (ضربت فلانا، وفلانا) وأنت تريد بالآخر: (وقتلت فلانا)؛ لأنه ليس ههنا دليل))[٤٠٤]، وقد أشار ابن الحاجب إلى هذا الأمر بقوله:

إن عُلم الحذف وإما إن جُهل   فإنّه بكل حال قد حُظِل

يريد الصلة التي يكون العائد منها مبتدأ خبره ظرف، أو جملة نحو: (رأيت الذي هو عندك)، فإن مثل هذا العائد لا يحذف، إذ لو حذف جهل حذفه لكون خبره على صورة الصلة التامة[٤٠٥].

ومن الأمور التي تؤدي إلى الإلباس أيضا عدم ظهور الإعراب بأن يكون الاسمان مبنيين، أو لا يظهر فيهما الإعراب نحو (ضرب هذا ذاك)، و(أكرم موسى عيسى)[٤٠٦].

(د) **تباين المعنى أو تقاربه:** - ومن أمثلته ما ذكره ابن السراج في مسألة إنابة حروف الجر بعضها مناب بعض، إذ قال: ((... .فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، إلا ترى أن رجلا لو قال: (مررت في زيد)، أو (كتبت إلى القلم) لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز))[٤٠٧].

(ز) **انسجام الكلام وتمامه:** - ومن أمثلته قول سيبويه: ((لو قلت: (أزيدا ضربت عمرا، وضربت أخاه) لم يكن كلاما؛ لأن (عمرا) ليس فيه من سبب الأول شيء، ولا ملتبسا به))[٤٠٨]، وقال ابن السراج: ((إن البدل إنما هو اختصار خبرين فإن قلت: (زيد ضربت أخاك إياه) لم يجز؛ لأن الكلام الأول ما تم))[٤٠٩].

(هـ) **القصر:** - وجعله الاستاذ الدكتور فاضل السامرائي من الموانع المعنوية، وذكر أمثلة على ذلك نحو: (ما علي إلا من أهلي) ولو قلت: (ما من أهلي إلا علي) لتغير المعنى[٤١٠]. وانعكس فيمتنع التقديم والتأخير ههنا لتغير المعنى، وإلى هذا الأمر أشار ابن الحاجب بقوله:

وكل جزء حصرته (إنما)   أو لفظ (إلا) مُنِعَ التقدّما[٤١١]

---

[٤٠٣] معاني القرآن (الفراء): ٢/ ٣٧.

[٤٠٤] المصدر نفسه: ١/ ١٤.

[٤٠٥] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٧٩، وللمزيد ينظر: أسرار العربية: ٩٦، وشرح الجمل: ١/ ١٨٤، ٣٥٢، وشرح الكافية: ١/ ٩٣.

[٤٠٦] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٦٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٢ - ٢٧٣، والجملة العربية: ٥٨.

[٤٠٧] الأصول: ١/ ٤١٤ - ٤١٥.

[٤٠٨] الكتاب: ١/ ١٠٨.

[٤٠٩] الأصول: ٢/ ٥٤ -٥٥، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٠٥، وشرح المفصل: ٨/ ٢٧، وشرح الجمل: ١/ ٥٨٠ - ٥٨١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٩٩.

[٤١٠] ينظر: الجملة العربية:٥٩.

[٤١١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٦٩ - ٣٧٠، وينظر: حاشية الصبان ١/ ٢١١.

(و) **الإبهام:** - ومن أمثلته قول ابن السراج ((...الصفة تبيين، ولا يجوز فيه حذف (من) كما لا يجوز حذف الصفة؛ لأن الصفة تبيين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين))[٤١٢]، ومما يؤدي إلى الإبهام (الاختصار، والاستطالة) في الكلام إذ يؤثران في معنى الجملة ويخلان بها ومن ذلك قول ابن عصفور: ((وإنما لم يحذف حرف النداء لئلا يكثر الحذف؛ لأنه في الأصل (يا أيها الرجل) فحذفت أيا وصلتها والألف، واللام فلو حذفت (يا) لتوالى الحذف فلم يجز لذلك حذفها، وكذلك لا يجوز (هذا) وأنت تريد (يا هذا)؛ لأنه الأصل (يا أيهذا الرجل)، فلو حذفت حرف النداء لتوالى الحذف أيضا، ولا يجوز هذا في ضرورة شعر؛ لأن فيه إبهاما يمنع من ذلك؛ لأنك إذا قلت: (هذا)، ففيه من الإبهام ما أشبه النكرة فلذلك لحن أبو الطيب في قوله:

هذي برزت لنا فهجت رسيسا[٤١٣]

وقال ابن مالك: ((ولا يقال (هذالك)، ولا (هاتالك) كراهية الاستطالة))[٤١٤]. وقال أيضا: ((ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل؛ لكونه أخصر))[٤١٥]. وقد يؤديان أعني (الاختصار والاستطالة) فضلا عن الإبهام إلى الإجحاف بالجملة، وقد تقدم أن حذف حرف النداء يؤدي إلى الإبهام عند ابن عصفور بيد أن أبا البركات الأنباري يجعل في حذفه إجحافا إذ قال: (ولم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم))[٤١٦] ومن أمثلة هذا أيضا ما ذكره الصيمري من علة منع الاسم من الجزم إذ قال: ((إننا لو حذفنا حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم لتبعها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب، وحذف شيئين من الاسم –وهو أخف من الفعل - إجحاف به، فلذلك لم تجزم الأسماء))[٤١٧].

(٤) **العمل:** - قد يكون العمل من الأسباب المهمة في حكم المنع لدى النحاة ومن أمثلته قول ابن السراج: ((وتقول: (هذا رجل معه رجل قائمين) فهذا ينتصب؛ لأن الهاء التي في (معه) معرفة وانتصابه عندي بفعل مضمر، ولا يجوز نصبه على الحال، لاختلاف العاملين؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان))[٤١٨]، ومنه أيضا: ((لا يجوز أن تقول: (واقفا هذا زيد)، ولا (واقفة هذه هند)، لأن العامل إذا كان معنويا لم تتقدم الحال عليه))[٤١٩].

---

[٤١٢] الأصول: ١/ ٢٢٨، وللمزيد ينظر: ٢/١٦، ٣/ ٥٩.

[٤١٣] شرح الجمل: ٢/٨٨ -٨٩.

[٤١٤] شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٨.

[٤١٥] المصدر نفسه: ١/ ٢٣٠.

[٤١٦] أسرار العربية: ٢٠٨.

[٤١٧] التبصرة والتذكرة: ١/ ٨١، وللمزيد ينظر: شرح المفصل: ٢/١٥، ١١٠، ٨/ ١١٦، وهمع الهوامع: ١/ ٦٥، ٣/١٣.

[٤١٨] الأصول: ٢/ ٤٠، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٥٥، ١/٩٠ -٩١، ٩٣ -٩٤، وشرح المفصل: ٧/١٧، ومنثور الفوائد ٤١، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٠٩ - ٣١٠، والجملة العربية: ٧٠ -٧١.

[٤١٩] شرح المقدمة المحسبة: ١/ ١٦٨.

(٥) **ما أفضى إلى ممتنعٍ ممتنعٌ ، وما استلزمَ ممتنعًا ممتنعٌ:**

ومن أمثلته ما ذكره سيبويه في قولهم (أتاني القوم إلا أباك): ((وإنما منع (الأب) أن يكون بدلا من القوم أنك لو قلت: (أتاني إلا أبوك) كان محالا))[٤٢٠]. وقد ذكر ابن مالك هذا السبب بشكل صريح إذ قال: ((والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع (كان) و(ظننت) كون الضمير في الصورتين خبرا لمبتدأ في الأصل، ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعينا قبل دخول الناسخ، وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول؛ لأنه كان مبتدأ، وذلك ممتنع بإجماع، وما أفضى إلى ممتنعٍ: ممتنع))[٤٢١].

وكذلك ما استلزم ممتنعا فهو ممتنع. قال ابن مالك: ((وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي (ظن) بأنه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل منصوب بجائز التعليق والإلغاء، ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلا، فكان انفصاله مع الإعمال أولى، وهذا الاعتبار أيضا يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول وهو ممتنع بإجماع، وما استلزم ممتنعا فهو حقيق بأن يمنع))[٤٢٢].

(٦) **الموقع أو الرتبة:** -

وقد سمّاه السيوطي (علة أولى)[٤٢٣]، وأمثلة هذا كثيرة تتعلق بالتقديم والتأخير بين الفصائل النحوية كـ(الفعل، والفاعل، والمفعول)، ومن أمثلته أن ((ما تعلق بالمصدر لا يجوز أن يتقدم عليه؛ لأنه من صلته، وصلة الشيء كبعض حروفه، فكما لا يتقدم بعض حروف الاسم عليه كذلك لا تتقدم الصلة على الموصول))[٤٢٤].

وقول الصبان: ((ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجار على معمول صلته، وحرف الجر لا يعلق، ولا يستأنف ما بعد الجار بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال))[٤٢٥].

(٧) **النظير:** - ومن أمثلته ما ذكره سيبويه في الحروف الجازمة من أنه ((لا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلا في الشعر))[٤٢٦].

---

[٤٢٠] الكتاب: ٢/ ٣٣١، وللمزيد ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٩، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٥٢٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٨، وأسرار العربية: ١٩٠، ٢٢٢، وشرح الجمل: ١/٤٤٠.

[٤٢١] شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٣٢.

[٤٢٢] المصدر نفسه: ١/ ٢٣٢ -٢٣٣، وللمزيد ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٨٤.

[٤٢٣] ينظر: الاقتراح: ٨٤، وسماها الدكتور فاضل السامرائي بـ(الموانع الموقعية) ينظر: الجملة العربية: ٦٠.

[٤٢٤] التبصرة والتذكرة: ١/١٨٨، للمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٤١، وأسرار العربية: ١٧٢، وشرح الكافية: ٢/ ٢٥٦.

[٤٢٥] حاشية الصبان: ١/ ٢٦٧.

[٤٢٦] الكتاب: ٣/ ١١١، وللمزيد ينظر: الأصول: ٢/ ١٨٥، الإنصاف: ١/٢٧٦ - ٢٧٧، وشرح المفصل: ٢/ ٥٦، والاقتراح ٨٣ - ٨٤.

(٨) **نقض الغرض:** - ومن أمثلته قول أبي علي الفارسي في مسألة منع الإضافة إلى الفعل ((لما لم تخل الإضافة في كلا ضربيها من أن تحدث تخصيصا، وكان الغرض في صياغة الفعل خلاف ذلك،... .لم تستقم الإضافة إليه؛ لأنه يصير نقضا لذلك الغرض الذي قصد به ووضع من أجله))[٤٢٧]، وقال ابن جني ((ومثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو (الذي ضربت زيد)))[٤٢٨]، وقال أيضا: ((حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه))[٤٢٩].

(٩) **الاستغناء:** - ومن أمثلته قول سيبويه: ((ولا يجوز أن تقول: (ضربتني)، ولا (ضربت إياي) لا يجوز واحد منهما؛ لأنهم قد استغنوا عن ذلك بـ(ضربت نفسي)، و(إياي ضربت)))[٤٣٠]، وقال ابن عصفور: ((ولا يجوز: (زيد كه)؛ لاستغناء العرب بـ(مثله)، ولا يجوز أيضا في (سرت حتى الصباح): (حتاه)؛ لاستغنائهم عنه بـ(إليه)))[٤٣١].

(١٠) **الشبه:** - ومن أمثلته قول ابن مالك: ((واختلف في تقديم خبر (ليس)، فأجازه قوم ومنعه قوم، والمنع أحب إلي، لشبه (ليس) بـ(ما) في النفي، وعدم التصرف))[٤٣٢]. وقال: ((للحال شبه بالخبر، ولصاحبها شبه بالمبتدأ فمن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ))[٤٣٣]. وعلة الشبه سبب مهم في منع صرف بعض الأسماء وذلك لشبهها بالفعل من حيث إنها لا يدخلها الجر، والتنوين كما لا يدخلان في الفعل[٤٣٤]. ومما يندرج تحت علة الشبه المضارعة. نحو قول ابن السراج: ((فأما الألوان والعيوب، فنحو (الأحمر، والأصفر، والأعور، والأحول، وما أشبه ذلك، لا تقول فيه: (ما أحمره)، ولا (ما أعوره). قال الخليل (رحمه الله) وذلك أنه ما كان من هذا لونا، أو عيبا فقد ضارع الأسماء، وصار خلقة كاليد، والرجل، والرأس، ونحو ذلك، فلا تقل فيه: (ما أفعله) كما لم تقل (ما أيداه)، و(ما أرجله)))[٤٣٥].

---

[٤٢٧] المسائل العسكريات: ١٥٤.

[٤٢٨] الخصائص: ١/١٢٨.

[٤٢٩] المصدر نفسه: ٢/ ٣٨٠، وللمزيد ينظر: سر صناعة الأعراب: ١/ ٣٤، وشرح المفصل: ٨/ ٦٣، وشرح الجمل: ١/ ٢٧١.

[٤٣٠] الكتاب: ٢/٣٦٦، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٥٥ - ٣٥٦، ٣/ ١٥٨، وسر صناعة الأعراب ١/ ٣٠٩، وشرح الجمل: ١/ ٢٧٠، والأشباه والنظائر: ١/ ٥٣.

[٤٣١] شرح الجمل: ١/ ٢٦٥.

[٤٣٢] شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٧.

[٤٣٣] شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٣٧، وينظر: ١/ ١٨٥، ٢/ ٧٨٨.

[٤٣٤] ينظر: اللمع في العربية: ١٥٠، وأسرار العربية: ٥٤، وهمع الهوامع: ١/ ٧٧.

[٤٣٥] الأصول: ١/ ١٠٣.

(١١) **الخفة والثقل:** - ومن أمثلته قول الصيمري في مسألة امتناع استعمال الضمير المنفصل إذا وجد سبيل إلى الضمير المتصل: ((إذا قدر على اللفظ الأخف متع تكميل المعنى لم يجز العدول إلى الأثقل إلا لعذر، والمضمر المتصل استعماله أخف فلا يجوز العدول عنه إلا إذا لم يقدر عليه))[٤٣٦].

(١٢) **التدافع:** - ومن أمثلته ((وإنما لم يجز (ما) مع (إن) في الجزاء؛ لأن (ما) لا تكون إلا صدرا، والجزاء لا يكون إلا صدرا فلم يجز))[٤٣٧]، وقال ابن جني: ((....الشرط له صدر الكلام، فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله، وتانك حالتان متدافعتان))[٤٣٨].

وقد عبروا عنه أيضا بعبارة (تنافي) قال الرضي: ((وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد؛ لأن الزيادة تنافي الحذف))[٤٣٩].

وعبروا عنه بـ(التنافر) قال ابن عصفور: ((اعلم أن (مذ) و(منذ) إذا وقع بعدهما الزمان، ووقع بعدهما الفعل فلا بد أن يكون ذلك الفعل ماضيا، وإن كان مضارعا، فلا يجوز إعماله في ظرف ماض، ولا مستقبل، فلا تقول: (ما رأيته مذ زمن يقوم أمس)، لتنافر ما بين (يقوم)، و(أمس)))[٤٤٠].

ويمكن أن نعد (البعد) تعبيرا عنه أيضا نحو قول ابن يعيش في لام التأكيد ((لا يجوز دخوله على الماضي لبعد ما بينه، وبين الاسم فلا يقال: (إن زيدا لقام) على معنى هذه اللام))[٤٤١].

(١٣) **التضاد، أو المخالفة:** - ومن أمثلته قول ابن جني: ((أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء، والاختصار، فهما إذن كما ذكرت لك ضدان لا يشتمل عليهما عقد كلام))[٤٤٢]، وقال ابن الباذش: ((والعلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لما بينهما من المخالفة؛ لأن النكرة تدل على الشياع والعموم، فهي كالجمع، والمعرفة تدل على الاختصاص فهي كالواحد))[٤٤٣].

(١٤) **الفرق:** - ومن أمثلته: ((لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل))[٤٤٤].

---

[٤٣٦] التبصرة والتذكرة: ١/ ٤٩٧، وللمزيد ينظر: المفصل: ١/ ٢٤٨، وشرح الجمل: ١/ ٣٥١، وشرح الكافية: ٢/٦٥.

[٤٣٧] الأصول: ٢/ ٢٧٣.

[٤٣٨] الخصائص: ١/ ٣٥٣، وللمزيد ينظر: حاشية الصبان: ١/ ١٦٧.

[٤٣٩] شرح الكافية: ١/ ١٥٠، وللمزيد ينظر: منثور الفوائد: ٦٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٦٣.

[٤٤٠] شرح الجمل: ٢/ ٦١.

[٤٤١] شرح المفصل: ٧/ ٦.

[٤٤٢] سر صناعة الأعراب: ١/ ٣٨٠ - ٣٨١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٤٥.

[٤٤٣] شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤١٧، وللمزيد ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٢٢.

[٤٤٤] الأشباه والنظائر: ١/ ٢٥٩.

(١٥) **كثرة الاستعمال:** – ومن أمثلته ما ذكره ابن يعيش في قولهم: ((لولا تقول زيد قائم خرج محمد) إذ قال: ((فهاتان جملتان متباينتان إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل فإذا أتيت بـ(لولا) وقلت: (لولا زيد قائم لخرج محمد) ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره، ولم يجز استعماله))[٤٤٥].

(١٦) **الإجماع:** – ولا تخفى أهميته في أي حكم نحوي، وكذلك حكم المنع إذ إن إجماع النحاة حجة لمنع أية مسألة نحوية، أو جوازها. يقول ابن جني في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها ومنع أبي العباس المبرد التقديم ومخالفته لإجماع النحاة: ((إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا معنا، فإذا كان إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس – أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه))[٤٤٦]. فهو يرد رأي المبرد لأنه مخالف لإجماع النحاة.

وكل ما تقدم ذكره من أسباب المنع، أو علله هي أسباب مفردة أي قد تكون بمفردها علة للمنع إلا ((إن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلتين ثنتين، وفي وقت واحد تارة وفي وقتين اثنين))[٤٤٧]. وقد يكون معللا بثلاث علل، أو أكثر. وأغلب أحكام المنع تجتمع فيه علتا (السماع)، و(القياس)، وأمثلة ذلك كثيرة يقول ابن السراج: ((العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب))[٤٤٨]. وقال الرضي: ((لم يجز حذف الجار من (إياك من الأسد) إذ ليس بقياس، ولم يسمع))[٤٤٩]، فهما يذكران علتين سببتا المنع: السماع، والقياس، وقد تكون هاتان العلتين هما: (السماع، والإخلال بالمعنى)[٤٥٠]، أو (السماع والفائدة)[٤٥١]. أو (القياس والفائدة)[٤٥٢] أو (القياس واللبس)[٤٥٣] وغير ذلك . وقد تجتمع ثلاث علل كـ(السماع، والقياس، والمعنى)[٤٥٤]، أو أربع علل (كالسماع والإجماع، والفائدة، واللبس)[٤٥٥].

---

[٤٤٥] شرح المفصل: ١/ ٩٥.

[٤٤٦] الخصائص: ١/ ١٨٩ – ١٩٠، وللمزيد ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٤٣، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٧٠.

[٤٤٧] الخصائص: ١/ ١٥٦.

[٤٤٨] الأصول: ٢/٧٥، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٠٦، والمسائل العسكريات: ١١٠، ١٤٠، ١٤٨، والخصائص: ١/١٢٧، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٨٢، وأسرار العربية: ٢١٤ – ٢١٥.

[٤٤٩] شرح الكافية: ١/ ١٨٣.

[٤٥٠] المصدر نفسه: ٢/١٠٥.

[٤٥١] الأشباه والنظائر: ١/ ٢٦١.

[٤٥٢] حاشية الشيخ حسن العطار: ٨٠.

[٤٥٣] شرح المفصل: ٣/ ٥٩.

[٤٥٤] شرح الجمل: ٢/ ١٦٨.

[٤٥٥] المصدر نفسه: ١/ ٣٤٢ – ٣٤٣.

المبحث الثالث

أسباب الخلاف في المنع تحليل ونقد

حظي الخلاف في النحو العربي بعناية كبيرة من العلماء والباحثين قديما وحديثا، ونال نصيبا كبيرا، وحظا موفورا من البحث على ما يكتنفه من تعقيد كان سببه تشابك الأرآء وتنوعها فيه خلال قرون متعددة مما صعب وضع اليد على الحقيقة الحقة بين هذا التراث الكبير الذي وصل الينا لنستدل بها على تفصيلات هذا الخلاف وتطوره، وأسبابه، ولست أريد ههنا أن أتناول الخلاف النحوي بتفصيلاته بقدر ما يهمني منه الأسباب التي أدت إليه، وبالتحديد ما يتعلق من هذه الأسباب بالاختلاف المنهجي بين النحاة في تعاملهم مع أدلة الاستشهاد النحوية، والقياس عاملا رئيسا في أسباب الخلاف بين النحاة فيما يتعلق بظاهرة المنع إذ وجدت أن هذا السبب في خلاف النحاة في حكم المنع كان عندهم أهم من أسباب الخلاف الأخرى في الدرس النحوي، والتي يمكن أن نعدها أسبابا أثرت في حكم المنع أيضا لكونه كما ذكرت قاعدة نحوية شأنها شأن أي حكم، أو قاعدة نحوية أخرى، ومن هذه الأسباب طبيعة اللغة، أو المادة اللغوية، واختلاف لهجاتها، واضطراب النحاة واللغويين في تحديد اللهجة الفصيحة مما أدى إلى الاختلاف في الاستقراء، والاستنتاج، وكذلك الاختلاف في تحديد القبائل المأخوذ عنها، والعصبية البيئية التي تمثلت في المنافسة بين العلماء وأسباب أخرى[٤٥٦] يمكن أن تعد من عوامل الاختلاف في حكم المنع بين النحاة ومن أهم هذه الأسباب وكما ذكرت الاختلاف في منهج النحوي، أو أسلوبه في تناوله للمسألة بما لديه من حجة سواءا أكان دليلا من أدلة الاستشهاد النحوية، أم كان القياس، وقد تقدم في المبحث السابق من هذا الفصل ما لهذين الأصلين المهمين من أثر في تحديد الحكم النحوي منعا، أو جوازا. وإنما دعاني إلى إيلاء الاهتمام بهذا السبب من بين أسباب الخلاف الأخرى أهميته من جانب – وقد ذكرت ذلك – ومن جانب آخر إظهار مقدار التزام النحاة بهذين الأصلين في تحديد حكم المنع، أو رده أن ورد شاهد عن العرب يخالفه،، أو يخالف القياس. من ذلك مثلا ما ذكره السهيلي في تركيب نحوي ((... فإذا لم يكن مسموعًا ، وكان بالقياس مدفوعًا ، فأخلِقْ به أن يكون باطلا ممنوعًا)) [٤٥٧]. والحق أن أغلب النحاة لم يكونوا على جانب كبير من الاستقرار في التعامل مع هذين الأصلين على الرغم من مبلغ أهميتهما في تحديد الحكم النحوي بشكل حاسم، ومن ثم إبعاد الخلل عن لغتنا المباركة، واللحن عن الألسن وتصويبهما، وبالتحديد

---

[٤٥٦] في تفصيلات هذه الأسباب ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ص ٦١ وما بعدها، ومسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة النحوية: ص ٢١ وما بعدها.

[٤٥٧] نتائج الفكر : ٤٢٥.

التعامل مع أدلة الاستشهاد النحوية من قراءات قرآنية، أو كلام فصيح، أو شعر على الرغم من أن النحاة أنفسهم قد صرحوا بأهمية السماع، وأدلته عاملا حاسما في حكم المنع، أو رده أو تجويزه إن ورد في كلام العرب ما يخالفه، يقول ابن هشام: ((وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع))[٤٥٨] يريد إن ورد السماع المخالف لحكم المنع رُدّ هذا الحكم.

لكن هل التزم النحاة بهذه القاعدة ؟ وهل كل ما أجيز مسموع؟ وكل ما منع لم يسمع؟ سأحاول أن أعرض لأمثلة مستقاة من كلام النحاة أنفسهم تكشف عن هذا الأمر وعلى وفق ما يأتي: -

لا يخفى أن النص القرآني منبع الظواهر اللغوية، والنحوية، وكنز عطائه. ما انفك النحاة يتتبعون الظواهر النحوية في هذا الكتاب، ويدعمون به أحكامهم، وكما استشهد النحاة بآياته دليلا على المنع. رد النحاة به الحكم ذاته يقول ابن مالك: ((وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلية المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية، كما يمنع ذلك بعد (إذا)... .وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ﴾[٤٥٩]، وكقول سواد بن قارب (رضي الله عنه)

وكن لي شفيعًا يومَ لا ذو شفاعة   بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب))[٤٦٠].

فابن مالك يرد ما منعه سيبويه بدليل من القرآن الكريم ومن ثم يتبعه بدليل من الشعر إلا أن هذا الأمر لم يكن شائعا عند جميع النحاة (أعني: إن وردت آية قرآنية تخالف الحكم) رُدّ هذا الحكم إذ كانوا يخضعون الآية الواردة دليلا إلى التأويل. يقول ابن يعيش في مسألة حذف حرف النداء ((وقد أجاز قوم من الكوفيين (هذا أقبل) على إرادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٤٦١]. قالوا المراد: يا هؤلاء...ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوبا بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص، ويكون (انتم) مبتدأ، و(تقتلون) خبر...))[٤٦٢]. فالآية إن احتملت التأويل عندهم لا تعد حجة لرد الحكم، وهو منهج يبدو صائبا أن كانت الآية يبدو عليها من ظاهرها أنها تخالف حكما مشهورا وهي تحتمل التأويل. لكن أن يعد النص القرآني كلاما نادرا فهذا ما لا يقبل أبدا يقول ابن عصفور: ((وإذا تقدم معطوف، ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما نحو قولك: (زيد وعمرو قاما)، ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر نحو قوله:

---

[٤٥٨] مغني اللبيب: ١/ ١٤٢.

[٤٥٩] غافر: ١٦.

[٤٦٠] شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٤٤ – ٩٤٥، وللمزيد ينظر: شرح الكافية: ٢/ ١٥٣، وهمه الهوامع: ٢/ ١٣ – ١٤، ١٦١.

[٤٦١] البقرة: ٨٥.

[٤٦٢] شرح المفصل: ٢/ ١٦.

إنّ شرخَ الشباب والشَّعر الاســـــــــــود   ما لم يُعاصّ كـانا جُنونا

أو في نادر الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾[٤٦٣]))[٤٦٤].

أليس هذا الموطن مشابها لما ذكره أبن مالك، فلماذا رد أبن مالك حكم المنع، ولم يعترض عليه أبن عصفور؟ مع أن كلتا الحجتين آية قرآنية وشاهد شعري؟ ثم أليس يحتمل هذا النص القرآني التأويل؟ يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (رحمه الله)، والدكتور عبد الله الجبوري محققا كتاب المقرب تعقيبا على كلام أبن عصفور: ((وما كان له أن يجعل ذلك من نادر الكلام فإن رضا الله ورسوله واحد لا اثنان))[٤٦٥]. أما كان بعالمنا الجليل أن يؤول الآية على وفق ما مر ومن ثم فلا تكون فيه حجة؟ أو يترك التأويل ويجعله دليلا لرد المنع بدلا من أن يعده — وهو أفصح الكلام —نادرا ؟ وهذا الأمر نراه يتكرر مع القراءآت القرآنية فهي في بعض الأحيان حجة قوية لرد حكم المنع، وهي في احيان اخرى لا يؤخذ بها، فهذا الفراء يرد حكم منع بعض النحاة عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد، ويجوّزها محتجًّا بأن الآية المباركة: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾[٤٦٦]. وردت في إحدى القراءتين ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ بغير (هو)[٤٦٧].

في حين تراه هو نفسه يمنع عطف الظاهر على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة حرف الجر مع أن ثمة قراءة سبعية وردت بها وهي قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[٤٦٨] بجر (الأرحام)[٤٦٩]، ويردّ هذه القراءة[٤٧٠].

وهذا أبن عصفور ينقل عن الأخفش أنه أجاز تقديم الحال على ما بعده نحو (زيد ضاحكا في الدار) مستدلا بقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾[٤٧١] بنصب (مَطۡوِيَّٰتُۢ)[٤٧٢]. وبشاهد شعري أيضا، ويرد عليه قوله إذ يقول: ((وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه لا يحفظ منه إلا هذا، وما لا بال له لقلته فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياسا على هذا

---

[٤٦٣] التوبة: ٦٢.

[٤٦٤] المقرب: ٢٥٧.

[٤٦٥] المصدر نفسه: ٢٥٧ (هامش٢).

[٤٦٦] الأعراف: ٢٧.

[٤٦٧] ينظر: معاني القرآن: ٣٠٤/١، وللمزيد ينظر: همع الهوامع: ٢٦٥/٢ –٢٦٦.

[٤٦٨] النساء: ١.

[٤٦٩] ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦.

[٤٧٠] ينظر: معاني القرآن: ٢٥٢/١ –٢٥٣.

[٤٧١] الزمر: ٦٧.

[٤٧٢] وهي قراءة عيسى بن عمر، ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٣١.

القليل))[٤٧٣]. فهو يجعل القراءة من القليل الذي لا يقاس عليه، ومن ثم لا تعد حجة لرد حكم المنع. يقول د.محمد خير الحلواني: ((تختلف طبيعة الاستقراء للغة القرآنية بين النحاة القدماء، والنحاة المتأخرين، فقد كان الأوائل يحذرون من القراءات التي تخالف قراءة الجمهور، أما خلفاؤهم فقد جعلوا قراءات القرآن كلها مجالا لاستقرائهم، واستنباط القاعدة، أو البناء على الظاهرة، إلا أن الجميع متفقون على شيء واحد قد يكون أساسا لعملية الاستقراء، وهو أن ثمة لغة شائعة كثيرة، وأخرى قليلة نادرة، فإذا صحت لغة القراءة الشاذة، أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة، فإن صحتها لا تعني قوتها، وفصاحتها، بل تعني أنها لغة مسموعة ولكنها قليلة، والقليل لا تبنى عليه القواعد))[٤٧٤]، وذكر قبل هذا أن النحاة في العصور المتأخرة قبلوا القراءات جميعا حتى الشاذة منها، وساق أمثلة لذلك عن أبي حيان وكيف أنكر على النحويين ردهم القراءات القرآنية[٤٧٥].

فالقراءة إذن ـ على وفق هذا ـ الفهم لغة قليلة ولذلك لا تبني عليها قاعدة، أقول إن كان الأمر كذلك فلماذا رد النحاة ببعضها أحكاما للمنع؟ على أهمية هذا الحكم عندهم، واحترامهم له.

زد عليه ان ما ذكره د.محمد خير الحلواني من أن المتأخرين قبلوا جميع القراءات ومنهم أبو حيان أمر لم يلتزم به النحاة منهجا لا يحيدون عنه، ومنهم أبو حيان نفسه فهو يقول في قول الشاعر:

ربّ حيّ عرندسٍ ذي ظلال   لا يزالون ضاربين الرقاب

((بخفض الرقاب فمؤول على (ضاربي الرقاب) حذف لدلالة (الضاربين) عليه، ولا يجوز حذف النون، والنصب إلا شاذا لقراءة من قرأ ﴿إنامُرسِلُوا ٱلنَّاقَةِ﴾[٤٧٦]))[٤٧٧]. فهو يجعل لغة القراءة شاذة، ولم يرد بها حكم المنع الذي أسسه آنفا.

أما كلام العرب الفصحاء من نثر وشعر فقد كان الاختلاف فيه بائنا بوضوح فتارة نرى النحاة يلتزمون به دليلا لرد حكم المنع أو إثباته . يقول أبو علي الفارسي في (ما): ((لو كان اسما موصولا كـ(الذي) وما أشبهه لما جاز أن تعري الصلة من العائد.... ألا ترى أن (ما) بمعنى قولهم: (أنا الذي فعلت)، و(أنت الذي فعلت) وهذا شيء يختص كلام المخاطبين ولم يجيء في غيره. قال أبو عثمان: ولولا أنه مسموع من العرب لرددناه لفساده))[٤٧٨]، ومنه أيضا قول الرضي: ((وأعلم أنه

---

[٤٧٣] شرح الجمل: ١/٣٣٥ -٣٣٦.

[٤٧٤] أصول النحو العربي: ٣٨.

[٤٧٥] المصدر نفسه: ٣٦ -٣٧.

[٤٧٦] القمر: ٢٧.

[٤٧٧] ارتشاف الضرب: ٢/١٨٦.

[٤٧٨] المسائل المشكلة (البغداديات): ٢٧٤.

إذا كان الموصول، أو موصوفه خبرا عن متكلم جاز أن يكون العائد إليه غائبا وهو الأكثر؛ لأن المظهرات كلها غيب نحو (أنا الذي قال كذا)، وجاز أن يكون متكلما حملا على المعنى. قال **علي (كرم الله وجهه)** (أنا الذي سمتني أمي حيدره). قال المازني: لو لم أسمعه لم أجوزه))[٤٧٩] فهذان النصان المنقولان عن المازني يكشفان عن مبلغ أهمية كلام الفصحاء في رد الحكم بالمنع، وفعلا قد سار النحاة في اغلب الأحيان على هدي ما تقدم جاعلين من الكلام الفصيح حجة لرد ما منع، ولاسيما عند المتأخرين في الاحتجاج بكلام الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأقوال الصحابة (رضي الله عنه) والفصحاء من العرب لردّ هذا الحكم[٤٨٠]، وقد تقدم ما ذكره المازني في قول سيدنا علي (رضي الله عنه) وكيف استدل به حجة للجواز. ولننظر أيضا إلى قول ابن عصفور ((واختلف في الفصل بينه (يعني فعل التعجب) وبين معموله المجرور، فمنهم من أجاز ومنهم من منع... والصحيح أن ذلك جائز، وحكي من كلام العرب: (ما أحسن بالرجل أن يصدق)، ومن كلام عمرو بن معد يكرب: (لله در بني مجاشع، ما أكثر في الهيجاء لقاءها وأكثر في اللزبات عطاءها)))[٤٨١]. فهو يجعل من قول العرب الفصحاء دليلا على تجويزه وحجة تقويه. بيد أنّ آبن عصفور نفسه قد رُدّ عليه إجازته تركيبًا لم يرد به السماع . يقول المرادي متحدثا عن (إذن) : ((وأجاز بعضهم فصل منصوبه بظرف آختيارًا فتقول على هذا : إذن غدًا أكرمك ، وممن أجاز هذا آبن عصفور ، والصحيح المنع ؛ لأنه لم يسمع)) [٤٨٢] .

فهذه أدلة تثبت التزام النحاة بالشواهد الفصيحة المسموعة أدلة لردّ حكم المنع أو إثباته ، لكن قبالة هذا كله كانوا يحكمون على المسموع من كلام العرب بالغلط، أو الخطأ نحو تغليط سيبويه لقول بعض العرب (إنك وزيد ذاهبان)[٤٨٣] ؛ لأنهم عطفوا على الموضع قبل تمام الخبر، أو تخطئه المبرد لقول بعض العرب: (الله لافعلن)؛ لأنهم حذفوا حرف القسم[٤٨٤]. أو يصفون المسموع بأنه شاذ لا يعرج عليه، أو لا تبنى عليه قاعدة. قال ابن السراج: ((وحكي عن بعضهم (لا رجل وغلام لك)، فحذف التنوين من الثاني، وشبهه بالعطف على النداء، وهذا شاذ لا يعرج عليه))[٤٨٥]، وكذلك جعل ابن عصفور ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب: (أخذته بمائة وعشري درهـم)

---

[٤٧٩] شرح الكافية: ٤٣/٢، وللمزيد ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٤٩/١.

[٤٨٠] والأمثلة على هذا كثيرة ينظر: شواهد التوضيح: ٢٧ –٢٨، ٦٥، ١٤٠ –١٤١، وشرح ابن عقيل: ٦٢٢/١، وهمع الهوامع: ٤٣/٣.

[٤٨١] شرح الجمل: ٥٨٧/١، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ١٧٩/١، والمقرب: ١٧٧، ٢٤٩، وهمع الهوامع: ٢٦/٢.

[٤٨٢] شرح تسهيل الفوائد : ٤٥٩/٢.

[٤٨٣] الكتاب: ١٥٥/٢.

[٤٨٤] ينظر: المقتضب: ٣٣٦/٢.

[٤٨٥] الأصول: ٦٧/٢.

شاذا لا يلتفت إليه؛ لأنهم خالفوا قاعدة المنع وهي عدم جواز إضافة ألفاظ العقود إلى التمييز[٤٨٦].

أو يصفونه بأنه نادر نحو وصفهم قول بعض العرب (يا إياك قد كفيتك) بأنه كلام نادر[٤٨٧]، وهذا المسموع الشاذ، أو النادر كما ذكرت لا تبنى عليه قاعدة ومن ثم فهو ممتنع.

في حين أجاز النحاة أنفسهم في مواضع أخرى ما شذ، أو ندر من كلام العرب بيد أنهم قصروا الجواز على ما سمع فلا يتعداه إلى غيره، ولم يحكموا بأنه ممتنع، أو لا يعبأ، أو يعتد به، أو لا تبنى عليه قاعدة. قال ابن السراج: ((وكان الكسائي يجيز: (نعم الرجل يقوم وقام عندك) فيضمر، يريد (نعم الرجل رجل عندك)، و(نعم الرجل رجل قام ويقوم)... وهذا عندي لا يجوز....، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه بل نقوله فيما قالوه فقط))[٤٨٨]. وشاع ما قرره ابن السراج حكمًا ههنا فأضحى بابًا عند ابن جني عنونه بـ (باب في تعارض السماع والقياس) جاء فيه :((إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[٤٨٩]. فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لابدّ من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم . ثم إنك بعد ذلك لا تقيس عليه غيره))[٤٩٠].

فالكسائي يحكم بالجواز؛ لأنه سمع عن العرب ما يجعله يجوز. في حين يمنع ابن السراج، ويقصر الجواز على ما سمع فقط، ولا يقيس عليه بل يقوله فيما قالوه فقط.

وهنا يثار سؤالٌ أوليس ما قالوه ممتنعا فكيف يجوز لنا أن نتكلم به إذن ولا يجوز أن نقيس عليه؟ ولا سيما وأنّ المسموع كلام الله عزّ وجلّ وهو أفصح الكلام !

والشواهد المسموعة عن الفصحاء المخالفة لحكم المنع أنفسها لا تعد عندهم شاذة، ولا نادرة ولا تحفظ ولا يقاس عليها، وإنما تؤول يقول ابن عقيل متحدثًا عن (لا): ((ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم (قضية، ولا أبا حسن لها)، والتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها))[٤٩١]، فـ ((لجؤوا إلى التأويل، والتعليل ليردوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم))[٤٩٢]. أي أن ((التركيب إذا لم يخضع للقاعدة، أو الحكم، أو القياس لجأوا إلى التقدير والتأويل))[٤٩٣].

---

[٤٨٦] ينظر: المقرب: ٣٣٣، وللمزيد ينظر: شرح الكافية: ١/١٥١، ١٨١، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٥١، ٣٥٥،٣٥٨، ومغني اللبيب: ١/١٣٤، وهمع الهوامع: ١/٢١١ -٢١٢، ٢/١١٥.

[٤٨٧] ينظر: المقرب: ١٩٣، وينظر: ١٠٧، ٢١٦.

[٤٨٨] الأصول: ١/١١٨ -١١٩، و ينظر: شرح المفصل: ٧/١٣٤، وشرح الجمل: ١/٣٣٩، والمقرب: ٧٦، والأشباه والنظائر: ٢/١١٤ -١١٥.

[٤٨٩] المجادلة :١٩.

[٤٩٠] الخصائص : ١/١١٨.

[٤٩١] شرح ابن عقيل: ١/٣٩٤.

[٤٩٢] الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٥٨.

[٤٩٣] النحويون والقراءات القرآنية بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، العدد ١٥، سنة ١٩٧٨، ص١١٩.

فهذه بعض من اجتهادات النحاة في الأحكام، وما ورد مخالفا لها من أدلة الاستشهاد النحوية تدل بوضوح على عدم اتخاذ موقف حاسم في التعامل معها أدلة، أو حججا ذات دور بارز في عملية تغيير الحكم، أو إثباته.

ليبقى لدينا الشعر، فكيف تعامل النحاة معه؟

لا تخفى أن للغة الشعر خصائص وقيودا لا تخضع لها لغة النثر، ومن ههنا كان لابد من أن يحدث اختلاف بينهما، ومن ثم اختلاف النحاة في الاستشهاد بلغة الشعر في دعم حكم نحوي ما، أورده. يقول د.محمد خير الحلواني: ((ولم يفرق النحاة بين لغة الشعر، ولغة النثر، بل جعلوهما بمنزلة واحدة من الاحتجاج، واكتفوا بمصطلح (ضرورة الشعر)، ومصطلح آخر هو (الشذوذ)، والحق أنهما لا يكفيان في صد تيار الظواهر الكثيرة التي يطلع بها الشعر، ولا توجد في لغة النثر، فهناك صيغ فنية، وأخرى متكلفة تبعد عن تمثيل الحياة الطبيعية، وتنأى عن اللغة القومية المعتادة))[٤٩٤].

وعلى الرغم من أن النحاة جعلوا الاحتجاج بالشعر، والنثر بمنزلة واحدة إلا انهم كانوا يدركون جيدا أن لغة النثر أقوى حجة من الشعر وإلا لم يكرروا اقتصارهم جواز المسألة الممنوعة على اشعر دون الكلام في أحيان كثيرة فضلا عن أن الفراء يصرح بان لغة القرآن الكريم ((أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[٤٩٥]، وسيتضح هذا الأمر لاحقا، وهو ما كان ينبغي أن يسيروا منهجا عاما لا يحيدون عنه. لكنهم كانوا يتعاملون مع الشواهد الشعرية بأوجه متعددة:

ففي أغلب الأحيان كان الشاهد يحمل محمل الضرورة، أو الاضطرار، كمنع سيبويه ن تقول (ليتي) فلا تلحق النون قال: ((قال الشعراء (ليتي) إذا اضطروا))[٤٩٦]، وأنشد:

كمنية جابر إذ قال ليتي   أصادفه وافقد جلّ مالي

وقد عقب المبرد على مسألة المنع هذه بقوله: ((لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها))[٤٩٧]، وقد تكون هذه الضرورة مما لا يلتفت إليه[٤٩٨]، وقد تكون جائزة في الشعر[٤٩٩].

يقول ابن عصفور: ((اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر، فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك شاعر، ولا يجد منه بدا،... ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز

---

[٤٩٤] الخلاف النحوي وكتاب الأنصاف: ٦٤.

[٤٩٥] معاني القرآن: ١/١٤، وينظر: أصول النحو العربي: ٧٦.

[٤٩٦] الكتاب: ٢/٣٧٠.

[٤٩٧] المقتضب: ١/٢٥٠، وللمزيد ينظر: التبصرة ولتذكرة: ١/٤١١، وشرح المفصل: ٢/٢٥، وشرح الجمل: ٢/١٩٧ –١٩٨، وتسهيل الفوائد: ١١٥، وارتشاف الضرب: ١/٣٥٦، وهمع الهوامع: ٣/٣٩ –٤٠.

[٤٩٨] ينظر: شرح الجمل: ١/١٨٥ –١٨٦.

[٤٩٩] ينظر: الكتاب: ٢/٣٦٢، ومعاني القرآن (الأخفش): ١/٦٦، والكامل: ٣/١٧٨.

له في الكلام،... ومنهم من ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره لذلك))[٥٠٠]. وعلى وفق هذا الفهم قصر بعض النحاة الجواز على الشعر في حين جعل آخرون ما ورد من شعر ضرورة، لا يعتد بها، وإنما تباح للشاعر ولا تتاح للمتكلم وفي موضع الاضطرار، وكما كانت الشواهد الشعرية تحمل محمل الضرورة جعلوها إن وردت مخالفة للحكم شاذة، أو نادرة.يقول ابن جني: ((ولو ذهبت تحذف الفاعل، وتقيم مقامه غير اسم لبقيت الجملة معقودة بلا اسم، وهذا لفظ يناقض ما عقدت عليه الجمل في أول تركيبها، فلذلك رفض ذلك، فلم يوجد في الكلام، فأما بيت جميل:

وحقٌّ لمثلي يا بثينة يجزع

فقليل شاذ))[٥٠١]. وهذا القليل الشاذ لا يؤخذ به، ولا يلتفت إليه، ولا يحتج به[٥٠٢]، أو حكموا عليها باللحن، أو الخطأ، أو الغلط. كما خطىء ذو الرمة لقوله:

حراجيجُ ما تنفكّ إلا مناخة　　　على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا

؛ لأنه أدخل (إلا) بعد (ما تنفك) فأحدث تناقضا؛ لأن (انفك) فيها معنى النفي، وقد دخلت عليه (ما) التي للنفي فصار الكلام إيجابا، ولا يجوز دخول إلا بعد ذلك عليها[٥٠٣]. ولذلك لُحنّ المعري في قوله:

لولا الغمد يمسكه لسالا

؛لأنه أظهر خبر المبتدأ بعد (لولا)، وهو ممتنع[٥٠٤]، أو جعلوها قبيحة، أو ضعيفة، أو مستكرهة[٥٠٥]. ولجؤوا في بعض الأحيان إلى تأويل هذه الشواهد قال سيبويه: (((لا) لا تعمل في معرفة أبدا فأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قل: (لا هيثم من الهيثمين)))[٥٠٦]. أو ذكر رواية أخرى للبيت كما في مسألة منع تقديم التمييز على عامله إذ احتج المجوزون بقول المخبل:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها　　　وما كان نفسا بالفراق تطيب

في حين احتج المانعون بأن الرواية الصحيحة (وما كان نفسي بالفراق تطيب)[٥٠٧].

---

[٥٠٠] شرح الجمل: ٥٤٩/٢ –٥٥٠.

[٥٠١] سر صناعة الأعراب: ٢٨٨/١، وللمزيد ينظر: المفصل: ١٨٢/٢، وشرح المفصل: ٢٥/١، ٩٢/٨.

[٥٠٢] ينظر: الجمل في النحو: ٣٣٦ –٣٣٧، والأنصاف: ٢١٤/١، وأسرار العربية: ١٦٠.

[٥٠٣] ينظر: التبصر والتذكرة: ١٨٩/١ –١٩٠، والمفصل: ١٦٠/٢، وشرح المفصل: ١٠٧/٧، وشرح الكافية: ٢٩٦/٢.

[٥٠٤] ينظر: شرح الجمل: ٣٥٢/١.

[٥٠٥] ينظر: الكتاب: ٢٧٨/١، ٨٥، ٢٣/٢ –٢٤.

[٥٠٦] الكتاب: ٢٩٦/٢، وللمزيد ينظر: همع الهوامع: ٨٥/٢ –٨٦، ١٥٧.

[٥٠٧] ينظر: الخصائص: ٣٨٦/٢، وللمزيد ينظر:شرح المقدمة المحسبة: ٣١٩/٢.

أو كانوا يذكرون الشاهد الشعري من غيرما تعقيب عليه كقول ابن جني ((فإن كان المضمر مرفوعا متصلا، لم تعطف عليه حتى تؤكده....، وربما جاء في الشعر غير مؤكد قال عمر بن أبي ربيعة:

قلتُ إذا أقْبَلَتْ وزهرٌ تَهادَى كنعاجِ الملا تعسَّفنَ رمْلا))[٥٠٨]

أهو جائز في الشعر، أم هو لحن، أم ضرورة أم غير ذلك؟ ويزاد على هذا أيضا ان النحاة كانوا يبحثون للشاعر التكلم بالممتنع من غير ورود شاهد على ذلك يقول سيبويه: ((وسألته عن (آتي الأمير لا يقطع اللص) فقال: الجزاء ههنا خطأ لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب،إلا أن يضطر شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة))[٥٠٩]، فالخليل، وسيبويه يجيزان للشاعر التكلم بما منعوه إذا اضطر من غير سماعهم لشاهد، وكذلك منعوا الشاعر من النظم بأسلوب ممتنع حتى إن اضطر. قال ابن السراج: ((ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول: (إن وزيدا عمرا قائمان)))[٥١٠] . ومع تعدد أوجه تعامل النحاة مع الشاهد الشعري كما تقدم فأنهم قد جعلوا في بعض الأحيان من الشاهد الواحد حجة لرد ممتنع ومن ذلك أن سيبويه كن يمنع الجمع بين فاعل (نعم) وتمييزه، ولكن المبرد أجازه؛ لأنه وقف على بيت جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا[٥١١]

وكذلك تجويزه تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا استدلالا بقول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب [٥١٢]

مع أن ثمة رواية أخرى للبيت وهي (وما كان نفسي بالفراق تطيب) في حين ذهب هو نفسه إلى منع حذف حرف الجر في الكلام والشعر وجعل ما ورد مخالفا له من الشعر نحو:

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

ضعيفا؛ لأن ثمة رواية أخرى للبيت وهي (مررتم بالديار ولم تعوجوا)[٥١٣]. وهذا السيوطي ينقل عن الفراء أنه أجاز الجمع بين لامين نحو: (إن زيدا للقد قام) لقول الشاعر:

لَلَقَدْ كانوا لدى أزمانِنا بصنيعينِ لبأسٍ وتُقى

وذكر أن البصريين منعوا ذلك، وقالوا: الرواية: (فلقد)[٥١٤].

---

(٥٠٨) اللمع في العربية: ٩٦.

(٥٠٩) الكتاب: ٣/ ١٠١.

(٥١٠) الأصول: ٢/ ٢٢٦.

(٥١١) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٠، وأصول النحو العربي: ٤٤.

(٥١٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦ –٣٧، وللمزيد ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٢٦ –٢٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٦.

(٥١٣) ينظر: الكامل: ١/ ٣٤، وللمزيد ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٣٦.

في حين نجد الفراء في (معاني القرآن) يمنع أن تقول (دراهمات)، و(دنانيرات) إلا إذا اضطر شاعر يقول: ((وربما اضطر إليه شاعر فجمعه وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر قال الشاعر: فهنّ يجمعنَ حدائِداتِها

فهذا من المرفوض إلا في الشعر))[٥١٥].

فهذان شاهدان شعريان يحتج الفراء بأحدهما في تجويز مسألة ممتنعة في حين يجعل الآخر ضرورة، ويمنعه في الكلام مع أنه خالف القاعدة أيضا.

فشاهد شعري وحد إذن يعد حجة لرد الحكم بالمنع، بيد أن هذا الأمر لا يطرد في كل الأحوال فكما رأينا مسألة يجعل الشاهد الشعري المخالف لها حجة لرد ما امتنع ومن ثم تجوز المسألة به، ونرى في مقابل هذا أن النحاة لا يعتدون بأربعة شواهد شعرية، أو خمسة تخالف حكم المنع، فيبقون الحكم هو هو[٥١٦]، وهذا أمر مما لا ينبغي أن يصار إليه.

وأود أن أذكر في ختام كلامي على مسألة استدلال النحاة بالشاهد الشعري دليلا يقوي حكم المنع، أو يرده. بعض ما ذكره النحاة عن لغة الشعر، ومدى أهميتها لديهم في الاستشهاد بها على الأحكام النحوية. يقول المبرد في إحدى المسائل الممتنعة لديه والجائزة في الشعر ((لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام))[٥١٧]، ويقول الطبري في مسألة عطف الظاهر على المضمر المجرور: ((وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض، إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق الرديء في الإعراب منه))[٥١٨]، ويقول ابن السراج: ((لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين اجازوا من ذلك شيئا أجازوه في الشعر ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولا لزال الكلام عن جهته))[٥١٩]. وقال أبو علي الفارسي: ((قد يجوز في الشعر كثير مما لا يجوز في الكلام))[٥٢٠]. وكذلك الباقولي إذ يقول في مسألة حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه ((وما جاء من نحو ذا في الشعر لا يحمل الكلام عليه؛ لأنه (أي الكلام) حال سعة، وليس حال ضرورة))[٥٢١]. ويقول ابن يعيش: ((لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة))[٥٢٢].

---

[٥١٤] همع الهوامع: ٢/ ١٧٦ - ١٧٧، وينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٣٧.

[٥١٥] معاني القرآن: ١/ ٤٢٨.

[٥١٦] للأمثلة على هذا ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٩٣ - ٤٩٨، وحاشية الصبان: ٢/ ١٧٦ - ١٧٨.

[٥١٧] الكامل: ١/ ٣٢٢.

[٥١٨] جامع البيان: ٤/ ٢٦٦.

[٥١٩] الأصول: وانظر رأيا قريبا من هذا في الإنصاف: ٢/ ٤٥٦.

[٥٢٠] المسائل المشكلة (البغداديات): ١٥٧.

[٥٢١] إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ٣٠٧.

[٥٢٢] شرح المفصل: ٦/ ٢٣.

فهذا كله يؤكد أن النحاة كانوا يرون أن لغة النثر أقوى حجة من لغة الشعر؛ لأن اختلافا بينهما قد لمسه النحاة لكنهم قد تعاملوا معها حجة لتأييد، أو رد حكم المنع شأنها شأن لغة النثر مع اعترافهم بأن الشعر موضع اضطرار ولا يمكن عده أصلا يقاس عليه بناءا على هذا الأمر، وأن الشاعر يمكنه مراجعة الأصل المرفوض، ومن ثم التكلم بالممتنع. يقول الدكتور تمام حسان: ((ولا يعود اختلاف الشعر عن النثر إلى الأسلوب فقط، وإنما يعود كذلك إلى الاختلاف في الخصائص التركيبية نحويا وصرفيا. إن الخروج عن جادة التراكيب القياسية للغة يؤدي إلى الغموض، ولا يقع التسامح فيه إلا بالنسبة إلى المجانين والشعراء، ولقد فرض الشعر على نفسه من القيود التركيبية والشكلية وزنا، وقافية وغير ذلك مما حتم على الشعر أن يلجأ إلى التوسع في المعنى بالاعتماد على الدلالة الطبيعية والتوسع في الصرف، والنحو لضرورة وغير ضرورة؛ لأنه لولا هذه الحرية الصرفية، والنحوية ما أمكن مع قيود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني، ومن هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر عن لغة النثر))[٥٢٣].

أقول: لأن الاختلاف كان هكذا واضحا بين الشعر والنثر، وأن النحاة قد لمسوا هذا الاختلاف وصرحوا به مع ما أظهروه من عدم استقرار واضح في التعامل مع الشاهد الشعري حجة، أو دليلا لرد حكم المنع، وتبين مما تقدم ذكره كله (والله اعلم بالصواب) أن الشاهد الشعري ينبغي التعامل معه بشكل يختلف عن أدلة الاستشهاد النحوية فيما يخص ظاهرة المنع فقط، فإذا ما ورد شاهد شعري مخالف لقاعدة المنع فإنه جائز في الشعر حسب، ولا يتعداه إلى النثر أو الكلام، ولا ينبغي حينذاك عد الشاهد الشعري دليلا، أو حجة لرد ما هو ممتنع.

هذا فيما يخص الشعر أما أدلة الاستشهاد الأخرى فالأمر فيها على وفق مما يأتي:

أما (القرآن الكريم) فهو كله حجة فإن وردت آية واحدة منه تخالف حكم المنع فيصار الى اتخاذ إجراء جديد على وفق استقراء جديد معمق للشواهد الفصيحة الصحيحة ليتم بموجب ذلك إلغاء حكم المنع ، والإقرار بصحة التكلّم باللغتين إن كانتا مطّردتين من باب التوسع في التعبير والكلام ولا ينبغي ان يحكم بمنع التكلم بلغة على حساب أخرى ففي ذلك تحجير وتضييق لا مسوغ له ؛ إذ كيف يمنع التكلم بلغة ورد بها أفصح الكلام ؟ إلا إن كانت الآية تحتمل التأويل بوضوح فحينذاك ينظر إلى الأمر نظرة أخرى مع الأخذ بالحسبان أن عدم التأويل أولى من التأويل.

---

[٥٢٣] الأصول دراسة ابيستمولوجية: ٧٩ -٨٠.

وأما (القراءات القرآنية) فقد مرّ الحديث عنها وكيف أن النحاة اضطربوا في التعامل معها دليلا لرفض الحكم، أو تجويزه، وكانت نظرة بعضهم إليها على أنها لغة قليلة ومن ثم فإن القليل لا تبنى عليه قاعدة.

وأنا لا اتفق مع هذا الأمر وأرى أن (القراءة القرآنية) ينبغي أن تعد حجة، ودليلا في أي حكم نحوي وليس حكم المنع حسب، وما أسس من أن القراءة لغة قليلة ومن ثم فلا تبنى عليها القاعدة النحوية فلا يعني رد القراءة يقول السيوطي: ((فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءا أكان متواترا، أم آحادا، ام شاذا))[٥٢٤] ، ولكن كان ينبغي أن يصح سند القراءة، ومن ثم يجاز التكلم على وفقها؛ لأنها سنة لا تخالف من جهة كما يقول سيبويه[٥٢٥]، ومن جهة أخرى هي لغة مسموعة عن العرب على قلتها. تقول الدكتورة خديجة الحديثي: ((إن سيبويه حينما يعقب على القراءات بما يشعر بعدم موافقته إياها لا يزيد على أن يقول: (وهذه لغة ضعيفة)، أو (وهي قليلة) فهو لا يوجه الضعف إلى القراءة مباشرة إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف، أو القلة ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها، فالضعف، والقلة عنده ليسا في القراءة نفسها إنما في اللغة التي قرأ بها القارئ))[٥٢٦].

وتقول أيضا ((واللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وليس المتكلم بها مخطئا فكيف يخطئ (تعني سيبويه) القراء وهم أئمة المسلمين، وأعلامهم وما قرأوا به لا يخالف؛ لأنه سنة متبعة))[٥٢٧].

أقول: نعم أن الأحسن اتباع القاعدة المبنية على المستفيض من كلام العرب والمطرد منه والقاعدة تقضي منع التكلم على وفق لغة القراءة القليلة، أو الضعيفة إذ إن الكلام يكون بما تكلمت به العرب أكثرها. بيد أن المخالف لهذه اللغة ومن ثم القراءة القرآنية (أعني المتكلم على وفق القراءة القرآنية) ينبغي أن لا يخطأ. يقول ابن جني أنه يجب على المتكلم أن يتخير ما هو أقوى وأشيع من اللغتين، ومع ذلك فلو استعمل إنسان اللغة القليلة فليس مخطئا لكلام العرب، وإن كان يكون مخطئا لأجود اللغتين[٥٢٨].

وكذا الأمر مع (الحديث النبوي الشريف) فهو حجة تبيح التكلم بما يخالف حكم المنع أن ورد في حديث الرسول (ﷺ) ما يخالفه على أن لا يلغي حكم المنع كما ذكرت فهو (قاعدة نحوية) شأنها شأن أية قاعدة أخرى بنيت على المطرد من كلام العرب فلا يمكن ردها لورود حديث واحد

---

[٥٢٤] الاقتراح: ٤٨.

[٥٢٥] الكتاب: ١/ ١٤٨.

[٥٢٦] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٥٢.

[٥٢٧] المصدر نفسه: ١٣٩.

[٥٢٨] ينظر: الخصائص: ١٤/٢، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٤٤.

يخالفها، وإنما يبنى حكم جديد مفاده صحة التكلم على وفق حكم المنع، وعلى المسموع المخالف له، لأنه ورد على لسان فصيح يعد حجة لبناء أية قاعدة نحوية.

ولا تبتعد كيفية التعامل مع الكلام المنقول عن العرب الفصحاء (أعني : المفاريد، و النوادر منه) كثيرًا عمّا تقدم . وقد ذكرت آنفا أنّ النحاة عدّوا ما خالف حكم المنع من الكلام النادر ممّا يحفظ ولا يقاس عليه، أو يردّ الى الغالب المطّرد . يقول شهاب الدين القرافي: ((الدائر بين النادر، والغالب يجب رده إلى الغالب، هذا هو القاعدة المشهورة))[٥٢٩].

ويمكن أن تعدّه من الجائز لكن على قلة بحيث لا يقاس عليه ، ولا تبنى عليه قاعدة نحوية ؛ إذ لا يخفى أنّ الحكم إنما يبنى على المطّرد من الكلام الشائع وهو أمر أراه سديدا . وهو ما استقرّ مدلولا للقياس وشاع في المرحلة الأولى من نشأة النحو العربي إذ كان يرتكز على مدى آطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية ، أومسموعة ، وعدّ ما يطّرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها ، أي : أنّ ما يشيع في النصوص يفرض ـ بآطّراده ـ مراعاتَه والتزامَه ، فيصبح بذلك مقياسًا للصحّة والخطأ [٥٣٠].

وبآتباع هذا الإجراء يصار الى تحقيق الفائدة التي هي غاية الكلام وذلك بما يقدّم للمتكلم من معطيات العلم بالقواعد المطّردة المتّبعة في لغته ؛ لأنه بهذا العلم وحده يمكن أن يحال بين المتكلّم وبين الخطأ اللغوي بعامة والنحوي بخاصة [٥٣١].

وهذا الذي أسسته فيما تقدم إنما هو مبني على استقراء لمواطن المنع أغلبها وهو لا يبتعد كثيرا عن تعامل النحاة أنفسهم مع أدلة الاستشهاد النحوية، وهو يحقق الاستقرار الذي ينبغي أن تكون عليه هذه الظاهرة النحوية المهمة ، ويبعد الخلاف الذي انتاب هذه الظاهرة بسبب الاختلاف في هذه الأدلة، وفي الاحتجاج بها وبناءا على ما تقدم فإن اعتراض بعض النحاة، أو الباحثين المعاصرين الأفاضل على النحاة القدماء حكمهم بالمنع على مواطن ورد بها السماع من (قراءة)، أو (نثر)، أو (شعر) ينبغي أن ينظر إليه نظرة أخرى يبدو لي أنها الأعدل والأقرب إلى الصحة وعلى وفق ما تقدم، فلا يرد حكم المنع، وبالمقابل فلا يرد المسموع المخالف له أو يشنع عليه فيبقى الحكم بالمنع هو هو، ومن ثم لا يعاب من يتكلم بما يخالفه وعلى وفق المسموع من قراءة، أو غيرها مما جاء مخالفا للحكم على أن تبقى الأفضلية للتكلم على وفق الحكم، أو القاعدة النحوية؛ لأنها كما ذكرت مبنية على الكثير المطرد، وهو ما ينبغي أن يكون حكمنا ومن ثم كلامنا تبعا لذلك الحكم (والله اعلم بالصواب).

---

[٥٢٩] الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٥٣.

[٥٣٠] ينظر: أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم : ١٣ ـ ١٤ .

[٥٣١] المصدر نفسه : ١٧ .

فإذا ما اجتمع أكثر من دليل من هذه الأدلة معا فإن الحجة في رد حكم المنع تكون أكثر قوة بسبب تآزر هذه الأدلة مما يدل على كثرتها في لغة العرب واطرادها.

أما القياس فقد تقدم في المبحث السابق أهميته في رد حكم المنع، وفي تقديم النحاة السماع عليه إذا ما تعارضا في المسألة الواحدة وطرحت في حينها تساؤلا مفاده: هل التزم النحاة بما أسسوه من تقديم السماع على القياس؟.

والحق أن النحاة كانوا يحكمون على المسألة بالجواز أي يردون حكم المنع بناءا على القياس فقط مع أنه لم يسمع ما يخالفه، ومن ذلك ما ذكره الفراء في قوله تعالى﴿**لا يكلف الله نفسا إلا وسعها**﴾[٥٣٢]. إذ قال: ((لو قيل: (وسعها) لكان جائزا ولم نسمعه))[٥٣٣]. وها هو ابن السراج ينقل عنه (أي الفراء) أنه يخالف إجماع النحاة، وكلام العرب فيجيز مسألة يرتضيها القياس برغم أنها ليست من كلام العرب إذ يقول في إحدى المسائل: ((ولا أعلم أحدا يجيز الخفض إلا الفراء، وحكي لنا عنه أنه قال: (وليس من كلام العرب وإنما هو قياس)))[٥٣٤]، ويقول ابن هشام ((...ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار؛ لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر، لا يقولون: (قام زيد هو) وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس))[٥٣٥].

فالعرب تمنع التكلم بتركيب بيد أن النحاة يجيزونه قياسا، وجاء في حاشية الصبان: ((فلا يجوز (جاء الزيدان أجمعان)، ولا (الهندات جمعاوان)، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش معترفين بعدم السماع))[٥٣٦]. وقد تقدم في المبحث السابق كيف قاس النحاة حكما مخالفا لكلام العرب ورده سيبويه، وتقدمت تخطئة المبرد لبعض العرب لمخالفتهم القياس.

وكان لهذا كله أثر أيضا في مسألة الخلاف في المنع، فالمانع يحتج بعدم السماع، والمجوز يحتج بالقياس مع أن الأولى لدى الاثنين السماع ومن ثم يأتي من بعده القياس.

كانت هذه أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف في ظاهرة المنع والتي أراها أهم من الأسباب الأخرى التي ذكرتها مسبقا، ونستطيع أن نضيف إليها أيضا مسألة عدم استقرار المصطلح الذي يعبر عن الحالة بدقة ، والذي افضت الحديث عنه في الفصل الأول من هذا الباب، ولا بأس بذكر مثال يكشف عن أثر اضطراب المصطلح الذي يطلق على الحالة في مسألة الخلاف. يقول ابن الحاجب في قول الشاعر:

---

[٥٣٢] البقرة: ٢٨٦.

[٥٣٣] معاني القرآن: ١/ ١٨٨.

[٥٣٤] الأصول: ٢/ ١٥، وينظر: ٢/ ١٤.

[٥٣٥] مغني اللبيب: ٢/ ٤٤٦.

[٥٣٦] حاشية الصبان: ٣/ ٧٨.

: ((ولـيس بالجيـد؛ لأنـه مخـالف للقيـاس، واسـتعمال الفصـحاء، وأمـا مخالفتـه لاسـتعمال الفصحاء فلأنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام فصيح))[٥٣٧].

فإذا كان الأمر على ما ذكر عالمنا الفاضل من أن هذا النطق مخالف للقياس والسماع فهل نصفه بأنه (ليس بالجيد) أم (نقول يمتنع مطلقا)، أو (لا يجوز البتة)؟ وينبغي في أقل تقدير أن نقول (ممتنع)، أو (لا يجوز)، أو كما قال أبو علي الفارسي في إحدى المسائل الممتنعة: ((فلما ثبت الاستعمال بخلافه، ودفعه القياس لم يكن لإجازته وجهُ))[٥٣٨]. وهو الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام تحديدا للمصطلح، ومن ثم الحكم، أو القاعدة في ضوئه.

يزاد على ذلك خلط النحاة الشواهد الشعرية بالشواهد النثرية ، ومحاولة استخلاص قواعد عامة تجمعها . مع أنه من المعروف أنّ للشعر قواعده وأنظمته الخاصة التي ينفرد بها . فضلا عن أنهم خلطوا مستويين من اللغة لا يصحّ الخلط بينهما ، وهما مستوى اللغة الأدبية النموذجية الممثلة في القرآن الكريم ، والحديث ، والشعر ، والخطب ، والأمثال . ومستوى اللهجات العامية الممثّلة في القراءات القرآنية ولغة الخطاب [٥٣٩].

---

[٥٣٧] الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٩٠.

[٥٣٨] المسائل العسكريات: ١٤٨.

[٥٣٩] البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د.أحمد مختار عمر : .

الباب الثاني

مواطن المنع
في الدرس النحوي

تعددت مواطن المنع في الدرس النحوي، وجاءت مبثوثة في اثناء المؤلفات النحوية لنحاتنا الاجلاء، وقد استطعت -بعون من الله تعالى - ان ألمّ شتات ما تناثر من هذه المواطن في الكتب النحوية، واللغوية ، وأجمعها في هذه الصفحات . وكانت غايتي في ذلك أن توحّد أحكام المنع الخاصة بلغتنا العربية ومسائلها في مكان واحد لكي يسهل الرجوع اليها ، والبحث فيها وصولا الى الغاية الأسمى ألا وهي صون هذه اللغة المباركة من أن يصيبها الخلل ويتسرب اليها الخطأ، والزلل . واحسب أنّ جمع التركيبات ، والعبارات ، والأساليب ، والجمل الممتنعة وما تندرج ضمنها من أحكام وقواعد خطوةٌ مهمة نحو تحقيق هذه الغاية .

ولست أدعي ههنا أني قد وقفت على جميع هذه المواطن ، وأوردت كل هذه الأحكام والقواعد فهذه غاية شاقّة صعبة أن تدرك ، ومما يزيد من صعوبتها ميقات البحث المحدد بالعام الواحد ، وظرف البلد الذي يعلمه الجميع . على أن ذلك لم يفتّ في عزيمتي ، أو يضعف همّتي ، ويعلم الله أني واصلت الليل بالنهار ، وبذلت غاية الجهد والصبر في تتبع المسائل وتصنيفها ، وجمعها ، وتبويبها ، ومناقشتها . فإن فاتني منها شيء فهي عثرات البدء أسال الله أن يوفقني في قادم أيامي الى تدارك ما فاتني . والحمد له تعالى على كل حال .

وسأحاول أن أرتب هذه المسائل متناولا ايّها على وفق ما يأتي:

الفصل الاول: - مواطن المنع في الاسماء. ويقسم على أربعة مباحث: -

- المبحث الاول: - المرفوعات.
- المبحث الثاني: - المنصوبات.
- المبحث الثالث: - المجرورات، وتضم: المجرور بحرف الجر، والمجرور بالاضافة.
- المبحث الرابع: - التوابع .

الفصل الثاني: مواطن المنع في المستويات الاخرى. ويقسم على اربعة مباحث ايضا : -

- المبحث الاول: - الأفعال، وعواملها (النواصب، والجوازم).
- المبحث الثاني: - الحروف.
- المبحث الثالث: - النواسخ.
- المبحث الرابع: - الاساليب.

الفصل الأول

مواطن المنع في الأسماء

المبحث الأول

المـــرفـــوعـــات

المبتدأ والخبر:

ومن مواطن المنع التي أوردها النحاة فيهما: -

(١) يمتنع الابتداء بالنكرة. قال سيبويه: ((لا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة))[٥٤٠]؛ لأن ((المبتدأ لا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات. ألا ترى أنك لو قلت: (رجل قائم)، أو (رجل ظريف) لم تفد السامع شيئا))[٥٤١] أي أن علة منع الابتداء بالنكرة الإلباس على السامع ومن ثم مؤداه إلى عدم الفائدة.

(٢) ومن مسائل المنع فيه أيضا مطابقة الخبر للمبتدأ، إذ إن الخبر ينبغي أن يطابق المبتدأ نحو(زيد مجتهد)، (والزيدان مجتهدان)، و(الزيدون مجتهدون) وهنا تواجهنا حالة عرض لها النحاة وهي كون الخبر وصفا تقدم على مبتدئه في نحو قولهم: (قائم زيد). إذ نقل سيبويه عن الخليل (رحمهما الله) أنه: ((يستقبح أن يقول: (قائم زيد)، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر، وتقدم فتقول: (ضرب زيدا عمرو)، و(عمرو) على (ضرب) مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدما، ويكون (زيد) مؤخرا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: (تميمي أنا)، و (مشنوء من يشنؤك)، و (رجل عبد الله)، وخز صفتك)، فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله (يقوم زيد)، و (قام زيد) قبح؛ لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على أسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولا في (ضارب) حتى يكون محمولا على غيره، فتقول: (هذا ضارب زيدا)، و (أنا ضارب زيدا)، ولا يكون (ضارب زيدا) على (ضربت زيدا)، و (ضربت عمرا)، فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ.))[٥٤٢].

يفهم نص سيبويه هذا ان قولنا (قائم زيد) إن جعلنا (قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعلا لاسم الفاعل سد مسد الخبر كان قبيحا، والوجه العربي الجيد هو ان تجعل (قائم) خبرا تقدم على مبتدئه وهو (زيد) كما تؤخر الفاعل، وتقدم مفعوله عليه، فتقول (ضرب زيدا عمرو) على جعل (عمرا) فاعلا لـ (ضرب). أما إذا أرادوا أن يجعلوا (قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعله سد مسد الخبر، بمعنى آخر

---

[٥٤٠] الكتاب: ٤٨/١، وينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٤٤/٢.

[٥٤١] المقتضب: ١٢٧/٤، وينظر: الأصول: ٥٩/١، وشرح الكافية: ٨٩/١.

[٥٤٢] الكتاب: ١٢٧/٢ –١٢٨.

(قائم) عمل الرفع في (زيد) كما يعمل (يقوم) في (يقوم زيد)، و (قام) في (قام زيد)، فاذا أردناه أن يرفع فاعلا ينبغي أن يكون محمولا على غيره نحو قولنا (هذا ضارب زيد)، و (أنا ضارب زيدا) ف(ضارب) عمل النصب في (زيد) في الجملتين؛ لأنه خبر مبني على المبتدأ (هذا) في الجملة الأولى، و (أنا) في الجملة الثانية. أما (ضارب زيدا) هكذا لا يكون جريانه على (ضربت زيدا)، و (ضربت عمرا)، فكما أن هذا لا يجوز، أعني (ضارب زيدا) كذلك كان قبيحا قولهم (قائم زيد) على جعل (قائم) مبتدأ، و (زيد) فاعلا سد مسد الخبر.

ولعل في تفسير السيرافي ما يوضح هذا الأمر إذ قال: ((إن قولك (قائم زيد) قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) مبتدأ، و (زيد) خبره، أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرا مقدما، والنية فيه التأخير، كما تقول (ضرب زيدا عمرو) والنية تأخير (زيدا) الذي هو مفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو فاعل))[٥٤٣].

ويبدو أن (قائم) يكون مبتدأ، و (زيد) فاعلا سد مسد خبره إذا اعتمد على شيء قبله نفيا، أو استفهاما لتسوغ المسألة حينئذ، وهذا أمر أوضحه المتأخرون، ومثلوا له بـ (أقائم زيد؟)، و (أقائم الزيدان؟)، و (أقائم الزيدون؟)، وجعلوا الممتنع (أقائمان زيد؟)، و (أقائمون زيد؟) فهو تركيب غير صحيح[٥٤٤].

نخلص من هذا إلى أن الخليل وتبعه سيبويه يريان أنّ (قائم) خبر مقدم، و (زيد) مبتدأ مؤخر وهذا هو الوجه الجيد عندهما، وحينئذٍ يصار الى المطابقة في المبتدأ والخبر، فتقول: (قائم زيد)، و (قائمان الزيدان)، و (قائمون الزيدون) هذا أمر، وثمة أمر آخر هو أن يجعل (قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعلا لاسم الفاعل سد مسد خبره، وهو وجه قبيح عندهما، وفي هذه الحالة يصار الى الإفراد فتقول: (قائم زيد)، و (قائم الزيدان) و(قائم الزيدون).

واختلف من جاء بعد سيبويه في تفسير الحكم بالقبح على هذه المسألة، فحمله بعضهم على المنع، وحمله آخرون على الجواز، وممن حملها على المنع الزجاجي. إذ قال: ((وإذا قلت: (قائم زيد)، قلت في التثنية: (قائمان الزيدان)، وفي الجميع: ((قائمون الزيدون). ثنيت (قائما) وجمعته؛ لأنه خبر مقدم، ولا يجيز سيبويه غير ذلك، وقد أجاز غيره وجها آخر، وهو أن تقول: (قائم زيد)، فترفع (قائما) بالابتداء، و (زيدا) بفعله، يسد مسد الخبر، فتقول في التثنية: (قائم الزيدان)، وفي الجميع (قائم الزيدون)، فتوحده؛ لأنه قد جرى مجرى الفعل المقدم))[٥٤٥].

---

[٥٤٣] الكتاب: ٢/١٢٧ (الهامش).

[٥٤٤] ينظر: شرح ابن عقيل : ١/١٩٩.

[٥٤٥] الجمل في النحو: ٣٧ –٣٨.

وممن حمله على الجواز ابن يعيش إذ قال: لو قلت(((قائم الزيدان) من غير استفهام لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابن السراج[٥٤٦]، وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل، وإن كان فيه قبح))[٥٤٧]. وكذلك الجامي إذ ذكر أنه ((نقل عن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح))[٥٤٨].

والذي يبدو لي أن سيبويه إنما يريد بتقبيحه لما تقدم حكم القبح وليس غيره، ولعل ما يؤكد هذا تفسير السيرافي المذكور آنفا لكلام سيبويه إذ كرر المصطلح ذاته (القبح) ولم يحمله على الجواز، أو المنع، وهو الصحيح فيما يبدو.

فيما تقدم عرضت رأي الخليل وسيبويه وهما إماما البصريين، أما الكوفيون فقد نسب إليهم، وإلى الأخفش[٥٤٩]. أنهم لا يجيزون ما استحسنه سيبويه في جعله (قائم) خبرا مقدما و(زيد) مبتدأ مؤخرا؛ لأنهم لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، واحتجوا لذلك بقولهم؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره؛ لأن في (قائما) ضمير (زيد)، ورتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه. وقد رد عليهم بالسماع وكثرة وروده في كلام العرب، ومنه: (في بيته يؤتى الحكم)، وقولهم (في أكفانه لف الميت)، و (تميمي أنا) وغيرها، وكذلك ردوا عليهم بما احتجوا به من تقديم المضمر على الظاهر، بقولهم أن التقديم إذا كان لفظا وتقديرا فإنه يمتنع، إما إذا تقدم لفظا، وتأخر تقديرا فإنه يجوز، وقد ورد هذا في كتاب الله تعالى نحو ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[٥٥٠]. وهو الرأي الأقرب إلى الصواب فيما يبدو.

وأود الإشارة ههنا إلى أنني وجدت ثعلبا ينقل عن الفراء والكسائي رأيهما في هذه المسألة وذلك تعقيبا على قولهم (قائم أخوك) إذ قال : ((الفراء يجيزه، والكسائي لا يقوله إلا مع اسم، والفراء يريد:[٥٥١] (من قائم أخوك)))[٥٥٢].

مما يفهم أنّ الكسائي يوافق الخليل وسيبويه في ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو شبهه ، أما الفراء فلا يشترط الاعتماد في حالة إعراب الجملة (قائم أخوك) مبتدأ وفاعلا لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر . عليه تكون النسبة إلى الكوفيين جميعهم غير صحيحة (والله تعالى أعلم).

---

[٥٤٦] ينظر: الأصول: ٦٥/١ (النعمان) وقد أجازه على قبح، وذهب إلى هذا أيضا (ابن الناظم) ينظر شرح ابن الناظم: ١٠٥ -١٠٦، والأشموني (ينظر: شرح الأشموني: ٢٥٠/١)، وينظر حاشية الصبان: ١٩٢/١.

[٥٤٧] شرح المفصل: ٩٦/١.

[٥٤٨] الفوائد الضيائية: ٢٧٦/١.

[٥٤٩] ينظر: الإنصاف: ٦٥/١ -٦٩، وأسرار العربية: ٨٠ -٨١، وشرح المفصل: ٩٢/١، وتسهيل الفوائد: ٤٤، وارتشاف الضرب: ١٨٤/٣، وشرح ابن عقيل: ١٩٢/١، والفوائد الضيائية: ١٧٦/١، وهمع الهوامع: ٦/٢، وشرح الأشموني: ٢٥٠/١، وحاشية الصبان: ١٩٢/١.

[٥٥٠] البقرة: ١٢٤.

[٥٥١] كذا في الأصل، وصوابه (والكسائي يريد) وبه تستقيم العبارة مع ما ذكر آنفا من أن الفراء يجيز.

[٥٥٢] مجالس ثعلب: ٣١٣/١.

(٣) خبر المبتدأ ينقسم إلى مفرد، وجملة.والمفرد يكون إما جامدا، أو مشتقا فإن كان جامدا منع البصريون اشتماله على الضمير إلا إذا تضمن معنى المشتق نحو (زيد أسد) (أي شجاع) فحين ذاك يحتمل الضمير، وذهب الكسائي والزجاج والرماني وجماعة إلى أنه يشتمل على الضمير مطلقا[٥٥٣]

وأما المشتق فإنه يمتنع من أن يشتمل على الضمير إذا لم يكن جاريا مجرى الفعل نحو (هذا مفتاح)، وكذلك إذا رفع ظاهرا نحو (زيد قائم غلاماه) فـ(غلاماه) مرفوع بـ(قائم)، فلا يتحمل ضميرا[٥٥٤]. ففي هاتين الحالتين يمتنع المشتق من أن يتحمل ضميرا. وهذا الضمير إذا كان مرفوعا، أو مخفوضا بالإضافة امتنع حذفه، وإن كان منصوبا لم يجز حذفه إلا في الشعر. نحو قول ابن يعفر:

وخالدٌ يَحمَدُ سَاداتنا   بالحقّ لا يحمدُ بالباطلِ

التقدير: يحمده ساداتنا[٥٥٥].

وأما الجملة فهي على ضربين أيضا: اسمية، وفعلية، ويشترط فيهما أن تشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ إذا لم تكن الجملة فهي المبتدأ في المعنى، ومن هذه الروابط الضمير الذي لولاه ما صحت المسألة. أي لو قلت: (زيد قائم عمرو) لم يجز؛ لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على المبتدأ، فإن قلت (إليه)، أو (معه)، أو نحو ذلك، صَحَّت المسألة لأجل الهاء العائدة[٥٥٦]. ((ليحصل ربط بين الخبر، والمخبر عنه، وإلاّ كان أجنبيًّا))[٥٥٧]. فـ ((تبطل فائدة الخبر))[٥٥٨].

والجمهور على أنه يمتنع حذف هذا الضمير ((سواء كان مرفوعا مبتدءًا، أو فاعلا، أو منصوبا بفعل متصرّف، أو جامدٍ، أو ناقصٍ، أو وصف، أو حرفٍ، أو مجرورا إلا في صورة واحدة، وهي أن يُجرَّ بحرف، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو: (السمن منوان بدرهم) أي (منوان منه)، بخلاف ما إذا أدى نحو: (الرغيف أكلت) تريد: (منه)، أوجرّ بإضافةٍ، سواء كان أصله النصب نحو: (زيد أنا ضاربه)، أم لم يكن نحو: (زيد قام غلامه)))[٥٥٩]، أو يكون الضمير معلوما لكثرة ذلك النوع في الكلام، فيستغنى عن التصريح به[٥٦٠]، أو وجود دليل يدلّ عليه أو قرينه[٥٦١]. فيجوز الحذف.

---

[٥٥٣] ينظر: المقرب: ٩٠، وارتشاف الضرب: ٤٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٠٦/١، وهمع الهوامع ١٠/٢، والخلاف النحوي بين الكوفيين: ٦٣.

[٥٥٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٦/١.

[٥٥٥] ينظر: المقرب: ٩٠.

[٥٥٦] ينظر: المقتضب: ١٢٨/٤، واللمع في العربية: ٢٦ -٢٧، وأسرار العربية: ٨٣ -٨٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١٨٩/١، والمقرب: ٩٠، وشرح ابن عقيل: ٢١٤/١، والفوائد الضيائية: ٢٨٣/١.

[٥٥٧] الإيضاح في شرح المفصل: ١٨٩/١.

[٥٥٨] أسرار العربية: ٨٤.

[٥٥٩] همع الهوامع: ١٥/٢.

[٥٦٠] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٨٩/١.

[٥٦١] ينظر: الفوائد الضيائية: ٢٨٣/١، وهمع الهوامع: ١٧/٢.

(٤) منع النحاة دخول الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا تضمن معنى الشرط فحين ذاك يجوز دخول الفاء عليه. قال سيبويه: ((لو قلت: (زيد فمنطلق) لم يستقم))[٥٦٢]. وقد تبعه المبرد وابن جني في هذا[٥٦٣].

وأودُّ الإشارة ههنا إلى أن علي بن الحسين الباقولي المعروف بـ (جامع العلوم النحوي) قد نسب إلى الأخفش تجويزه إدخال الفاء في خبر المبتدأ وذكر أن سيبويه لا يجيز ذلك[٥٦٤]. وكذلك ابن يعيش إذ قال: ((اعلم أن السماء على ضربين منها ما هو عارٍ من معنى الشرط، والجزاء، وضربٌ يتضمن معنى الشرط، والجزاء، فالأول نحو (زيد وعمرو) وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره، تقول: (زيد منطلق)، ولو قلت: (زيد فمنطلق) لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيرا حكى (أخوك فوجد) على معنى (أخوك وجد) والفاء زائدة، وأنشد:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ وأكرومَةُ الحيَّين خِلْوٌ كما هِيَا

والمراد (وقائلة خولان أنكح فتاتهم)، وسيبويه لا يرى زيادتها، ويتأوّل ما ورد من ذلك على أنها عاطفة...))[٥٦٥].

وممن ذهب إلى هذا أيضا: ابن مالك[٥٦٦]، والرضي الاسترابادي[٥٦٧]، وأبو حيان[٥٦٨]، وبن هشام[٥٦٩]، والمرادي[٥٧٠]، والسيوطي[٥٧١]، والأشموني[٥٧٢]، ومن المعاصرين: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[٥٧٣]، والدكتور عبد الأمير الورد[٥٧٤]، والدكتور زهير عبد المحسن سلطان[٥٧٥].

ولدى رجوعي إلى معاني القرآن وجدت الأخفش ينحو منحى سيبويه في منع المسألة المذكورة آنفا إذ قال تعقيبا على قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[٥٧٦] وقوله تعالى:

---

[٥٦٢] الكتاب: ١/١٣٨.

[٥٦٣] ينظر: المقتضب: ٣/١٩٥ –١٩٦، وسر صناعة الإعراب: ١/٢٢٩.

[٥٦٤] إعراب القرآن لعلي بن الحسين الباقولي المنسوب خطا إلى الزجاج: ١/١٩٠.

[٥٦٥] شرح المفصل: ١/١٠٠.

[٥٦٦] ينظر: تسهيل الفوائد: ٥١.

[٥٦٧] ينظر: شرح الكافية: ١/١٠٢.

[٥٦٨] ينظر: إرتشاف الضرب: ٢/٦٩.

[٥٦٩] ينظر: مغني اللبيب: ١/١٦٥.

[٥٧٠] ينظر: الجنى الداني: ١٢٧.

[٥٧١] ينظر: همع الهوامع: ٢/٥٩.

[٥٧٢] ينظر: شرح الأشموني: ١/٣٢٧.

[٥٧٣] ينظر: هامش كتاب المفصل المسمى (الفيصل في شرح المفصل): ١/٨٢.

[٥٧٤] ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ٢٣٢.

[٥٧٥] ينظر: المؤاخذات النحوية: ١٨٠، ٢٥٩.

[٥٧٦] المائدة: ٣٨.

﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [٥٧٧]. ((ليس في قوله: (فاقطعوا)، و(فاجلدوا) خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: (عبد الله فينطلق) لم يحسن،.... وهو مثل قوله:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ

كأنه قال:(هؤلاء خولان)، كما تقول:(الهلاك[٥٧٨] فانظر إليه) كأنّك قلت: (هذا الهلاك فانظر إليه)، فأضمر الاسم))[٥٧٩]. فالأخفش يتفق مع سيبويه في منع دخول الفاء في خبر المبتدأ نحو (عبد الله فينطلق) ويتفق معه في تأويل البيت الشعري، والشاهد النثري على إضمار (هؤلاء)، أو (هذا)[٥٨٠].

أما بشأن ما نسب إليه من أنه ذكر أن زيادة الفاء في خبر المبتدأ قد ورد عنهم كثيرا، وحكى (أخوك فوجد) على معنى (أخوك وجد)، والفاء زائدة، فالذي تحققت منه في (معاني القرآن) بشأن هذا الكلام هو قول الأخفش: ((وزعموا أنهم يقولون: (أخوك فوجد) (بل أخوك فجهد) يريدون: (أخوك وجد)، و(بل أخوك جهد) فيزيدون الفاء))[٥٨١].

فهو ينقل الكلام عن جماعة لم يصرح بهم، ولا يذكر رأيه في هذه المسألة فيقول (زعموا)، و(يقولون)، و(يريدون)، و(يزيدون) من غير تعقيب منه. نستنتج منه رأيه رفضا، أو قبولا، ورأيه بمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ قد صرح به في النص الذي أوردته آنفا. وهذا الذي ذكرته هو المتيقن منه من رأي الأخفش في المسألة مدار الحديث. ومما يؤكد أنّ الأمر حكاية وليس تبنيًّا للرأي ما ذكره أبو علي الفارسي ؛ إذ قال : ((فإن قلت : فقد تكون الفاء حرفًا زائدا وقد حكى ذلك أبو الحسن الأخفش أنهم يقولون : (أخوك فوجد) يريدون (أخوك وجد) ، فيزيدون الفاء ...))[٥٨٢].

(٥) ومن موطن المنع الخاصة بالمبتدأ والخبر أيضا: أن يكون أسم الزمان خبرا عن جثة قال سيبويه: ((وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث.... ألا ترى أنتك لو قلت: (زيد يوم الجمعة فأنا أضربه) لم يكن))[٥٨٣]. فسيبويه يمنع أن يكون (يوم الجمعة) خبرا لـ(زيد)؛ لأنه ظرف زمان، وظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وعلة المنع هنا انتفاء الفائدة قال المبرد: ((فلما لم تكن فيه

---

[٥٧٧] النور: ٢.

[٥٧٨] هكذا في الأصل والصواب (الهلال)كما جاء في كتاب سيبويه بطبعتيه:(هارون)١٣٨/١،(بولاق) ٦٩/١.

[٥٧٩] معاني القرآن: ٨٠/١.

[٥٨٠] ينظر: الكتاب: ١٣٨/١ -١٣٩.

[٥٨١] معاني القرآن: ١٢٤/١ -١٢٥.

[٥٨٢] المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣٩١ .

[٥٨٣] الكتاب: ١٣٦/١ -١٣٧، وفي إحدى نسخ الكتاب عبارة (لم يجز)، وينظر: المقتضب: ٢٧٤/٣، ١٧٢/٤، ٣٥١، والأصول: ٦٣،٧٠/١، والجمل في النحو: ٣٨، واللمع في العربية: ٢٨، والتبصرة والتذكرة: ١٠٢/١، وأسرار العربية: ٨٤، وشرح ابن عقيل: ٢١٤/١ -٢١٥، وهمع الهوامع: ٢٣/٢.

فائدة قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث))[٥٨٤]. لذلك اشترطوا في الأخبار به حصول الفائدة، أو إمكانية تأويله[٥٨٥]. قال أبن مالك:

ولا يكونُ اسم زمانٍ خبرًا عن جثّةٍ وان يُفِدْ فأخْبِرا[٥٨٦]

(٦) ومنه أيضا ما يخص حذف المبتدأ وحذف الخبر، فأما المبتدأ، فيمتنع حذفه إذا كان (((ما) التعجبية نحو: (ما أحسن زيدا)، فـ(ما) مبتدأ، ولا يجوز حذفه؛ لأن التعجب جرى مجرى المثل فلا يغيَّر، وكذلك كل مبتدأ لو حذف لم يكن عليه دليل))[٥٨٧]. معنى هذا أن (ما) التعجبية إذا كانت مبتدأ يمتنع حذفها، وكذلك كل مبتدأ حذف وليس ثمة دليل على حذفه.

أما الخبر فيمتنع حذفه حين ((لا يكون له لو حذف ما يدل عليه نحو: (زيد قائم): ألا ترى أنك لو قلت: (زيد)، وحذفت (قائم) من غير دليل عليه لم يدر هل أردت: زيد قائم، أو ضاحك، أو غير ذلك، وكذلك خبر (ما) التعجبية في نحو: (ما أحسن زيدا) لا يجوز حذفه، وإن كان له ما يدل عليه بعد الحذف؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل فلم يغير))[٥٨٨].

(٧) وفي تقديم الخبر على المبتدأ، وتأخيره موانع، فأصل الخبر التأخير، ويمتنع تقديمه على المبتدأ في كل من الحالات الآتية: -

(أ) - أن ((يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا، كقولك (زيد المنطلق)، و(الله إلهنا)، و(محمد نبينا)، ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ))[٥٨٩].

وعلة ذلك تكمن في أن كل واحد منهما يصلح أن يجعل مبتدأ لصحة الابتداء به، وأن يجعل خبرا؛ إذ لا مبين للمبتدأ من الخبر[٥٩٠].

(ب) - إذا كان الخبر فعلا يمتنع تقديمه على المبتدأ[٥٩١]، ((لأنه إذا تقدم الفعل على الاسم خرج من حد الابتداء، وأرتفع بالفعل))[٥٩٢]، وكذلك سيلتبس المبتدأ بالفاعل[٥٩٣].

---

[٥٨٤] المقتضب: ١٧٢/٤، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٥٠/١.

[٥٨٥] ينظر: الأصول: ٧٠/١، وشرح أبن عقيل: ٢١٤/١ -٢١٥.

[٥٨٦] ينظر: شرح أبن عقيل: ٢١٣/١.

[٥٨٧] شرح الجمل: ٣٥٢/١ -٣٥٣، وينظر: المقرب: ٩١.

[٥٨٨] شرح الجمل: ٣٥٢/١، وينظر: المقرب: ٩١.

[٥٨٩] المفصل: ٧٩/١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١/وشرح الكافية: ٩٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٣٢/١، والأشباه والنظائر: ٤٩/٢، وشرح الأشموني: ٢٨١/١.

[٥٩٠] ينظر: شرح المفصل: ٩٩/١.

[٥٩١] ينظر: الجمل في النحو: ٣٧، وشرح ابن عقيل: ٢٣٤/١، وهمع الهوامع: ٣٣/٢، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١.

[٥٩٢] التبصرة والتذكرة: ١٠١/١.

[٥٩٣] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٦٦.

(ج) - ((أن يكون الخبر محصورا بـ (إنَّ ما) نحو (إنما زيد قائم)، أو بـ (إلا) نحو (ما زيد إلا قائم)....، فلا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين))[٥٩٤].

(د) - ((أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحوك (لزيد قائم)....، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: (قائم لزيد)؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام))[٥٩٥].

(هـ) - ((أن يكون المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام))[٥٩٦]. كالشرط، والاستفهام، والتمني، والدعاء، ويزاد على هذا أيضا المضاف إلى أداة الشرط، أو الاستفهام، فيمتنع تأخره نحو: (غلام من قام؟)، غلام من يقم أقم)؛ لأن معنى الشرط، والاستفهام يسري إلى المضاف[٥٩٧].

وكما يمتنع تقيم الخبر على المبتدأ في هذه المواطن، فهناك مواطن أخرى يمتنع فيها تأخير الخبر عن المبتدأ أوصلها السيوطي إلى عشرة مواطن[٥٩٨].

الفاعل: - وقد أورد النحاة فيه عدة مواطن للمنع، وكالآتي: -

(١) منع النحاة حذف الفاعل. قال المبرد: ((ولا بد لكل فعل من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعل، ولا فاعل، فقد صار الفعل، والفاعل بمنزلة شيء واحد إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر))[٥٩٩].

وقال ابن جني: ((ولو ذهبت تحذف الفاعل، وتقيم مقامه غير اسم، لبقيت الجملة بلا اسم، وهذا لفظ يناقض ما عقدت عليه الجمل في أول تركيبها، فلذلك رفض ذلك، فلم يوجد في الكلام.))[٦٠٠].

فابن جني ههنا يمنع حذف الفاعل صراحة، في حين وجدته في موضع آخر وفي كتابه (الخصائص) قد ذكر أن حذف الفعل لا بأس به في الشعر عندما يكون المعنى صحيحا مستقيما. وكذلك نقل عن الفراء، وهشام بن معاوية الضرير أنهما يجيزان حذف الفاعل، وذكر أن أبا علي الفارسي كان يغلظ في هذا، ويكبره، ويتناكره ويقول إن الفاعل لا يحذف، ثم إنه فيما بعد لان للأمر، وخفض من جناح تناكره[٦٠١].

---

[٥٩٤] شرح ابن عقيل: ٢٣٥/١، وهمع الهوامع: ٣٣/٢، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١، وحاشية الصبان: ٢١١/١.

[٥٩٥] المصدر نفسه : ٢٣٦/١، وهمع الهوامع: ٣٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٨٦/١، وحاشية الصبان: ٢١١/١.

[٥٩٦] شرح الكافية: ٩٧/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٨/١، وهمع الهوامع: ٣٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٨٨/١، وحاشية الصبان: ٢١١/١.

[٥٩٧] ينظر: المصدر نفسه : ٩٧/١، وحاشية الصبان: ٢١٢/١.

[٥٩٨] ينظر: همع الهوامع: ٣٥/٢ -٣٦.

[٥٩٩] المقتضب: ٥٠/٤، وينظر: شرح المفصل: ٧٥/١، وشرح جمل الزجاجي: ٦١٨/١-٦١٩، ومغني اللبيب: ٦٠٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٥٥/٢.

[٦٠٠] سر صناعة الأعراب: ٢٨٨/١.

[٦٠١] ينظر: الخصائص: ٤٣٥/١ -٤٣٧.

يزاد على هذا أن ابن مالك[٦٠٢]، والسيوطي[٦٠٣]، قد نسبا إلى الكسائي تجويزه حذف الفاعل.

وقد ذكر السيوطي أيضا أن السهيلي وابن مضاء قد وافقا الكسائي في هذا، وما وجدته عند ابن مضاء أنه ينقل عن الكسائي تجويزه حذف الفاعل من الفعل الأول في باب التنازع وذلك في قولك (قام وقعد زيد)، ونقل عن الفراء منعه لهذا[٦٠٤]. والذي يترجح عندي منع الحذف إذا لم يكن يكن المعنى مستقيما، ولم يكن هناك دليل على حذفه ؛ لأنه يفضي إلى الإبهام، واللبس وغاية الكلام إنما هي الإبانة عن غرض المتكلم. إما ما جاء من ذلك في الشعر فينبغي الاقتصار عليه وعدم الاتساع فيه، أو حمله على الضرورة.

(٢) منع بعض النحاة أن يكون الفاعل جملة نحو: (يعجبني قام زيد). قال أبو علي الفارسي: ((اعلم أن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة، ولا يجوز في الجمل أن تقام مقام الفاعل، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل؛ لأن الفاعل يكنى عنه فلا يجوز قيام الجمل مقامه، لأنك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها، وليس لها إضمار))[٦٠٥].

فأبو علي الفارسيّ يمنع ههنا مجيء الفاعل ، ونائبه أيضا جملة، في حين نقل عن هشام وثعلب تجويزهم مجيئهما جملة[٦٠٦]. ونقل عن الفراء تجويزه ما تقدم بشرط كون الفعل قلبيا، ووجد مُعَلَّقٌ عن عمل الفعل نحو: (ظهر لي أقامَ زيد؟)، وإلا فلا[٦٠٧]. وقيل أنه (أي الفراء) يحصر هذه الظاهرة بما يكون مشابها لجواب القسم[٦٠٨] ، وقد ذكر ابن هشام أن المشهور المنع مطلقا... وذكر أنه مذهب الأكثرين[٦٠٩].

(٣) ومن مواطن المنع في الفاعل تقديمه على الفعل قال ابن السراج: ((واعلم: أن الفاعل لا يجوز أن يقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة))[٦١٠]، وذكر أيضا أنك ((إذا قلت: (قام زيد) لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: (زيد قام)، فترفع (زيدا) بـ(قام)، ويكون (قام) فارغا))[٦١١].

---

[٦٠٢] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦٠٠.

[٦٠٣] ينظر: همع الهوامع: ٢/٢٥٥.

[٦٠٤] ينظر: الرد على النحاة: ١/١٠٧ –١٠٨.

[٦٠٥] المسائل المشكلة (البغداديات): ٥٢٥، وينظر: منثور الفوائد: ٤٥ –٤٦، ومغني اللبيب: ٢/٤٢٨.

[٦٠٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٧٦، ومغني اللبيب: ٢/٤٢٨، والخلاف النحوي بين الكوفيين: ١٥٩.

[٦٠٧] ينظر: مغني اللبيب: ٢/٤٢٨.

[٦٠٨] ينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: ١٥٨.

[٦٠٩] ينظر: مغني اللبيب: ٢/٤٢٨.

[٦١٠] الأصول: ١/١٧٤.

[٦١١] المصدر نفسه: ٢/٢٢٨، وينظر: سر صناعة الأعراب: ١/٢٢١، واللمع في العربية: ٣١، والمفصل: ١/٥١، وأسرار العربية: ٩١، وشرح المفصل: ١/٧٥، وشرح ابن عقيل: ١/٤٦٥.

وعلة هذا المنع شدة اتصال الفاعل بالفعل حتى صار كالجزء منه. يقول ابن جني: ((فكما لا يقدمون الدال على الزاي في (زيد)، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل))[٦١٢].فضلا عن أن ((التقديم يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ))[٦١٣] .وقد نقل عن الكوفيين جواز تقديم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء:

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا أجَنْدلا يحملنَ أم حَدِيدا ؟

وقد أوّله البصريون على أن (مشيها) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير (مشيها يكون)، أو (يوجد وئيدا)، وقيل بأنه ضرورة[٦١٤].

والذي يبدو أن مذهب البصريين هو الأقرب إلى الصواب. إن صحّت النسبة إلى الكوفيين، فهو القياس الذي بُني على المسموع الشائع عن العرب، أما قول الشاعر، ففضلا عن احتمال تأويله، أو عده ضرورة، يمكن اقتصار الجواز فيه على الشعر.

(٤) ومما يمتنع هنا أيضا تقديم المفعول به على الفاعل إذا لم يظهر الإعراب فيهما، أو لم توجد قرينة بها ينماز أحدهما عن الآخر، فقولك: (ضرب عيسى موسى) إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يقدم (موسى) عليه؛ لأنه ملبس لا يبين فيه الإعراب[٦١٥]. أي أن علة المنع هنا خوف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب الذي به ينماز أحدهما عن الآخر. فضلا عن أن كل واحدٍ منهما يصلح أن يكون فاعلا، ومفعولا في وقت واحد.

ويمتنع تقديم المفعول به على الفاعل أيضا إذا كان المفعول به محصورا بـ (إنما) عند الجمهور نحو (إنما ضرب زيد عمرا). أما إذا كان محصورا بـ (إلا) فمنعه بعض البصريين، وأختاره الجزولي، والشلوبين، وأجازه أكثر البصريين، والكوفيين[٦١٦].

وكما أمتنع تقديم المفعول به على الفاعل أمتنع تقديم الفاعل أيضا على المفعول وذلك إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول، فيكون حينذاك عائدا على مؤخر لفظا، ورتبة، أي أن المضمر قد وقع قبل مظهره لفظا ومعنى (أي تقديرا) وهذا مما لا يجوزه القياس. قال المبرد:((لو قلت: (ضرب غلامه زيدا) كان محالا؛ لأن(الغلام)في موضعه لا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع))[٦١٧].

---

[٦١٢] سر صناعة الأعراب: ٢٢١/١.

[٦١٣] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٨٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٦٥/١ (الهامش).

[٦١٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٦٥/١، وهمع الهوامع: ٢٥٤/٢ -٢٥٥، وحاشية الصبان: ٤٦/٢.

[٦١٥] ينظر: المقتضب: ١١٨/٣، والأصول: ٢٤٥/٢، والجمل في النحو: ١١، وشرح المفصل: ٦٣/٧، والمقرب: ٥٥، وشرح الكافية: ٧٣/١، ١٢٩، وشرح ابن عقيل: ٤٨٧/١، وهمع الهوامع: ٢٥٩/٢، والأشباه والنظائر: ٤٩/٢.

[٦١٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٨٩/١.

[٦١٧] المقتضب: ١٠٢/٤، وينظر: المصدر نفسه: ٦٩/١، والأصول: ٢٣٨/٢، والجمل في النحو: ١١٨ -١٢٠، والخصائص: ٢٩٤/١ -٢٩٥ والمفصل: ٥١/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٥٩/١ -١٦٠، وشرح الجمل: ١٤/٢ -١٥، وشرح الكافية الشافية: ٥٨٨/٢، وشرح الكافية: ٧٢/١، ومغني اللبيب: ٤٩٢/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٩٣/١، والفوائد الضيائية: ٢٥٥/١ -٢٥٦، وهمع الهوامع: ١٦/١، والأشباه والنظائر: ٦٤/٢، وحاشية الصبان: ٥٨/٢.

بيد أن بعض النحاة قد أجازه، إذ عزي هذا إلى الأخفش، وإلى عبد الله الطوال من الكوفيين[٦١٨]، وأجازه أبن جني[٦١٩]، أما أبن مالك[٦٢٠]، ورضي الدين الاسترابادي[٦٢١]، فأجازاه على قله، وأستدل المجوزون لهذا بوروده في الشعر، ومنه قول الشاعر:

جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بن حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ[٦٢٢]

وقد أجاز الزجاجي تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول على المفعول في الشعر دون النثر[٦٢٣]، وجعله الأشموني المذهب الحق، والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر[٦٢٤]. وقد وافقه الصبان في هذا[٦٢٥].

والراجح عندي ما ذكره الزجاجي، وجعله الأشموني المذهب الحق، أي اقتصار الجواز في هذا على الشعر دون النثر. إذ لم يورد النحاة من الأدلة على تجويزهم (ضرب غلامه زيدا) غير الشعر، ويؤيد هذا أيضا أن (القرآن الكريم) قد جاء فيه ما يؤكد المنع ؛ إذ قال تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٦٢٦]، فقدم المفعول على الفاعل فلم يعد الضمير على متأخر لفظا، ورتبة. ثم أنه قد ورد عندهم، وبكثرة منع حالة ما، وتجويزها في الشعر فقط، ولهذا فلا يعد هذا الرأي بغريب عما أسسه النحاة أنفسهم.

(٢) **نائب الفاعل**: - ومن مواطن المنع فيه: -

(١) يمتنع حذف نائب الفاعل، كما أمتنع حذف الفاعل. يقول أبن عقيل: ((يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل، من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو (نِيلَ خيرُ نائلٍ)، فـ(خيرُ نائلٍ) مفعول قائم مقام الفاعل،... لا يجوز حذف (خير نائل) فتقول: (نِيلَ)))[٦٢٧].

(٢) وكذلك يمتنع تقديم نائب الفاعل على الفعل. يقول ابن السراج: ((وما قام مقام الفاعل مما لم يسم فاعله فحكمه حكم الفاعل. إذا قلت: (ضُرِبَ زيدٌ) لم يجز أن تقدم (زيد)، فتقول: (زيد

---

[٦١٨] ينظر: شرح الكافية: ٧٢/١، وارتشاف الضرب: ٤٨٣/١، وشرح أبن عقيل: ٤٩٣/١، وهمع الهوامع: ٢٢٧/١ -٢٢٨.

[٦١٩] ينظر: الخصائص: ٢٩٥/١ -٢٩٦.

[٦٢٠] ينظر: تسهيل الفوائد: ٧٩.

[٦٢١] ينظر: شرح الكافية: ٧٢/١، وشرح ابن عقيل: ٤٩٣/١ -٤٩٤ (هامش المحقق).

[٦٢٢] ينظر: الخصائص: ٢٩٥/١، وشرح الكافية: ٧٢/١، ومغني اللبيب: ٤٩٢/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٩٦/١، والفوائد الضيائية: ٢٥٦/١.

[٦٢٣] ينظر: الجمل في النحو: ١١٩.

[٦٢٤] ينظر: شرح الأشموني: ٥٩/٢، والفوائد الضيائية: ٢٥٦/١ (الهامش).

[٦٢٥] ينظر: حاشية الصبان: ٥٩/٢.

[٦٢٦] البقرة: ١٢٤.

[٦٢٧] شرح ابن عقيل: ٤٩٩/١ -٥٠٠.

ضرب)، وترفع (زيدا) بـ (ضرب)))[٦٢٨]، وقد أجازه الفراء إذ قال في قوله تعالى:﴿ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾[٦٢٩] : (((ما) في موضع رفع بما لم يسم فاعله))[٦٣٠].

(٣) ذكرت فيما سبق أن المفعول به هو الذي يقوم مقام الفاعل، وقد منع البصريون إقامة غيره مقام الفاعل إذا وجد في الجملة معه مصدر، أو ظرف، أو جار ومجرور، ونقل عن الأخفش والكوفيين وكذلك أبن مالك. تجويزهم أن يقوم المصدر، والظرف، والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به[٦٣١]. واستدلوا بقراءة أبي جعفر[٦٣٢]:﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾[٦٣٣]. فأقام الجار والمجرور، وهو قوله (بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (قوما). وكذلك بقول الشاعر:

ولو ولَدَتْ قُفيرةُ جِرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجُـرْوِ الكلابا

وقول رؤبة:

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيّدًا ولا شَفَى ذا الغِيِّ إلا ذو هُدَى[٦٣٤]

والذي نقلوه عن الأخفش أنه شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ، فإن تقدم على المصدر، أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به[٦٣٥].

ويبدو أن ما نسب إلى الكوفيين أمر بعيد عن الصحة فهم متفقون مع البصريين في منع ما تقدم إذ إن الفراء قد رد قراءة أبي جعفر وجعله جائزا على إضمار فعل في (يجزى) يقع به الرفع[٦٣٦].

ويزاد عليه أيضا أن القرطبي قد نقل عن الكسائي أنه قد اوّل قراءة أبي جعفر أيضا على تقدير (ليجزى الجزاء قوما)[٦٣٧]. مما يفهم منه منع الكوفيين إقامة المصدر، والظرف، والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به، ووهم من نسب إليهم هذا.

فإذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور حينئذٍ مقامه بشرط أن يكون كل منها صالحا للنيابة، فإذا لم يصلح امتنعت النيابة، والذي لا يصلح: الظرف الذي لا يتصرف، أي الذي يلزم النصب على الظرفية. نحو (سحر) إذا أريد سحر يوم بعينه، ونحو (عندك)، فلا تقول: (جلس عندك)، ولا (ركب سحر) لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من

---

[٦٢٨] الأصول: ٢/٢٢٨، وينظر: شرح أبن عقيل: ١/٥٠٠.

[٦٢٩] المائدة: ٣.

[٦٣٠] معاني القرآن: ١/٣٠١، والخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ١١٧ –١١٨.

[٦٣١] ينظر: تسهيل الفوائد: ٧٧، وشرح ابن عقيل: ١/٥٠٩، وهمع الهوامع: ٢/٢٦٥، والأشباه والنظائر: ٢/١٣٦.

[٦٣٢] ينظر: المستنير في القراءات العشر: ٥٣٤.

[٦٣٣] الجاثية: ١٤.

[٦٣٤] و[٦٣٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٠٩ –٥١٠، وهمع الهوامع: ٢/٢٦٥،٢٦٦.

[٦٣٦] ينظر: معني القرآن: ٣/٤٦، وينظر: ٢/٢١٠، والجواز النحوي: ٧٦.

[٦٣٧] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٦/١٦٢، وينظر: الجواز النحوي: ٧٦.

لزوم النصب. وكذلك المصادر التي لا تتصرف. نحو (معاذ الله) فلا يجوز رفعه، لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف، والمصدر والجار والمجرور، فلا تقول: (سير وقت) ولا (ضرب ضرب)، ولا (جلس في دار)؛ لأنه لا فائدة في ذلك[٦٣٨].

(٤) ومما يمتنع أن ينوب عن الفاعل أيضا الحال، والتمييز، والمفعول له والمفعول معه. قال ابن السراج: ((فأما الحال، والتمييز، فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل، إذا قلت: (سير بزيد قائما)، أو (تصبب بدن عمرو عرقا) لا يجوز أن تقيم (قائما)، و(عرقا) مقام الفاعل؛ لأنهما لا يكونان إلا نكرة، والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة، وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو: (جئتك ابتغاء الخير) لا يقوم مقام الفاعل (ابتغاء الخير)؛ لأن المعنى، لابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى))[٦٣٩]؛ ((لأنه يبطل المعنى بتباعده عن الأصل))[٦٤٠].

((وأما المفعول معه فلا يجوز أيضا أن يقوم مقام الفاعل في ما لم يسم فاعله؛ لأنهم قد توسعوا فيه، وأقاموا (واو) العطف فيه مقام (مع)، فلو توسعوا فيه، وأقاموا مقام الفاعل لبعد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكون تراجعا عما أعتزموه، ونقضا للغرض الذي قصدوه))[٦٤١].

إذن نستطيع القول مما تقدم أن كلا من الحال، والتمييز، والمفعول له، والمفعول معه يمتنع أن يكون نائبا عن الفاعل.

(٥) وفي إقامة المفعول الثاني من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين مقام الفاعل منع أيضا نحو (أعطي زيد عمرا)؛ لأنه لا يعلم هل هو آخذ، أو مأخوذ[٦٤٢].

بيد أن بعض النحاة جوزوا إقامة الثاني إذا أمن اللبس نحو: (أُعطي درهمٌ عمرًا)[٦٤٣]، وقل عن الفارسي انه يشترط في المنع أن يكون الثاني نكرة، والأول معرفة؛ لأنَّ المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب (كان)[٦٤٤]، وما منعه الفارسي عزي إلى الكوفيين أنهم قبحوه[٦٤٥]. وقيل منعوه[٦٤٦].

أما ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيمتنع أن يقام الثاني، والثالث منهما مقام الفاعل إذ يمتنع أن يقال: (أُعلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسرجًا)، و(أُعلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسرجٌ)، والصحيح إقامة المفعول الأول

---

[٦٣٨] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٠٧ -٥٠٨.

[٦٣٩] الأصول: ١/٨١، وينظر: شرح المفصل: ٧/٧٢.

[٦٤٠] شرح المفصل: ٧/٧٢.

[٦٤١] المصدر نفسه: ٧/٧٢.

[٦٤٢] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦١١، وارتشاف الضرب: ٢/١٨٧،١٨٦، وشرح ابن عقيل: ١/٥١٢ -٥١٣ وهمع الهوامع: ٢/٢٦٣.

[٦٤٣] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦١١، وتسهيل الفوائد: ٧٧.

[٦٤٤] [٦٤٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٨٧، وهمع الهوامع: ٢/٢٦٣.

[٦٤٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥١٣.

نحو (أُعلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسرَجًا)[٦٤٧]، ونقل عن بعضهم تجويز ما تقدم إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة، ولا ظرفا[٦٤٨].

الضمائر: ومن مواطن المنع فيها: -

(١) يمتنع استعمال الضمير المنفصل إذا وجد سبيل إلى الضمير المتصل. قال سيبويه: ((ولا يقع (أنا) في موضع التاء في فعلت، لا يجوز أن تقول: (فعل أنا)؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا)، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فعلنا) لا تقول: (فعل نحن).))[٦٤٩]، وقد نسب إلى المبرد تجويزه هذا الأمر[٦٥٠] ولدى مراجعتي كتاب المقتضب تيقنت أن المبرد يمنع ذلك فهو يقول: ((اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلا فالمنفصل لا يقع فيه: تقول (قمت)، ولا يصلح: (قام أنا)، وكذلك (ضربتك) لا يصلح (ضربت إياك)))[٦٥١].

وعلة هذا المنع الاختصار، والخفة المتأتية من ذكرنا للضمير المتصل، وهو انما ينسجم وغاية الإتيان بالضمير، وهو توخي الاختصار والخفة يقول الصيمري: ((إذا قدر على اللفظ الأخف مع تكميل المعنى لم يجز العدول إلى الأثقل إلا لعذر، والمضمر المتصل استعماله أخف، فلا يجوز العدول عنه إلا إذا لم يقدر عليه))[٦٥٢]، ويقول ابن مالك: ((ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتى بمنفصل، إذا وجد سبيل إلى متصل))[٦٥٣] . على إنه ورد في الشعر مثل هذا ومنه قول حميد الأرقط:

إليك حتّى بلغت إيّاكا

مما جعل سيبويه يقصر هذا المنع على الكلام ويجوزه في الشعر[٦٥٤].

(٢) يمتنع أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل نحو: (ضربتُني)، ولا فعل الظاهر إلى مضمره المتصل نحو: (ضَرَبهُ زيدٌ) يعني (ضربَ نفسَه)، ولا فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو: (زيدًا ضرب) يعني (نفسه)[٦٥٥]، وقد ذكر سيبويه هذا تحت عنوان (هذا باب لا تجوز فيه علامة

---

[٦٤٧] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٦،١٨٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٥١٣/١ -٥١٤، وهمع الهوامع: ٢٦٣/٢ -٢٦٤.

[٦٤٨] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦١١/٢، وهمع الهوامع: ٢٦٣/٢.

[٦٤٩] الكتاب: ٣٥٠/٢، وينظر: الأصول: ١١٧/٢، واللمع في العربية: ١٠٢ -١٠٣، والمفصل: ٢٠/٢ -٢١، وشرح الكافية الشافية ٢٣٠/١، وشرح الكافية: ١٣/٢، ومغني اللبيب: ٥٥٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٩٩/١، والفوائد الضيائية: ٨٢/٢، وهمع الهوامع: ٢١٧/١.

[٦٥٠] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٦٣/١، وهمع الهوامع: ٢٠٨/١، وهامش محقق المقتضب : ٣٩٧/١ .

[٦٥١] المقتضب: ٢٦١/١ ، ٣٩٦ .

[٦٥٢] التبصرة والتذكرة: ٤٩٧/١.

[٦٥٣] شرح الكافية الشافية: ٢٣٠/١.

[٦٥٤] ينظر: الكتاب: ٣٦٢/٢، وينظر: اللمع في العربية: ١٠٢ -١٠٣، وضرائر الشعر: ٢٢١، والمفصل: ٢٠/٢ -٢١.

[٦٥٥] ينظر: شرح الجمل: ٣٧٢/١.

المضمر المخاطب، ولا علامة المضمر المتكلم، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب) قال فيه: ((وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: (إضْرِبْكَ، ولا أقْتُلْكَ، ولا ضَرَبْتَكَ، لما كان المخاطب فاعلا، وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم (اقتلْ نفسك)، و(أهلكتَ نفسَك) عن (الكاف) هاهنا،وعن (إياك)، وكذلك المتكلم. لا يجوز له أن يقول (أهلكتُني)، ولا (أهلِكْني)... .وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول (ضَرَبَهُ)... لكنه يجوز ما قبح هاهنا في (حَسِبتُ)، و(ظننتُ)، و(خِلتُ)، و(أرى)، و(زعمتُ)، و(رأيتُ) إذا لم تعن رؤية العين، و(وجدتُ) إذا لم ترد وجدان الضالة، وجميع حروف الشك))[٦٥٦].

ويتبين من النص أن سيبويه يجوز ما منعه في (ظن وأخواتها) و(أعلم وأرى). ويتبين منه أيضا أن علة المنع عنده أن الفاعل سيكون هو المفعول مما يؤدي إلى التناقض؛ لأن ((العادة الجارية من الفاعلين أن يوقعوا الفعل بغيرهم، وأن يوقع الفعل بهم غيرهم))[٦٥٧]، وذكر علة أخرى وهي الاستغناء.

أما جواز هذا في (ظن وأخواتها) فسببه ((أن المفعول الأول من مفعولي الظن وأخواته ليس بمفعول في الحقيقة، وإنما هو مفعول في اللفظ فقط))[٦٥٨]؛ لأن أصله مبتدأ.

(٣) ينقسم الضمير إلى: متصل، ومنفصل، فالمتصل هو: الذي لا يبتدأ به كـ(الكاف) من (أكرمك)، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار، وعدوا قول الشاعر:

و ما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألّا يجاورنا إلّاكِ ديّارُ

من الشاذ الذي لا يقاس عليه،[٦٥٩] وقيل ضرورة[٦٦٠].

(٤) ويمتنع العطف على ضمير الشأن، ويمتنع توكيده، أو أن يبدل منه، ويمتنع أيضا تقديم خبره عليه، ولا جزء من خبره، ولا يقوم الظاهر مقامه[٦٦١].

(٥) ضمير المتكلم أخص من المخاطب، وضمير المخاطب أخص من الغائب، فإذا اجتمع ضميران منصوبان منهما قدم الأخص، ولا يجوز غير ذلك. قال سيبويه: ((فقولك: (أعطانيه)، و(أعطانيك)، فهذا هكذا إذ بدأ المتكلم بنفسه، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: (اعطاكني)، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: (قد أعطاهوني) فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه،

---

[٦٥٦] الكتاب: ٣٦٦/٢ –٣٦٧، ينظر: الأصول: ١٢١/٢، ومنثور الفوائد: ٣٠.

[٦٥٧] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٣٦/١، وينظر: شرح المفصل: ٨٨/٧، وشرح الجمل: ٣٧٢/١.

[٦٥٨] شرح الجمل: ٣٧٢/١، وينظر: منثور الفوائد: ٣٠.

[٦٥٩] ينظر: شرح الكافية: ١٤/٢، وارتشاف الضرب: ٤٧٦/١، وشرح ابن عقيل: ٨٩/١، وهمع الهوامع: ١٩٦/١.

[٦٦٠] ينظر: ضرائر الشعر: ٢٢٥ ونسب القيراوني إلى الكوفيين تجويزهم لهذا البيت وهو الأولى.

[٦٦١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٨٦/١، والأشباه والنظائر: ١٦٥/٢ –١٦٦.

وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: (اعطاك إياي)، و(أعطاه إياي) فهذا كلام العرب... .فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبا، وغائبا، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، وانما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبتدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب، فإن بدأت بالغائب فقلت: (اعطاهوك) فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب، والمخاطب إذا بُدىء بهما قبل المتكلم، ولكنك إذ بدأت بالغائب قلت: (قد أعطاه إياك)، وأما قول النحويين: (قد أعطاهوك) فإنما هو شي ء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيّنا))[٦٦٢].

وقد نقل عن بعضهم إجازة ما تقدم بناءا على قول سيدنا عثمان (رضي الله عنه): (أراهُمُنِي الباطُل شيطانًا)[٦٦٣] فإن فصل أحدهما، فذكر ابن مالك جواز الأمرين تقديم الأخص أو غير الأخص[٦٦٤].

في حين قصر ابن عقيل الجواز عند أمن اللبس، فإن خيف لبس امتنع تقديم الغائب، فلا تقول: (زيد أعطيته إياك)؛ لأنه لا يعلم هل (زيد) مأخوذ، أو آخذ[٦٦٥].

(٧) قال سيبويه: ((اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على (الكاف) التي في (رأيتك)، و(كما) التي في (رأيتكما)، و(كم) التي في (رأيتكم)... .فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع، لأنهم استغنوا بها عن (إيا)))[٦٦٦]، وقال أيضا: ((فمن ذلك قولهم: ((إياك رأيت)، و(إياك أعني)، فإنما استعملت (إياك) هاهنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف))[٦٦٧].

يتبين من هذا أن سيبويه منع إيقاع (إيا) في موضع يمكن إتيان الضمير المتصل فيه، وذكر أن علة هذا المنع هو الاستغناء، وبناءًا على هذا فقد قدم الضمير (إياك) على الفعل، ومنع في موضع آخر تقديم الفعل عليه إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول: (ضربتني)، ولا (ضربت إياي). لا يجوز واحد منهما، لأنهم قد استغنوا عن ذلك بـ(ضربت نفسي)، و(إياي ضربت)))[٦٦٨].

---

[٦٦٢] الكتاب: ٣٦٣/٢ –٣٦٤.

[٦٦٣] ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٧، وشرح ابن عقيل: ١٠٦/١، وهمع الهوامع: ٢١٦/١، وحاشية الصبان: ١٢٠/١.

[٦٦٤] ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٧، وشرح ابن عقيل: ١٠٦/١.

[٦٦٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٠٧/١.

[٦٦٦] و [٦٦٧] الكتاب: ٣٥٥/٢ –٣٥٦.

[٦٦٨] المصدر نفسه: ٣٦٦/٢.

وقد أكد أبو عبيدة هذا (أي منع تقديم الفعل على (ايا)) إذ قال تعقيبا على قوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[٦٦٩]: ((إذا بدىء بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام فإن بدأت بالفعل لم يجز، كقولك: (نعبد إياك) قال العجاج:

إياك أدعو فتقبَّل مَلَقي

ولو بدأت بالفعل لم يجز. كقولك: (أدعو إياك) محال، فإن زدت الكناية في آخر الفعل جاز الكلام (أدعوك إياك)))[٦٧٠].

ومما يلاحظ في كلام أبي عبيدة أيضا أنه فصل بين الضميرين المنصوبين المتحدين في الرتبة بقوله: (أدعوك إياك)؛ لأنه يمتنع الاتصال. قال ابن عقيل: ((إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتحدا في الرتبة... فإنه يلزم الفصل في أحدهما، فتقول: (أعطيتني إياي)، و(أعطيتك إياك)، و(أعطيته إياه)، ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول: (اعطيتنيني)، ولا (اعطيتكك)، ولا (أعطيتهوه)))[٦٧١].

الموصول: ومن مواضع المنع التي أوردها النحاة فيه:

(١) يمتنع تقديم الصلة على الموصول. قال المبرد: ((فإنما الصلة، والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه على بعض))[٦٧٢]، ((ولو قلت: (الدرهمين ظن المعطي منطلقا) كان محالا...؛ لأن (الدرهمين) من صلة (المعطي)، فإذا قدمتها فقد بدأت بالصلة قبل الموصول، وإنما هو تمام اسمه فكأنك جعلت دال (زيد) قبل يائه، أو ياءه من قبل زايه))[٦٧٣]، ووصف هو نفسه تقديم الصلة على الموصول في كتابه الكامل بأنه: لحن وخطأ فاحش[٦٧٤].

وقد ذكر ابن عصفور أنه إذا جاء ما ظاهره تقديم شيءٍ من الصلة على الموصول، فهو مؤول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[٦٧٥].

وقول الشاعر:

---

[٦٦٩] الفاتحة: ٥.

[٦٧٠] مجاز القرآن: ٢٤/١.

[٦٧١] شرح ابن عقيل: ١٠٧/١.

[٦٧٢] المقتضب: ١٩٧/٣، وينظر: الأصول: ٢٢٣/٢ -٢٢٤،٢٦٩، والجمل في النحو: ٣٦٢، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٥٥٣، والخصائص: ٣٨٧/٢، واللمع في العربية: ١٨٩،١٩١، والمقرب: ٦٦، وشرح الكافية الشافية: ٣٠٨/١، وارتشاف الضرب: ١٤٠/١ -١٤١، وهمع الهوامع: ٣٠٢/١، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٦٠.

[٦٧٣] المقتضب: ٦٩/٤.

[٦٧٤] ينظر: الكامل: ٣٦/١.

[٦٧٥] يوسف: ٢٠.

رَبَّيْتُــهُ حتّى إذا تَمَعْــدَدَا كانَ جزائي بالعَصَا أنْ أُجلَدَا

فهو محمول على إضمار فعل (والله أعلم) كأنه قال: (أعني فيه)، و(أعني بالعصا)[٦٧٦].

وذكر الصبان أن التقدير (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)[٦٧٧]، وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن (أل) في هذه الآية ليست اسما موصولا، ولذلك يجوز تقديم الظرف، والجار والمجرور عليها[٦٧٨].

((وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضا))[٦٧٩]، وأجاز ابن مالك تقديم معمول الصلة على الموصول إلا إذا كان الموصول: الألف واللام، أو حرفا مصدريا، فيمتنع حينذاك التقديم؛ لأن امتزاج الألف واللام، والحرف المصدري بالعامل أكد من امتزاج غيرهما به[٦٨٠].

(٢) ويمتنع الفصل بين الصلة، والموصول، أو بين أبعاض الصلة، ومتعلقاتها بأجنبي. قال المبرد: ((لم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول))[٦٨١].

وقال الزجاجي: ((الأسماء الموصولة...لا يفرق بينها وبين صلتها بشيء ليس من الصلة))[٦٨٢].

((لو قلت: (ضربت التي سوطا أخوها جعفر). لم يجز؛ لأنك فصلت بـ(السوط) –وهو أجنبي– بين الصلة والموصول))[٦٨٣]. وقد أجاز الدكتور فاضل السامرائي الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي إذا لم يلبس، أو يؤدي إلى غموض أو تعقيد في المعنى؛ لأنه أجاز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لورود نصوص فصيحة بالفصل[٦٨٤].

وذهب بعض النحاة إلى تجويز الفصل بين الصلة، والموصول بجمل الاعتراض: وهي ما كان من الجمل فيه تأكيد، أو تبيين للصلة، واستدلوا بقول جرير:

ذاك الذي وأبيك يَعْرِفُ[*] مالكًا والحقُّ يدفعُ تُرّهاتِ الباطلِ

---

[٦٧٦] ينظر: شرح الجمل: ١/١٨٧، والمقرب: ٦٦.

[٦٧٧] ينظر: حاشية الصبان: ١/١٦١، والجملة العربية: ٦١.

[٦٧٨] ينظر: الجملة العربية: ٦٢.

[٦٧٩] همع الهوامع: ١/٣٠٢، والجملة العربية: ٦١.

[٦٨٠] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣١٣، وتسهيل الفوائد: ٣٨، وأود الإشارة إلى أن محققه الفاضل قد وهم في توجيه النص إذ قال: ((وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا، أو الألف واللام)) والصواب: ((وقد يلي معمول الصلة الموصول)) بنصب (معمول)، ورفع (الموصول) ليستقيم النص، ويتفق مع ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) من جواز تقديم الموصول على معموله.

[٦٨١] المقتضب: ٣/١٩٨، وينظر: الأصول: ٢/٢٣٧، واللمع في العربية: ١٨٩، وتسهيل الفوائد: ٣٨، وشرح الكافية: ٢/٦٠، وارتشاف الضرب: ١/٥٥٢، وهمع الهوامع: ١/٣٠٢ –٣٠٣، والجملة العربية: ٧٢.

[٦٨٢] الجمل في النحو: ٣٦٢.

[٦٨٣] اللمع في العربية: ١٩٠.

[٦٨٤] الجملة العربية: ٧٣ –٧٥.

[*] هكذا وردت في المقرب: ٦٦، وارتشاف الضرب: ١/٥٥٠، ووردت في الخصائص: ١/٣٣٧، وديوان جرير: ٣٠ (تعرف مالك)، وفي شرح الجمل: ١/١٨٦ (تعرف). ينظر: المقرب: ٦٦ (الهامش).

ففصل بالقسم الذي هو (وأبيك) بين (الذي)، وصلته[٦٨٥]. بيد أن أبا حيان نقل عن الفارسي أنه يمنع في كتابه (الأغفال) الفصل بالاعتراض بين الصلة، والموصول[٦٨٦].

(٣) لابدَّ أن يعود على الاسم الموصول شيء من صلته، فإن لم يعد شيء امتنعت المسألة ((فإن قلت: (رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان في الدار) لم يجز...؛ لأنه ليس في صلة (الذي) ما يرجع إليه))[٦٨٧].

فإذا كان الموصول (أنْ) الخفيفة، و(أنَّ) الثقيلة أمتنع أن يرجع إليها شيء. قال المبرد: ((أعلم أنَّ (أنْ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن في الفعل راجع إليها، وكذلك (أنَّ) الثقيلة؛ لأنهما حرفان، وليسا باسمين))[٦٨٨].

وقد شرح الفارقي قول المبرد هذا قائلا: ((والفرق بين صلة الألف واللام وصلة (أنْ): أنَّ صلة (أنْ) لا يعود إليها شيء من الصلة؛ لأنها حرف، والحرف لا يضمر، ولا يرجع إليه ضمير، وكذلك (ما) إذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج إلى ضمير؛ لأنها حرف))[٦٨٩] أي أن علة المنع هنا أن (أنْ) الخفيفة والثقيلة و(ما) موصولات حرفية، والحروف لا يرجع إليها ضمير.

وقد نقل عن جمهور النحاة منع حذف العائد من صلة (أل) نحو: (الضاربها زيد هند) وأشترط بعضهم عدم الدليل فإن كان هناك دليل على الحذف عدوه قبيحًا في حين نقل عن بعضهم الجواز مطلقا مستدلين بقول الشاعر:

ما المستفزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ

أي المستفزه[٦٩٠]. أما غير صلة (أل) فقد فصل النحاة في مسألة حذف الضمير العائد على الموصول، وافاضوا في الحديث عنه، وعن الخلاف فيه، فمنع بعضهم، وجوز آخرون، ووضعوا لذلك شروطا[٦٩١].

(٤) أختلف النحاة أيضا في حذف الموصول إذا علم، فنقل عن الكوفيين، والبغداديين وابن مالك الجواز لوروده في السماع. قال تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾[٦٩٢]. أي (والذي

---

[٦٨٥] ينظر: شرح الجمل: ١٨٦/١، والمقرب: ٦٥ -٦٦، وارتشاف الضرب: ٥٥٠/١.

[٦٨٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٥١/١.

[٦٨٧] المقتضب: ١٩١/٣، وينظر: المصدر نفسه: ١٣٢/٤، والأصول: ٣١٤/٢، ٣١٩، والجمل: ٣٦٢، ٣٦٤، واللمع في العربية: ١٩٠، وحاشية الصبان: ١٦٨/١.

[٦٨٨] المقتضب: ١٩٩/٣ -٢٠٠.

[٦٨٩] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩/٣ (الهامش).

[٦٩٠] ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٣٢/١ -٥٣٣، وهمع الهوامع: ٣٠٧/١ -٣٠٨،

[٦٩١] في تفصيل هذه المسألة ينظر: اللمع في العربية: ١٩٠، وتسهيل الفوائد: ٣٤ -٣٥، وشرح الجمل: ١٨٤/١، والمقرب ٦٣ -٦٤.

[٦٩٢] العنكبوت: ٤٦.

أنزل إليكم)، وقال : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [٦٩٣] (أي يريكم)، وقالوا: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) أي: (أن تسمع)، وقول حسان:

فمَنْ يهجو رسولَ الله منكم ويمدحُهُ ويَنْصُرُه سواءُ

أي (ومن يمدحه)[٦٩٤]. ونقل عن البصريين المنع مطلقا، وأولوا الآيات الكريمة، أما الشعر فحملوه على الضرورة[٦٩٥]. ويبدو أن الرأي الأول هو الأقرب إلى الصحة ولا مدعاة إلى التأويل.

(٥) ولابد للموصول من صلة، ولا تكون صلته إلا جملة صريحة قال المبرد: ((لو قلت: (قام الذي ضربت هند أباها) لم يجز؛ لأن (الذي) لا يكون اسما إلا بصلة، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيا، نحو: الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، والظرف مع ما فيه نحو: (في الدار زيد)، ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره))[٦٩٦].

يتبين من هذا النص أن الصلات يجب أن تكون جملا مستقلة بنفسها، ويمتنع أن تكون اسماءً مفردة؛ ((لأن أسماء الصلات إنما أدخلوها في الكلام توصلا إلى الوصف بالجمل، كما أتوا بـ (ذو) توصلا إلى الوصف بالأجناس، وبـ (أيّ) توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام، فكما لا يجوز إضافة (ذو) إلى غير الأجناس، ولا يأتي بعد (أي) إلا ما فيه الألف واللام، فكذلك ههنا لا يجوز أن تكون الصلات إلا جملا، ولا يجوز أن تكون مفردة))[٦٩٧].

وقد فصّل بعض النحاة إذ اشترطوا في الجمل الموصول بها ثلاثة شروط، وهي: أن تكون خبرية، وتحتمل الصدق والكذب، وخالية من معنى التعجب[٦٩٨]، ومنعوا أن تكون الجمل طلبية كالاستفهام، والأمر، والنهي[٦٩٩]، وقد نقل عن الكسائي أنه يجيز: (جاءني الذي اضربه)، وعن المازني وهشام أنهما يجيزان: (جاءني الذي ليته قائم)[٧٠٠].

ومنعوا أن تكون إنشائية نحو: (جاء الذي بعْتَكه)، أو جملة لا يجهل معناها أحد نحو: (الذي حاجباه فوق عينيه)[٧٠١]، ومنعوا أيضا أن تكون جملة تعجبية نحو: (جاء الذي ما أحسنه)؛ لأن التعجب خفي السبب، والصلة مبينة للموصول، ويمتنع تبيين شيء بما هو خفيٌّ في نفسه[٧٠٢].

---

[٦٩٣] الروم: ٢٤.

[٦٩٤] و [٦٩٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٥٤/١، وهمع الهوامع: ٣٠٦/١.

[٦٩٦] المقتضب: ١٩/١، وينظر: الأصول: ٢٦٦/٢، وأود الإشارة ههنا أن النحاة استثنوا من هذا (ال) الموصولة فلا تكون صلاتها إلا اسما مفردا ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٧/١ -١٤٩.

[٦٩٧] أسرار العربية: ٣٢٨.

[٦٩٨] ينظر: اللمع في العربية: ١٨٩، وشرح الجمل: ١٨١/١، وشرح ابن عقيل: ١٥٤/١.

[٦٩٩] ينظر: اللمع في العربية: ١٩١، وشرح الكافية الشافية: ٢٨٧/١ -٢٨٨.

[٧٠٠] ينظر: ارتشاف الضر: ٥٢١/١، وشرح ابن عقيل: ١٥٥، وحاشية الصبان: ١٦٣/١ ونقل عن الكسائي أنه يجيز الكل.

[٧٠١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٧/١ -٢٨٨.

[٧٠٢] ينظر: شرح الجمل: ١٨١/١.

وزادوا على ما تقدم منعهم أن يوصل بظروف الزمان نحو: (الذي يوم الجمعة زيد)؛ لأن ظروف الزمان لا تكون صلات للجثث، كما لا تكون أخبارا عن الجثث[٧٠٣].

وكذلك الجار والمجرور إذا لم يكن تاما (أي أن يكون في الوصل به فائدة) لا يجوز أن يقع صلة فلا يقال: (جاء الذي بك)[٧٠٤].

(٦) ذكر النحاة ما يمتنع الإخبار عنه بـ (الذي) قال ابن السراج في (باب الإخبار عن الذي): ((أعلم أن كل اسم لا يجوز أن تضمره، وترفعه من الكلام، وتكني عنه فلا يجوز أن يكون خبرا في هذا الباب، من أجل أنك متى انتزعته من الكلام، وهو اسم ظاهر، أو مضمر، فلا بد من أن تضمر في موضعه))[٧٠٥]، أي: أن ما لا يصح إضماره، ولا يصح وضع ضمير مكانه لا يصح الإخبار عنه. فامتنع الإخبار عن ضمير الشأن نحو: (الذي كان زيد قائم هو) إذا أضمرت في كان ضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأ ن لا يكون إلا أولا غير عائد على ظاهر، وإنما تفسره الجملة بعده، فإذا أخبرت عنه أخرجته عن هذه الصفة بأن يصير متأخرا يعود على ما قبله من الموصول.

وامتنع الإخبار عن كل ضمير يعود على المبتدأ نحو: (زيد منطلق)، و(زيد ضربته)، و(السمن منوان منه بدرهم)، لو قلت (الذي زيد منطلق هو) لم يجز؛ لأن الضمير في (منطلق) كان عائدا إلى المبتدأ الذي هو (زيد) وأنت حين أخبرت عنه نزعت منه ذلك الضمير، وجعلت فيه ضميرا يعود إلى الموصول، وأخرت الضمير الذي كان مستكنا فيه إلى موضع الخبر، وجعلته منفصلا، فبقي المبتدأ الذي هو (زيد) بلا عائد. فإن أعدت الضمير إلى (زيد) بقي الموصول بلا عائد، فكانت المسألة باطلة من هذا الوجه. وكذلك المثالان الآخران[٧٠٦].

وكذلك ((لا يخبر عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن (رجل) وحده من قولك: (ضربت رجلا ظريفا)، فلا تقول: (الذي ضربته ظريفا رجل)؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميرا، وحينئذٍ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف، ولا يوصف به))[٧٠٧].

وكذلك كل موضع لا يصلح أن يصدر الموصول فيه لا يصح الإخبار عنه، وكل ما لا يصح تأخيره لا يصح فيه الإخبار، كأسماء الاستفهام، والشرط نحو: (من)، (ما)[٧٠٨].

وكذ لك يمتنع الإخبار عن الحال، والتمييز؛ لأنهما نكرتان، فلا يجوز أن يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعهما[٧٠٩].

---

[٧٠٣] ينظر: اللمع في العربية: ١٩١.

[٧٠٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٥٥، وحاشية الصبان: ١/١٦٣.

[٧٠٥] الأصول: ٢/٢٧٣ -٢٧٤.

[٧٠٦] ينظر: المفصل: ٢/٣٧ -٣٨، وشرح المفصل: ٣/١٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٨٤ -٤٨٥، والفوائد الضيائية: ٢/١٠٦.

[٧٠٧] شرح ابن عقيل: ٢/٤٠١، وينظر: الفوائد الضيائية: ٢/١٠٥ -١٠٦.

[٧٠٨] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٨٤ -٤٨٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٤٠١.

[٧٠٩] ينتظر: شرح ابن عقيل: ٢/٤٠١، والفوائد الضيائية: ٢/١٠٦.

(٧) ومما يمتنع أيضا في الموصول أن يلحق بتابع من التوابع الأربعة، وكذلك يمتنع الاستثناء منه إلا بعد استيفائه صلته. قال الزجاجي: ((واعلم أن الاسم الموصول لا ينعت، ولا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته؛ لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد))[(٧١٠)].

(٨) ومنع النحاة أن تعمل الصلة في الموصول، ولا في شيء قبله[(٧١١)]. ((لا يجوز أن تقول: (ما زيدا أنا الضارب)، ولا (زيدا أنت الضارب)... ولا تقول: (أنت المائة الواهب)))[(٧١٢)]؛ لأن (أل) بمنزلة الموصول بمعنى (الذي).

(٩) وفي أسماء الإشارة هل يجوز أن تكون أسماءً موصولة خلاف، إذ منع البصريون أن تكون أسماء الإشارة موصولة سوى (ذا) بشرط أن يتقدم عليها (ما)، و(من) الاستفهاميتان، فإذا لم يتقدما عليها امتنع أن تكون موصولة عند البصريين. أما الكوفيون فقد أجازوا أن تكون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة من غير شرط، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[(٧١٣)]. وقوله ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[(٧١٤)]. أي: (الذين تقتلون)، و(التي بيمينك) وقول الشاعر:

عَدَسْ ما لعبادٍ عليك إمارةٌ نَجَوتِ وهذا تحملينَ طليقُ

أي (الذي تحملينه)، واعتذر البصريون عن هذه المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل، بجعلهم: (تقتلون)، و(بيمينك)، و(تحملين) أحوالا[(٧١٥)].

(١٠) منع النحاة أن تكون (أي) الموصولة معرفة، وذكروا أنها لا تكون إلا نكرة[(٧١٦)]، وكذلك يمتنع إضافتها إلى نكرة نحو: (يعجبني إي رجل عندك)[(٧١٧)]، ((وإنما لم يجز إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها؛ لأن الموصول مراد تعيينه، وإضافته إلى النكرة تقتضي

---

(٧١٠) الجمل: ٣٦٢، وينظر: اللمع في العربية: ١٩٢ –١٩٣، وشرح الجمل: ١/١٨٥ –١٨٦، وشرح الكافية: ٢/٥٦٠، وارتشاف الضرب: ١/٥٥٢،وهمع الهوامع: ١/٣٠٤.

(٧١١) ينظر: اللمع في العربية: ١٨٩.

(٧١٢) الكتاب: ١/١٣٠، وينظر (هامش المحقق (٥)).

(٧١٣) البقرة: ٨٥.

(٧١٤) طه: ١٧.

(٧١٥) ينظر: شرح الكافية: ٢/٤٢، وارتشاف الضرب: ١/٥٢٩ –٥٣٠، وشرح ابن عقيل: ١/١٥٢، وحاشية الصبان: ١/١٦٠.

(٧١٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٥٤٩.

(٧١٧) ينظر: همع الهوامع: ١/٢٩١، وأجازه ابن مالك بلا شرط. ينظر: تسهيل الفوائد: ٣٧.

إبهامه فيحصل التدافع ظاهرا))[٧١٨]. وكذلك منع النحاة أن تكون (أي) نكرة موصوفة، وعلة منعه عدم ورود السماع به، إلا أنه نقل عن الأخفش إجازته هذا قياسا على (من) و(ما) نحو: (مررت بأي كريم)[٧١٩].

العـدد : ومن مواطن المنع التي أوردها النحاة فيه أنه:

(١) يمتنع تثنية أسماء العدد، وجمعها، الإمائة، وألف، فيجوز أن يثنيا، ويجمعا[٧٢٠]. إلا أنه قد جاء في الشعر تثنية (واحد)، وجمعه. قال الشاعر:

فلما التقينا واحدَيْنِ عَلَوْتُهُ   بذي الكفِّ إنّي للكماة ضروبُ

وقال الكميت: كحيٍّ واحدينا[٧٢١].

(٢) منع النحاة جمع تمييز ألف، ومائة، فإن جاء تمييزها جمعا جعلوه بدلا. قال المبرد: ((ولو قال قائل: (أقاموا سنين يا فتى)، ثم قال: (مئين)، أو (ثلثمائة) لكان على البدل، ليبين كم مقدار تلك السنين))[٧٢٢]. لكن حمزة والكسائي قد قرءا قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾[٧٢٣]. بإضافة مائة إلى سنين[٧٢٤]، وقد ذكر الفراء وجها لهذه القراءة من كلام العرب وذلك أنهم يضعون الجمع الجمع موضع المفرد، فيضعون السنين موضع السنة، كما يصفون المفرد بالجمع؛ لأن الواحد أخف من الجمع وإنما يبعد من جهة قلة الاستعمال، وإلا فهو أصل[٧٢٥].

في حين جعل المبرد هذا ((خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة))[٧٢٦].

وبناءا على تخريج الفراء، وقراءة حمزة والكسائي السبعيتين فالراجح جواز ما ذكروه من مجيء تمييز مائة، وألف جمعا بيد أن الأحسن أن يبقى الإفراد؛ لأنه الأكثر ورودا في الكلام،

---

[٧١٨] حاشية الصبان: ١/١٦٧.

[٧١٩] ينظر: تسهيل الفوائد: ٣٧، وهمع الهوامع: ١/٣٢٠.

[٧٢٠] ينظر: تسهيل الفوائد: ١١٩، وارتشاف الضرب: ١/٣٧٠.

[٧٢١] ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٣٧٠ وتمام البيت :   فضمَّ قواصِيَ الأحياءِ منهم   فَقَدْ رَجَعوا كحيٍّ واحِدينا

ينظر: لسان العرب (وحد)، ومعجم الشواهد العربية: ٢/٣٨٦.

[٧٢٢] المقتضب: ٢/١٧١، وينظر: ارتشاف الضرب: ١/٣٥٧.

[٧٢٣] الكهف: ٢٥.

[٧٢٤] ينظر: السبعة في القراءات: ٣٩٠، والمستنير في القراءات العشر: ٤٢١، وذكر أن (خلفا) قد قرأ بها أيضا.

[٧٢٥] ينظر: معاني القرآن: ٢/١٣٨، ونحو القراء الكوفيين: ١٥٢، والخلاف النحوي بين الكوفيين: ٧٩، ولا أعلم كيف نسب مؤلفه الفاضل إلى الكسائي انه يمنع جمع تمييز المائة إلا في الضرورة، وقراءة الكسائي صريحة فضلا عن أن (ابن زرعة) في كتابه (حجة القراءات: ٤١٤) نقلا عن (نحو القراء الكوفيين: ١٥١ -١٥٢) قد ذكر أن الكسائي قال: (العرب تقول: أقمت عنده مائة سنة، ومائة سنين) بالإفراد والجمع.

[٧٢٦] المقتضب: ٢/١٧١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٧٢٧، ونحو القراء الكوفيين: ١٥٢.

ودورانا على الألسنة الفصيحة، ورأينا الفراء يقول في جمع التمييز (إنما بعد من جهة قلة الاستعمال) فهو يجعل الوجه القليل الاستعمال عن العرب بعيدا.

أما (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) فتمييزها مفرد منصوب، وكذلك ألفاظ العقود من (عشرين) إلى (تسعين)، ونقل عن الفراء أنه يجيز أن يفسر ذلك كله بالجمع فنقول: (أحد عشر رجالا) و(ثلاثون رجالا)[٧٢٧]، والذي تحققت منه بشأن قول الفراء هو قوله تعليقا على قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[٧٢٨]: ((اثنتي عشرة) والسبط ذكر؛ لأن بعده أمم، فذهب التأنيث إلى أمم، ولو كان (اثني عشر) لتذكير السبط كان جائزا))[٧٢٩].

(٣) منع النحاة أن يضاف (واحد)، و(اثنان) إلى مميزهما قال الزمخشري: ((الواحد، والاثنان) لا تقول فيها (واحدا رجال)، ولا (اثنا دراهم) بل تلفظ باسم الجنس مفردا، ومثنى كقولك: (رجل، ورجلان) فتحصل لك الدلالتان معا بلفظة واحدة، وقد عمل على القياس المرفوض من قال:

ظرفُ عجوزٍ فيه ثنتا حَنْظَلِ[٧٣٠]

وكذلك ألفاظ العقود (عشرون إلى تسعين) يمتنع إضافة شيء منها إلى التمييز، فلا يقال: (عشرو درهم)، ولا (عشروك) قال الفراء: ((خطأ أن تقول: (ما فعلت عشروك درهما)))[٧٣١]. ولذلك عدو ما حكاه الكسائي من قولهم: (أخذته بمائة وعشري درهم) شاذا لا يلتفت إليه[٧٣٢].

وكذلك تمتنع إضافة النيف إلى العشرة إلا في ضرورة شعر نحو:

بنتُ ثماني عشرةٍ من حُجّتِه[٧٣٣]

وقد نسب أبو البركات الانباري إلى الكوفيين أنهم جوزوا إضافة النيف إلى العشرة نحو: (خمسة عشر)، وذكر أنهم احتجوا بالبيت المذكور آنفا ونقل عن البصريين المنع[٧٣٤]. وما وجدته عند الفراء يخالف هذا تماما فهو يوافق النحاة البصريين في منعهم الإضافة سواء في (العشرين) كما تقدم، أو في إضافة النيف إلى العشرة أيضا، ويقصر الجواز في ذلك على الشعر إذ يقول: ((خطأ أن تقول: (ما فعلت عشروك درهما)، أو (خمسة عشرك درهما)، ومثله أنك تقول: (مررت

---

[٧٢٧] ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٣٥٥، والخلاف النحوي بين الكوفيين: ٧٩.

[٧٢٨] الأعراف: ١٦٠.

[٧٢٩] معاني القرآن: ١/٣٩٧.

[٧٣٠] المفصل: ٢/١٠٥ –١٠٦، وينظر: المقرب: ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية: ١/٩٠٠، وارتشاف الضرب: ١/٣٥٨، والفوائد الضيائية: ٢/١٦٠، وقيل أنه يجوز في الشعر ينظر: ضرائر الشعر: ٢٣٤.

[٧٣١] معاني القرآن: ٢/٣٤، وينظر: المقرب: ٣٣٣، وارتشاف الضرب: ١/٣٥٥.

[٧٣٢] ينظر: المقرب: ٣٣٣، وارتشاف الضرب: ١/٣٥٥.

[٧٣٣] ينظر: المقرب: ٣٣٧، وتسهيل الفوائد: ١١٨.

[٧٣٤] ينظر: الإنصاف: ١/٣٠٩ –٣١١.

بضاربٍ زيدا)، فإذا أضفت (الضارب) إلى غير (زيد) لم يصلح أن يقع على (زيد) أبدا، ولو نويت بـ (خمسة عشر) أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز))[٧٣٥]. وأنشد قول العكلّي أبي ثروان:

كُلِّف من عنائِه وشَقْوَتُه بنتُ ثماني عشرةٍ من حجّته

فالفراء يمنع الإضافة في الكلام، ويجيزها في الشعر فقط، وهذا يتفق مع ما ذكره النحاة سابقا.

(٤) وفيما يخص الأعداد المركبة، فقد أجاز النحاة فيها الإضافة، فيقال: (عندي أحد عشرك) بضم الراء وفتحها، ما عدا (أثني عشر) فيمتنع إضافته، فلا يقال: (اثنا عشرك)، وكذلك يمتنع حذف (عشر) منها، فيقال: (إثناك) نقل سيبويه عن الخليل أنه قال: ((وأما (اثنا عشر)... لا يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة (خمسة عشر)؛ وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير (اثنا) في الرفع، و(اثني) في النصب، والجر، و(عشر) بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في (مسلمين)، ولا تحذف (عشر) مخافة أن يلتبس بالاثنين فيكون علم العدد قد ذهب))[٧٣٦].

وتتبين في هذا النص أيضا علة منع الإضافة بقوله: إن (عشر) بمنزلة (النون)، فلا يجوز فيها الإضافة؛ ((لأن الإضافة تحذف النون فلم يجز أن تجامع ما قام مقامها))[٧٣٧]، وكذلك علة منع حذف (عشر)؛ لأنه يلبس بإضافة الاثنين فلا يعلم أمركبا أضفت أم مفردا[٧٣٨].

(٥) إذا أتفق لفظا العدد، يضاف الأول إلى الثاني[٧٣٩]، ولا يجوز غيره قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[٧٤٠]، وقال تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[٧٤١]، وقد جوز الأخفش في الشعر: (ثالث اثنين)، و(ثاني واحد)، وذكر أن ذلك في القياس صحيح[٧٤٢]، ووافقه أبو علي الفارسي[٧٤٣].

(٦) ذكر النحاة أن العدد إذا أضيف وأردت تعريفه، فإنما تدخل (الألف واللام) على المضاف إليه، نحو: (ثلاثة الأثواب)، وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالأول، فتقول: (الأحد عشر درهما)، ولم تلحقه بالثاني. قال المبرد: ((أعلم أن قوما يقولون: (أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى)، و(أخذت الخمسة عشر الدرهم)، وبعضهم يقول: (أخذت الخمسةَ العشر الدرهم)، و(أخذت العشرين الدرهم التي تعرف) وهذا كله خطأ فاحش، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه

---

[٧٣٥] معاني القرآن: ٣٤/٢.

[٧٣٦] الكتاب: ٣٠٧/٣، وينظر: المفصل: ٦٩/٢، ١٠٨، وشرح المفصل: ٢٠/٦، ٢٦، والمقرب: ٣٣٧، وشرح ابن عقيل: ٤١٢/٢.

[٧٣٧] و[٧٣٨] شرح المفصل: ٢٠/٦.

[٧٣٩] ينظر: الجمل في النحو: ١٣١.

[٧٤٠] المائدة: ٧٣.

[٧٤١] التوبة: ٤٠.

[٧٤٢] ينظر: معاني القرآن: ٢٦٣/١.

[٧٤٣] ينظر: الشيرازيات: ٣٧/١.

يصيب له في قياس العربية نظيرا، ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال. لا يجوز أن تقول: (جاءني الغلام زيد)؛ لأن الغلام معرف بالإضافة، وكذلك لا تقول: (هذه الدار عبد الله)، ولا (أخذت الثوب زيد)، وقد أجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم. فعلى هذا تقول: (هذه ثلاثة أثواب) كما تقول (هذا صاحب ثوب)، فإن أردت التعريف قلت: (هذه ثلاثة الأثواب) كما تقول: (هذا صاحب الأثواب)؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه، فيستحيل (هذه الثلاثة الأثواب) كما يستحيل (هذا صاحب الأثواب)، وهذا محال في كل وجه، ألا ترى أن ذا الرمة لما أراد التعريف قال:

وهل يُرجعُ التسليم أو يدفَعُ البُكا ثلاثُ الأثافي والرسومُ البَلاقِعُ

وقال الفرزدق:

مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يـــداه إزاره ودَنا فأدركَ خمســةَ الأَشبارِ

فهذا لا يجوز غيره))[٧٤٤]. ويلاحظ في النص أن المبرد نسب جواز ما منعه إلى قوم لم يصرح بهم في حين عزاه أبو البركات الانباري إلى الكوفيين[٧٤٥]. وذكر أنهم شبهوه بـ (الحسن الوجه)، ويبدو أنها نسبة صحيحة، فقد وجدت الفراء يقول: ((فإذا أدخلت في (أحد عشر) الألف، واللام أدخلتهما في أولها، فقلت: (ما فعلت الخمسة عشر) ويجوز (ما فعلت الخمسة العشر)، فأدخلت عليهما الألف واللام مرتين لتوهمهم انفصال ذا من ذا في حال))[٧٤٦]. فالفراء يرى أن الوجه الحسن إدخال الألف واللام على الأول، ولكنه يجوز إدخاله على الاثنين من غير ما رواية .

وقد تقدم قول المبرد من أن علة المجوزين هي الاحتجاج بالرواية في حين أن علة المانعين هي الرواية والقياس، وكذلك إجماع النحاة.

واعتلوا كذلك لهذا المنع بأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد، فينبغي أن لا يجمع بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما فقط[٧٤٧]، وكذلك فإن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه أي أن ((تعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه فيكون دخول (أل) على المضاف ضائعا))[٧٤٨].

---

[٧٤٤] المقتضب: ١٧٥/٢ -١٧٦، وينظر: الجمل في النحو: ١٢٩، ١٣٠، واللمع في العربية: ١٦٦.

[٧٤٥] ينظر: الإنصاف: ٣١٢/١ -٣١٣، وشرح الجمل: ٣٧/٢ -٣٨، وحاشية الصبان: ١٨٧/١، في حين نسب أبو بكر ابن السراج إلى الكوفيين أنهم جوزوا (العشرين الدرهم) ونقل عن البصريين المنع. ينظر: الأصول: ١٤/٢، وينظر: شرح الجمل: ٣٨/٢، وحاشية الصبان: ١٨٧/١.

[٧٤٦] معاني القرآن: ٣٣/٢.

[٧٤٧] ينظر: المقتضب: ١٧٦/٢، والإنصاف: ٣١٢/١ -٣١٣.

[٧٤٨] حاشية الصبان: ١٨٧/١.

والـذي يبـدو لـي (والله أعلـم) أن مـذهب البصـريين هـو الأقـرب إلى الصـحة إذ ورد بـه السـماع، ويعضده القياس ويقويه، أما ما ذكروه بشأن تجويزهم (الثلاثة الأثواب) على (الحسن الوجه) فقد ذكر ابن عصفور أن ((هذا خطأ؛ لأنه إنما جاز الجمع بين الألف، واللام والإضافة في باب (الحسن الوجه)؛ لأن الإضافة فيه غير محضة، والإضافة ههنا محضة فلا يجوز الجمع بينها، وبين الألف واللام أصلا))[٧٤٩].

(٧) يمتنع الفصل بين العدد وتمييزه إلا في ضرورة شعر كقول الشاعر:

في خمسَ عشرةَ من جُمادي ليلةً ۝ لا أستطيعُ على الفراش رُقادي

وقوله:

على أنّني بعدَما قد مَضَى ۝ ثلاثون للهجر حَوْلا كميلا

وقوله:

وعشرون منها إصْبُعًا من ورائِيا[٧٥٠]

اسم الإشارة: ومن مواطن المنع فيه: -

(١) أنه يمتنع أن يضاف. قال ابن جني: ((ولا يجوز أيضا أن يضاف اسم الإشارة، من قبل أن الغرض من الإضافة إنما هو التعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها، فقد استغنت بتعريفها عن إضافتها، وإذا كان من شروط الإضافة أنه لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة، فما لا يجوز أن ينكر البتة، لا يجوز أيضا أن يضاف البتة، وأسماء الإشارة مما لا يجوز تنكيره، فلا يجوز أيضا إضافته))[٧٥١].

أي أن علة المنع أن أسماء الإشارة معارف وغاية الإضافة التعريف، فلا حاجة إلى تعريفها إذن، وكذلك فإن الاسم لا يعرف إلا بعد أن ينكر، وهذه الأسماء يمتنع تنكيرها فيمتنع لذلك إضافتها.

(٢) إذا أريد الإشارة إلى البعيد أتي بالكاف وحدها، أو مع اللام فيقال (ذاك) و(ذلك)، و(تاك)، و(تلك)، ويمتنع اجتماع (ها) التنبيه، و(اللام)، مع (الكاف) في كلمة واحدة فـ: ((لا يجوز (ها ذالك)، ولا (ها تالك)؛ لأن (اللام) موضوعة للبعد، و(ها) موضوعة للقرب فلم تجمع بينهما))[٧٥٢]. وذكر ابن مالك أن علة هذا المنع كراهية الاستطالة، أو كثرة الزوائد[٧٥٣].

---

[٧٤٩] شرح الجمل: ٣٧/٢.

[٧٥٠] ينظر: الكتاب: ١٥٨/٢، والمقتضب: ٥٥/٣، ومجالس ثعلب: ٤٢٤/٢ -٤٢٥، وضرائر الشعر، ١٤٥ -١٤٦، وشرح الجمل: ٣٥/٢، وارتشاف الضرب: ٣٥٦/١.

[٧٥١] سر صناعة الإعراب: ٣٠٩/١ -٣١٠، وينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٨.

[٧٥٢] شرح المقدمة المحسبة: ١٦٦/١، وينظر: منثور الفوائد: ٦٩، وارتشاف الضرب: ٥٠٧/١، وشرح ابن عقيل: ١٣٤/١ -١٣٥، وهمع الهوامع: ٢٦٣/١، وحاشية الصبان: ١٤٢/١ -١٤٥.

[٧٥٣] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣١٨/١، وحاشية الصبان: ١٤٤/١.

(٣) يستعمل من أسماء الإشارة للقريب (هذا)، وللبعيد (ذلك)، ويمتنع أن يستعمل أحدهما مكان الآخر قال الفراء: ((فأما ما لا يجوز فيه (هذا) في موضع (ذلك)، ولا (ذلك) في موضع (هذا) فلو رأيت رجلين تنكر أحدهما لقلت للذي تعرف: (من هذا الذي معك)؟، ولا يجوز هاهنا: (من ذلك)؟؛ لأنك تراه بعينه))[٧٥٤].

(٤) أسماء الإشارة لا تكون نعتًا لما فيه الألف واللام . منع ذلك سيبويه وعلّله بقوله : ((وإنما مَنَعَ (هذا) أن يكون صفة للـ (طويل) ، و(الرجل) أنّ المخبِرَ أراد أن يقرب به شيئا ويُشير إليه لتَعرفه بقلبك وبعينك ، دون سائر الأشياء . وإذا قال الطويلُ فإنما يريد أن يعرّفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرّفكَه بعينك ، فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ، ولا ينعت الطويل بهذا ؛ لأنه صار أخصّ من الطويل حين أراد أن يعرّفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب . وإذا قال الطويلُ فإنما عرّفه شيئا بقلبه دون عينه ، فصار ما آجتمع فيه شيئان أخصّ)) [٧٥٥] .

الأسماء الستة: وفيها: -

أن من الأسماء الستة التي لا تستعمل إلا مضافة (ذو)، ومنع النحاة إضافته إلى صفة، أو مضمر. قال ابن الباذش أن (ذو) ((لا يضاف إلا إلى اسم جنس نحو: (مال، وفضل، وعقل) ونحوه، ولا يضاف إلى صفة، لا يقال: (ذو صالح)، ولا (ذو طالح)؛ لأنه إنما دخل وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس، ولا يضاف أيضا إلى مضمر. لا يقال: (ذوه)، ولا (ذوك) ونحوه. للعلة المذكورة، ومن هاهنا أستضعف قول من يقول: (اللهم صلِّ على محمد وذويه)، لإضافته إلى مضمر))[٧٥٦].

العلم: - ومن مواطن المنع فيه:

(١) يمتنع تقديم اللقب على الاسم، فلا يقال: (أنف الناقة زيد)، وقد جاء في الشعر نحو:

بأنّ ذا الكلب عمرًا خيرُهم حسبًا ببطنِ شريانَ يعوي حولَهُ الذيبُ[٧٥٧]

علة ذلك أن اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كـ(بطة)، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول، وذك مأمون بتأخيره، فإذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [٧٥٨]. [٧٥٩].

---

[٧٥٤] معاني القرآن: ١/١١.

[٧٥٥] الكتاب : ٢/٧ ، وينظر : النكت في شرح كتاب سيبويه : ١/٤٤٢ .

[٧٥٦] شرح المقدمة المحسبة: ١/١٢٤، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٤، والفوائد الضيائية: ٢/٢٨ -٢٩.

[٧٥٧] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٩٩ -٢٠٠.

[٧٥٨] النساء: ١٧١.

[٧٥٩] حاشية الصبان: ١/١٢٨.

(٢) العلم الخاص لا يجوز إضافته، ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. قال سيبويه: ((زعم الخليل (رحمه الله) إنما منعهم أن يدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام. أنهم لم يجعلوا (الرجل) الذي سمي بـ(زيد) من أمة كل واحد منها يلزمه هذا الاسم ولكنهم جعلوه سمي به خاصا))[٧٦٠] . فإذا قلت: (هذا عبد الله بطة) يتعين الوجه القياسي إما عطف البيان، وإما البدل، وتتعذر الإضافة[٧٦١]، وكذلك لا تقول: (جاء العمرو) في علم الشخص، ولا (هذا الأسامة) في علم الجنس[٧٦٢].

(٣) وجميع الأسماء المحكية نحو: (عمرويه، وسيبويه، وتأبّط شرًّا، وزيدٌ قائمٌ) إذا سمّيت به لا يجوز تصغيرها، ولا ترخيمها، ولا إعرابها، ولا تثنيتها، ولا جمعها، ولا إضافتها[٧٦٣]. ولعل السبب في ذلك أن الحكاية تقتضي ذكر المحكي كما هو من غير إجراء تغيير على لفظه -والله أعلم- .

---

[٧٦٠] الكتاب: ١٠١/٢، وينظر: شرح المفصل: ٤٤/١، ٩/٣.

[٧٦١] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٨٠/١-٨١، وشرح ابن عقيل: ٤٩/٢، وحاشية الصبان: ١٣٠/١-٢٤٩/٢.

[٧٦٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٧/١، ١٢٨.

[٧٦٣] ينظر: الجمل في النحو: ٣٤٣.

المبحـــث الثـانـــي
المنصـــوبــات

المفعول به: - ومن مواطن المنع التي أوردها النحاة فيه: -

(١) يمتنع تقديم المفعول به على الفعل ((وذلك في صور: أحدها: أن يكون (أن) المشددة أو المخففة نحو (عرفت أنك، وأنك منطلق)... .ثانيها: أن يكون مع فعل تعجبي نحو: (ما أحسن زيدا). ثالثها: أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: (من البر أن تكف لسانك)، رابعها: أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو: (لم أضرب زيدا)، فلا يتقدم على الفعل فاصلا بينه وبين الجازم فإن قدم على الجازم جاز، خامسها إلى ثامنها: أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أو لام قسم، أو (قد)، أو (سوف) نحو: (ليضرب زيد عمرا)، و(والله لأضربن زيدا)، و(والله قد ضربت زيدا)، و(سوف أضرب زيدا)، تاسعها: أن يكون مع فعل مؤكد بالنون، فلا يقال: زيدا إضربن[٧٦٤].))[٧٦٥].

ففي هذه المواطن يمتنع تقديم المفعول به على الفعل، وهذا هو الاصل في بناء الجملة، وإنما ذكرت مواطن الامتناع هذه؛ لأن ثمة مواطن يجوز، أو يجب، فيها تقديم المفعول به على الفعل كأن يكون اسم استفهام نحو (من رأيت؟) أو غيره[٧٦٦].

(٢) المفعول به فضلة كما هو معلوم، ولهذا فالأصل جواز حذفه، بيد أن ثمة مواطن يمتنع فيها حذف المفعول به وهي: أن يكون المفعول به متعجبا منه نحو: (ما أحسن زيدا)، وأن يكون مجابا به نحو (زيدا) لمن قال: (من رأيت؟) إذ لو حذف لم يحصل جواب.

وأن يكون محصورا نحو (ما ضربت إلا زيدا) إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقا، والمقصود نفيه مقيدا[٧٦٧].

وكذلك إذا كان نائبا عن الفاعل؛ لأنه صار عمدة كالفاعل نحو (ضرب زيد)، وكذلك الملتزم حذف فاعله، وإبقاؤه نحو: (خيرا لنا، وشرا لعدونا) لئلا يلزم الإجحاف[٧٦٨].

---

(٧٦٤) وهذا الشرط الأخير ذكره الشنتمري. ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٧٥٤/٢.

(٧٦٥) همع الهوامع: ١١/٣.

(٧٦٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/٣.

(٧٦٧) ينظر: تسهيل الفوائد: ٨٥، وشرح الكافية: ١٣١/١، وارتشاف الضرب: ٢٨٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٤٣/١ -٥٤٤، وهمع الهوامع: ١٣/٣، وحاشية الصبان: ٩٤/٢.

(٧٦٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٨٣/٢، وهمع الهوامع: ١٣/٣.

المفعول معه: - ومن مواطن المنع فيه: -

(١) يمتنع تقديم المفعول معه على عامله أي (الفعل) قال ابن السراج: ((ولا يجوز التقديم في هذا الباب، لا تقول: (والخشبة استوى الماء)؛ لأن الواو أصلها أن تكون للعطف، وحق المعطوف أن يكون بعد المعطوف عليه، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف))[٧٦٩]. فالمفعول معه يمتنع تقديمه على الفعل كما هو واضح من النص.

وكذلك يمتنع تقديم المفعول معه على مصاحبه عند أغلب النحاة[٧٧٠]. إلا ابن جني فإنه يجوز (جاء والطيالسة البرد) يقول الشاعر:

جمعتَ وفحشًا غيْبةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِي[٧٧١]

والذي يبدو -والله أعلم - أن ما جوزه ابن جني أمر بعيد عن الصحة وذلك؛ لأن ما احتج به بيت من الشعر، والشعر يجوز فيه ما لا يجوز في النثر، فكان ينبغي عليه قصر الجواز على الشعر؛ لأنه لم يرد به السماع نثرا، أو يحمل الشعر على الضرورة.

(٢) تقدم أن أصل هذه الواو للعطف، ولهذا نقل عن الأخفش أنه منع (جئتك وطلوع الشمس) أي (مع طلوع الشمس)؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: (أتيتك وطلوع الشمس) لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك،[٧٧٢] وذكر ابن يعيش أن هذا ممتنع لدى العرب وجميع النحاة[٧٧٣]. ويمتنع أيضا الفصل بين هذه الواو، والمفعول معه لا بظرف، ولا بغيره، فلا يقال: (جاء زيد واليوم عمرا)؛ لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما[٧٧٤].

(٣) وقد يمتنع في المفعول معه العطف، ويتعين حينئذٍ النصب، وقيل إنه مختار، وليس بواجب[٧٧٥]. وذلك إذا تقدم الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مرفوع أو مجرور، لم يؤكد بمنفصل نحو: (مالك وزيدا؟)، و(ما شأنك وزيدا؟)، و(ما صنعت وأباك؟) فيمتنع ههنا العطف، والمختار النصب[٧٧٦].

---

[٧٦٩] الأصول: ٢١١/١، وينظر: الخصائص: ٣٨٥/٢، وأسرار العربية: ١٧٢، وتسهيل الفوائد، والمقرب: ١٧٦، وشرح ابن عقيل: ٥٩١/١، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٣، وحاشية الصبان: ١٣٧/٢.

[٧٧٠] ينظر تسهيل الفوائد: ٩٩، وشرح ابن عقيل: ٥٩١/١، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٣، وحاشية الصبان: ١٣٧/٢.

[٧٧١] ينظر: الخصائص: ٣٨٥/٢.

[٧٧٢] ينظر: المصدر والصفحة نفسها، وارتشاف الضرب: ٢٨٦/٢.

[٧٧٣] ينظر: شرح المفصل: ٤٨/٢.

[٧٧٤] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٩٣/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٠/٣.

[٧٧٥] ينظر: شرح الكافية: ١٩٦/١، والفوائد الضيائية: ٣٧٩/١.

[٧٧٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٨٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٩٤/١ وما بعدها، وهمع الهوامع: ٢٤١/١ -٢٤٢.

ويمتنع النصب أيضا وحين ذلك يجب العطف، وذلك إذا تقدم الواو مفرد نحو: (كل رجل وضيعته)، و(أنت، ورأيك)[٧٧٧].

وكذلك إذا تقدم الواو جملة غير متضمنة معنى الفعل نحو: (أنت اعلم ومالك)؛ لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لما به، والتقدير الأصلي فيه (أنت أعلم بحال مالك)، فأنت، ومالك. ثم خفف بحذف معمول (اعلم)، وحذف المبتدأ المعطوف عليه (مالك) لقيام القرينة على كلا المحذوفين[٧٧٨].

المفعول له: – وفيه :

(١) أنه يمتنع تعدده، ولذلك منع النحاة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾[٧٧٩]. أن تعلق (لتعتدوا) بـ(تمسكوهن) على جعل (ضرارا) مفعولا له، وإنما يتعلق به على جعل: (ضرارا) حالا[٧٨٠].

(٢) يمتنع أن يكون غير مصدر . ويمتنع في هذا المصدر الذي ينتصب على أنه مفعول له أنْ يكون حالا . قال ابن السراج : ((أعلم أنّ هذه المصادر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة ... ولا يصلح أن يكون حالا كما تقول : (جئتك مشيًا) لايجوز أن تقول (جئتك خوفًا) ، تريد : خائفًا وأنت تريد معنى للخوف ، ومن أجل الخوف ، وإنما يجوز : جئتك خوفًا ، إذا أردت الحال فقط ، أي : جئتك في حال خوفي ، أي : خائفًا)) [٧٨١] .

(٣) ويمتنع في هذا المصدر أيضًا أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله ذكر هذا ابن السراج وأشار أن منع هذا نقله ابو العباس المبرد عن أبي عمر الجرمي [٧٨٢].

المفعول فيه: – ومن مواطن المنع فيه: –

(١) يمتنع الظرف في بعض الأحيان من أن يكون ظرفا قال سيبويه: ((فما لا يحسن أن يكون ظرفا أن العرب لا تقول: (هو جوف المسجد)، ولا (هو داخل الدار)، ولا (هو خارج الدار) حتى تقول: (هو في جوفها، وفي داخل الدار، و(من)[*] خارجها))[٧٨٣].

---

[٧٧٧] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٧، وهمع الهوامع: ٣/٢٤١.

[٧٧٨] ينظر: شرح الكافية: ١/١٩٦، وهمع الهوامع: ٣/٢٤١.

[٧٧٩] البقرة: ٢٣١.

[٧٨٠] ينظر: همع الهوامع: ٣/١٣٥.

[٧٨١] الأصول : ١/ ٢٠٨ .

[٧٨٢] المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

[*] هكذا ورد في الكتاب ويبدو أن الصحيح (في) بدلا من (من) ليستقيم النص.

[٧٨٣] الكتاب: ١/٤١٠ –٤١١، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٨٨.

ويفهم من هذا النص أن سيبويه أراد بقوله (لا يحسن) المنع؛ لأنه ذكر بعدها أن العرب لا تقول. أي تمتنع من القول. كما أنه أعاد ذكر المسألة في موضع آخر بأحد مصطلحات المنع إذ قال: ((لو قلت: (هو مني مجلسك)، أو (متكأ زيد)، أو (مربط الفرس). لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا))[٧٨٤].

وقد عقب السيرافي على قول سيبويه الأخير قائلا: ((منع سيبويه أن يقاس على مناط الثريا)، ونحوه مما استعملوه ظرفا غيره من الأماكن، نحو (مربط الفرس)، إلا أن تظهر المكان فتقول: (هو مني مكان مربط الفرس) فيجوز))[٧٨٥].

يفهم من هذا كله أن سيبويه يمنع أن تكون الظروف محدودة غير مبهمة؛ لأن الظرف ينبغي أن يكون غير محدد الأقطار، وقد أوضح هذا ابن السراج إذ قال: ((وأما مكة، والمدينة، والمسجد، والدار، والبيت، فلا يجوز أن يكن ظروفا؛ لأن لها أقطارا محدودة معلومة، تقول: (قمت أمامك)، و(صليت وراءك)، ولا يجوز أن تقول: (قمت المسجد)، ولا (قعدت المدينة)، ولا ما أشبه ذلك))[٧٨٦].

ويفهم مما تقدم أيضا أن سيبويه قد جوز أن تكون ظروف المكان المختصة ظروفا إذا كانت هناك واسطة كـ (في) و(مكان)، أو ورود السماع عن العرب.

(٢) ومما يمتنع أيضا الإضافة إلى الظرف. قال ابن يعيش: ((وإنما امتنعت الإضافة إلى الظرف؛ لأن معنى الإضافة ما كانت (في)[*] فيه مقدرة محذوفة، فإذا صرحنا بـ (في)، أو بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج، وإذا أضفنا إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر، فخرج من أن يكون ظرفا))[٧٨٧].

أما إضافة الظرف فإنه إذا كان بمعنى المستقبل امتنعت إضافته إلى الجملة الاسمية؛ لأنه حينئذٍ بمعنى (إذا)، وهي لا تضاف إليها، فلا يقال: (آتيك حين زيدٌ ذاهب)[٧٨٨].

(٣) يمتنع نصب الضمائر على الظرفية. قال أبن الحاجب: ((إنما تنصب على الظرف الأسماء الظاهرة دون المضمرة كقولك: (خرجت يوم الجمعة)، ولا تقول: (يوم الجمعة خرجتُهُ) على أن يكون الضمير ظرفا، وسره هو أنهم قصدوا إلى أن يكون في اللفظ إشعار بالظرفية))[٧٨٩]. وقد عزا السيوطي إلى الخضراوي أنه ذكر هذا (أعني منع وقوع الضمائر ظروفا) وذكر عقب هذا أنه لم يـر

---

[٧٨٤] المصدر نفسه: ٤١٤/١، وينظر: الأصول: ٢٠١/١.

[٧٨٥] الكتاب: ٤١٤/١ (الهامش)، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٥٥/٢.

[٧٨٦] الأصول: ١٩٧/١، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٧/٢.

[*] زيادة يقتضيها السياق.

[٧٨٧] شرح المفصل: ٤٦/٢، وينظر: همع الهوامع: ١٦٧/٣.

[٧٨٨] ينظر: همع الهوامع: ٣٣١/٣.

[٧٨٩] الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٢/١.

أحدا نبه على هذا الأمر[٧٩٠] . والصواب أن ابن الحاجب قد سبقه في الإشارة إلى هذه الحقيقة، وعلى وفق ما مر ذكره آنفا.

(٤) ينقسم الظرف إلى تام، وغير تام ((فأما غير التام: فما لا يحسن السكوت عليه، نحو: (زيد فيك)، و(عمرو بك)، فهذا لا يجوز السكوت عليه حتى تأتي معه بخبر، فتقول: (زيد فيك راغبٌ)، و(عمرو بك مأخوذٌ)))[٧٩١] . أي ان (فيك)، و(بك) ظرفان غير تامين، ولا بد لهما من خبر ليتم بهما الكلام، والا فلا فائدة من الكلام بغير ذكر الخبر.

(٥) ومن ظروف المكان (عند) وفيها حالات للمنع. قال المبرد: ((فأما (عند) فالذي منعها من التمكن أنها لا تخص موضعا، ولا تكون إلا مضافة... ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلا (من) تقول: (جئت من عند زيد)، ولا يجوز أن تقول: (ذهبت إلى عند زيد)؛ لأن المنتهى غاية معروفة، وليس (عند) موضعا معروفا))[٧٩٢] .

فـ(عند) ظرف غير متمكن، ولا تكون إلا مضافة، ولا يجوز دخول حروف الجر عليها إلا (من) ويزاد على هذه المواضع موضع آخر، فقد ذكر الفراء كلاما يفهم منه أنه يمتنع تقديم (عند) على عاملها إذ قال: ((إن أردت (لا مال عندنا) فقدمت (عندنا) لم يجز))[٧٩٣] .

(٦) ويمتنع إضافة الظرفين (بعد)، و(قبل) إلى الجملة حتى يكفا بـ(ما) كقول الشاعر:

أعلاقةً أمّ الوليد بَعْدما أفنانُ رأسِكِ كالثّغام المُخْلَس[٧٩٤]

(٧) وتقع ظروف الزمان جوابا لـ(كم) و(متى) فجواب (كم) غير معرف، ولا مخصص، وجواب (متى) معرف مخصص. قال سيبويه: ((وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متى) نحو (الليل)، و(النهار) و (الدهر)، لأن (كم) هو الأول، فجعل الآخر تبعا له، ولا يكون (الدهر)، و(الليل)، و(النهار) إلا على العدة جوابا لـ(كم)))[٧٩٥] .

وقد عقب السيرافي على قول سيبويه هذا قائلا:((يعني أن (الدهر)، و(الليل)، و(النهار) قد تكون جوابا لـ(كم) لما فيه من التكثير، ولا تكون جوابا لـ(متى)؛لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه))[٧٩٦] .

يتبين مما تقدم أن ما يكون جوابا لـ (كم) يمتنع أن يكون جوابا لـ (متى)، والعكس أيضا صحيح؛ لأن (كم) يراد به التكثير، بخلاف (متى) إذ لا دلالة فيه (أعني : كم)على وقت

---

[٧٩٠] ينظر: الأشباه والنظائر: ١/١٦ -١٧.

[٧٩١] التبصرة والتذكرة: ١/٣١٥.

[٧٩٢] المقتضب: ٤/٣٣٩ -٣٤٠، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٤، وشرح ابن عقيل: ١/٥٨٧.

[٧٩٣] معاني القرآن: ٢/٢٦٦، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٠٢.

[٧٩٤] ينظر: همع الهوامع: ٣/١٩٣ -١٩٤، ١٩٩.

[٧٩٥] الكتاب: ١/٢١٨، وينظر: ٢١٦ -٢١٧، والأصول: ١/١٩١، وارتشاف الضرب: ٢/٢٣٢، وهمع الهوامع: ٣/١٤٥.

[٧٩٦] الكتاب: ١/٢١٨ (الهامش).

مخصوص بعينه نحو الأمثلة التي ذُكرتْ. وزاد أبو حيان على هذه الظروف (الوقت)، و(الحين)؛ لأنهما غير مؤقتين، ولا مخصصين[٧٩٧].

(٨) ومن ظروف الزمان (قط)، وهي لاستغراق ما مضى، وتختص بالنفي، يقال: (ما فعلتُه قطُّ)، وذكر ابن هشام أن العامة يقولون: (لا أفعلُه قطُّ)، وهو لحن[٧٩٨]؛ لأنه لا يجوز دخولها على المستقبل، فلا تقول: (ما أفارقُه قطُّ)[٧٩٩].

(٩) ومن الظروف (إذا)، والجمهور على أنها لا تخرج عن الظرفية[٨٠٠]، وقد تكون للمفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج حينذاك إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال، والاستقبال. نحو (خرجت فإذا الأسد بالباب)[٨٠١].

(٤) **المفعول المطلق:** - ومن مواطن المنع التي أوردها النحاة فيه: -

(١) يمتنع تقديم شيء من صلة المصدر عليه. قال المبرد في قولهم: (أعجبني اليوم ضرب زيد عمرا) : ((إن جعلت (اليوم) نصبا بـ(أعجبني) فهو جيد، وإن نصبته بـ(الضرب) كان محالا، وذلك لأن (الضرب) في معنى (أن أفعل)، و(أن يفعل) فمحال أن ينصب ما قبله؛ لأن ما بعده في صلته، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيصير بعض الاسم، ولا يقدم بعض الاسم على أوله))[٨٠٢].

ويزاد عليه أن ا لمصدر بتقدير الفعل مع (أن)، وشيء مما في حيز (أن) لا يتقدم عليه فلا يقال: (أعجبني عمرا ضرب زيد)[٨٠٣].

وقد جوز الرضي الاسترابادي تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا، أو شبهه، مستدلا بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾[٨٠٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾[٨٠٥]. وقول سيّدنا علي (رضي الله عنه): (قلّت عنكم نبوته)، وذكر بأن تقدير الفعل في هذه المواضع تكلف[٨٠٦].

---

[٧٩٧] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٢٣٢.

[٧٩٨] ينظر: مغني اللبيب: ١/١٧٥.

[٧٩٩] ينظر: مختار الصحاح: (قطط).

[٨٠٠] ينظر: مغني اللبيب: ١/٩٤.

[٨٠١] ينظر: المصدر نفسه: ١/٨٧.

[٨٠٢] المقتضب: ٤/١٥٧، وينظر: ١/١٣، والأصول: ١/١٣٧ -١٣٩، ١٦٧، والجمل: ١٢٣، واللمع في العربية: ١٩٥، والتبصرة والتنكرة ١/٢٤١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٩٥، والمفصل: ٢/١١٩، وشرح المفصل: ٦/٦٧، والمقرب: ١٤٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٨ -١٠١٩، والجملة العربية ص ٦٣.

[٨٠٣] ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/١٩٠.

[٨٠٤] النور: ٢.

[٨٠٥] الصافات: ١٠٢.

[٨٠٦] ينظر: شرح الكافية: ٢/١٩٥.

وقد وافقه الاستاذ الدكتور فاضل السامرائي في هذا قائلا: ((وهو رأي مسوغ ومنعه تعسف))[٨٠٧].

ويبدو لي –والله أعلم – أن ما جوزه الرضي الاسترابادي أمر صحيح ؛ إذ إنّ النصّين القرآنيين وقول سيدنا علي (رضي الله عنه) ينهض كل منها مسوغا قويا لدعم حكم الجواز، إذ يظهر تقديم الجار والمجرور – وهما في صلة المصدر – عليه بشكل جلي.

(٢) يمتنع أيضا الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، والمقصود بالأجنبي أن لا يكون للمصدر فيه تعلق، فلو قلت: (أعجب ركوب الدابة زيدا عمرو) لم يجز؛ لأن (زيدا) أجنبي من المصدر الذي هو (الركوب)، إذ لم يكن له تعلق، وقد فصلت به بين المصدر، وما عمل فيه، وهو (عمرو)[٨٠٨]، وعلة هذا المنع أنك قد فصلت بين الصلة، والموصول بأجنبي عنهما[٨٠٩]. وقد ذكرت فيما مضى أن الدكتور فاضل السامرائي قد أجاز الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله[٨١٠].

(٣) المصدر يمتنع حذفه. قال ابن جني: ((ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة، أو التعريف، أو عدد المرات فإنما لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز))[٨١١]، وكذلك فإن حذف المصدر ((يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة، وإبقاء البعض))[٨١٢]. وهذا ممتنع.

وبناءا على ما تقدم فإن المصدر لا يعمل إذا أضمر. فلا يقال (مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح)، والمراد (ومروري بعمرو قبيح)[٨١٣]، وذكر ابن مالك: ((أن المصدر لا يعمل أيضا إذا حُدَّ بالتاء؛ لأن دخول التاء عليه دالة على المرة يجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال، فلا يقال: (عجبت من ضربتك زيدا)، فإن سمع ذلك قبل، ولم يقس عليه))[٨١٤]. ومما يمتنع حذفه حذفه ههنا أيضا (عامل المصدر المؤكد)؛ لأنه مسوق لتقرير عامله، وتقويته، وحذفه منافٍ لذلك[٨١٥].

---

[٨٠٧] الجملة العربية: ٦٤.

[٨٠٨] ينظر: اللمع في العربية: ١٩٥، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٩٦، ومنثور الفوائد: ٦٢، وشرح الكافية: ٢/١٩٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٩.

[٨٠٩] ينظر: شرح المفصل: ٦/٦٧، وشرح الكافية: ٢/١٩٥.

[٨١٠] ينظر: الجملة العربية: ٧٣ وما بعدها.

[٨١١] الخصائص: ٢/٣٨١، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٩٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٥.

[٨١٢] شرح الكافية: ٢/١٩٥.

[٨١٣] ينظر: الأصول: ١/١٦٣.

[٨١٤] شرح الكافية الشافية: ٢/١٠٦٤ –١٠٦٥.

[٨١٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٦٣، وحاشية الصبان: ٢/١١٥.

(٤) ويمتنع تثنية المصدر، أو جمعه. قال ابن جني: ((ولا يجوز تثنية المصدر، ولا جمعه؛ لأنه اسم جنس، يقع بلفظه على القليل، والكثير، فجرى لذلك مجرى (الماء)، و(الزيت)، و(التراب)، فإن اختلفت أنواعه جازت تثنيته، وجمعه، تقول: (قمت قيامين)، و(قعدت قعودين)))[٨١٦].

(٥) يجوز إدخال الألف واللام على المصدر إلا إذا كان بمعنى الحال فإنه يمتنع دخولهما عليه. قال سيبويه تعقيبا على قولهم: (سير عليه سير البريد): ((لا يجوز أن تدخل الألف واللام في (السير) إذا كان حالا، كما لم يجز أن تقول: (ذهب به المشي العنيف) وأنت تريد أن تجعله حالا))[٨١٧]. وقد أوضح السيرافي في كلام سيبويه هذا قائلا: ((يعني أن المصدر إذا كان في معنى الحال فالقياس يمنع دخول الألف واللام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، لا تقول: (مررت بزيد القائم) على الحال.))[٨١٨]. وعلة المنع كما يتبين مما تقدم هي القياس على الحال، فكما يمتنع دخول الألف واللام عليه –وسيأتي ذكر هذا لاحقا - يمتنع دخولهما على المصدر اذا كان بمعنى الحال.

وممن منع ادخال الألف واللام على المصدر لكن من غير ما شرط ابن الطراوة، وذلك في معرض رده على أبي علي الفارسي تجويزه: (أعجبني الضرب زيد عمرا) فأدخل الألف واللام على المصدر، وذكر أن هذا باطل فاسد، وأن ما يدل على فساده امتناع وجوده في نثر أو نظم. فأما قوله:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ يخال الفِرارَ يُراخي الأجَلْ

فذكر أن لام التعريف فيه معاقبة العائد عليه، تقديره: (ضعيفٌ نكايَتُهُ أعداءَه)[٨١٩]. وتبعه أبو حيان فذكر أن الألف واللام يمتنع دخولهما على المصدر، فخطأ أن تقول: (قام زيد القيام)، و(قعد القعود)، وذكر أنه ُن تعت جاز الكلام، واستقام فيقال: (قام زيد القيام الحسن)[٨٢٠].

(٦) ومما يمتنع ههنا أيضا أن يقع (أن) والفعل في موقع المصدر. قال ابن السراج: ((فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك: (ضربت زيدا ضرباً)، ولا يجوز أن تقول: (ضربت زيدا أن ضربت تريد (ضربا)...))[٨٢١]. وعلته أن (أن) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم[٨٢٢]. ونقل عن الأخفش تجويزه ما تقدم[٨٢٣].

---

[٨١٦] اللمع في العربية: ٤٩، وشرح الكافية: ١٩٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٦٢/١، وحاشية الشيخ العطار: ١٠٠.

[٨١٧] الكتاب: ٢٣١/١.

[٨١٨] ينظر: المصدر والصفحة نفسها: (الهامش).

[٨١٩] ينظر: رسالة الإفصاح: ٥٦، وأود الإشارة هنا إلى أن أبا عليًّا الفارسي ليس وحده من أجاز ما تقدم، فالمبرد وابن عصفور يجيزانه أيضا. ينظر: المقتضب: ١٤/١ –١٥، وشرح الجمل: ٢٦/٢.

[٨٢٠] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٣/٢.

[٨٢١] الأصول: ١٦١/١، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٣/٢.

[٨٢٢] ينظر: همع الهوامع: ١٠١/٣.

[٨٢٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٣/٢ –٢٠٤.

الحال: - ومن مواطن المنع فيها: -

(١) أنه يمتنع أن تكون معرفة. قال سيبويه: ((ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة...ولو جاز ذلك لقلت: (هذا أخوك عبد الله). إذا كان (عبد الله) اسمه الذي يعرف به، وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه))[٨٢٤].

أي أن الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأن النكرة زيادة في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لم يستفده المخاطب. إلا ترى أنك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة، وإنما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم[٨٢٥]، وكذلك لئلا يتوهم كونه نعتا عند نصب صاحبها، أو خفاء الإعراب[٨٢٦]. وذهب ابن مالك إلى اكثر من هذا إذ ذكر ان الحال أن وقعت معرفة في اللفظ أولت بنكرة، ومثل لذلك بقوله: (أجتهد وحدك) أي: (منفردا)[٨٢٧]، وعلى هذا أولوا ما سمع من قولهم: (جاؤوا الجماء الغفير)، و(أرسلها العراك) وغيرها بـ(جاؤوا جميعا)، و(أرسلها معتركة). بيد أن سيبويه نقل عن يونس أنه يجيز (مررت به المسكين) على قوله (مررت به مسكينا) ورد عليه بقوله: ((وهذا لا يجوز؛ لأنه ينبغي أن يجعله حالا، ويدخل فيه الألف واللام))[٨٢٨].

وقد نسب بعض المتأخرين جواز تعريف الحال إلى البغداديين أيضا فضلا عن يونس، وإلى الكوفيين بشرط تضمنها (أي الحال) معنى الشرط فعند ذاك يجوز تعريفها، وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا: (زيد الراكب أحسن منه الماشي) فـ(الراكب)، و(الماشي) حالان، مؤولان بالشرط، والتقدير (زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى)[٨٢٩].

(٢) أما صاحب الحال فإن تنكيره فيه وجوه قيل: أنه ضعيف[٨٣٠]، وقيل: قبيح[٨٣١]، وقيل: يمتنع في الغالب[٨٣٢]، ولذلك اشترطوا لجواز تنكيره أن يتأخر عن الحال كقوله:

لميَّةَ موحشًا طَلَلُ[٨٣٣]

واشترطوا أيضا أن يتخصص بوصف، أو إضافة، أو يعتمد على نفي، أو نهي، أو استفهام[٨٣٤].

---

[٨٢٤] الكتاب: ١١٤/٢، وينظر: المقتضب: ٢٦٩/٣، وينظر: الأصول: ٢١٤/١، والجمل في النحو: ٣٥، ومنثور الفوائد: ٣٥.

[٨٢٥] ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٩٨/١.

[٨٢٦] ينظر: همع الهوامع: ١٨/٤.

[٨٢٧] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣٤/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٣٠/١.

[٨٢٨] الكتاب: ٧٥/٢ -٧٦.

[٨٢٩] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٣٠/١ -٦٣١، وهمع الهوامع:١٨/٤.

[٨٣٠] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٤/١.

[٨٣١] ينظر: المفصل: ١٨٢/١.

[٨٣٢] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠٩، وشرح الكافية الشافية: ٢٣٧/٢، وهمع الهوامع: ٢١/٤.

[٨٣٣] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٤/١، والمفصل: ١٨٢/١، وتسهيل الفوائد: ١٠٩، وشرح الكافية الشافية: ٢٣٧/١، وهمع الهوامع: ٢١/٤-٢٢.

[٨٣٤] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠٩، وشرح الكافية الشافية: ٢٣٧/٢ -٢٣٩، وهمع الهوامع: ٢١/٤ -٢٢.

(٣) ذكر ابن السراج عدة مسائل ممتنعة في الحال وذلك في معرض حديثه عن سبب تسمية الحال حالا إذ قال: ((وإنما سميت الحال؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الأفعال فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت، أو قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى، وانقطع، ولا لما لم يأت من الأفعال، ويبتدأ بها))[٨٣٥]، وقال أيضا: ((الحال إنما هي هيئة الفعل، أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقةً، لا يجوز أن تقول: (جاءني زيد أحمر) ولا (أخوك)، ولا (جاءني عمرو طويلا)))[٨٣٦]. وفسر ابن يعيش قول ابن السراج الأخير بقوله: ((وخص الشبه بظرف الزمان؛ لأن الحال لا تبقى، بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقضٍ لا يبقى، ويخلفه غيره، ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خلقة))[٨٣٧].

(٤) منع النحاة أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل. قال المبرد: ((لو قلت: (زيد أخوك قائما)، و(عبد الله أبوك ضاحكا) كان غير جائز،وذاك أنه ليس ههنا فعل، ولا معنى فعل))[٨٣٨].

(٥) وفي تقديم الحال على صاحبها، وعاملها منع أيضا، فأصل الحال أن تتأخر، ويتقدم صاحبها، بيد أن الحال قد تتقدم على صاحبها ما لم يعرض مانع من ذلك، فمن موانع تقديم الحال على صاحبها الإضافة إليه (أي إلى صاحب الحال) نحو (سرني مسير زيد مسرعا)، فيمتنع تقديم (مسرعا) على (مسير)؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، وما تعلق بالصلة فهو بعضها، فكذلك ما تعلق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة[٨٣٩]. كذلك فان الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعة أيضا[٨٤٠].

وكذلك الحال المحصورة يمتنع تقديمها على صاحبها قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٨٤١] [٨٤٢]. ونقل السيوطي عن ابن مالك أنه قال في كتابه (العمدة): ((ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بـ (كان)، أو (ليت)، أو (لعل)، أو فعل تعجب، أو اتصل بصلة (أل) نحو: (القاصدُك سائلا زيدٌ)، أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو: (أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا)))[٨٤٣]

أما تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فإن أغلب النحاة على منعه. نحو: (مررت راكبا بزيد). قال سيبويه: ((ومن ثم صار (مررت قائما برجل) لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل،

---

[٨٣٥] الأصول: ٢١٣/١، وينظر: شرح المفصل: ٥٥/٢.

[٨٣٦] الأصول: ٢١٣/١ -٢١٤، وينظر: شرح المفصل: ٥٥/٢.

[٨٣٧] شرح المفصل: ٥٥/٢.

[٨٣٨] المقتضب: ١٦٨/٤، وينظر: الأصول: ٢١٨/١.

[٨٣٩] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٤١/٢، ٧٤٣ -٧٤٤، وتسهيل الفوائد: ١٠٩ -١١٠، وهمع الهوامع: ٢٥/٤.

[٨٤٠] ينظر: الفوائد الضيائية: ٣٨٩/١.

[٨٤١] الأنعام: ٤٨، والكهف: ٥٦.

[٨٤٢] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٤١/٢، وتسهيل الفوائد: ١٠٩ -١١٠.

[٨٤٣] همع الهوامع: ٢٧/٤.

والعامل الباء))[٨٤٤]. بيد أن الفراء أجاز ما تقدم مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[٨٤٥] بنصب (مطويات) اذ قال: ((ومن قال (مطويات) رفع (السموات) بالباء التي في (يمينه) كانه قال: والسموات في يمينه وينصب (المطويات) على الحال، أو على القطع. والحال أجود))[٨٤٦] ونقل ابن عصفور عن الاخفش أنه استدل بهذه القراءة على تجويز هذه المسألة ورده في هذا[٨٤٧] ونقل عن أبي علي الفارسي، وابن كيسان[٨٤٨]، وكذلك ابن مالك[٨٤٩] تجويزهم ما تقدم. مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[٨٥٠]. ووروده في الشعر. منه قول الشاعر:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا، إنّها لحبيبُ

وقوله: فإنْ تكُ أذوادٌ أصبنَ ونسوةٌ فلن يذهبوا فَرْغًا بقتلِ حِبالِ

ولي على ما نسب إلى أبن مالك تعقيبة فالذي يبدو أن قوله:

وسبقُ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد أَبوْا، ولا أمنعُهُ؛ فقد وَرَدْ

لا ينبغي أن يفهم منه تجويزه المطلق كما فهم هذا بعضهم[٨٥١]؛ لأنه قد ذكر في مكان آخر أن تقديم الحال على صاحبه المجرور ((ضعيف على الأصح لا ممتنع))[٨٥٢]. فأبن مالك يحكم على هذه الحالة بـ (الضعف) وليس بالجواز، وثمة فرق بينهما.

أما ما يخص علل المانعين فقد ذكروا أن ((العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو (زيد) إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف))[٨٥٣]. وكذلك قالوا: ((وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه))[٨٥٤] وعلله أبن الحاجب بأنه ((لم يسمع من الفصحاء تقديمه))[٨٥٥].

---

[٨٤٤] الكتاب: ١٢٤/٢، وينظر: المقتضب: ١٧١/٤، ٣٠٠، والأصول: ٢١٥/١، ٢١٩، واللمع في العربية: ٦٣، وشرح المقدمة المحسبة: ٣١٥/٢، والمفصل: ١٧٨/١، ومنثور الفوائد: ٥٣، وشرح المفصل: ٥٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٢/١، ومغني اللبيب: ٤٤٣/٢، والفوائد الضيائية: ٣٨٩/١، والجملة العربية: ٦٩.

[٨٤٥] الزمر :٦٧.

[٨٤٦] معاني القرآن: ٤٢٥/٢، وهي قراءة عيسى بن عمر ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٣١.

[٨٤٧] ينظر: شرح الجمل: ٣٣٥/١ – ٣٣٦، ولم اقف على رأي للاخفش في (معاني القرآن).

[٨٤٨] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٤٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٤١/١، وحاشية الصبان: ١٧٦/٢.

[٨٤٩] ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٤٠/١ -٦٤٢، وحاشية الصبان: ١٧٦/٢ -١٧٨.

[٨٥٠] سبأ: ٢٨.

[٨٥١] ينظر: شرح أبن عقيل: ٦٤٠/١ -٦٤٢.

[٨٥٢] تسهيل الفوائد: ١١٠.

[٨٥٣] و [٨٥٤] شرح المفصل: ٥٩/٢.

[٨٥٥] الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣١/١.

أما الآية القرآنية فقد حملها النحاة على أن (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، وأن الأبيات محتملة التأويل[٨٥٦].

أما حجج المجوزين فالسماع وقد ذكرت ذلك آنفا، وكذلك قالوا: ((لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به))[٨٥٧]. وبناءا على هذا فقد ذكر الصبان رأيا وجيها أحتج به لمن جوز هذا إذ قال: ((يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردها صريح لاسيما مع مساعدة القياس))[٨٥٨]. ويبدو لي أن كلا الرأيين صائب إلا أن الأفضل منع التقديم؛ لأنه الأكثر ورودا، وعليه أغلب النحاة.

أما تقديم الحال على عامله فقد منعه النحاة أيضا إذا كان غير فعل، أو شيء فيه معنى الفعل كأسماء الإشارة، وحروف التمني، وغيرها، وبعبارة أخرى إذا كان الفعل متصرفا جاز تقديم الحال عليه نحو: (جاء زيد راكبا) يجوز: (جاء راكبا زيد)، و(وراكبا جاء زيد)[*]، وإن لم يكن متصرفا أمتنع تقديم الحال عليه نحو: (هذا زيد قائما) فيمتنع (قائما هذا زيدا)[٨٥٩]؛ لأن اسم الإشارة غير متصرف، وكذلك التعجب نحو: (ما أحسن زيدا ضاحكا) يمتنع: (ضاحكا ما أحسن زيدا)، أو يكون العامل (أفعل التفضيل) نحو:(زيدٌ أكفؤهم ناصرا) يمتنع:(زيد ناصرا أكفؤهم)،أو يكون صلة لحرف مصدري، أو الألف، واللام نحو:(يعجبني أن يقوم زيد مسرعا)، يمتنع:(أن مسرعا يقوم زيد)، أو يكون متصلا بلام الابتداء نحو:(لأصبر محتسبا)، أو لام القسم نحو:(والله لأقومن طائعا)[٨٦٠].

(٦) الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه،كما إذا كانت جوابا نحو (راكبا) لمن قال: (كيف جئت؟)، أو مقصودا حصرها نحو: (لم أعده إلا حرضا)، أو نائبة عن خبر نحو: (ضربني زيدا قائما)، أو عن اللفظ بالفعل نحو: (هنيئا لك)، أو منهيا عنه نحو﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[٨٦١]، وقوله تعالى﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا ﴾[٨٦٢][٨٦٣].

---

[٨٥٦] ينظر: حاشرة الصبان: ١٧٨/٢.

[٨٥٧] و [٨٥٨] المصدر نفسه: ١٧٦/٢.

[*] نقل عن الكوفيين أنهم منعوا هذا التركيب؛ لأن الحال عندهم إذا كان من مرفوع ظاهر. تأخرت، وتوسطت، والرافع قبلها، ولم تتقدم على الرافع والمرفوع معا؛ لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظا، ورتبة. ينظر: شرح الكافية: ٢٠٥/١، وهمع الهوامع: ٢٨/٤.

[٨٥٩] ينظر: المقتضب: ١٧٠/٤، والجمل: ٣٥، واللمع: ٦٢ -٦٣، وشرح المقدمة المحسبة: ١٦٨/١، وأسرار العربية: ١٧٧ -١٧٨.

[٨٦٠] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٥٢/٢، وشرح الكافية: ٢٠٥/١، وشرح ابن عقيل: ٦٤٧/١ -٦٥١، وهمع الهوامع: ٢٨/٤ -٣٢.

[٨٦١] النساء: ٤٣.

[٨٦٢] الإسراء: ٣٧.

[٨٦٣] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٥٢/٢، وهمع الهوامع: ٥٩/٤.

(٧) قد يقع المصدر حالا، وقد سمع هذا عن العرب كثيرا. قال سيبويه في باب (ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنه موقوع فيه الأمر): ((وذلك قولك: (قتلته صبرا)، و(لقيته فجاءة)، و(مفاجأة)، و(كفاحا)، و(مكافحة)، و(لقيته عيانا)، و(كلمته مشافهة)، و(أتيته ركضا)، و(عدوا)، و(مشيا)، وأخذت ذلك عنهم (سمعا)، و(سماعا)، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا))[٨٦٤]. أي أن سيبويه يجعل جواز إقامة المصدر مقام الحال مقصورا على ما سمع، ومنع القياس عليه. قال السيرافي: ((وليس ذلك بقياس مطرد؛ لأنه شيء وضع في موضع غيره، كما أن باب سقيا لا يطرد فيه القياس فيقال: (طعاما وشرابا)))[٨٦٥].

وقد نقل عن البصريين والكوفيين أنهم يجمعون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره[٨٦٦]. إلا المبرد فقد أجاز القياس في كل مصدر دل على فعله نحو (جئته مشيا)؛ لأن المعنى (جئته ماشيا) والتقدير (أمشي ماشيا)، فالمصدر قد دل على فعله في تلك الحال، وذكر أنه لو قلت: (جئته إعطاءا) لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، وذكر أن قولك (جئته سعيا) جيد ؛لأن المجيء يكون سعيا، وتلا قول تعالى﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا ﴾[٨٦٧] [٨٦٨]

(٨) منع النحاة وقوع الجملة الماضوية حالا، ما لم تقترن بـ(قد)، أو تضمر معها. قال الفراء: ((والحال لا تكون (يريد لا تكون ماضيا) إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾[٨٦٩]. يريد –والله أعلم - (جاؤوكم قد حصرت صدورهم)))[٨٧٠]. وإلى هذا ذهب جمع من النحاة[٨٧١]، في حين نسب إلى الكوفيين أنهم يجوزون مجيء الجملة الماضوية حالا من غير (قد) ظاهرة أو مضمرة[٨٧٢]، ونسب التجويز أيضا إلى الأخفش[٨٧٣].

---

[٨٦٤] الكتاب: ١/ ٣٧٠.

[٨٦٥] المصدر والصفحة نفسها (الهامش).

[٨٦٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٢، وهمع الهوامع: ٤/ ١٥.

[٨٦٧] البقرة: ٢٠٦.

[٨٦٨] المقتضب: ٣/ ٢٣٤، ٤/ ٣١٢ .وينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٠ (الهامش) كلام السيرافي، والمفصل: ١/ ١٨١، وشرح المفصل: ٢/ ٦٠، والايضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣٥، وهمع الهوامع: ٤/ ١٥.

[٨٦٩] النساء: ٩٠.

[٨٧٠] معاني القرآن: ١/ ٢٤.

[٨٧١] ينظر: الأصول: ١/ ٢١٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٨٩، والمفصل: ١/ ١٨٥، وشرح المفصل: ٢/ ٦٦ -٦٧، ومغني اللبيب: ٢/ ٦٣٦.

[٨٧٢] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٢٥٢، وشرح المفصل: ٢/ ٦٧، وائتلاف النصرة: ١٢٤.

[٨٧٣] ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات): ٢٤٥، والأنصاف: ٢/ ٢٥٢، وشرح المفصل: ٢/ ٦٧، وشرح الكافية: ١/ ٢١٣، وائتلاف النصرة: ١٢٤.

أما ما نسب الكوفيين فقد تقدم رأي الفراء فيه، وفضلا عن هذا فإن الأزهري قد نقل عن ثعلب أنه قال تعقيبا على قوله تعالى:﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ ما نصه: ((إذا أضمرت (قد) قربت من الحال وصارت كالاسم))[٨٧٤].

وهو رأي الطبري أيضا إذ قال: ((ولإضمار (قد) مع الماضي جاز وضع الماضي من الأفعال في موضع الحال؛ لأن (قد) إذا دخلت معه أدنته من الحال وأشبه الأسماء))[٨٧٥] أما ابن الانباري فرأيه بالمنع صريح، وواضح إذ قال: ((إن الماضي لا يكون حالا إلا بـ (قد)))[٨٧٦].

أما الكسائي فقد عُزي إليه تجويزه وقوع الماضي حالا من غير قد على قلة ، قال ابن خالويه : ((ولايكون الماضي حالا إلا مع (قد) . إلا ما حدثني أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال : قد يكون الماضي حالا بغير قد)) [٨٧٧].

فهذه آراء أغلب أئمة الكوفيين يظهر فيها جليا أنهم يقولون بمثل ما يقول به البصريون في هذه المسألة، وما عزي إليهم من أنهم لا يشترطون (قد) ظاهرة أو مضمرة أمر غير صحيح.

أما الأخفش فنص كلامه في الآية مدار الحديث ما يأتي: فـ (حصرة) اسم نصبته على الحال، و(حصرت) (فعلت)، وبها نقرأ))[٨٧٨]. من غير ما حديث يخص فيه وقوع الجملة الماضوية حالا. بعد، أو من قبل (قد) إلا أن جعله (حصرة) حالا فهم منه تجويزه الأمر من غيرما تقدير لـ (قد) .

وأود الإشارة ههنا إلى أن الأزهري، والرضي الاسترابادي، وأبا حيان من القدماء والباحثين الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، ومحمد عبد الرسول سلمان. قد تنبهوا جميعا على حقيقة رأي الكوفيين في هذه المسالة، وموافقتهم البصريين في اشتراط (قد) مضمرة، أو مظهرة لوقوع الماضي حالا[٨٧٩]، وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إليهم على وفق ما فعلت.

التمييز: - ومن مواطن المنع فيه: -

(١) يمتنع تقديم التمييز على عامله. قال سيبويه: ((ولا يقدم المفعول فيه،فتقول: (ماء امتلأت)))[٨٨٠]، ويبدو أن سيبويه أراد بالمفعول فيه ههنا التمييز، ويظهر هذا في المثال الذي ذكره،

---

[٨٧٤] تهذيب اللغة (حصر): ٢٣١/٤، والبحث النحوي في تهذيب اللغة: ٢٢٤.

[٨٧٥] جامع البيان: ١٩٩/٥.

[٨٧٦] شرح القصائد السبع: ٣٧ -٣٨.

[٨٧٧] اعراب القراءات السبع وعللها : ٥٤١/٢ -٥٤٢ .

[٨٧٨] معاني القرآن: ٢٤٤/١.

[٨٧٩] ينظر: تهذيب اللغة (حصر): ٢٣٠/٤ -٢٣١، و(قد) ٢٦٧/٨، وشرح الكافية:١/ ٢١٣، وارتشاف الضرب: ٣٧٠/٢ ،وابن الانباري في كتابه الأنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٧ -٢١٨ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة: ٢٢٥.

[٨٨٠] الكتاب: ٢٠٥/١.

وقد ذهب إلى هذا جمع من النحاة[٨٨١]. إلا المازني والمبرد فقد جوزا أن يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلا. قال المبرد:((أعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه،لتصرف الفعل فقلت: (تفقّأتُ شحمًا)، و(تصبّبتُ عرقًا)،فإن شئت قدمت، فقلت (شحمًا تفقّأتُ)، و(عرقًا تصبّبتُ) وهذا لا يجيزه سيبويه...وتقول: (راكبا جاء زيد)؛ لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا، وهذا رأي ابي عثمان المازني، قال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلا:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبها وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ))[٨٨٢].

يتبين من هذا النص أن علة تجويز المبرد لتقديم التمييز هي القياس على الحال، فكما جاز تقديمه على عامله إذا كان فعلا جاز هذا في التمييز كذلك، وكذلك أستدل بشاهد من الشعر، ونقل أبن مالك الجواز أيضا عن الكسائي، ووافقه في هذا[٨٨٣].

وتعددت علل المانعين، فذكر بعضهم أن المميز هو الفاعل في المعنى، فأصل الكلام (تصبب عرقي) و(تفقأ شحمي)، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز[٨٨٤].

في حين ذهب ابن الحاجب إلى أن تقديم التمييز ((يخرجه عن حقيقة التمييز، فكان في تقديمه إبطال أصله. إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل، وهو في المعنى، والتفسير لا يكون إلا لمفسر، والمفسر لا بد في المعنى أن يكون مقدما على التفسير، وإلا لم يكن تفسيرا له، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك))[٨٨٥].

وقد رد ابن جني حجة المجوزين في قياسهم على الحال، فذكر أن الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة كما كان المميز، فليس التقدير فيه (جاء راكبي)، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف، ولم تكن فاعلة فينقل الفعل عنها[٨٨٦]. أما البيت الشعري فقد ذكر هو نفسه أن الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبا إسحاق الزجاج قد رووا البيت بوجه آخر وهو:

وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

ومن ثم عقب على هذا بقوله: فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم[٨٨٧].

---

[٨٨١] ينظر: الأصول: ٢/٢٢٣ -٢٢٤، ٢٢٩، والخصائص: ٢/٣٨٦، والتبصرة والتذكرة: ١/٣١٨ -٣١٩، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٩، والمفصل: ١/١٩٠، وأسرار العربية: ١٨١ -١٨٢، وشرح المفصل: ٢/٧٣ -٧٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٥٦، والمقرب: ١٨٣، وشرح الجمل: ٢/٢٨٣ -٢٨٤، وشرح الكافية: ١/٢٢٣، وشرح أبن عقيل: ١/٦٧٠، والفوائد الضيائية: ١/٤٠٩ -٤١٠، وهمع الهوامع: ٤/٧١ -٧٢، والأشباه والنظائر: ٢/٢٢٨، والجملة العربية: ٧٠.

[٨٨٢] المقتضب: ٣/٣٦ -٣٧.

[٨٨٣] ينظر: تسهيل الفوائد: ١١٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٧٥ -٧٧٦.

[٨٨٤] ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٦، والتبصرة والتذكرة: ١/٣١٩، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٩، والإنصاف: ٢/٨٣٠، وشرح المفصل: ٢/٧٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٥٦.

[٨٨٥] الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٥٦.

[٨٨٦] و [٨٨٧] الخصائص: ٢/٣٨٦ -٣٨٧، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٩، والإنصاف: ٢/٨٣١، وشرح المفصل: ٢/٧٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٥٧.

وفي ختام هذه المسألة أودُّ أن أورد نصًّا مهما لأبن الحاجب ذكره عقيب مسألة المنع هذه إذ قال: ((إن ذلك خلاف القياس، واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود، ولا يحتج به، وما ذكروه من المعنى لا ينهض؛ لأنه معارض بمثله في المنع، وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عندهم سماعا، فقد تبين أن ما لم يسمع لا ينهض على ما نسب إلى سيبويه))[٨٨٨]. وبناءا على ما تقدم كله، فالذي يبدو لي -والله أعلم - منع تقديم التمييز على عامله لقوة الحجة فيه سماعا، وقياسا، فضلا عن أن أغلب النحاة عليه.

(٢) ذكر أبن عصفور أنه يمتنع أن يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي نحو (أحد)، ولا بالأسماء المتوغلة في البناء، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام كـ (شيء)، و(موجود) وما أشبهها[٨٨٩].

(٣) يمتنع في حالات معينة إظهار (من) مع التمييز، وذلك إذا كان عددا، فلا يقال: (عشرون من درهم)، وكذلك إذا كان فاعلا، ومفعولا في المعنى، فلا يقال: (طاب زيد من نفس)، ولا (فجرت الأرض من عيون)[٨٩٠].

(٤) ومما يمتنع في باب التمييز إضافة المميز الذي فيه نون، والنون من تمام ذلك المميز كنون (عشرين) فتقول (عندي عشرون درهما)، ويمتنع (عندي عشروُ درهمٍ)؛ لأن النون من تمام المميز، أي من تمام بنيته قال المبرد: ((فإن قلت: هل يجوز (عندي عشروُ رجلٍ)؟ فإن ذلك غير جائز؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك، إذا قلت: (عشرو زيد)، فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين، ولم يكن إلى النصب سبيل؛ لأنه في باب الإضافة كقولك (ثوب زيد)، و(درهم عبد الله)، والتبيين في بابه من النصب، واثبات النون، فأمتنع إدخاله في غير بابه مخافة اللبس))[٨٩١].

وفيه أيضا أن المميز المضاف يمتنع أضافته إلى التمييز فنقول: (عندي ملء زق عسلا)، ويمتنع (ملء عسل) قال المبرد: ((وكما امتنعت من أن تقول(عشرو درهم)... امتنعت في قولك: (أنت أفرههم عبدا) من الإضافة))[٨٩٢]. وذلك؛ لأن المضاف من تمام المضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فضلا عن أنه يترتب على ذلك فساد المعنى[٨٩٣]، وقد ورد في القرآن العزيز قوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٨٩٤]، ولا يصح (ملء ذهب).

---

[٨٨٨] الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٥٧.

[٨٨٩] المقرب: ١٨٣، وشرح الجمل: ٢/٢٨٥.

[٨٩٠] ينظر: الأصول: ١/٣١٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٧٤، وشرح أبن عقيل: ١/٦٦٩، وهمع الهوامع: ٤/٦٦ -٦٧.

[٨٩١] المقتضب: ٣/٣٣، وينظر: المفصل: ١/١٨٩، وشرح المفصل: ٢/٧١ -٧٢.

[٨٩٢] المقتضب: ٣/٣٤، وينظر: المفصل: ١/١٨٩، وشرح المفصل: ٢/٧١ -٧٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٧١.

[٨٩٣] ينظر: شرح الكافية: ١/٢٢٠.

[٨٩٤] آل عمران: ٩١.

(٥) ذكر أبن السراج أنه يمتنع الاتيان بتمييزين. إذ قال: ((ولا يجوز عندي: (ملء زق عسلا سمنا) إلا في بدل الغلط خاصة؛ لأنه لا يكون عندك ملء زق سمنا، وملؤه عسلا؛ لأنه من أيهما امتلأ فقد شغله عن الآخر))[٨٩٥]، واستدل على منعه بقول الله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[٨٩٦]، وقوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ .

(٦) أختلف النحاة في كون التمييز نكرة أو معرفة، فذهب البصريون إلى أن التنكير شرط في ذلك، ويمتنع أن يكون معرفة، ورأى الكوفيون جواز أن يكون معرفة[٨٩٧].

واستدل الكوفيون بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٨٩٨]. قال الفراء: ((العرب توقع (سفه) على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[٨٩٩]، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسر، والمفسر في اكثر الكلام نكرة. كقولك (ضقت ذرعا)))[٩٠٠].

وتأول البصريون نحو (سفه زيد نفسه) على تضمين الفعل ما يتعدى، فتنتصب تلك الأسماء على المفعول به، أو على إسقاط حرف الجر[٩٠١].

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي: أن تنكير التمييز هو الغالب، وهو الأصل، وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة[٩٠٢].

---

[٨٩٥] الأصول: ٣٢١/١.

[٨٩٦] المائدة: ٩٥.

[٨٩٧] معاني القرآن (الفراء): ٧٩/١، ٣٠٨/٢، وتهذيب اللغة: (سفه): ١٣٢/٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١٠٩/١، وارتشاف الضرب: ٣٨٤/٢، وائتلاف النصرة: ٤٤، ومعاني النحو: ٧٤٥/٢، والبحث النحوي في تهذيب اللغة: ٢٧٧.

[٨٩٨] البقرة: ١٣٠.

[٨٩٩] القصص: ٥٨.

[٩٠٠] معاني القرآن: ٧٩/١، ونسب الأزهري كلام الفراء هذا إلى الكسائي أيضا، ينظر: تهذيب اللغة: (سفه) ١٣٢/٦، والبحث النحوي في تهذيب اللغة: ٢٢٧.

[٩٠١] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١٠/١، وشرح الكافية: ٢٢٣/١، وارتشاف الضرب: ٣٨٤/٢.

[٩٠٢] ينظر: معاني النحو : ٧٤٥/٢.

المبحــــث الثـــــالــــث

المجــــــــــرورات

أولا : المجـــرور بالحــرف: -

وسأتناول فيه بدءا مواطن المنع في حروف الجر بصورة عامة وعلى نحوٍ ممّا يأتي: -

(١) حروف الجر يمتنع أن يُقدّم عليها ما عملت فيه. أي أن المجرور لا يتقدم على الجار[٩٠٣]؛ لأن المجرور كبعض حروف الجار، وبعض حروف الشيء لا يقدم عليه[٩٠٤]. كما أن حروف الجر لا تقع في صدر الكلام إلا (رب) فيجوز فيها ذلك[٩٠٥].

(٢) يمتنع الفصل بين الجار والمجرور. قال سيبويه: ((لا يفصل بين الجار، والمجرور))[٩٠٦]. وجعل التركيب (مررت بقائما رجل) خبيثا. وقال المبرد: ((ولا يجوز أن تفصل بين الخافض، والمخفوض إلا في الضرورة. إلا بحشو كالظروف، وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض))[٩٠٧].

فالمبرد ههنا يجوز الفصل بين الجار، والمجرور بالظرف، وما أشبهه مما لا يعمل فيه الجار نحو: (إن عمرا لا خير في اليوم عمرو)، و(ليس إلى منها النزول سبيل)[٩٠٨].

وذكر ابن السراج أن الأخفش أجاز في النثر الفصل بالقسم بين الجار والمجرور نحو (اشتريته بوالله درهم) ورد عليه هذا ومنعه[٩٠٩]، والذي يبدو أن رأي سيبويه ومن تبعه بالمنع هو الأولى وليس ثمة شيء يدعو المتكلم إلى الفصل بين الجار والمجرور فيقول (مررت بقائما رجل)، أو (لا خير في اليوم عمرو) وغيرها من التراكيب التي ليس في التكلم بها فائدة.

---

[٩٠٣] ينظر: الأصول: ١١٧/٢، ٢٣٠، والكتاب: ٣٦٣/٢ (الهامش) كلام السيرافي، والتبصرة والتذكرة: ٥٠٦/١، وأسرار العربية: ٣٠٠، والجملة العربية: ٧١.

[٩٠٤] ينظر: التبصرة والتذكرة: ٥٠٦/١.

[٩٠٥] ينظر: أسرار العربية: ٢٣٧.

[٩٠٦] الكتاب: ١٢٤/٢، وينظر: الأصول: ٢٣٠/٢، والخصائص: ١٠٧/١ -١٠٨، ٣٩٧/٢، والتبصرة والتذكرة: ٥٠٦/١، وأسرار العربية: ٣٠٠، وارتشاف الضرب: ٤٧٣/٢.

[٩٠٧] المقتضب: ٦٢/٣.

[٩٠٨] ينظر: المقرب: ٢١٦، ٢١٧، وهمع الهوامع: ٢٢٦/٤ -٢٢٧، وحاشية الصبان: ٢٣٦/٢.

[٩٠٩] ينظر: الأصول: ٤٢٢/١، وتسهيل الفوائد: ١٤٩، وهمع الهوامع: ٢٢٧/٤، وحاشية الصبان: ٢٣٦/٢، والمؤاخذات النحوية: ٢٣٣، وما نسبوه إلى الأخفش نسبه أبو حيان إلى الكسائي: ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٧٤/٢.

(٣) ويمتنع أيضا دخول حرف الجر على مثله. قال ثعلب: ((الباء لا تدخل على (من)، ولا خافض على خافض))[٩١٠]، وقال أبن السراج: ((لايجوز أن تدخل (الباء) على (إلى)، ولا (اللام) على (من)، ولا (في) على (إلى)، ولا شيئا منها على الآخر))[٩١١]. وقد حمل ابن يعيش قول الشاعر:

فلا واللهِ لا يُلْفَى لما بي ولا لِلَما بِهِمْ أبدًا دواءُ

على الشذوذ[٩١٢]، وقيل يجوز هذا في الشعر[٩١٣].

(٤) وتدخل حروف الجر على الأسماء، و ((لا تعمل في الفعل، ولا تدخل عليه، لا تقول: (مررت بيضرب)، ولا (ذهبت إلى قام)))[٩١٤].

وقد ذكر ابن يعيش علة هذا إذ قال: ((إن الجر آمتنع في الأفعال لأمرين. أحدهما: أن الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجر، والإضافة، فحروف الجر لها معان من التبعيض، والغاية، والملك، وغير ذلك مما لا معنى له في الأفعال، وأما الإضافة فالغرض بها التعريف، أو التخصيص، والأفعال في غاية الإبهام، والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف، ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة.

الأمر الثاني: أن الفعل يلزمه الفاعل، ولا يفارقه، والمضاف إليه داخل في المضاف، ومن تمامه، وواقع موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان))[٩١٥].

(٥) منع النحاة حذف حرف الجر، وإبقاء عمله إلا في ضرورة شعر. قال الفراء: ((ولم يجز أن تقول في الخفض: (قد أمرت لك بالف ولأخيك ألفين)، وأنت تريد (بألفين)؛ لأن إضمار الخفض غير جائز))[٩١٦]، وقال أيضا: ولا يجوز في العربية أن تقول: (جئت عند زيد) وأنت تريد: (من عند زيد)))[٩١٧].

وإلى هذا ذهب جمعٌ كبيرٌ من النحاة[٩١٨]. إلا أن سيبويه قد نقل عن شيخه الخليل أنه أجاز حذف حرف الجر تخفيفا على اللسان فيما كثر استعماله وذلك في قولهم: (لاه أبوك، ولقيته أمس). وإنما هو (لله أبوك)، و(لقيته بالأمس)، ولكنهم حذفوا الجار، والألف واللام تخفيفا على

---

[٩١٠] مجالس ثعلب: ٤٦٧/٢.

[٩١١] الأصول: ٤١٥/١، وينظر: أسرار العربية: ٢٣٢، وشرح المفصل: ١٥/٩، ١٧ –١٨.

[٩١٢] ينظر: شرح المفصل: ١٥/٩، ١٧ –١٨.

[٩١٣] ينظر: ضرائر الشعر: ١٩٣ –١٩٤، وذكر أبياتا أخرى دخل فيها حرف الجر على مثله.

[٩١٤] الأصول: ٥٥/١، ٤٠٨، وينظر: أسرار العربية: ٢٩١.

[٩١٥] شرح المفصل: ١١/٧.

[٩١٦] معاني القرآن: ١٩٦/١.

[٩١٧] المصدر نفسه: ٣٥٣/١.

[٩١٨] ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٨٩/١، والكامل: ٣٤/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٠٧/٢، وشرح المفصل: ٨/٨، ٥٠، ٥٢، وشرح الجمل: ٣٠٤/١ –٣٠٧، والمقرب: ٢١٦، وارتشاف الضرب: ٤٧٠/٢، وشرح أبن عقيل: ٥٣٨/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٤.

اللسان، ووافقه على هذا إذ قال: ((وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه، ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج))[٩١٩]. وأنشد لآمرى القيس:

ومثلكِ بكرًا قد طرقتُ وثيّبًا   فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ

وذكر أنه أراد: رب مثلك[٩٢٠].

يتبين مما تقدم أن سيبويه يجوز الحذف في الشعر وكذلك فيما كثر من كلام العرب تخفيفا على اللسان، وفضلا عما تقدم فقد أجاز سيبويه حذف حرف الجر من الفعل اللازم الدال على ظرف المكان، وما اشتق من لفظة. نحو (ذهب، وقعد)؛ لأنها يعلم منها أنها للحدث، وإن لم يذكر معها الظرف نحو: (قعدت المكان الذي رأيت)، و(ذهبت وجها من الوجوه) أي (في المكان)، و(إلى وجه)[٩٢١].

وأجاز في موضع آخر قولهم: (ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه، وبطنُه)، و(مُطِرْنا سَهْلُنا، وجَبَلُنا) على تقدير حذف حرف الجر، وجعل (ظهره)، و(سهلنا) مفعولا ثانيا[٩٢٢].

ومنع في غير هذا حذف حرف الجر، وقد نسب القيرواني إلى البصريين المنع في الكلام، والشعر[٩٢٣]. ويبدو أنه مذهب المبرد وحده إذ ضعف قول جرير:

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا   كلامكُم عليّ إذًا حرامُ

وذكر أنه قرأ على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير: (مررتم بالديار ولم تعوجوا) مما يدل على أن الرواية مغيّرة، وذكر أن السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة[٩٢٤]. أما المجرور فيمتنع حذفه هو أيضا[٩٢٥]، وجعل ابن عصفور حذفه قبيحا جدا[٩٢٦].

(٦) يمتنع حرف الجر من الدخول على (كيف)، وعلى الأسماء التي يدل عليها (كيف)، وكذلك أسماء الأفعال من مثل: (نزالِ)، و(تراكِ)، و(صه)، و(مه)، ونحو ذلك، لا يحوز دخول حرف الجر عليها[٩٢٧].

---

[٩١٩] الكتاب: ١٦٣/٢، ١٦٠، وينظر: مغني اللبيب: ٦٠٩/٢، والمؤاخذات النحوية: ١٨٨.

[٩٢٠] ذكر أبن عقيل أنه يجوز حذف (رب) بعد الواو. ينظر: شرح أبن عقيل: ٣٦/٢.

[٩٢١] ينظر: الكتاب: ٣٥/١.

[٩٢٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٥٨/١ -١٥٩، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٧٩/١.

[٩٢٣] ضرائر الشعر: ١٣٤ -١٣٥.

[٩٢٤] ينظر: الكامل: ٣٤/١.

[٩٢٥] ينظر: مغني اللبيب: ٧٨/١، وحاشية الصبان: ١٦٧/١.

[٩٢٦] ينظر: شرح الجمل: ٤٧٩/١.

[٩٢٧] ينظر: المسائل العسكريات: ٦٩ -٧٠.

وبناءا على ما تقدم منعوا في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[٩٢٨]. أن تكون (كيف) بدلا من (الإبل)؛ لأن الجار لا يدخل على (كيف)[٩٢٩].

(٧) يمتنع جر الضمير بحروف الجر: (الكاف، حتى،منذ، رب، التاء، الواو) قال سيبويه في باب (ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر): ((وذلك (الكاف) في: (أنت كزيد)، و(حتى)، (ومذ)، وذلك؛ لأنهم استغنوا بقولهم (مثلي)، و(شبهي) عنه فأسقطوه، واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: (رايتهم حتى ذاك)...، وبالإضمار في (إلى) إذ قال: (دعه إليه)؛ لأن المعنى واحد، كما استغنوا بـ (مثلي)، و(مثله) عن (كِي) و(كَهُ) واستغنوا عن الإضمار في (مذ) بقولهم: (مذ ذاك)؛ لأن (ذاك) اسم مبهم، وإنما يذكر حين يُظنّ أنه قد عرفت ما يعنى. إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف. فيجرونها على القياس. قال العجاج:

وأمّ أوعالٍ كهَا أو أقربُا

وقال:

فلا ترى بعلا ولا حلائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظلا

شبهوه بقوله (كَهُ، وكهُنّ) ولو أضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: (ما أنت كي)، و(كي) خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة))[٩٣٠].

فسيبويه يمنع جر الضمير بـ (الكاف، وحتى، ومذ) إلا في الشعر، وقد ذهب إلى هذا أيضا جمع من النحاة[٩٣١]. بيد أن بعضا منهم قد نسب إلى المبرد أنه يجوز ما منعه سيبويه في حرفي الجر (الكاف وحتى)[٩٣٢]، وقيل في (مذ وحتى)[٩٣٣]، وقيل في (حتى)[٩٣٤] وحدها، أو (مذ)[٩٣٥]، وقيل أختلف معه في الثلاثة[٩٣٦].

وقد رجعت إلى كتابي المبرد (المقتضب)، و(الكامل)، فلم أحده يتحدث عن تجويز جر الضمير بهذه الأحرف. إلا (الكاف) فقد قال فيها: ((كما أن بنية (الكاف) الفتح إذا قلت: (أنت كزيد)، و(لست كه يا فتى). فإن قال: فما بالك تكسرها إذا قلت: (لست كي)؟ فإنما ذاك؛ لأن ياء

---

[٩٢٨] الغاشية: ١٧.

[٩٢٩] ينظر: مغني اللبيب: ١/٢٠٧.

[٩٣٠] الكتاب: ٢/٣٨٣ –٣٨٥.

[٩٣١] ينظر: الأصول: ١/٤٢٦، ٤٣٩، وشرح المقدمة المحسبة: ١/٢٤١، والمفصل: ٢/١٧٧، ١٨٢، وشرح الجمل: ١/٢٦٥، ٤٧٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٩١، وشرح ابن عقيل: ٢/١١ –١٢.

[٩٣٢] ينظر: الأصول: ١/٤٣٩، والفوائد الضيائية: ٢/٢٢٣،٣٣٣.

[٩٣٣] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٦٧٠.

[٩٣٤] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٤٦٩، ومغني اللبيب: ١/١٢٣، وهمع الهوامع: ٤/١٦٦، وقد نسبوه إلى الكوفيين أيضا.

[٩٣٥] ينظر: منثور الفوائد: ٣٩.

[٩٣٦] ينظر: شرح المفصل: ٨/١٦، ٤٤.

الإضافة تحول كل حركة إلى كسرة. تقول: (هذا غلامي)، و(ضربت غلامي)، و(المال لي)))[٩٣٧].
فكلام المبرد ههنا يوحي بأنه يجيز جر الضمير بـ (الكاف) وحدها نحو (كه) و(كي)، وبهذا يغدوا ما نسب إليه في (حتى، ومذ) أمرا مشكوكا فيه.

بينت فيما تقدم مواطن المنع التي تخص حروف الجر والمجرور بها بصورة عامة. وهاأنذا أعرض لمواطن المنع التي تخص حروف الجر كلا على انفراد.

(١) الباء: – وفيها أنه يمتنع أن تجمع بينها وبين الهمزة، فلا يجوز أن تقول: (أُدخلَ بزيدٍ الدارُ)؛ لأنهما يتشابهان[٩٣٨].

(٢)حتى: – وفيها: –

(أ) أنها لا تجرُّ إلا ما كان آخرا، أو متصلا بالآخر؛ لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه. تقول: (أكلتُ السمكَةَ حتى رأسِها) و(نمتُ البارحةَ حتى الصباح)، ولا تقول: حتى نصفها، أو ثلثها كما تقولك إلى نصفها، وإلى ثلثها[٩٣٩].

(ب) و((المجرور بـ (حتى): وهو ما انتهى الأمر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه إلا الجر؛ لأن معنى العطف قد زال،وذلك قولك: (إن فلانا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر)، فانتهت (حتى) بصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز أن تنصب (يوم الفطر)؛ لأنه لم يصمه، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله))[٩٤٠] . لذلك تقول: (أتيتك الأيام حتى يوم الخميس)، ولا يجوز: (حتى يوم)؛ لأنه لا فائدة فيه[٩٤١].

(ج) ويكون ما بعد (حتى) جزءا مما قبلها، ومن جنسها أيضا، فلا تقول: (ركبت الخيل حتى الحمار)[٩٤٢].

(د) و((لا يجوز أن يكون الاسم بعد (حتى) إلا من جماعة، كالاستثناء، لا يجوز أن يكون بعد واحد، ولا أثنين؛ لأنه جزء من جماعة))[٩٤٣].

(٣) رُبَّ : – وفيها : –

(أ) لا يليها إلا النكرة، ولا يجوز أن تعمل في معرفة[٩٤٤].

---

[٩٣٧] المقتضب: ١/٢٢٥، وممن أجازه أيضا ابن سعيد المؤدب: ينظر: دقائق التصريف: ٣٨٨.
[٩٣٨] ينظر: الجمل في النحو: ٨٣.
[٩٣٩] ينظر: المفصل: ٢/١٧٦ –١٧٧، وشرح أبن عقيل: ٢/١٧ –١٨، وهمع الهومع: ٤/١٦٥.
[٩٤٠] الأصول: ١/٤٢٦.
[٩٤١] ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٢٧.
[٩٤٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٢٤، والأشباه والنظائر: ٢/١٨٣.
[٩٤٣] الأصول : ١/ ٤٢٤.
[٩٤٤] ينظر: الكتاب: ٢/٣٠٠، والأصول: ١/٤١٦، والمفصل: ٢/١٧٩، وشرح المفصل: ٨/٢٧.

(ب) لابـد للنكـرة الـتي تلـي (رب) مـن صـفة، إمـا اسـم، وإمـا فعـل، لا يجـوز أن تقـول: (رب رجـل وتسكت، حتى تقول: (ربّ رجلٍ صالح)[٩٤٥].

(ج) الفعل العامل في (رب) فعل ماض. نحو (ربّ رجلٍ كريمٍ قد لقيت)، ولا يجوز: (سألقى)، أو (لألقينّ)[٩٤٦]؛ لأن السين تفيد الاستقبال، والنون تفيد التأكيد، وتصرف الفعل إلى الاستقبال[٩٤٧]، وفعل (رب) لا يكون مستقبلا؛ لأنها للتقليل المحقّق، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي[٩٤٨].

(٤) (منذ)، و(مذ): - وفيهما: -

(أ) تخفض (منذ) ما بعدها على كل حال، وهي في الزمان بمنزلة (من) في سائر الأسماء. وذكر الزجاجي أنك لو استعملت (من) مكان (منذ) فقلت: (ما رأيتُهُ من يومين، أو من شهرين)، كان ذلك قبيحا،وأهل البصرة لا يجيزونه[٩٤٩].

(ب) ولا تدخلان إلا على الزمان، ولا تدخلان منه إلا على المعدود، أو المعرفة، فإن دخلا على غيره فمؤول، فلا يجوز: (ما رايته مذ حين)، ولا (مذ زمان)، ولا (مذ وقت)، وتقول: (ما رأيته مذ الليلة)، و(مذ اليوم)، ولا يجوز (مذ الليل)، ولا (مذ النهار)؛ لأن النهار عبارة عن الضياء، والليل عبارة عن الظلام، وذلك لا يحصل شيئا شيئا، فلذلك لم تدخل عليهما (مذ)[٩٥٠].

(٥) (التاء): - ويمتنع دخولها على غير اسم (الله) تبارك وتعالى. قال سيبويه: ((التاء: لا تجر في القسم، ولا في غيره إلا الله))[٩٥١]، وقال المبرد: ((ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم؛ لأن المعنى الذي يوجب التعجب إنما وقع ههنا))[٩٥٢].وقيل أن بعضهم قال: (تَرَبَّ الكعبةِ)[٩٥٣]، و(تَحَياتِكَ)[٩٥٤].

(٦) (مِنْ): وفي زيادتها مسألة للمنع : قال سيبويه في معرض حديثه عن (من): ((وتكون أيضا للتبعيض تقول: (هذا من الثوب)، و(هذا منهم) كأنك قلت: (بعضه)، وقد تدخل في موضع لو لم

---

[٩٤٥] الأصول: ٤١٨/١.

[٩٤٦] ينظر: المفصل: ١٧٩/٢.

[٩٤٧] ينظر: شرح المفصل: ٢٩/٨.

[٩٤٨] ينظر: الفوائد الضيائية: ٣٢٧/٢.

[٩٤٩] ينظر: الجمل في النحو: ١٣٩.

[٩٥٠] ينظر: شرح الجمل: ٥٩/٢، والمقرب: ٢٢٢.

[٩٥١] الكتاب: ٥٩/١.

[٩٥٢] المقتضب: ٢٧٥/٤، وينظر: ٣٢٠/٢، والأصول: ٤٣٠/١، والتبصرة والتذكرة: ٤٤٦/١، والنكت في تفسير الكتاب: ١٩٥/١، والمقرب: ٢١٣، وشرح الكافية الشافية: ٧٩٢/٢، وشرح ابن عقيل: ١٢/٢ -١٣، والفوائد الضيائية: ٣٣٠/٢، وهمع الهوامع: ٢٣٥/٤.

[٩٥٣] ينظر: المقرب: ٢١٣، وشرح الكافية الشافية: ٧٩٢/٢، وذكر ابن مالك أن الأخفش هو الذي حكاه.

[٩٥٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢/٢ -١٣.

تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجل)، و(ما رأيت من أحد) لو أخرجت (من) كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بـ(من)؛ لأن هذا موضع تبعيض))[٩٥٥].

فسيبويه يعني أن (من) تأتي زائدة للتوكيد في قولهم (ما أتاني من أحد)، ويصح حينئذٍ إسقاط (من)، وقد فهم من تبعه من كلامه هذا أنه يمنع زيادة (من) إلا بشرطين: أحدهما: أن لا يكون الكلام موجبا، فتسبق بنفي أو شبهه، والآخر: أن يكون الاسم بعدها نكرة[٩٥٦]. فتفيد استغراق الجنس.

وقد وافق أبو عبيدة سيبويه في هذا، إذ اشترط لجواز زيادة (من) أن لا يكون الكلام موجبا، ولا يكون الاسم بعدها معرفة إذ قال: ((ولا تزاد (من) في أمر واجب، يقال: (ما عندي من شيء) و(ما عندك من خير)، و(هل عندك من طعام)، فإذا كان واجبا لم يجز شيء من هذا فلا تقول: (عندي من خير)، ولا (عندي من درهم)، وأنت تريد (عندي درهم)))[٩٥٧].

أما الأخفش فيجيز زيادتها في الواجب وفي غيره، داخلة على معرفة أو نكرة إذ قال في قول الله تعالى: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا﴾[٩٥٨]: ((وإن شئت جعلته على قولك (ما رأيت من أحد)، تريد: (ما رأيت أحدا)..))[٩٥٩]. وقال أيضا في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٩٦٠]: ((فهذا ليس باستفهام، ولا نفي، وتقول (زيد من أفضله) تريد (هو أفضلها)))[٩٦١]. فالأخفش في هذين الموضعين يعد (من) زائدة سواء كانت في واجب، أو غيره، أما زيادته إياها قبل المعرفة فيظهر في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾[٩٦٢] إذ قال: ((أي: (والبقر والغنم حرمنا عليهم)، ولكنه أدخل فيها (من) والعرب تقول: (قد كان من حديث) يريدون: (قد كان حديث)))[٩٦٣].

وقد نسب ابن عصفور، وابن هشام، وابن عقيل جواز زيادة (من) في الواجب إلى الأخفش

---

[٩٥٥] الكتاب: ٢٢٥/٤.

[٩٥٦] ينظر: الأصول: ٤١٠/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤١٦/٢ –٤٢١، والمقرب: ٢١٧، وشرح ابن عقيل: ١٦/٢ –١٧، والمؤاخذات النحوية: ٢٣٥.

[٩٥٧] مجاز القرآن: ٣١/٢.

[٩٥٨] البقرة: ٦١.

[٩٥٩] معاني القرآن: ٨٩/١، وينظر: ١٨٠، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٤٢، ٣٠٧/٢، ٤٥٨.

[٩٦٠] البقرة: ٢٧١.

[٩٦١] معاني القرآن: ٩٩/١.

[٩٦٢] الأنعام: ١٤٦.

[٩٦٣] معاني القرآن: ٢٩٠/٢.

والكوفيين[٩٦٤]، وما نسبوه إلى الأخفش أمر دقيق كما تقدم. أما ما نسبوه إلى الكوفيين فيبدو أن الأمر على خلاف ما نسب إليهم، فقد وجدت ثعلبا يتفق مع البصريين فيما اشترطوه ؛ إذ قال في قول الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾[٩٦٥]: (((من) تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف))[٩٦٦].

وكذلك أبو بكر بن الأنباري الذي اشترط كون مجرورها نكرة، وأن تسبق بنفي وشبهه. فقال: ((فإذا جاءت الأفعال محققة لم تدخل معها يعني (من) كقولك: (أكرمت رجلا)، و(كسبت مالا) لا يجوز (أكرمت من رجل)، و(كسبت من مال)))[٩٦٧].

فهما يتفقان مع النحاة البصريين فيما اشترطوه لزيادة (من). أما الفراء فعلى الرغم من أنه لم يصرح بذكر هذين الشرطين فالذي يفهم من كلامه أنه لا يخرج عما اشترطه النحاة. إذ قال تعقيبا على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ ﴾[٩٦٨]: ((لو كان (المحدث) رفعا لكان صوابا، على تأويل حذف (من) من قوله (من ذكر)))[٩٦٩]. وقال أيضا في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾[٩٧٠]. ((تجعل (غير) تابعا للإله، وقد يرفع: يجعل تابعا للتأويل في (إله) ألا ترى أن (الإله) لو نزعت منه (من) كان رفعا))[٩٧١].

وقد وافق الطبري الفراء في تأويله الآية الأخيرة[٩٧٢]. في حين حمل (من) في الآيتين (٦١)، (٢٧١) من سورة البقرة اللتين جعل الأخفش فيهما (من) زائدة. على أنها تبعيضية[٩٧٣]. وكلتا الآيتين اللتين ذكرهما الفراء وجعل (من) فيهما زائدة يتوافر فيهما شرطا الزيادة: عدم الإيجاب، وتنكير المجرور[٩٧٤]. مما يؤكد وهم من نسب إلى الكوفيين تجويزهم زيادة (من) في الواجب.

---

[٩٦٤] ينظر: شرح الجمل: ٤٨٥/١، ومغني اللبيب: ٣٢٤/١ -٣٢٥، ونسبه إلى أبو علي الفارسي أيضا، وشرح ابن عقيل: ١٦/٢ -١٧، ونسبه الباقولي إلى الأخفش والكسائي: ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤١٩/٢، وزاد ابو حيان والمرادي عليهما هشاما. ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٤٤/٢، والجنى الداني: ٣٢١، والخلاف النحوي بين الكوفيين ص ٨٢.

[٩٦٥] الفرقان: ١٨.

[٩٦٦] مجالس ثعلب: ١٠٢/١.

[٩٦٧] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٩٦، وينظر: الدراسات اللغوية والنحوية في شرح القصائد: ١٤٢، والمؤاخذات النحوية: ٢٣٥.

[٩٦٨] الأنبياء: ٢.

[٩٦٩] معاني القرآن: ١٩٧/٢، ونحو القراء الكوفيين: ٢١٦.

[٩٧٠] الأعراف: ٥٩.

[٩٧١] معاني القرآن: ٣٨٢/١، وينظر: ١٤٠/٣.

[٩٧٢] ينظر: جامع البيان: ٢١٣/٨.

[٩٧٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣١٠/١، ٩٤/٣.

[٩٧٤] وقد جوز الباقولي زيادة (من) في قوله تعالى ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ وقد تقدم أنه وافق النحاة في اشتراطهم ما اشترطوه في زيادة (من) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤١٦/٢.

وأود الإشارة في ختام هذه المسألة إلى أن المبرد قد تناقض في كلامه على زيادة (من) فمرة رأيته يمنع زيادة (من) من غير تقييد بشرطٍ إذ قال: ((وأما قولهم: إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا... .فذلك قولهم: (ما جاءني من أحدٍ)))[٩٧٥] . في حين عاد وذكر في موضعين آخرين عكس ما قرره تماما، واشترط ما اشترطه النحاة في زيادة (من) من عدم وقوعها بعد كلام موجب، وأن يكون مجرورها نكرة لا معرفة[٩٧٦].

ثانيًا : المجرور بالإضافة: ومن مواطن المنع فيه:

(١) يمتنع تقديم المضاف إليه على المضاف، ويمتنع تقديم معمول المضاف إليه أيضا[٩٧٧]. فيمتنع في نحو: (أنا مثل ضارب زيدا) أن يقدم (زيد) على (مثل)، ونقل عن الكسائي أنه يجيز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف في مثل: (أنت أخانا أول ضارب)[٩٧٨].

أما ابن مالك، وابن هشام فقد أجازا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان (غير) وقصد بها النفي، فأجازا: (أنا زيدا غير ضارب)، فإذا لم يقصد بـ(غير) النفي لم يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه[٩٧٩].

(٢) يمتنع حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه إلا إذا أمن اللبس، أو كان الكلام مشعرا بحذفه. عندها يجوز الحذف نحو قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[٩٨٠]؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي، ولا يقولون: (رأيت هندا) يعنون (رأيت غلام هندٍ)[٩٨١].قال الشنتمري: ((ذكر سيبويه... أن العرب لا تقول: (هذا تميم) على معنى (هذا حي تميم)، لئلا يلتبس اللفظ بالإخبار عن تميم، وكان القياس أن يقال على قوله عز وجل ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا ﴾، ففصل سيبويه بينهما لوقوع اللبس، وكأن القرية كثر استعمالها عبارة عن الأهل، فلا يقع اللبس فيها إذا

---

[٩٧٥] المقتضب: ٤٥/١.

[٩٧٦] ينظر: المصدر نفسه: ١٣٧/٤ –١٣٨، ٤٢٠، وقد تنبه محقق الكتاب الفاضل على اضطراب المبرد.

[٩٧٧] ينظر: الأصول: ٢٢٦/٢، والخصائص: ٣٨٩/٢، ٣٩٣، وتسهيل الفوائد: ١٥٦، وارتشاف الضرب: ٥٠٩/٢، ومغني اللبيب: ٦٧٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٨/٤ –٢٨٩، والجملة العربية: ٦٥ –٦٦.

[٩٧٨] ينظر: مجالس ثعلب: ١٤١/١، وتسهيل الفوائد: ١٥٦، وارتشاف الضرب: ٥١٠/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٨/٤، والخلاف النحوي بين الكوفيين: ١٠٦.

[٩٧٩] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٥٦، وشرح الكافية الشافية: ٩٩٥/٢ –٩٩٧، ومغني اللبيب: ٦٧٥/٢، وارتشاف الضرب: ٥٠٩/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٨/٤.

[٩٨٠] يوسف: ٨٢.

[٩٨١] ينظر: المفصل: ٢٩٤/١ –٢٩٥، والمقرب: ٢٣٥، وارتشاف الضرب: ٥٢٨/٢، وجعله ابن يعيش ضعيفا قليلا: ينظر: شرح المفصل: ٢٦/٣، وأجازه أ.د. محمد ضاري حمادي ينظر: الحديث النبوي الشريف: ١٠٤.

أضيف فعل إليها))[٩٨٢]، فإن حذف المضاف لا يقام مقامه إلا المضاف إليه[٩٨٣].

(٣) يمتنع الفصل بين المضاف، والمضاف إليه. قال سيبويه: ((لم يجز (هذا معطي درهما زيد)؛ لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور))[٩٨٤]. وقال في موضع آخر: ((لا يجوز: (يا سارق الليلة أهل الدار) إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار، والمجرور))[٩٨٥]، فسيبويه ههنا يجوز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور في الشعر، وقد ذكر عدة شواهد على هذا كقول عمرو بن قميئة:

لما رأتْ ساتِيدَمَا آستَعْبَرَتْ   للهِ درُّ اليومَ منْ لامَهَا

وقول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا   يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ

وقول ذي الرمة:

كأنّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا   أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ[٩٨٦]

وبهذا فإن سيبويه يؤسس لحكم مفاده أن الفصل بين المضاف، والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر، وحينها يجوز الفصل بالظرف، والجار والمجرور، وقد ذهب إلى هذا جمع من النحاة[٩٨٧].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن سيبويه قد ذكر شواهد أخرى فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور كقول الأعشى:

ولا نقاتلُ بالعصيّ ولا نُرامِي بالحجارة   إلا عُلالةَ أو بُداهَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزاره

ففصل بين المضاف (علالة)، و(قارح) بالمعطوف (بداهة)، وقال أيضا: يجوز في الشعر (مررت بخير، وافضل من ثم) ففصل بين المضاف (بخير)، والمضاف إليه (من) بالمعطوف (أفضل)[٩٨٨].

---

[٩٨٢] النكت: ٨٣٧/٢.

[٩٨٣] اعراب القرآن للنحاس: ٤٥٤/٣، والمؤاخذات النحوية: ٢٢٨.

[٩٨٤] الكتاب: ١٧٥/١.

[٩٨٥] المصدر نفسه: ١٧٦/١ –١٧٧.

[٩٨٦] المصدر نفسه: ١٧٨/١ –١٧٩، ٢٨٠/٢، وأود الإشارة ههنا إلى أن سيبويه حكم على هذه المسالة في موضع آخر بالقبح ينظر: الكتاب: ١٨٠/١، ٢٨٠/٢، وممن حكم عليه بالقبح أيضا الأخفش في (معاني القرآن: ٣٧٧/٢) لكن في هامش كتاب سيبويه: ١٧٦/١ نقل عن الأخفش انه يمنع الفصل إلا في الشعر لسماعه عيسى بن عمر ينشد:

فزججتها بمزجّةٍ   زجّ القلوصَ أبي مزادة.

وفيه أيضا أن أبا عمر الجرمي قد خطأه؛ لأنه جوز هذا في الشعر، وممن قبحه أيضا ابن جني في (الخصائص: ٤٠٦/٢) لكنه عاد في موضع آخر، وذكر أن الفصل في النثر وحال السعة صعب جدا (الخصائص: ٤٠٩/٢)، وكذلك ابن يعيش في (شرح المفصل: ١٩/٣ –٢٠)، والرضي الاسترابادي في (شرح الكافية: ٢٩٣/١). وابن خالويه في (الحجة في القراءات: ١٥٠ –١٥١).

[٩٨٧] ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣٥٧/١ –٣٥٨، ٨١/٢ –٨٢، والمقتضب: ٣٧٦/٤ –٣٧٧، ومجالس ثعلب: ١٢٦/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٥٨٢/١ –٥٨٣، وضرائر الشعر: ٤٥ –٤٦، ٩٠، ١٠٢، والمفصل: ٢٨٤/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٢١/١، وتسهيل الفوائد: ١٦١، وشرح الكافية الشافية: ٩٧٩/٢ –٩٨٠، وهمع الهوامع: ٢٩٤/٤.

[٩٨٨] الكتاب: ١٧٩/١ –١٨٠.

وقد نقده المبرد؛ لأنه جعل الفصل بالعطف مثل الفصل بالجار والمجرور، وذهب إلى أن بيت الأعشى، والمثال الذي ذكره ينبغي ان يكون مثل قول جرير: (يا تيم تيم عدي). بحذف المضاف إليه من الأول، وإضافة الثاني إلى عدي[٩٨٩].

وقد ذكر أبو البركات الأنباري أن الكوفيين جوزوا الفصل بغير الظرف، والجار والمجرور[٩٩٠]، وقد رد عليه الدكتور محمد خير الحلواني، وذكر أن البصريين والكوفيين في هذا سواء[٩٩١]، ويزاد عليه أن الطبري وهو من حذاق الكوفيين قد قبح الفصل وذكر أنه غير فصيح[٩٩٢].

مما تقدم يتبين أن أغلب النحاة الأقدمين يمنعون، أو يقبحون الفصل بين المتضايفين. أما المعاصرون فقد ذهبوا إلى جواز الفصل بينهما[٩٩٣]. مستدلين بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٩٩٤]. ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم)[٩٩٥].

في حين ذهب الأستاذ الدكتور محمد ضاري حمادي إلى أن حمل الجواز على الضرورة لا ينبغي أن يكون في هذا الموضع لوروده في قول الرسول الكريم (ﷺ): (هل أنتم تاركو لي صاحبي)[٩٩٦][٩٩٧].

والذي يبدو لي(والله أعلم) جواز الفصل بين المتضايفين فيما يسمع فلا يخطأ من يتكلم به، لكن الأحسن منع الفصل لأنه حكم مبني على الأكثر من كلام العرب والأفصح وعليه أغلب النحاة.

(٤) ومما يمتنع أيضا اجتماع الألف واللام والإضافة. قال سيبويه:((أعلم أنه ليس في العربي مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة...وذلك قولك:(هذا الحسن الوجه)))[٩٩٨] ولذلك قال الشاعر:

لقد علمتْ أُولي المغيرة أنّني لحِقتُ فلم أنْكَلْ عن الضّربِ مسْمَعا

---

[٩٨٩] ينظر: المقتضب: ٣٧٦/٤ –٣٧٧، ٦١/٣ –٦٢، ومسائل الخلاف بين علماء مدرسة البصرة: ١٩١، ٢٢١، والمؤاخذات النحوية: ١٩٠ –١٩١، نقلا عن الانتصار لأبن ولّاد: ٣٠.

[٩٩٠] الإنصاف: ٤٢٧/٢، ونسب الجواز إليهم في: ارتشاف الضرب: ٥٣٥/٢، والحديث النبوي الشريف: ١٠٣، والجملة العربية: ٧٢-٧٣.

[٩٩١] ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ٢٤٤ –٢٥١.

[٩٩٢] ينظر: جامع البيان: ٤٤/٨.

[٩٩٣] ينظر: القياس في اللغة العربية: ٣٠، والقراءات واللهجات: ١٣٩، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: ١١١، والجملة العربية: ٧٣.

[٩٩٤] الانعام: ١٣٧.

[٩٩٥] ينظر: السبعة في القراءات: ٢٧٠، والمستنير في القراءات العشر: ٣٤٣.

[٩٩٦] فتح الباري: ٢٢/٨.

[٩٩٧] الحديث النبوي الشريف: ١٠٣.

[٩٩٨] الكتاب: ١٩٩/١ –٢٠٠، ومعاني القرآن (الفراء): ٢٥٤/١، ٣٣/٢، ومعاني القرآن (الأخفش): ١٠/١ –١١، والمقتضب: ١٤/١ –١٥، والأصول: ١٢٦/١، ٥/٢، والموجز في النحو: ٦٠، والجمل في النحو: ٦٤، ١٤٤، والمقرب: ٢٣١، وشرح ابن عقيل: ٤٦/٢ والأشباه والنظائر: ٣١٣/١، وحاشية الشيخ حسن العطار: ٩٦.

أراد (عن ضربٍ مسْمَع) فلما ادخل الألف واللام امتنعت الإضافة[999]، وعلة ذلك ان الألف واللام تعرفان الاسم بالعهد، والإضافة تعرف الاسم بالملك، والاستحقاق، ولا يجمع على الاسم تعريفان مختلفان[1000]. ويتبين من نص سيبويه أنه جوز دخول الألف واللام على المضاف إلى معرفة نحو (هذا الحسن الوجه)، وفهم منه المتأخرون أنه إذا كانت الإضافة غير محضة فإن الألف واللام يجوز دخولها على المضاف بشرط دخولها على المضاف إليه أيضا[1001].

ويمتنع أن تجتمع الإضافة والتنوين، لو قلت: (هذا غلام زيد) لم يجز؛ لأن التنوين منتهى الاسم، وتابع له بعد كماله، يفصله عن غيره والمخفوض من تمام الخافض، والمضاف إليه من تمام المضاف فلم يجز لذلك[1002].

(٥) تمتنع إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف، والتخصيص، والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه ما احتاج أبدا أن يعرف بغيره؛ لأن نفسه في حالي تعريفه، وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة[1003]، وكذلك منع لعدم الفائدة[1004].

وبناء على هذا فقد منع النحاة البصريون إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى سواء اختلف اللفظان أم لم يختلفا، أو إضافة الصفة إلى موصوفها، فلا يجوز نحو: (رجل قائم)، ووافقهم ثعلب في هذا إذ قال: (((دين القيمة) قال: (الأمة القيمة)))[1005]. إذ تأوّل الآية الكريمة على حذف (الأمة) في حين جوز اكثر نحاة الكوفة الإضافة[1006]. واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾[1007]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ ﴾[1008]. وقوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴾[1009]. كذلك بكلام العرب نحو (صلاة الأولى)، و(مسجد الجامع)، و(جانب الغربي) وغيرها. وتأوّل

---

[999] ينظر: المقتضب: ١٤/١ –١٥.

[1000] ينظر: الجمل في النحو: ٦٤.

[1001] ينظر: شرح الجمل: ٣٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٧/٢.

[1002] ينظر: الأصول: ٥/٢، والموجز في النحو: ٦٠، والجمل في النحو: ٦٤.

[1003] ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٤٩٣/٢، والأصول: ٥٢/١، ٨/٢، والموجز في النحو: ٦١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٤٧/٣، والشيرازيات: ٩٣/٢، والمسائل المشكلة (البغداديات): ١٣٤، ١٣٧، والخصائص: ٢٦/٣، وسر صناعة الأعراب: ٣٤/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٣٦/٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢٨٧/١، وشرح المفصل: ٩/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٢٣/٢.

[1004] ينظر: شرح الكافية: ٢٨٥/١، وحاشية الصبان ٢٤٩/٢.

[1005] مجالس ثعلب: ٥٩/١.

[1006] ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٨٦/٢، ٧٦/٣، وجامع البيان: ٢٦٤/٣، وإعراب القرآن: ١٦٠/٢، والإنصاف: ٤٣٦/٢، وشرح المفصل: ٩/٣ –١٠، وشرح الكافية: ٢٨٨/١، وائتلاف النصرة: ٥٤ –٥٥، وارتشاف الضرب: ٥٠٦/٢، ونسب الجواز أيضا إلى الزمخشري، وأبن طاهر، وأبن خروف، وجماعة.

[1007] الواقعة: ٩٥.

[1008] يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠.

[1009] ق: ٩.

البصريون ما سمع بأنه محمول على حذف المضاف إليه، وإقامة الصفة مقامه. أي (صلاة الساعة الأولى)، و(مسجد اليوم الجامع)، و(الوقت الجامع)، و(جانب المكان الغربي)[١٠١٠]. وأضاف أبن السراج علة أخرى لمنع ما جوزه الكوفيون، وهو أنه سيؤدي إلى إقامة النعت مقام المنعوت وهو قبيح[١٠١١].

(٦) من الأسماء التي تضاف ما هو على وزن (أفعل)، ولا يضاف إلا إلى شيء هو بعضه[١٠١٢]. ((كقولك (عمرو أقوى الناس)، ولو قلت: (عمرو أقوى الأسد) لم يجز، وكان محالا؛ لأنه ليس منها، ولذلك لا يجوز أن تقول (زيد أفضل اخوته)؛ لأن هذا الكلام محال يلزم منه أن يكون (زيد) أخا نفسه؛ فإن أدخلت (من) فيه جاز فقلت: (عمرو أقوى من الأسد أفضل من أخوته)))[١٠١٣].

ومعنى هذا أن (أفعل) يراد به أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو، وهم فيها شركاء، وبناءا عليه فلا يجوز أن تقول: (زيد أفضل اخوته)، و(يوسف أحسن اخوته)؛ لأنك لما أضفت الأخوة إلى ضميره (أي ضمير (زيد)، أو (يوسف) خرج من جملتهم، وإذا كان خارجا منهم صار غيرهم، وعليه يمتنع إضافة (أفعل) إليهم؛ لأن من شرطه –كما مر - إضافته إلى جملة هو بعضه، وكذلك هو ممتنع من جهة أخرى وهي أننا إذا قلنا أن (زيدا) من جملة الأخوة نظرا إلى مقتضى إضافة (أفعل) ثم أضفت (الأخوة) إلى ضمير (زيد) وهو من جملتهم كنت قد أضفته إلى نفسه بإضافتك إياه إلى ضميره، وهذا ممتنع كما تقدم[١٠١٤].

(٧) بعض الأسماء تمتنع إضافتها كالمضمرات، وأسماء الإشارة، وغير (أي) من الموصولات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام. إذ ليس فيها ما ينكر، ولا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره[١٠١٥]. أي أنه لا يعرض لها ما يحوج إلى إضافتها، وكذلك لشبهها بالحرف،والحرف لا يضاف[١٠١٦].

[١٠١٠] ينظر: الأصول: ٢/٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٣٥ –٣٣٦، والإنصاف: ٢/٤٣٦ –٤٣٨.

[١٠١١] ينظر: الأصول: ٢/٨، والموجز في النحو: ٦١.

[١٠١٢] ينظر: المقتضب: ١/٢٣.

[١٠١٣] ينظر: الأصول: ١/٢٢٥ –٢٢٦، والموجز في النحو: ٦١.

[١٠١٤] ينظر: المفصل: ١/٢٥٩ –٢٦٠، وشرح المفصل: ٣/٨.

[١٠١٥] ينظر: الخصائص: ١/٨٦، وحاشية الصبان: ٢/٢٥٠.

[١٠١٦] ينظر: حاشية الصبان: ٢/٢٥٠.

المبحـــث الرابـــع

التــوابـــع

البـدل: ومن مواطن المنع التي أوردها النحاة فيه أنه:

(١) يمتنع تقديم البدل، قال ابن السراج: ((وأما البدل فلا يتقدم على المبدل منه، وكذلك ما أتصل به لا يتقدم على الاسم المبدل منه))[١٠١٧]. فيمتنع أن تقول في (رأيت الرجل زيدا) : (رأيت زيدا الرجل).

(٢) يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضربا منه، فإن لم يكن ضربا منه امتنع الإبدال، ((فإن قلت: (إن تأْتِنِي آتِك أقُلْ ذاك)، كان غير جائز؛ لأن القول ليس بالإتيان))[١٠١٨] إلا على بدل الغلط، والنسيان.

(٣) يبدل الظاهر من ضمير الغائب فقط نحو: (رأيته زيدا)، ويمتنع إبداله من ضمير المتكلم، أو المخاطب بدل كل من كل[١٠١٩]. لو قلت (ضربتك زيدا)، أو (ضربني زيدا عمرو) لم يجز؛ لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم، أو المخاطب وذلك لا يجوز[١٠٢٠]. كذلك فإن الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب، والمتكلم في غاية الوضوح، ولا يدخلهما لبس فلم يحتج إلى بيان. إذ لا فائدة فيه[١٠٢١]. بيد أن الأخفش الأوسط أجاز الإبدال من ضمير المخاطب إذ قال تعقيبا على قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[١٠٢٢]((فنصب لام (ليجمعنكم)؛ لأن معنى (كتب) كأنه قال: (والله ليجمعنكم) ثم أبدل فقال: (الذين خسروا نفسهم)، أي: (ليجمعن الذين خسروا أنفسهم)))[١٠٢٣]، ورد عليه ابن يعيش

[١٠١٧] الأصول: ٢/٢٢٥، والخصائص: ٢/٣٨٧، وارتشاف الضرب: ٢/٦٢٨، والأشباه والنظائر: ١/٩٢، والجملة العربية: ٦٤.

[١٠١٨] الكتاب، ٣/٨٧، والأصول: ٢/٤٩، وتسهيل الفوائد: ١٧٣، والتوابع في كتاب سيبويه: ٥٧ -٥٨.

[١٠١٩] ينظر: المفصل: ٢/١٤، وشرح المفصل: ٣/٧٠، والمقرب: ٢٧٠، وشرح الجمل: ١/٢٨٩ -٢٩١، وشرح الكافية: ١/٣٤٠ والفوائد الضيائية: ٢/٦٧، وحاشية الصبان: ١٢٩.

[١٠٢٠] ينظر: المقرب: ٢٧٠.

[١٠٢١] ينظر: شرح المفصل: ٣/٧٠، وشرح الجمل: ١/ ٢٩٠.

[١٠٢٢] الأنعام: ١٢.

[١٠٢٣] معاني القرآن: ٢/ ٢٦٩، وأود الإشارة ههنا إلى أن ابن يعيش، وابن عصفور قد ذكرا أن الأخفش أجاز إبدال الظاهر من ضمير المخاطب والمتكلم مطلقا، واستدلوا بالآية المذكورة آنفا، في حين ذهب الأشموني والصبان إلى أن الأخفش أجاز الإبدال إذا اقتضى البدل الإحاطة والشمول، ونسبا الجواز أيضا إلى الكوفيين. ينظر: (شرح المفصل: ٣/ ٧٠، وشرح الجمل: ١/١٨٩، وحاشية الصبان: ٣/ ١٢٩، ومسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة: ٢١٧)، وممن نسب الجواز إلى الأخفش والكوفيين أبو حيان في ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٢٢.

بقوله: ((ولا دليل في ذلك (أي الإبدال)؛ لأنه يحتمل أن يكون (الذين خسروا أنفسهم) مبتدأ مستأنفا وخبره (فهم لا يؤمنون)))[١٠٢٤].

وأجاز ابن مالك إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إذا اقتضى البدل الإحاطة والشمول على قلة. كذلك إذا كان البدل بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل[١٠٢٥].

أما إبدال المضمر من المضمر فقد اختلف فيه فمنعه ثعلب إذ قال: (((من ضربك إياك) قال أهل البصرة: يقولون: (ضربتك إياك) بدل، و(ضربتك أنت) تأكيد، وهما جميعا تأكيد وقولهم بدل خطأ؛ لأن البدل يقوم مقام الشيء، وهذا لا يقوم مقامه؛ لأنه لا يقع الثاني موقع الأول))[١٠٢٦]، وقال ابن السراج: ((إن قلت: (ضربت أخاك إياه) لم يجز))[١٠٢٧] وذهب إلى هذا اغلب المتأخرين من مثل ابن عصفور، وابن مالك، والرضي الاسترابادي، والأشموني[١٠٢٨]. وقد علل ابن عصفور المنع بقوله: ((لو أبدلت المضمر من المضمر، فقلت: (ثلث الرغيف أكلته إياه)، وأبدلت المضمر من الظاهر فقلت: (ثلث الرغيف أكلت إياه) لم يكن في الجملة الواقعة خبرا لـ(ثلث الرغيف) رابط يربطها بالمخبر عنه إلا (إياه)، وهو على نية استئناف عامل منفصل من الجملة التي قبلها))[١٠٢٩]. أي أن الجملة الواقعة خبرا ستخلو من رابط يربطها بالمبتدأ، ويتبين من النص أيضا أن ابن عصفور يمنع إبدال المضمر من الاسم الظاهر أيضا.

وما منعه النحاة فيما تقدم أجازه سيبويه إذ قال: ((فإن أردت أن تجعل مضمرا بدلا من مضمر قلت: (رأيتك إياك)، و(رأيته إياه)))[١٠٣٠]، ووافقه المبرد إذ قال في قولهم (رأيتك إياه): ((فهذا ضرب من البدل))[١٠٣١].

وقد رجح الأستاذ الدكتور عدنان محمد سلمان مذهب المانعين؛ لأن الغرض من تكرار الضمير في كلتا الصورتين (يعني : في (ضربتك إياك)، و(ضربتك أنت)) إنما هو التوكيد ليس غير، فضلا عن أن معناهما واحد[١٠٣٢]، وهو الصواب فيما يبدو (والله أعلم به).

[١٠٢٤] شرح المفصل: ٣/ ٧٠.

[١٠٢٥] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٢، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥٠، وممن أجاز الإبدال إذا اقتضى البدل الإحاطة والشمول أبو حيان (ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٢٢) ونقل كذلك في الصفحة نفسها عن قطرب أنه أجاز الإبدال في الاستثناء نحو: ما ضربتكم لا زيدا).

[١٠٢٦] مجالس ثعلب: ٢/ ٥٥٧، وينظر: ١/١٣٣.

[١٠٢٧] الأصول: ٢/ ٥٤ -٥٥.

[١٠٢٨] ينظر: المقرب: ٢٦٩، وشرح الكافية: ١/٣٠٧، وشرح الأشموني: ٣/ ٨٤، ونسبه الكنغراوي إلى الكوفيين، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٥٧ -٥٨، وينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٢٤٤.

[١٠٢٩] المقرب: ٢٦٩.

[١٠٣٠] الكتاب: ٢/ ٣٨٦، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٤٤.

[١٠٣١] المقتضب: ٤/ ٢٩٦.

[١٠٣٢] ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٢٤٥.

التوكيد: - ومن مواطن المنع فيه :

(١) اتفق النحاة على أن توكيد النكرة توكيدا لفظيا جائز نحو: (جاءني رجل رجل)[١٠٣٣]. أما توكيدها توكيدا معنويا فقد منع النحاة التوكيد بـ(النفس)، و(العين) أما (كل)، و(أجمع) فقد اختلف فيه فمنع نحاة البصرة توكيد النكرة بهما[١٠٣٤]، وأجاز ذلك نحاة الكوفة فيما نقل عنهم[١٠٣٥]، ووافقهم ابن مالك[١٠٣٦]، واشترطوا أن تكون النكرة محدودة نحو: (يوم، وليلة، وشهر...)، واستدلوا بوروده في الشعر، ومنه قول الشاعر:

قد صرّت البَكْرةُ يومًا أجْمَعَا

وقوله:

يا ليتَ عدَّة حولٍ كلِّه رَجَبُ

وقالوا بأن هذه الألفاظ المؤقتة يجوز أن يقعد في بعضها، أو يقام، ولذلك تحصل الفائدة في توكيدها. أما المانعون فعللوا المنع بأن ((النكرة لم تثبت لها عين فتؤكد؛ لأن الأسماء التي يؤكد بها معارف، ولا تتبع النكرات توكيدا لها))[١٠٣٧]، أي: أن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم، وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، فضلا عن أن الألفاظ التي يؤكد بها (كل)، و(اجمع) إنما هي معارف، ولا تتبع المعارف النكرات توكيدا لها[١٠٣٨]، وكذلك قالوا: لا فائدة في تأكيد ما لا يعرف؛ لأن الغرض في التوكيد إثبات الخبر عن المخبر عنه[١٠٣٩]. وزاد صاحب الإنصاف على ما تقدم علة أخرى فذكر: ((أن النكرة تدل على الشياع، والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص، والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصح أن يكون مؤكدا له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضد ما وضع له؛ لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير))[١٠٤٠]. وردوا ما استدل به الكوفيون بأن

[١٠٣٣] ينظر: أسرار العربية: ٢٥٧، وشرح المفصل: ٣/ ٤٤، وحاشية الصبان: ٩١.

[١٠٣٤] ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨٦، ٣٩٦، والأصول: ٢/ ٢٣، والجمل في النحو: ٢٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤٠٨، والمفصل: ٢/٥، وأسرار العربية: ٢٥٧، ٢٥٩، وشرح المفصل: ٣/ ٤٤، وشرح الجمل: ١/ ٢٦٧، والتوابع في كتاب سيبويه: ٥١، ٢٣٨.

[١٠٣٥] ينظر: المفصل: ٢/٥، والإنصاف: ٢/ ٤٥١ -٤٥٦، وأسرار العربية: ٢٥٧ -٢٥٩، وشرح المفصل: ٣/٤٤، وشرح الجمل: ١/ ٢٦٧ -٢٦٩، وارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٢، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢١١، وحاشية الشيخ حسن العطار: ٩١.

[١٠٣٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٦١٢، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢١١.

[١٠٣٧] الجمل في النحو: ٢٢، والإنصاف: ٢/ ٤٥٥.

[١٠٣٨] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٤.

[١٠٣٩] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ١٦٥.

[١٠٤٠] الإنصاف: ٢/ ٤٥٥.

البيت الأول لا يعرف قائله، والثاني روايته مغيرة والصحيح (حولي كله) في حين حملهما ابن يعيش على الشذوذ، والقلة[١٠٤١].

والذي يبدو (والله اعلم) أن رأي البصريين هو الأقرب إلى الصواب لما تقدم ذكره، وينبغي أن يحمل الشعر المسموع على الضرورة، أو يقتصر الجواز عليه. إذ لا شيء يدعو المتكلم إلى الإتيان بالنكرة مع قدرته على تعريفها من غير مشقة.

(٢) إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس، فالعين، فكل، فأجمع، فأبصع، فأبتع[١٠٤٢]، ومنع النحاة أن يكون (أكتع)، و(أبصع)، قبل (أجمع) إذ اجتمعت مع بعض، وكذلك سائر ألفاظ التوكيد. قال ابن السراج: ((ولا يجوز أن يكون (أكتعون) قبل (أجمعين)، وكذلك سائر هذه التوكيدات، نحو قولك: (ويله، وعوله)، وهو (جائع نائع)، و(عطشان نطشان)، و(حسن بسن)، و(قبيح شقيح)، وما أشبه هذا))[١٠٤٣].

(٣) إن لم يكن الاسم ذا أجزاء يصح افتراقها يمتنع توكيده بـ(كل)، و(أجمع)، لا يجوز (مررت بزيد أجمع)، ولا (بزيد كله)، ويجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة، و(زيد) ليس مما يتجزأ، ويتبعض، فأن أردت أنه جاء سالم الأعضاء، والأجزاء جاز، ولذلك نقول: (أكلت الرغيف كله)؛ لأن الرغيف مما يتجزأ[١٠٤٤].

وعلل الشيخ حسن العطار المنع ههنا بعدم الفائدة، وذكر أيضا أن الناصر الطبلاوي قد نقل عن ابن مالك، وجمهور النحاة تجويزهم ما تقدم محتجين بأن التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال[١٠٤٥]. وهذا الذي ذكره أمر بعيد عن الصحة إذ أن الجمهور يمنعون هذا كما تقدم، وكذلك ابن مالك إذ يقول في التوكيد المعنوي: إنه:((التابع الرافع توهم إضافة إلى متبوع، أو أن يراد به الخصوص... ومجيئه في الغرض الثاني (يعني الخصوص) تابعا لذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه))[١٠٤٦]. فهو يشترط في التوكيد المعنوي أن يتبعه متعدد، وذو أجزاء. ولعل ما يؤكد هذا قوله:

وكُلًّا آذكر في الشمول، وكِلا   كلتا جميعًا بالضمير موصلا[١٠٤٧]

[١٠٤١] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٥٥ – ٤٥٦، وشرح المفصل: ٣/ ٤٤ –٤٥.

[١٠٤٢] ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/ ٩٢.

[١٠٤٣] الأصول: ٢/ ٢٣، وينظر: الجمل في النحو: ٢٢، واللمع في العربية: ٨٥، والتبصرة والتذكرة: ١/١٦٦، وتسهيل الفوائد: ١٦٥، والفوائد الضيائية: ٢/ ٦١.

[١٠٤٤] ينظر: المقتضب: ٣/٢٤١، والأصول: ٢/٢٣، وشرح المفصل: ٣/ ٤٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٨، وشرح الكافية: / ٣٣٤ –٣٣٥، والفوائد الضيائية: ٢/٦٠.

[١٠٤٥] ينظر: حاشية الشيخ حسن العطار: ٩٠.

[١٠٤٦] تسهيل الفوائد: ١٦٤.

[١٠٤٧] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٧.

(٤) يؤكد المثنى بـ(كلا، كلتا)، وكذلك بـ(النفس، والعين)، ولكن بصيغة الجمع[*]. فتقول: (جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينهما)[١٠٤٨]. وعلة ذلك كراهة اجتماع اثنيتين، واختير الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى[١٠٤٩].

ومذهب البصريين أنه لا يؤكد المثنى بغير ذلك، فلا يؤكد بـ(أجمع)، ولا (جمعاء)، لأنهما لا يثنيان، فلا يقال: (جاء الجيشان أجمعان)، ولا (جاءت القبيلتان جمعاوان)، ونقل عن الكوفيين إجازة التوكيد بهما بلفظ المثنى[١٠٥٠].

(٥) ذكر بعض النحاة أنه يمتنع في الغالب حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه، وقد نقل ابن جني عن الأخفش الأوسط أنه أول من منع من توكيد الضمير المحذوف بـ(نفسه) فمنع: (الذي ضربت نفسه) على أن يكون (نفسه) توكيدا للهاء المحذوفة من (ضربت)، وذلك لأن التوكيد من مواضع الإطناب، والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء، والاختصار، فهما ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام، ولأن الحذف أيضا لا يكون إلا بعد التحقيق، والعلم، وإذا كان كذلك فقد استغني عن تأكيده[١٠٥١].

(٦) قبح سيبويه توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدًا معنويًا بالنفس، أو العين ما لم تفصل بين الضمير المؤكد، ولفظ التوكيد بضمير رفع منفصل. إذ قال: ((واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بـ(نفسك)، وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: (فعلت نفسك)، إلا أن تقول: (فعلت أنت نفسك)))[١٠٥٢]. وما قبحه سيبويه حكم عليه اغلب النحاة بالمنع[١٠٥٣].

في حين اضطرب ابن يعيش في الحكم على هذه المسألة فمرة ذكر أنه (لم يحسن)، وعاد وذكر أنه (ضعيف غير حسن)، ثم ذكر أنه (قبيح وهو جائز مع قبحه)[١٠٥٤]. ليكشف جانبا من عدم استقرار النحاة في الحكم على المسائل التي لم يظهر الحكم فيها جليا، ومن ثم عدم استقرار المصطلح الذي يعد العامل الحاسم في الحكم على المسائل إما بالمنع، أو القبح، أو الجواز، أو غيره.

---

[*] ولا أعني بالجمع ههنا، جمع الكثرة نحو (نفوس، وعيون)، ولا جمع القلة نحو (اعيان) فإنه لا يجوز أن يؤكد بها (ينظر: حاشية الشيخ حسن العطار: ٨٩ –٩٠).

[١٠٤٨] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٧، ٢١٢، وحاشية الشيخ حسن العطار: ٩٠.

[١٠٤٩] ينظر: حاشية الشيخ حسن العطار: ٩٠.

[١٠٥٠] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٦٥، وشرح الكافية: ١/ ٣٣٦، وحاشية الصبان: ٣/ ٨٤.

[١٠٥١] ينظر: الخصائص: ١/١٢٨، وسر صناعة الإعراب: ٣٨٠ –٣٨١، وارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٣، وذكر أبو حيان أن الخليل وسيبويه، والمازني وابن طاهر وابن خروف جوزوا هذا، وذهب الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب إلى منعه، وتابعه ابن هشام في هذه النسبة ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٨، والمؤاخذات النحوية: ٢٦١.

[١٠٥٢] الكتاب: ٢/ ٣٧٩، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤٠٨، والتوابع في كتاب سيبويه: ٥٢.

[١٠٥٣] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ١٦٧، وشرح الجمل: ١/ ٢٦٩، والمقرب: ٢٦٤، وتسهيل الفوائد: ١٦٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٣.

[١٠٥٤] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٢، ٤٣.

(٧) منع النحاة توكيد الاسم الظاهر بالمضمر. قال سيبويه في باب (ما تكون فيه أنت، وأنا، ونحن.... وصفا) (أي توكيد): ((واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفا للمظهر، كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر))[١٠٥٥]، وقال أيضا تعقيبا على قول الله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[١٠٥٦]. ((وقد زعم ناس أن (هو) ههنا صفة، فكيف يكون صفة، وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر))[١٠٥٧].

وعلة ذلك أن المضمر أعرف من المظهر فلم يجز أن يكون توكيدا له، وكذلك فإن الغرض من التوكيد الإيضاح، والبيان، وإزالة اللبس، والمضمر أخفى من الظاهر[١٠٥٨].

(٨) يمتنع عطف التوكيد المعنوي بعضه على بعض. لو قلت: (قام زيد نفسه، وعينه) لم يجز[١٠٥٩]؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه إذ إن معنى هذه التوكيدات كلها متقارب إلا بمقدار ما في بعضها من معنى الإحاطة نحو (كل، وأجمع) وما في بعضها من تحقيق ذات الشيء نحو (النفس، والعين)[١٠٦٠].

(٩) ذكر ابن عصفور أن معنى الكلام إن كان يغني عن التأكيد لم يجز التأكيد، لا تقول: (أختصم الزيدان كلاهما) إذ لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الاختصام إنما يكون من أثنين، ولا يتصور من واحد، ونقل هو نفسه إجازة الأخفش له[١٠٦١].

وذكر أيضا أنه لا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمخبر من الكلام نحو قولك: (ضربت عبد الزيدين كليهما) لا يجوز ذلك؛ لأنك لم تقصد الإخبار عن الزيدين، فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض؛ لأنك من حيث أكدت ينبغي أن تكون قاصدا نحوهما، ومن حيث لم تنو الإخبار عنهما لم يكونا مقصودين، فلذلك لم يجز توكيده[١٠٦٢].

(١٠) يمتنع إدخال حرف تأكيد على مثله. قال سيبويه: ((أعلم أنه ليس يحسن أن تلي (إن) (أن)، ولا (أن) (إن) ألا ترى أنك لا تقول: (إن أنك ذاهب في الكتاب)، ولا تقول: (أن إنك منطلق في الكتاب)))[١٠٦٣]. ويبدو أن سيبويه أراد بقوله (ليس يحسن) المنع لقوله: (لا تقول) أي يمتنع أن

[١٠٥٥] الكتاب: ٢/٣٨٦، الأصول: ٢/٢٣٢ (النعمان)، والمفصل: ٢/٤، والجملة العربية: ١٣٣.

[١٠٥٦] سبأ: ٦.

[١٠٥٧] الكتاب: ٢/٣٩٠، وينظر: الجملة العربية: ١٣٣.

[١٠٥٨] ينظر: شرح المفصل: ٣/٤٢.

[١٠٥٩] ينظر: الجمل في النحو: ٢٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٠٩، والمقرب: ٢٦٤، وشرح الكافية: ١/٣٣٣، وحاشية الصبان: ٣/٧٧.

[١٠٦٠] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٠٩.

[١٠٦١] ينظر: شرح الجمل: ١/٢٧٠، والمقرب: ٢٦٤.

[١٠٦٢] ينظر: شرح الجمل: ١/٢٧١.

[١٠٦٣] الكتاب: ٣/١٢٤، وينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢/٢١٨، والمقتضب: ٢/٣٤٣، والنكت: ٢/٢٦٦، والمفصل: ٢/١٩٠، وشرح المفصل: ٨/٧١، وشرح أبن عقيل: ٢/٢١٥ –٢١٦.

تقول، وذكر أبن السراج أنه يجوز ذلك إن فصلت بينهما إذ قال: ((ولا يجوز أن تدخل (إن) على (أن)... لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على مثله، لا يجوز أن تقول: (إن أنك منطلق يسرني) تريد (إن انطلاقك يسرني) فإن فصلت بينهما فقلت: (إن عندي أنك منطلق) جاز. قال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[١٠٦٤]))[١٠٦٥].

(١١) لا يفصل بين المؤكد، والمؤكد بـ (إما). قال أبن السراج: ((لا يجوز أن تقول: (مررت بقومك إما بعضهم واما أجمعين)، و(اما كلهم، وإما بعضهم)؛ لأن أجمعين لا تنفرد، ولكن تقول: (إما بهم كلهم، وإما بهم أجمعين)))[١٠٦٦]، ونقل عن الفراء الجواز[١٠٦٧].

(١٢) إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يجز ذلك، إلا بشرط اتصال المؤكد بما أتصل بالمؤكد. نحو (مررت بك بك)، و(رغبت فيه فيه)، ولا تقول: (مررت بكك)[١٠٦٨]. كذلك ((لا يجوز أن يؤتى بضميرين متواليين للتوكيد. لا تقول:(رأيتك أنت إياك)))[١٠٦٩].

(١٣) نقل السيوطي عن ابن هشام أنه ذكر موطنا يمتنع فيه التوكيد اللفظي، وذلك قولك: (إحذر الأسد) لا يجوز في هذا الكلام أن تكرر الاسم المحذر منه، لئلا يجتمع البدل، والمبدل منه، لأنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل[١٠٧٠].

العطف: - ومن مواطن المنع فيه: -

(١) يمتنع تقديم حرف العطف والمعطوف على المعطوف عليه، قال أبن السراج: ((لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما أتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئا أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء من ضرورات الشعر أصولا لزال الكلام عن جهته))[١٠٧١]، وقال أيضا ((لا تقول: (مررت وزيد بعمرو) تريد: (مررت بعمرو وزيد)؛ لأنه قد قدم المعطوف على العامل))[١٠٧٢].

[١٠٦٤] طه: ١١٨ -١١٩.

[١٠٦٥] الأصول: ١/٢٤٢ -٢٤٣.

[١٠٦٦] المصدر نفسه: ٢/٢٣.

[١٠٦٧] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٦٥، وحاشية الصبان: ٣/٨٤.

[١٠٦٨] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٥.

[١٠٦٩] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٦٧٣.

[١٠٧٠] ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/٩١.

[١٠٧١] الأصول: ٢/٢٢٦، ومما جاء في الشعر قوله:

جمعتَ وفحشًا غيبةً ونميمةً ثلاثُ خصالٍ لست عنها بمرعوي

ينظر: ضرائر الشعر: ٢١٧ -٢١٨.

[١٠٧٢] الاصول: ٢/٧٧، وينظر: أسرار العربية: ٢٧١،وشرح المفصل: ٨/١٠٥، والجملة العربية:٦٤ -٦٥.

بيد أن آبن جني أجاز التقديم في الواو وحدها على قله. نحو (قام وعمرو زيد)، و(ضربت وعمرا زيدا)[١٠٧٣] ، وإلى هذا ذهب أبن عصفور وأبن مالك. إلا أنهما اشترطا ثلاثة شروط يمتنع فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وذهبا إلى جواز التقديم فيما عداها. وهي:

١ - أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا، فلا تقول (وعمرو زيد قائمان)، وأنت تريد (زيد وعمرو قائمان).

٢ - أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف، فلا تقول: (إن وعمرا زيدا قائمان) تريد (إن زيدا وعمرا قائمان).

٣ - أن لا يكون المعطوف مخفوضا، فلا تقول (مررت وعمرو بزيد)، تريد (مررت بزيد وعمرو)[١٠٧٤] .

(٢) يمتنع دخول حرف العطف على مثله. قال ابن السراج: ((وأعلم: أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في الكلام أخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم: (لم يقم عمرو ولا زيد) الواو نسقٌ، و(لا) توكيد للنفي))[١٠٧٥]. ولذلك منع ابن يعيش دخول حرف العطف على (واو) رب؛ لأن اصلها العطف، فلا يقال في مثل:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ

ووبلدة[١٠٧٦] .

(٣) يمتنع الفصل بين حروف العطف، والمعطوف. قال أبن السراج: ((وحروف العطف لا يفرق بينها ،وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه...، وقد يجوز ذلك في (ثم) ، و(أو) ، و(لا) ؛ لأنها تنفصل وتقوم بنفسها))[١٠٧٧]، وقال أيضا: ((وعلم أنه لا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيء لا يجوز أن تقول: (قام زيد —فافهم[*] - عمرو)، ولا (قام زيد — ووالله - عمرو)))[١٠٧٨]. فابن السراج ههنا يمنع الفصل بين حرف العطف، والمعطوف إلا في (ثم و(أو) و(لا) وعلى قبح ؛ لأن تقليل الجواز كناية عن القبح، ويمنع الفصل مع حرف العطف (الواو). بيد أن أبن عصفور أجاز الفصل بالقسم، أو بالظرف، أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف على

[١٠٧٣] ينظر: الخصائص: ٣٨٧/٢.

[١٠٧٤] ينظر: شرح الجمل: ٢٤٥/١، والمقرب: ٢٥٦ -٢٥٧، وشرح الكافية والشافية: ١٢٦٨/٢ -١٢٦٩، وارتشاف الضرب: ٦٦٢/٢، والمؤاخذات النحوية:٢٨٠

[١٠٧٥] الأصول: ٥٩/٢، وينظر: التبصرة والتذكرة: ١٣٧/١، وأسرار العربية: ٢٧١، وشرح المفصل: ١٠٥/٨، وشرح أبن عقيل: ٢٣٤/٢.

[١٠٧٦] ينظر: شرح المفصل: ٢١/٧.

[١٠٧٧] الأصول: ٥٩/٢ -٦٠، وينظر: ٧٦/٢ -٧٧، والمسائل العسكريات: ١١٥ -١١٦، وقد أجازه أبو علي في الشعر.

[*] هكذا ورد في الأصل ويبدو أن الصواب (وفأفهم)لتستقيم العبارة.

[١٠٧٨] الأصول: ٢٦١/٢.

أزيد من حرف واحد، نحو: (قام زيد لا ولله عمرو)، و(قام زيد ثم والله عمرو)، أو (بل والله عمرو). إلا في (الفاء) و(الواو) فمنع. نحو (قام زيد فو اللهِ عمرٌو)، و(وواللهِ عمرٌو)، وأجازهما في الشعر[١٠٧٩]. في حين جوز ابن مالك الفصل بشرط أن تكون الجملة الفاصلة جزء ما توسطت فيه، أو تكون حالية، أو اعتراضية[١٠٨٠].

(٤) يمتنع عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل. قال سيبويه في قول الشاعر:

للبسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني   أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشَفُوفِ

: ((لما لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل على (لبس) وهو اسم لما ضممته إلى الاسم، وجعلت (أحب) لهما، ولم ترد قطعه لم يكن بد من إضمار (أن)))[١٠٨١].

وقد جوز المتأخرون العطف إذا كان كل واحد منهما في تقدير الآخر، وذكروا منه قوله تعالى: ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾[١٠٨٢]، فعطف الفعل على الاسم، وقوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾[١٠٨٣][١٠٨٤].

أما عطف الفعل على الفعل فقد جوزه سيبويه نحو (أريد تأتيني ثم تحدثني)[١٠٨٥]. في حين منع المبرد وبعض المتأخرين عطف الفعل على الفعل إلا إذ كان مثله. قال: ((أعلم أنك لا تعطف اسما على اسم، ولا فعلا على فعل في موضع إلا كان مثله. تقول: (مررت بزيد وعمرو)، و(رأيت زيدا وعمرا)، و(أنا أتيك وأكرمك)، و(تذهب فتندم) أي: (لا تذهب ولا تندم) ولم يرد الجواب))[١٠٨٦].

فالمبرد ومن وافقه يشترطون في جواز عطف الفعل على الفعل ان يتشابه الفعلان في الزمان، أو الصيغة، ويتبين من النص أيضا أن المبرد يمنع عطف الاسم على الاسم أيضا إلا إذا كان مثله. في حين ذهب ابن جني إلى أن عطف الاسم على الاسم يصح إذا اتفقا في الحال، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان تقول: (قام زيد وعمرو)؛ لأن القيام يصح من كل واحد منهما، ولا تقول: (مات زيد والشمس)؛ لأن (الشمس)لا يصح موتها، وتقول: (قام زيد وقعد)، لاتفاق زمانيهما، ولا تقول (يقوم زيد وقعد) لاختلاف زمانيهما[١٠٨٧].

[١٠٧٩] ينظر: شرح الجمل: ٢٤٦/١ –٢٤٧، والمقرب: ٢٥٧، وارتشاف الضرب: ٦٦٦/٢، ومنع أبن هشام الفصل بالظرف، ينظر: مغني اللبيب: ٣١٧/١.

[١٠٨٠] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٤٩/٢.

[١٠٨١] الكتاب: ٤٦/٣، وينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٧٩.

[١٠٨٢] الملك: ١٩.

[١٠٨٣] الأنعام: ٩٥.

[١٠٨٤] ينظر: شرح الجمل: ٢٤٨/١ –٢٤٩، وارتشاف الضرب: ٦٦٤/٢.

[١٠٨٥] ينظر: الكتاب: ٥٢/٣، والتوابع في كتاب سيبويه: ٧٨.

[١٠٨٦] المقتضب: ٣٨٧/٤، وينظر: شرح الجمل: ٢٥٠/١، والمقرب: ٢٥٨، وارتشاف الضرب: ٦٦٥/٢.

[١٠٨٧] ينظر: اللمع في العربية: ٩٥.

(٥) نُقل عن سيبويه منعه العطف على معمولي عاملين مختلفين (أي غير متحدين) بان يكون الثاني عين الأول [١٠٨٨]. قال الشنتمري:((أعلم أن سيبويه لا يجيز: (ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو)، ويجيز: (ولا قاعد أبوه)، فأما أبطاله(ولا قاعد عمرو) فلأنه لا يرى العطف على عاملين، ومتى أجازه عطف على عاملين))[١٠٨٩] وقد ذهب الى هذا جمع من النحاة[١٠٩٠]. في حين ذهب الأخفش إلى جواز العطف مستدلا بقوله تعالى﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[١٠٩١]. إذ قال: (واختلاف الليل والنهار) مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله، وقوله (آيات لقوم يعقلون) منصوب بالعطف على ما عملت فيه (إن) فالواو عنده على هذا عطفت على عاملين: جار وهو (في)، وناصب وهو (إن)[١٠٩٢].

ونقل عن الكسائي والفراء الجواز أيضا[١٠٩٣]. ويبدو أنها نسبة صحيحة إذ قرأ الكسائي قوله تعالى: (آيات) الثانية والثالثة بالكسر[١٠٩٤]. في الآيات المباركات المذكورة آنفا، ووافقه الفراء في قراءته (آيات) بالخفض على تأويل النصب[١٠٩٥].

وعلل المانعون لهذا العطف بان حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، آلا ترى أنك إذا قلت: (قام زيد وعمرو) فقد أغنت الواو عن إعادة (قام) وإن كان معناه (قام زيد وقام عمرو)، فلما كان حرف العطف كالعامل في نيابته عنه وإيجابه للإعراب الذي يقتضيه العامل الأول للثاني، وكان العامل الواحد لا يعمل عملين مختلفين وجب لما يقوم مقامه ألا ينوب عن شيئين مختلفين؛ لأنه لما كان الأصل الذي هو العامل لا يجوز أن يعمل عملين وجب في الفرع القائم مقامه ألا يعمل عملين؛ لأن الفرع أضعف من الأصل[١٠٩٦].

[١٠٨٨] ينظر:الأصول : ٧٢/٢ -٧٣ ، وآرتشاف الضرب:٦٥٩/٢ ، والحق أنّ سيبويه لم يصرح بالحكم على هذه المسألة منعًا أو جوازا في كتابه . ينظر : الكتاب: ٦٤/١، ٦٥، ٦٦ .

[١٠٨٩] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٠١/١.

[١٠٩٠] ينظر: المقتضب: ١٩٥/٤، والكامل: ٢٨٧/١ -٢٨٨، ٩٩/٣، والأصول: ٩٠/١ -٩١، ٦٩/٢، ٧٥، والتبصرة والتذكرة: ١٤٤/١، وتسهيل الفوائد: ١٧٨، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٤٧.

[١٠٩١] الجاثية: ٣، ٤، ٥.

[١٠٩٢] ينظر: الكتاب: ٦٥/١ ،(الهامش) ولم أجد نصا يجوز به العطف في (معاني القرآن)، وينظر: المقتضب: ١٩٥/٤، والتبصرة والتذكرة: ١٤٥/١، والنكت: ٢٠١/١، وشرح الكافية: ٣٢٤/١، ونقل أبو حيان عنه المنع، والجواز ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٥٩/٢.

[١٠٩٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٥٩/٢، ومغني اللبيب: ٤٨٦/٢، والخلاف النحوي بين الكوفيين: ٨٩، ونقل الرضي والجامي عن ابن الحاجب أنه نسب إلى الفراء الجواز، وتابعه الرضي في نسبته، ونقل عن ابن مالك أنه نسب إلى الفراء المنع، وموافقته لسيبويه. ينظر: شرح الكافية: ٣٢٣/١ -٣٢٥، والفوائد الضيائية: ٥٤/٢.

[١٠٩٤] ينظر: السبعة في القراءات: ٥٩٤، والمستنير في القراءات العشر: ٥٣٤، وهي قراءة حمزة أيضا.

[١٠٩٥] ينظر: معاني القرآن: ٤٥/٣، ونحو الفراء الكوفيين: ١٥٤.

[١٠٩٦] ينظر: الأصول: ٦٩/٢، والتبصرة والتذكرة: ١٤٤/١ -١٤٥.

وبعد فالذي يبدو –والله أعلم - أن الوجه الأحسن منع العطف على معمولي عاملين، والأفضل أن يكون الكلام على هذا، إذ إنه حكم مبني على السماع أكثره، فضلا عن القياس، إلا أن من يتكلم به لا ينبغي أن يؤاخذ على هذا: لأن ثمة قراءة سبعية أباحت التكلم به.

(٦) منع النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.قال سيبويه:((ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛لأنك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور...لا يجوز أن تقول: (هذا لكَ وأخيكَ)))[١٠٩٧] فهو يحكم بالمنع صراحة في حين حكم على المسألة ذاتها بالقبح في موطن آخر[١٠٩٨]، وقصر الجواز على الشعر وجعل منه قول الشاعر:

فاليومَ قرَّبتَ تَهْجُونا وَتَشتمُنا فآذهبْ فما بكَ والأيّامِ من عجبِ

إلا أن قبحه ينبغي أن يحمل على المنع لتصريحه به في النص المذكور بدءا، ولعل ما يؤكد هذا ما ذكره الشنتمري من أن سيبويه ((بيّن أن عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور غير جائز))[١٠٩٩].

وقد ذكر السيرافي أن أبا عثمان المازني أحتج لسيبويه وذكر أنه لما كان المضمر المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض، كقولك: (مررت بزيد وبك) كذلك تقول: (مررت بك وبزيد)، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه، وذكر أن المبرد شايعه في هذا[١١٠٠].

وفضلا عن المازني والمبرد والسيرافي، فقد منع العطف جمع غفير من النحاة[١١٠١]. إلا أبن مالك[١١٠٢]، وأبا حيان[١١٠٣]، فقد جوزا عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.

وأود ههنا أن أتناول نسبة جواز العطف على الضمير المجرور إلى كل من يونس، والأخفش، والكوفيين: فقد نسب كل من العكبري، وأبي البركات الأنباري، والكنغراوي، وأبن عقيل، والجامي[١١٠٤]. الجواز إلى الكوفيين فقط، في حين نسبه إلى الكوفيين ويونس والأخفش كل من:

[١٠٩٧] الكتاب: ٢٤٨/١.

[١٠٩٨] ينظر: المصدر نفسه: ٣٨١/٢ -٣٨٢.

[١٠٩٩] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٨/١.

[١١٠٠] ينظر: الكتاب: ٣٨١/٢ (الهامش) وما نسبه إلى المبرد أمر صائب، ينظر: الكامل: ٣٩/٣.

[١١٠١] ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٥٢/١ -٢٥٣، ومعاني القرآن (الأخفش): ٢٢٤/١، وجامع البيان: ٢٢٦/٤، والأصول: ١٤٣/١، ٧٩/٢، ١١٩، والجمل في النحو: ١٨، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٥٦١، واللمع في العربية: ٩٧، والخصائص: ٢٨٦/١، والتبصرة والتذكرة: ١٤٠/١ -١٤١، وشرح المقدمة المحسبة: ٤٣١/٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٦٠٢/٢، ومنثور الفوائد: ٤٦، والمفصل: ١٧/٢، وشرح المفصل: ٥٠/٢، ٧٨، وشرح الجمل: ٢٤٣/١، ٢٤٤، والفوائد الضيائية: ٤٨/٢ -٤٩، والأشباه والنظائر: ٢٣٢/٢.

[١١٠٢] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٧، وشرح ابن عقيل: ٢٣٩/٢.

[١١٠٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٥٨/٢.

[١١٠٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٢٦/١ -٣٢٧، والأنصاف: ٤٦٣/٢، والموفي في النحو الكوفي: ٦٣، وشرح ابن عقيل: ٢٣٩/٢، والفوائد الضيائية: ٤٩/٢.

أبن مالك، والرضي الأستربادي، وأبي حيان، وأبن هشام، والسيوطي، والأشموني[(١١٠٥)]، والدكتور عدنان محمد سلمان، والدكتور صاحب أبو جناح، وعفيف دمشقية، وخديجة المفتي، وكريم سلمان الحمد، والدكتور زهير عبد المحسن سلطان[(١١٠٦)]، في حين نسبه الدكتور فائز فارس إلى الفراء ويونس[(١١٠٧)].

وردا على ما نسبه نحاتنا وباحثونا الأفاضل. أقول: أما الأخفش فقد رجعت إلى (معاني القرآن) فوجدته يخالف تماما ما نسب إليه إذ قال تعقيبا على قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[(١١٠٨)] ((قال الله تعالى: (والأرحام) منصوبة. أي اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: (والأرحام) جر[(*)]، والأول أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور))[(١١٠٩)].

فهو يرجح قراءة النصب؛ لأنه يمتنع عنده عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور.

أما ما نسب إلى الكوفيين فقد ذهب الفراء والطبري إلى عكس ما نسب إليهم تماما. فها هو الفراء يقول: ((العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر:

نُعلّقُ في مثلِ السواري سيوفَنَا وما بينها والكعبِ غوط نَفانِفُ .

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[(١١١٠)]. فالفراء يمنع العطف إلا في الشعر، وتبعه الطبري إذ قال: في قول من قرأ (الأرحام) بالجر: ((فعطف بظاهر على مكني مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب، لأنها لا تنسق بظاهر على مكنى في الخفض، إلا في الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق، والرديء في الإعراب منه))[(١١١١)].

وقد أعاد ذكر البيت الذي أورده الفراء. هذا فضلا عن أن ثمة أمرا أراه يبعد عن الكسائي الجواز، ويرجح عنده منع العطف. ألا وهو عدم قراءته (الأرحام) بالجر، بل وافق القراء الخمسة قراءتهم اللفظة بالنصب. مخالفا شيخه حمزة مع أنه ((قرأ عليه أربع مرات عرضا، وعليه اعتماده))[(١١١٢)]. ويزاد على ما تقدم أنني وجدت ثعلبا ينقل عن الكسائي كلاما يفهم منه منعه

[(١١٠٥)] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٨، وشرح الكافية: ١/٣٢٠، وارتشاف الضرب: ٢/٦٥٨، وأوضح المسالك: ٣/٣٩٢، والأشباه والنظائر: ٢/٢٣٢، وحاشية الصبان: ٣/١١٤.

[(١١٠٦)] ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٢٥١، ولم يذكر يونسا، وشرح الجمل: ١/٢٤٣ (الهامش) ونسبه أيضا إلى قطرب والشلوبين، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ١٨٠، ونحو القراء الكوفيين: ١٠٣، والخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة: ٢١٠ (ب)، ولم يذكر الأخفش، والنكت في تفسير الكتاب: ١/٦٦٨، (الهامش)، ونسبه إلى قطرب أيضا.

[(١١٠٧)] اللمع في العربية: ٩٧ (الهامش).

[(١١٠٨)] النساء: ١.

[(*)] وهي قراءة حمزة. وينظر: السبعة في القراءات: ٢٦٦.

[(١١٠٩)] معاني القرآن: ١/٢٢٤، وينظر: الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصريين: ٢١٠(جـ).

[(١١١٠)] معاني القرآن: ١/٢٥٢ -٢٥٣، وينظر: الخلاف النحوي وكتاب الأنصاف: ٢٥٧.

[(١١١١)] جامع البيان: ٤/٢٦٦.

[(١١١٢)] ينظر: طبقات القراء: ١/٥٣٥، ونحو القراء الكوفيين: ٢٧٢.

العطف على المضمر إذ قال: ((الكسائي لا ينسق على المضمر، ولا يؤكده، ولكنه يجعل منه قطعا))[١١١٣] . أي أن الكسائي يمنع العطف على الضمير، وكذلك توكيده ، وبهذا يتأكد عدم صحة ما نسب إلى الكوفيين جميعهم .

وقد علل المانعون للعطف بأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين، والعطف نظير التثنية، فكما لا يعطف الاسم على التنوين، ولا يثنى. كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته[١١١٤]،وقيل:لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد فلو عطفنا عليه اسما لكان بمنزلة ما لو عطف اسم على حرف وذلك لا يجوز[١١١٥]، وقيل أيضا:لأن المعطوف،والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر، فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه[١١١٦]. في حين علل ابن جني قراءة حمزة (الأرحام) بالجر على أن فيه (باء) ثانية، كأنه قال: و(بالأرحام) ثم حذف (الباء) لتقدم ذكرها[١١١٧].

والذي يترجح عندي منع عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، بيد المتكلم به لاينبغي أن يخطّأ ؛ لأن ثمة قراءة سبعية وردت به –والله اعلم -.

(٧) ومن المسائل التي اختلف فيها النحاة عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل، فسيبويه يقبح هذا العطف إذ يقول: ((وأما ما يقبح أن يشركه المظهر، فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: (فعلتُ وعبدُ الله)...فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: (ذهبتَ أنتَ وزيدٌ)، وقال الله عز وجل: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[١١١٨]، و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[١١١٩]...وقال عز وجل: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[١١٢٠] حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز في الشعر. قال الشاعر:

قلتُ إذ أَقْبَلَتْ وزهرٌ تهادى   كرمالِ الملا تعسّفنَ رمْلا))[١١٢١]

فالعطف عنده قبيح حتى يؤكد الضمير، أو يفصل بفاصل كـ(لا) إلا أنه جائز في الشعر وعلى قلة . وحكم سيبويه بالقبح ليس فيه ما يوحي بمنع أو جواز ، ولعل ما يؤكد هذا ما ذكره

[١١١٣] مجالس ثعلب: ١/٣٢٤.

[١١١٤] ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات): ٥٦١ .

[١١١٥] ينظر: منثور الفوائد: ٤٦.

[١١١٦] ينظر: شرح المفصل: ٣/٧٨.

[١١١٧] ينظر: الخصائص: ١/ ٢٨٦.

[١١١٨] المائدة: ٢٤.

[١١١٩] البقرة: ٣٥.

[١١٢٠] الأنعام: ١٤٨.

[١١٢١] الكتاب: ٢/ ٣٧٨ – ٣٧٩، وينظر: ١/ ٢٧٨.

الشنتمري من أن سيبويه ((استقبح العطف على المضمر المرفوع حتى يؤكد))[1122].

وقد وافقه الصيمري[1123]، والرضي الاسترابادي[1124]، وذهب ابن مالك إلى أنه ضعيف[1125]. في حين وقف كل من ابن السراج[1126]، وابن جني[1127]، وابن يعيش[1128]. من هذه المسألة موقفين. فمرة يقبحون ومرة يمنعون، الأمر الذي يفهم منه أن تقبيحهم ينبغي أن يحمل محمل المنع.

وممن منعه أيضا الأخفش إذ قال معقبا على قوله عز وجل: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[1129]: ((وقال بعضهم: (وشركاؤكم)[1130]، والنصب أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلا أنه قد حسن في هذا للفصل بينهما كما قال: ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾[1131]. فحسن؛ لأنه فصل بينهما بقوله (ترابا)))[1132]. فالأخفش ههنا يمنع العطف من غيرما فاصل فإن كان هناك فاصل حسن عنده العطف، وبهذا يغدو وهما ما ذكره الدكتور زهير عبد المحسن سلطان من أن الأخفش يجيز عطف الظاهر على المضمر المرفوع المتصل[1133].

يبقى لدينا من أراء أئمة البصريين رأي المبرد، وها هو يخالفهم في هذه المسألة فيجيز العطف على قبح إذ قال: ((لو قلت: (قم وعبد الله) كان جائزا على قبح حتى تقول: (قم أنت وعبد الله))[1134]. وقال أيضا: ((وهذا على قبحه جائز في الكلام. أعني (ذهبت وزيد)))[1135].

وبهذا يغدو وهما ما عزاه أبو البركات الأنباري من أن البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا على قبح في ضرورة شعر[1136]، وقد تقدم مذهب البصريين وانقسامهم في الحكم بالقبح ، أو المنع ، أو الجواز على قبح ، وكذلك وهم الجامي إذ نسب إليهم أنهم يجوزون العطف

[1122] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٦٦٧.

[1123] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ١٣٩.

[1124] ينظر شرح الكافية: ١/ ١٩٦.

[1125] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٧.

[1126] ينظر: الأصول: ٢/ ٧٩، ذكر مصطلح (لا يجوز)، وفي المصدر نفسه: ٢/ ١١٩، ذكر أنه (لا يحسن)، وينظر: الموجز في النحو: ٧٥.

[1127] ينظر: اللمع في العربية: ٩٦.

[1128] ينظر: شرح المفصل: ٧٦/٣، ذكر انه (لم يجز)، وفي ٨/ ٦٧، وذكر أنه (ضعيف قبيح).

[1129] يونس: ٧١.

[1130] وهي قراءة يعقوب. ينظر: المستثير في القرآت العشر: ٣٧٦.

[1131] النمل: ٦٧.

[1132] معاني القرآن: ٢/ ٣٤٦، وممن منع أيضا ابن عصفور في (شرح الجمل: ١/ ٢٤١)، ود. عدنان محمد سلمان في (التوابع في كتاب سيبويه: ٢٥٠) و د.محمود سليمان ياقوت في (التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب: ١٣٨).

[1133] المؤاخذات النحوية: ٢٣٨.

[1134] المقتضب: ٣/ ٢١٠.

[1135] الكامل: ٣٩/٣.

[1136] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٧٤ -٤٧٥، وممن نسب المنع إلى البصريين أبو حيان في (ارتشاف الضرب:٦٥٨/٢).

بلا تأكيد لكن على قبح[١١٣٧]. وقد تقدم أنه مذهب المبرد وحده.

وقد نسبا إلى الكوفيين أنهم يجوزون العطف من غير قبح، وقد وجدت الفراء يجوز العطف. إذ قال في قوله عز وجل: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾: ((لو ألقيت (أنت) فقيل (أذهب وربك فقاتلا) كان صوابا؛ لأنه في إحدى القراءتين ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ وَقَبِيلُهُۥ﴾[١١٣٨] بغير (هو)، وهي بـ(هو)، و﴿**أذهب أنت وربك**﴾ أكثر في كلام العرب، وذلك أن المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يكره،...وقد قال الله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبٗا وَءَابَآؤُنَآ﴾ ولم يقل (نحن) وكل صواب))[١١٣٩].

يتبين من كلام الفراء أنه يرى أن الوجه الأصوب والأكثر أنه إذا عطف على ضمير مرفوع يؤتى بضمير منفصل لكنه يرى أن المتكلم إن استغنى عن الضمير المنفصل فهو على صواب مع أنه مكروه، وكذلك استدل بقراءة (إنه يراكم وقبيله) . فهو إذن يجيز العطف بفاصل وبلا فاصل .

وممن جوز أيضا ثعلب إذ قال : (((عبدُ اللهِ حدّثني ، وعمرٌو) قال : يكون نسقًا على ما في حدّثني ، ولا يكون على الأول))[١١٤٠] ، أي : يكون الاسم الظاهر (عمرو)معطوفا على الضمير (هو) المقدّر في (حدّثني) وليس على (عبد الله) . وقد نسب أبو حيان إلى ابن الأنباري أنه يجوز أيضا[١١٤١]، وممن ذهب إلى جوازه العيني فيما نقله عنه الاستاذ الدكتور محمد ضاري حمادي ووافقه في هذا[١١٤٢]. لوروده في حديث الرسول (ﷺ) اذ ورد في صحيح البخاري انه روي عن سيدنا علي (رضي الله عنه) انه قال: ((كنت اسمع رسول الله (ﷺ) يقول: كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر))، وروي أيضًا عن سيدنا عمر (رضي الله عنه) أنه قال: ((كنتُ وجارٌ لي من الأنصار))[١١٤٣].

وبعد فما دام النحاة مختلفين في حكمهم بين المنع، أو القبح، أو الجواز على قبح، أو الجواز، فالذي يبدو لي –والله اعلم – أن الأولى جواز الحالتين العطف بفاصل، وبغيره، بيد أن الأحسن هو العطف بفاصل؛ لأنه الأكثر في كلام العرب، وفي كتاب الله تعالى، ومدار الكلام كما هو معلوم على الأكثر دورانا على الألسنة، والأكثر شيوعا وآطرادا.

فعدم الإجماع على المنع، وورود السماع، يدعو إلى عدم تخطئة من يعطف الظاهر على المضمر المرفوع من غير فصل بينهما –والله اعلم –

[١١٣٧] ينظر: الفوائد الضيائية: ٤٨/٢.

[١١٣٨] الأعراف: ٢٧ ، وقراءة المصحف: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾.

[١١٣٩] معاني القرآن: ١/ ٣٠٤.

[١١٤٠] مجالس العلماء : ١٤٦/١ .

[١١٤١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٥٨.

[١١٤٢] ينظر: شرح شواهد العيني: ٣/ ١١٤ نقلا عن الحديث النبوي الشريف: ١٠٩.

[١١٤٣] فتح الباري: ٢٤/٨، ٣٨، ٦/ ٣٩، ومسند الإمام أحمد: ١٣/ ٧٣.

تناولت فيما تقدم مواطن المنع في العطف بصورة عامة، وها أنذا أعرض لمواطن المنع التي تخص حروف العطف كلا على انفراد.

(١) أم: ومن مواطن المنع فيها أنها لا تعمل العطف إلا إذا سبقت باستفهام. كقولك: (أقام زيد أم أخوك)، ومعناه (أيهما قام؟) فإن قلت: (قام زيد أم أخوك) لم يجز؛ لأن (أم) لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام[١١٤٤]. ولا تتقدم الاستفهام فلا تقول: (أم أتقول؟)[١١٤٥]. وكذلك يمتنع جوابها بـ(نعم) أو (لا). قال سيبويه: ((الدليل على أن قولك: (أزيد عندك أم عمرو) بمنزلة قولك: (أيهما عندك؟) أنك لو قلت: (أزيد عندك أم بشر) فقال المسؤول (لا). كان محالا، كما أنه إذا قال (أيهما عندك) فقال (لا) فقد أحال))[١١٤٦].

(٢) إمّا، أمّا: - وفيهما أن سيبويه منع إطراح (ما) من (إما) إلا في الشعر، وجعل منه قول النمر بن تولب:

سَقَتْه الرّواعِدُ من صَيِّفٍ ... وإنْ منْ خريفٍ فلنْ يُعْدَمَا

وإنما يريد: (وإما من خريف)[١١٤٧]، وقد وافقه النحاة في هذا[١١٤٨].

ومما يمتنع هنا أيضا أن يذكر الفعل بعد (أما)؛ لأنها كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل، وكذلك (إما)[١١٤٩]، وذكر السيرافي أن نحاة البصرة والكوفة متفقون على المنع[١١٥٠]. بيد أنه نقل عن المبرد أنه يجيز إظهار الفعل بعد (أما)، ورد عليه ابن ولاد بأنه غير مسموع عن العرب[١١٥١]. وكذلك هو مخالف للإجماع.

(٣) بل: - وفيه أنه يمتنع أن يعطف بها بعد الاستفهام، فلا يقال: (أضربتَ زيدًا بل عمرًا ؟)، ولا نحوه[١١٥٢]، وقد نقل عن الكوفيين أنهم يمنعون أن يعطف بـ(بل) بعد غير النفي وشبهه[١١٥٣].

[١١٤٤] الكتاب: ٣/ ١٦٩، وينظر: الجمل في النحو: ١٩.

[١١٤٥] ينظر: الكتاب: ٣/ ١٨٩.

[١١٤٦] الكتاب: ٣/ ١٦٩، وينظر: الجمل في النحو: ٣٥٥.

[١١٤٧] ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٧، والتوابع في كتاب سيبويه: ٧٠.

[١١٤٨] ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٨، وضرائر الشعر: ١٥٩، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٢.

[١١٤٩] ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩٤، والبغداديات: ٣٠٥ -٣٠٦.

[١١٥٠] ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩٣ (الهامش).

[١١٥١] ينظر: الانتصار: ٤١ -٤٢، نقلا عن المؤاخذات النحوية: ١٧١ -١٧٢.

[١١٥٢] ينظر: حاشية الصبان: ٣/ ١١٣.

[١١٥٣] ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١١٢، وذكر أن هشاما الضرير قال: (محال (ضربت زيدا بل إياك)، وشرح الأشموني: ٣/ ١١٣، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٦٠.

في حين ذهب أبو البركات الانباري إلى أن الكوفيين يجيزون العطف بـ(بل) بعد النفي والإثبات، وتبعه الرضي الاسترابادي في هذا[١١٥٤].

(٤) **حتى:** - ومن شروط العطف بها أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، فلا يجوز: (قدم الحاج حتى الحمار)؛ لأنه ليس من جنس المعطوف عليه، وأن يكون جزءا له، فلا يجوز (قدم زيد حتى عمرٌو) إذ ليس بعضا منه، وأن يكون فيه تحقير أو تعظيم، فلو قلت (رأيت القوم حتى زيدا) وكان (زيد) غير معروف بحقارة، أو عظم لم يجز وإن كان بعضا منهم[١١٥٥].

وقد ذكر ابن هشام أن الذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز (ضربت الرجلين حتى أفضلهما)[١١٥٦].

(٥) **لا:** - ومعناها إخراج الثاني مما دخل فيه الأول كقولك: (ضربت الزيدَين لا العمرَين) ولا يجوز (ما ضربت الزيدَين لا العمرَين)؛ لأن الأول ههنا لم يدخل في شيء فيخرج منه الثاني[١١٥٧]، ولا يعطف بها بعد النفي[١١٥٨].

ولا يعطف بها الجملة الاسمية، ولا الماضي على الماضي، فلا يقال: (قام زيد لا قعد)؛ لأن لفظة (لا) موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف المضارع على المضارع[١١٥٩].

ويمتنع تكريرها كسائر حروف العطف، لا تقول: (قام زيد لا عمرو لا بكر) كما تقول: (قام زيد، وعمرو، وبكر)، ولو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر فقلت: (ولا بكر، ولا خالدا)، فتخرج (لا) عن العطف، وتتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف عليها[١١٦٠].

(٦) **لكن:** - وهي للاستدراك بعد النفي، لذلك لا تقع بعد الإيجاب. قال سيبويه: ((فإن قلت: (مررت برجل صالح ولكن طالح) فهو محال؛ لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد نفي، وإن شئت رفعت فابتدأت على (هو) فقلت: (ما مررت برجل صالح ولكن طالح)))[١١٦١]. ويجوز أن تدخل بعد واجب لترك قصة إلى أخرى، نحو قولك: (جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت)[١١٦٢].

[١١٥٤] ينظر: الأنصاف: ٦٥٧/٢، وشرح الكافية: ٣٧٨/٢، والتوابع ف كتاب سيبويه: ٢٦٠.

[١١٥٥] ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٩٦.

[١١٥٦] ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٢٧.

[١١٥٧] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ١٣٧.

[١١٥٨] ينظر: شرح الجمل: ١/ ٢٤٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٥.

[١١٥٩] ينظر: شرح الجمل: ١/ ٢٤٠، وشرح الكافية: ٣٧٨/٢.

[١١٦٠] ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٣٧٨.

[١١٦١] الكتاب: ١/ ٤٣٥، وينظر: المقتضب: ١/ ١٢، والأصول: ١/ ٢٤٤، ٢/ ٥٧، والجمل في النحو: ١٩، واللمع في العربية: ٩٣، والتبصرة والتذكرة: ١٣٦/١، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٦.

[١١٦٢] ينظر: المقتضب: ١/ ١٢، والأصول: ٥٧/٢، والتبصرة والتذكرة: ١/ ١٣٦.

(٧) الواو: - ويمتنع معها حذف المعطوف. نحو (اختصم زيد وعمرو) لو قلت: (اختصم زيد) لم يجز[١١٦٣].

وإذا اقترنت (الواو) بـ(لا) وجب أن تسبق بنفي، ولم يقصد المعية، نحو (ما قام زيد، ولا عمرو) ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز (قام زيد ولا عمرو)، ولا (ما اختصم زيد ولا عمرو)[١١٦٤].

النعت: - ومن مواطن المنع التي أوردها النحاة فيه: -

(١) منع النحاة نعت المعرفة بالنكرة، ونعت النكرة بالمعرفة، وقد ذكر سيبويه هذا في مواضع متعددة من كتابه[١١٦٥]. بيد أنه نقل عن شيخه الخليل أنه قبح في مرة نعت النكرة بالمعرفة، وأجازها في أخرى، إذ نقل عنه أنه قال: ((استقبح أن أقول (هذه مائة ضرب الأمير)، فاجعل (الضرب) صفة فيكون نكرة وصفت بمعرفة))[١١٦٦] فالخليل ههنا يستقبح نعت النكرة بالمعرفة، إلا أنه عاد فأجازه. قال سيبويه: ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنه يجوز أن يقول الرجل: (هذا رجل أخو زيد) إذا أردت أن تشبهه بـ(أخي زيد)))[١١٦٧].

ولم يرتض سيبويه قول شيخه هذا وذكر أنه ((قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: (هذا قصير الطويل) تريد: (مثل الطويل) فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالا للنكرة إلا في الشعر، وهو في الصفة أقبح؛ لأنك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامعه في الحال، كما فارقه في الصفة))[١١٦٨]، وقد ذكر الشنتمري أن سيبويه استضعف ما زعمه الخليل[١١٦٩]. ولي على ما تقدم عدة تعقيبات:

١ - في النصوص السابقة للخليل وسيبويه وكذلك نص الأعلم يظهر بوضوح عدم استقرار المصطلح الذي يعبر بدقة عن الحالة. مما يؤكد ما ذهبت إليه سابقا من عدم اسقرار هذه المصطلحات لدى النحاة، فالخليل يقبح، ويجوز، وسيبويه يضعف، ويقبح، ويمنع، في حين يجمع الأعلم هذه المصطلحات الثلاثة لسيبويه بتعبير الضعيف، وقد بينت فيما سبق أن لكل من هذه المصطلحات دلالته الخاصة التي تميزه عن الأخرى.

٢ - الذي يفهم من كلام الخليل الذي نقله عنه تلميذه الأمين سيبويه أنه يجوز هذه الحالة لكن على قبح، وبهذا يكون قد خالف، أو خالفه أغلب النحاة الذين أتوا بعده.

٣ - إن التعبيرات وإن تعددت لدى سيبويه في الحكم على هذه المسألة إلا إنها يفهم منها أنه يمنع نعت النكرة بالمعرفة، إذ تكرر في النص قوله: لا يجوز، ولم يجز، كما أنه قصر جوازه على

[١١٦٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٧.

[١١٦٤] ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/٩٣.

[١١٦٥] ينظر: الكتاب: ٢/٦، ٧، ١١٢ -١١٣، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢١.

[١١٦٦] الكتاب: ٢/١٢٠ -١٢١.

[١١٦٧] و[١١٦٨] المصدر نفسه: ١/٣٦١، وينظر: المؤاخذات النحوية: ٤٧.

[١١٦٩] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٣٩٢.

موضع الاضطرار، فضلا عن إشارته إلى المنع في مواطن أخرى من كتابه كما تقدم. وقد حكم أغلب النحاة على هذه المسألة بالمنع[١١٧٠].

وعلل سيبويه المنع بقوله: (لأنك تنقض ما تكلمت به)، وقد فسر الشنتمري ما ذكره سيبويه بقوله: ((يريد أن الصفة والموصوف كشيء واحد،فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة))[١١٧١]. وقيل: إن ((العلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لما بينهما من المخالفة؛ لأن النكرة تدل على الشياع والعموم، فهي كالجمع، والمعرفة تدل على الاختصاص، فهي كالواحد، فكما لا يوصف الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة))[١١٧٢]. وقيل ((لا توصف المعرفة بالنكرة؛ لأن الصفة لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض، فبطل أن توصف المعرفة بالنكرة، ولا توصف النكرة بالمعرفة؛ لأن المعرفة أحق بالتقديم، ولا يجوز... أن تكون تابعة للنكرة))[١١٧٣].

وأود الإشارة ههنا إلى أن أبا عليّ الفارسيّ ، وأبا حيان، والسيوطي، والأشموني، والصبان[١١٧٤]. من القدماء، والأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور عدنان محمد سلمان، وكريم سلمان الحمد من المعاصرين[١١٧٥] قد نسبوا إلى الأخفش أنه يجيز وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت بالوصف، وذكروا أنه جعل منه قوله تعالى: ﴿فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[١١٧٦] وما نسبه نحاتنا وباحثونا الأفاضل إلى الأخفش أمر بعيد عن الصحة، فقد تحققت من الأمر في كتابه (معاني القرآن) فوجدته يقول تعقيبا على الآية السابقة: ((.... وقال بعضهم: (الأوليانِ)، وبها نقرأ؛ لأنه حين قال: (يقومان مقامهما من الذي أستحق عليهم) كأنه قد حدَّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال: (الأوليانِ)، فأجرى المعرفة عليهما بدلا ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير. قال الراجز:

عليَّ يومَ تملكُ الأمورا صوم شهورٍ وجبتْ نذورا
وبدنًا مقلّدًا منحورا

[١١٧٠] ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٩٨/٣، والمقتضب: ٣٠٤/٤، والأصول: ٣٣/٢، وشرح القصائد السبع الجاهليات: ٨٣، والجمل في النحو: ١٣، ١٤، ١٥، واللمع في العربية: ٨٢ –٨٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٥٤/١، والتبصرة والتذكرة: ١٦٩/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٤١٧/٢، وأسرار العربية: ٢٦٠ –٢٦١، وشرح المفصل: ١٤١/٣، وشرح أبي عقيل: ١٩٢/٢.

[١١٧١] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٢/١.

[١١٧٢] شرح المقدمة المحسبة: ٤١٧/٢، وينظر: أسرار العربية: ٢٦٠ –٢٦١.

[١١٧٣] التبصرة والتذكرة: ١٦٩/١.

[١١٧٤] ينظر:الحجة في علل القراءات السبع :١٢٥/٣، ارتشاف الضرب: ٥٨٠/٢، وهمع الهوامع: ١١٦/٢ –١١٧، وحاشية الصبان: ٦٠/٣، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٢٦.

[١١٧٥] ينظر: أحياء النحو: ١٢٢، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٢٦، والخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة: ٢٠٢.

[١١٧٦] المائدة: ١٠٧.

فجعله على (أوجب)؛ لأنه في معنى: قد أوجب))[١١٧٧]. فالأخفش لا يذكر النعت البتة، وإنما يجعل (الأوليان) بدلا من قوله: (فآخران).

ولعل ما يؤكد قولي هذا ما ذكره الطبري في هذه الآية إذ قال: ((وأختلف أهل العربية في الرافع لقوله (الأوليان) إذ قرئ كذلك، فقال بعض نحويي البصرة (يعني الأخفش): يزعم أنه رفع ذلك بدلا من (آخران) في قوله (فآخران يقومان مقامهما)، وقال: إنما جاز أن يبدل (الأوليان) وهو معرفة من النكرة؛ لأنه حين قال: (يقومان مقامهما من الذين أستحق عليهم) كان كأنه قد حدهما حتى صار كالمعرفة في المعنى، فقال: (الأوليان) فأجرى المعرفة بدلا))[١١٧٨]. ومن ثم أورد الشعر الذي أستشهد به الأخفش، وفضلا عما تقدم فإن الأخفش ذكر كلاما يؤكد منعه إذ قال: ((إذا قلت: (جاء عبد الله راكبا) فقد شغلت الفعل بـ (عبد الله)، وليس (راكب) من صفته؛ لأن هذا نكرة وهذا معرفة، وإنما جئت به لتجعله اسما للحال التي جاء فيها))[١١٧٩] فهو يمنع أن يكون (راكبا) صفة لأنه نكرة و(عبد الله) معرفة.

وبناءا على ما تقدم من منع وصف النكرة بالمعرفة فقد منع النحاة وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل نكرات، ولا توصف النكرة بالمعرفة كما تقدم، فلا يجوز (مررت بزيد أبوه كريم) إذا أردت نعت (زيد)[١١٨٠]، فإذا أردت النعت أدخلت (الذي) فتقول: (مررت بزيد الذي أبوه قائم) فتكون قد توصلت إلى وصف المعارف بالجمل بدخول واسطة[١١٨١].

وكذلك يمتنع نعت المعرفة والنكرة إذا اجتمعا معا، إذ نقل سيبويه عن الخليل أنه قال: ((لا يجوز أن تصف النكرة، والمعرفة كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: (هذه ناقة وفصيلها الراتعان) فهذا محال؛ لأن الراتعان لا يكونان صفة للفصل، ولا الناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضا نكرة وبعضا معرفة))[١١٨٢].

(٢) يمتنع تقديم الصفة على الموصوف، ويمتنع كذلك أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف؛ لأنها من تمام الموصوف. قال أبن السراج: ((لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئا بصيغه المجهول مما يتصل بالصفة على الموصوف))[١١٨٣]. إلا أن أبن عصفور قصر الجواز على ما سمع، وذكر أن الصفة إذ قدمت تكون مبنية على العامل المتقدم، وما بعدها بدل منها نحو:

[١١٧٧] معاني القرآن: ٢٦٦/١.

[١١٧٨] جامع البيان: ١١٩/٧.

[١١٧٩] معاني القرآن: ٢٠٩/١.

[١١٨٠] ينظر: الأصول: ٣١/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٤١٦/٢، وشرح المفصل: ١٤١/٣، وشرح أبن عقيل: ١٩٥/٢.

[١١٨١] ينظر: الأصول: ٣١/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤١٦/٢.

[١١٨٢] الكتاب: ٥٩/٢، وينظر: الأصول: ٤١/٢، والجمل في النحو: ١٦.

[١١٨٣] الأصول: ٢٢٥/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٥٨/١، والجملة العربية: ٦٤ -٦٥.

وبالطويلِ العمرِ عمرًا حيدرًا[١١٨٤]

أما معمول الصفة، فقد نقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم يجوزون تقديم معمول الصفة على الموصوف، وأعترض على ما ذهبوا إليه وذكر أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله عليه[١١٨٥].

(٣) يمتنع الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي[١١٨٦]، وقد نقل ثعلب عن هشام أنه يمنع الفصل وكذلك الفراء إذا لم يكن الفاصل كلاما تاما. إذ قال في قولهم: (قام زيد في الدار الظريف) ((هشام لا يجيز أن يحول بين النعت والاسم بصلة، والفراء يقول في التام، ولا يقول في الناقص. أي إذا تم الكلام في الصلة أجاز النعت، وإذا لم يتم لم يجز))[١١٨٧].

في حين جوز ابن عصفور الفصل بجمل الاعتراض، وجعل منه قوله تعالى﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[١١٨٨]. ففصل بين القسم، وصفته، وهو (عظيم) بقوله (لو تعلمون) وذكر أنه لا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر[١١٨٩]، وهو المذهب الحق فيما يبدو (والله أعلم).

(٤) يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إلا إذا أمن اللبس، فقد قبح سيبويه قولك (ائتني ببارد) تريد: بماء بارد؛ لأنه قبيح أن تضع الصفة موضع الاسم[١١٩٠]. لكنه ذكر أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم يقول: (ما منهم مات)، يريد (ما منهم من أحدٍ مات) ومثله قول الشاعر:

لو قلتَ ما في قومها لم تيثَمِ　　　يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومَيْسَمِ

يريد (ما في قومها أحدٌ)، وذكر أنه حذف تخفيفا، واستغناءا بعلم المخاطب بما يعني[١١٩١].

وما قبحه سيبويه منعه المبرد بقوله: ((فأما (عشرون أيما رجل) فلا يجوز، وإنما أمتنع من أنك لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن من بابها، نحو (مررت بظريف)، و(مررت بعاقل)؛ لأنهما أسماء جارية على الفعل، و(ايما رجل) إنما معناه: (كامل) فليس بمأخوذ من فعل، و(ما) زائدة، فإنما معناه (مررت برجل أي رجل)، فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف، وتمتنع، والمرفوع، والمنصوب كالمخفوض))[١١٩٢].

[١١٨٤] ينظر: المقرب: ٢٤٨، وشرح الجمل: ١/ ٢١٨.

[١١٨٥] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٥٢، وتسهيل الفوائد: ١٦٣.

[١١٨٦] ينظر: شرح الجمل: ١/ ٢٢١، والمقرب: ٢٤٩، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٥٢٧، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٩٨ -٥٩٩.

[١١٨٧] مجالس ثعلب: ٢/ ٥٣٠.

[١١٨٨] الواقعة: ٧٦.

[١١٨٩] ينظر: شرح الجمل: ١/ ٢٢١ -٢٢٢، والمقرب: ٢٤٩ -٢٥٠.

[١١٩٠] ينظر: الكتاب: ١/ ٢٧٠، وينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ١٦٨ -١٦٩.

[١١٩١] ينظر: الكتاب: ١/ ٣٤٦، وينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ١٦٩، وتبعه في هذا ابن جني إلا أنه جعل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض (ينظر: سر صناعة الإعراب): ١/ ٢٨٤.

[١١٩٢] المقتضب: ٤/ ٢٩٣ -٢٩٤.

وأتفق سيبويه والمبرد بأنه إذا أمن اللبس وعلم المخاطب جاز الحذف؛ لأنه سمع من العرب، وقد منع هذا فريق من النحاة[١١٩٣] . في حين ذكر أبن عصفور أن الصفة إن كانت في تقدير الاسم فيمتنع حذف موصوفها، وإقامتها مقامه. إلا مع (من) نحو (منا ظعن ومنا أقام) يريد (فريق أو إنسان)، أو أن تكون الصفة صفة تمييز لـ (نعم) نحو (نعم الرجل يقوم) أي (رجلا يقوم)، أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته نحو قولهم (ألا ماء ولو باردا) يريد (ولو ماءا باردا) فحذف للدلالة، وغير هذا يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[١١٩٤] .

أما الصفة فيمتنع حذفها هي أيضا؛ لأن الصفة تبيين، وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين[١١٩٥] ، وقد علل أبن يعيش منع حذف الصفة والموصوف بأنه لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما أعتزموه، وذكر أيضا إن علة منع حذف الموصوف فضلا عن أن القياس يأباه، فإنه ربما وقع في حذفه لبس، فلو قلت، (مررت بطويل) لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان، أو رمح، أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول[١١٩٦] .

(٥) يمتنع نعت الضمير، والنعت به. قال سيبويه: ((وأعلم أن المضمر لا يكون موصوفا، من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها، تعم، وتؤكد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل، أو قرابة نحو: (أخيك)، و(صاحبك)، وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة))[١١٩٧] .

فسيبويه يمنع نعت الضمير ههنا؛ لأن المتكلم لا يضمر إلا عندما يعلم أن المخاطب يعرف من يعني، وحين ذاك لا حاجة لنعت المعروف، أي انه أصبح معرفة، ولا حاجة إلى نعت المعرفة، ومنع أن يكون الضمير نعتا؛ لأنه ليس بحلية كـ(الطويل)، ولا قرابة نحو (أخيك، وصاحبك)، ولا مبهم نحو (هذا، وذاك) أي أنه فاقد لمعنى الوصفية، وهو الدلالة على قيام معنى بالذات؛ لأنه يدل على الذات لا على قيام معنى بها[١١٩٨] ، وكذلك فإن المضمرات أخص الأسماء وأعرفها، فلا يجوز أن يكون تابعا لما هو أنقص منه في التعريف[١١٩٩] .

[١١٩٣] ينظر: الأصول: ٢/٣٣، وشرح المفصل: ٣/٥٩، ٦٠، ٨/٤٣، ومغني اللبيب: ٢/٦٠٤، والأشباه والنظائر: ١/٢٨٩.

[١١٩٤] ينظر: شرح الجمل: ١/٢١٩، ٢٢٠، ١٧٩، والمقرب: ٢٤٨ -٢٤٩.

[١١٩٥] ينظر: الأصول: ١/٢٢٨، والخصائص: ٢/٣٧٣، وارتشاف الضرب: ٢/٦٠٠.

[١١٩٦] ينظر: شرح المفصل: ٣/٥٩، والأشباه والنظائر: ١/٢٨٩.

[١١٩٧] الكتاب: ٢/١١، وينظر: المقتضب: ٤/٢٨٤، والجمل في النحو: ١٦، واللمع في العربية: ٨٢، والتبصرة والتذكرة ١/١٧١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٤١٦، والمفصل: ٢/٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/٨، وشرح الجمل: ١/٢١٧، والمقرب: ٢٤٤، وتسهيل الفوائد: ١٧٠، وشرح الكافية: ١/٣١١، وارتشاف الضرب: ٢/٥٩٥، والفوائد الضيائية: ٢/٤٠، والتوابع في كتاب سيبويه: ١٥، ١٦، والتراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب: ١٥١.

[١١٩٨] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٤٥ -٤٤٦ والفوائد الضيائية: ٢/٤٠.

[١١٩٩] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/١٧٢، وشرح الكافية: ١/٣١١.

وقد نقل الفراء عن الكسائي أنه يجيز جعل النعت تابعا للضمير المتصل بالفعل، ورده في هذا إذ قال: ((وكان الكسائي يقول: جعلته (أي النعت) تابعا للاسم المضمر في الفعل، وهو خطأ، وليس بجائز... لا يكون الظاهر نعتا لمكني))[١٢٠٠].

(٦) يمتنع العلم من أني يكون نعتا. فقد نقل سيبويه عن شيخه الخليل أنه قال: ((ان العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة؛ لأنه ليس بحلية، ولا قرابة، ولا مبهم))[١٢٠١] ولذلك جعل المبرد (زيدا) في قولهم: (يا أيها الرجل زيد) تمييزا للرجل. قال: ((وإنما منعنا أن نقول: (زيد) نعت؛ لأن النعت تحلية، وليست الأسماء الأعلام مما يحلى بها))[١٢٠٢].

أي أن علة المنع فيه كعلة منع الضمير من أن يكون نعتا، أي أنه وضع للذات المعينة لا لمعنى في الذات، ولذلك إذا نقل إلى العلمية عن الجنسية أسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو (أحمر، وأشقر) إذا سميت بهما[١٢٠٣]، وذكر أبن عصفور أنه لم ينعت به؛ لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه؛ لأن العلمية تذهب منه معنى الاشتقاق، وإن كان لفظه لفظا مشتقا[١٢٠٤].

(٧) ينعت المبهم بالأسماء التي فيها الألف واللام على طريق الجنس، ويمتنع وصفه بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام[١٢٠٥]، فلا تقول (جاءني هذا ذو المال)، ولا (رأيت ذاك غلام الرجل)؛ لأن المبهم يزيل تعريف العهد من الألف واللام وينقله إلى تعريف الحضرة بالإشارة، والمضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه، فلو وصفت المبهم بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لحصل في اسم واحد تعريفان من وجهين مختلفين، تعريف الإشارة، وتعريف العهد، وذلك محال، كما أن تأنيثين في اسم واحد محال[١٢٠٦].

ومما يمتنع ههنا أيضا الفصل بين المبهم، وصفته؛ لأن المبهم لما أحدث تعريفا لنعته صار كحرف التعريف (الألف واللام)، ولا يفصل بين الألف واللام، وما اتصلا به، فكذلك لا يفصل بين المبهم ونعته[١٢٠٧].

[١٢٠٠] معاني القرآن: ٤٧١/١، وينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٠، وشرح الكافية: ٣١١/١، وارتشاف الضرب: ٥٩٥/٢.

[١٢٠١] الكتاب: ١٢/٢، وينظر: المفصل: ٨/٢، وشرح الجمل: ٢١٧/١، والمقرب: ٢٤٤، وتسهيل الفوائد: ١٧٠، وشرح الكافية: ٣١٣/١، والتوابع في كتاب سيبويه: ١٥.

[١٢٠٢] المقتضب: ٢٢١/٤ -٢٢٢.

[١٢٠٣] ينظر: شرح الكافية: ٣١٣/١.

[١٢٠٤] ينظر: شرح الجمل: ٢١٧/١.

[١٢٠٥] ينظر: الكتاب: ٧/٢ -٨، والمقتضب: ٢٨٢/٤، والأصول: ٣٣/٢، والتبصرة والتذكرة: ١٧٢/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٤٣/١، والمفصل: ٩/٢، وشرح المفصل: ٥٨/٣، وشرح الكافية: ٢٨٩/١، ٣٠٤.

[١٢٠٦] و [١٢٠٧] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٧٢/١ -١٧٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٤٣/١.

(٨) جوز سيبويه نعت معمولي عاملين متفقين في العمل مختلفين في اللفظ، والمعنى. نحو: (ذهب أخوك، وقدم عمرو الرجلان الحليمان)، و(هذا عبد الله، وذاك أخوك الصالحان) وحجته أن الاسمين ارتفعا من وجه واحد، فكل منهما فاعل[١٢٠٨].

وخالفه اغلب النحاة في ذلك وفي مقدمتهم المبرد إذ قال: ((وليس القول عندي كما قال (يعني سيبويه)؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت: (جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان) لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بـ (جاء) وحدها فهو محال؛ لأن عبد الله[*] إنما يرتفع بـ (ذهب)، وكذلك لو رفعتهما بـ (ذهب) لم يكن لـ (زيد) فيها نصيب))[١٢٠٩].

وممن وافق المبرد في هذا أبن السراج، والزجاجي، والرماني، وأبن مالك، والرضي، وأبن هشام، وأبن عقيل، وغيرهم[١٢١٠]، في حين أحتج السيرافي، والشنتمري لسيبويه، وذكرا أن الحجة له؛ لأن مذهب عمل الفعل، والفاعل مذهب واحد، وإن أختلف معنى اللفظين، ومما يدلك على ذلك أنك تقول: (أختلف زيد وعمرو الصالحان)، ومعنى أختلف: أن أحدهما فعل فعلا مخالفا للفعل الآخر، وتقول: (فعل زيد وعمرو فعليهما وعملا عمليهما)، وإن كان العملان مختلفين، وترد الفعلين إلى فعل واحد، يكون الاسمان فاعليه، فإذا قلنا: (ذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الصالحان الحليمان) فكأنه على معنى (فعل أخوك وعمرو هذين الفعلين) والذي لا يجيز هذا، ويجيز (ذهب زيد وأنطلق عمرو الصالحان) يلزمه ما قدرنا؛ لأن (ذهب) أرتفع به (زيد) وحده، و(أنطلق) أرتفع به (عمرو) وحده، ولا يجوز أن يكون (الصالحان) أرتفع بالفعلين أو تعلق بهما وهو لفظ واحد[١٢١١].

بيد أن السيرافي قد ذكر ان الأقيس مما قالوه ألا يجاز ذلك كله، ولا تجتمع الصفتان وأحد عاملي الاسم غير عامل الاسم الآخر؛ لأن الصفة إذا حملناها على أحد العاملين لم يجز؛ لأن الموصوف والصفة اثنان، وإذا حملناها عليهما لم يجز؛ لأنها ترفع بشيئين[١٢١٢]. فالسيرافي غير مستقر في حكمه، فهو يحتج لسيبويه ويعترض على المانعين في حين يعود تارة أخرى فيمنع.

ويبدو مما تقدم أن القياس لا يوافق سيبويه في تجويزه نعت العاملين المتفقين في العمل المختلفين في اللفظ والمعنى؛ لأنه لا يجوز حمل النعت على أحد العاملين، أو حمله عليهما معا؛ لأن الموصوف واحد والصفة اثنان (أي مثنى)، فإن حملنا الصفة على العاملين فقد رفعناهما بشيئين وهذا ممتنع (والله أعلم).

[١٢٠٨] ينظر: الكتاب: ٢/٦٠، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٣٢، والمؤاخذات النحوية: ١٩٥.

[*] وقوله (عبد الله) إشارة إلى مثال سابق هو (جاء عبد الله، وذهب زيد العاقلان).

[١٢٠٩] المقتضب: ٤/٣١٥، وينظر: الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة: ٢٠٠، والمؤاخذات النحوية: ١٩٥.

[١٢١٠] ينظر:الأصول:٢/٤١،والجمل في النحو:١٦،وتسهيل الفوائد:١٦٩، وشرح الكافية:١/٣١٥، وأوضح المسالك:٣/٣١٤، وشرح أبن عقيل: ٢/٢٠٢، والتوابع في كتاب سيبويه:٢٣٢، ٢٣٣، والخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة: ٢٠٠-٢٠١، والمؤاخذات النحوية: ١٩٥.

[١٢١١] ينظر: شرح السيرافي: ٢/١٨٦، عن التوابع في كتاب سيبويه: ٢٣٣ -٢٣٤، والنكت في تفسير الكتاب: ١/٤٦٩ -٤٧٠.

[١٢١٢] ينظر: شرح السيرافي: ٢/١٨٦، نقلا عن التوابع في الكتاب: ٢٣٤.

(٩) حكم الصفة كحكم الصلة في انه يلزم ان يرجع منها عائد على الموصوف، كما يعود من الصلة وبناءا على هذا فقد منع في قول كثير:

من الخفراتِ البيضِ لم ترَ شقوةً   وفي الحسَبِ الزاكي الكريمُ صميمُها

أن يجر (الكريم) على أنه صفة (للحسب)؛ لأن (صميمها) مرتفع بـ(الكريم)، وليس فيه شيء يرجع إلى الموصوف الذي هو (الحسب) فيمتنع، كما يمتنع: (زيد الكريم أبوها منطلق)، حتى يرجع من الصفة، أو مما يرتفع بها ذكر إلى الموصوف، ولذلك قدر ارتفاع (الكريم) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي)[١٢١٣].

فيما تقدم استعرضت مواطن المنع في الفصائل النحوية التي تندرج في ضمن مستوى الأسماء بيد أن هناك مواطن تخص الاسم ذاته ومنها:

أنه يمتنع جزم الاسم. قال سيبويه: ((وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه، وذهاب الحركة))[١٢١٤]. أي أن الأسماء لم تجزم ((لخفتها ولزوم التنوين إياها، فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين فكانت تختل))[١٢١٥].

وكذلك كل ما يمتنع فيه الجر فليس باسم. قال المبرد: ((تعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف الجر فهو اسم، وإن أمتنع من ذلك فليس باسم))[١٢١٦].

[١٢١٣] ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات): ١٣١، ١٤٥ -١٤٦.

[١٢١٤] الكتاب:١/١٤، ١٩، وينظر: المسائل العسكريات: ١٥٥-١٥٦، والتبصرة والتذكرة: ١/٨٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه:١/١٠٧.

[١٢١٥] الإيضاح في علل النحو: ١٠٢، وذكر عللا أخرى ينظر: ص١٠٦.

[١٢١٦] المقتضب: ١/٣، وينظر: المقرب: ٤٧.

الفصل الثاني

مواطن المنع في المستويات الأخرى

المبحث الأول

الأفعال وعواملها (النواصب، والجوازم)

الفعل: - ومن مواطن المنع فيه:

(١) يمتنع دخول الألف واللام على الأفعال، فلا تقول: (اليقوم)، ولا (اليذهب)[١٢١٧]؛ لأنها جملة، ودخول الألف واللام على الجمل محال[١٢١٨].

(٢) يمتنع إضمار الفعل إن لم يكن عليه دليل، نحو (ضربت زيدا) لا يجوز أن تضمر (ضربت)[١٢١٩]، وكذلك لا يكون الفعل بغير فاعل[١٢٢٠]؛ لأن لكل حادث محدثا.

(٣) يمتنع الإخبار عن الفعل، قال ابن السراج: ((الفعل: ما كان خبرا، ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك (أخوك قام)، و(قام أخوك)، فيكون حديثا عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: (ذهب يقوم)، ولا (يقوم يجلس)))[١٢٢١] وذكر أيضا أن الفعل لا يأتلف مع الفعل فيكون منهما كلام.

(٤) ويمتنع أيضا نعت الفعل ((تقول: (مررت برجل عاقل)، ولا تقول: (يضرب عاقل) فيكون (العاقل) صفة لـ(يضرب)))[١٢٢٢].

(٥) يمتنع جر الفعل، وتحريك آخره بالكسرة، إلا إذا اتصلت به تاء التأنيث، ولقيها ساكن، ولا بالضمة إلا مع واو الجمع، ولا بالسكون إلا مع ضمير المتكلم، والمخاطب ونون جماعة النساء، وما عدا ما تقدم فيمتنع كسر الفعل، أو ضمه، أو تسكينه ويجب فتحه، فلا تقول: (من كلمك هند)، ولا (من كلمه)، ولا (من كلمه)[١٢٢٣].

وامتنع أيضا تنوين الأفعال، لأنها لا يليق بها التنوين، بيد أن ابن جني ذكر أن الفعل إنما يمتنع فيه التنوين ما كان دالا على الخفة والتمكن، فأما غير ذلك من التنوين فقد أدخل عليه نحو:

[١٢١٧] ينظر: الكتاب: ١/٢٣، والاصول:١/٣٧، والعسكريات: ١٥٥.

[١٢١٨] ينظر: الأشباه والنظائر: ١/٨٥.

[١٢١٩] المقرب : ٢٧٧.

[١٢٢٠] ينظر: الكتاب: ١/ ٧٩.

[١٢٢١] الأصول : ١/٣٧ ، والموجز في النحو : ٢٧ .

[١٢٢٢] الأصول: ١/ ٣٨.

[١٢٢٣] ينظر: الكتاب: ١/١٧، واللمع في العربية: ١٠ -١١، وشرح المقدمة المحسبة: ١/ ١٩٧، ١٩٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤١، وحاشية الشيخ حسن العطار: ٣٥.

داينتُ أروى والديونُ تقضىْ

وقول جرير:

وقُولِي إن أَصبت لقد أصابنْ[١٢٢٤]

(٦) يمتنع دخول النون على الفعل، فلا تقول: (ضَرَبونَه)؛ ((لأن النون إنما هي في الأفعال المستقبلة المعربة، عوض من الضمة التي كانت في الواحد، والماضي لا معرب، ولا مرفوع، فدخول النون فيه من أقبح اللحن وأسقطه))[١٢٢٥].

(٧) يمتنع دخول حرف الجر على الفعل، فلا تقول: (مررت بيقوم)، ولا (ذهبت إلى قام)؛ لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولا معنى للإضافة إلى الأفعال؛ لأنها لا تملك شيئا، ولا تستحقه،[١٢٢٦] فضلا عن أن الكلام إنما وضع للفائدة، ولا فائدة في قولنا (مررت بيقوم)[١٢٢٧].

(٨) كذلك تمتنع الإضافة إلى الأفعال،[١٢٢٨] لأن الإضافة في كلا ضربيها تحدث تخصيصا والغرض من صياغة الفعل خلاف ذلك، فتصير الإضافة إلى الفعل نقضا، كما أن الإضافة توجب التعريف، ووضع الأفعال بخلافه؛ لأنها نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء، فلا جدوى من الإضافة إليها[١٢٢٩].

(٩) إذا أسند الفعل إلى جمع سلامة لمذكر امتنع اقترانه بالتاء، فتقول: (قام الزيدون) ولا يجوز (قامت الزيدون)[١٢٣٠].

وكذلك يمتنع إثبات التاء إذا فصل بين الفعل، والفاعل المؤنث بـ(إلا) تقول: (ما قام إلا هند)، و(ما طلع إلا الشمس)، ولا يجوز (ما قامت إلا هند)، ولا (ما طلعت إلا الشمس)، وقد جاء في الشعر كقوله:

وما بَقِيَتْ إلا الضلُّوع الجَراشِعُ[١٢٣١].

[١٢٢٤] ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٣.

[١٢٢٥] شرح المقدمة المحسبة: ١/ ١٩٩.

[١٢٢٦] ينظر: الكتاب: ١٤/١، والأصول: ٣٧/١، والجمل في النحو: ٢، والإيضاح في علل النحو: ١٠٢، واللمع في العربية: ١١، والنكت: ١٠٩/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١٧٧/١.

[١٢٢٧] ينظر: التبصرة والتذكرة: ٨٠/١.

[١٢٢٨] معاني القرآن (الأخفش): ٨٨/١.

[١٢٢٩] ينظر: العسكريات: ١٥٤، والأشباه والنظائر: ٨٥/١.

[١٢٣٠] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٨٢/١.

[١٢٣١] ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٧/١ –٤٧٨.

نواصب الفعل: - ومن مواطن المنع فيها:

(١) تنصب هذه الحروف الأفعال، ويمتنع تقديم الفعل عليها، أو تقديم الاسم فيها على الفعل الذي تنصبه. قال سيبويه في باب (الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماء الفعل): ((فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل، والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين (إن) وأخواتها بفعل))[١٢٣٢].

واختلف النحاة في هذه المسألة، فقد عزا السيوطي إلى الكسائي، والكوفيين أنهم يجوزن الفصل بالشرط بين هذه الحروف وأفعاله نحو (أردتُ أنْ إنْ تزرني أزورَكَ)، وبالقسم نحو (لن واللهِ أُكرمَ زيدًا)[١٢٣٣].

بيد أنني وجدت ثعلبًا ينقل عن الكسائي أنه يجيز الفصل بالجار والمجرور فقط إذ ذكر أن الكسائي جوز (آتيك كي فينا ترغب)[١٢٣٤] وهذا يجعل ما نسبه السيوطي إلى الكسائي أمرًا مشكوكا فيه.

وكذلك يمتنع تقديم معمول (أن) الناصبة عليها، ولا معمول معمولها، لأنها حرف مصدري، ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها، وعزا ابن مالك والسيوطي إلى الفراء تجويزه ذلك مستدلا بقوله: (كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدا)، وردّه ابن مالك بأنه نادر ويمكن فيه تقدير عامل مضمر[١٢٣٥].

(٢) وتنصب بعض هذه الحروف الفعل ويمتنع إضمارها، وهذه الحروف هي (لن) و(كي)[١٢٣٦]. وتنصب بعضها الآخر الفعل بحرف هو (أن) ويمتنع إظهار هذا الحرف معها، وهذه الحروف هي (حتى) إذا كانت بمعنى (إلى أن) أي (انتهاء الغاية)، و(الفاء) إذا عطفت على معنى الفعل لا على لفظه، و(الواو) إذا كانت بمعنى الاجتماع، و(أو) إذا كانت بمعنى (إلى أن)، و(اللام) إلا إذا كانت لام (كي) فإن الإضمار جائز معها،[١٢٣٧] وأجاز ابن جني إظهار (أن) مع (اللام) في الواجب، فإن سبق بنفي لم يجز الإظهار. نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[١٢٣٨]، وتقديره: (لأن يعذبهم) ولا يجوز إظهار (أن) ههنا مع النفي[١٢٣٩].

[١٢٣٢] الكتاب: ١١١/٣، وينظر: الأصول: ٢٣١/٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢٨٨٢/١، والمقرب: ٢٨٦، ٢٩٦، وشرح الكافية ٢٤٤/٢، وهمع الهوامع: ١٠٠/٤، والجملة العربية: ٧١.

[١٢٣٣] ينظر: همع الهوامع: ٤/ ٩٦.

[١٢٣٤] ينظر: مجالس ثعلب: ١٢٧/١.

[١٢٣٥] ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٢٨ -٢٢٩، وهمع الهوامع: ٩٠/٤، ١٠٢.

[١٢٣٦] ينظر: الأصول: ١٤٧/٢.

[١٢٣٧] ينظر: الكتاب: ٦/٣، والأصول: ١٥١/٢، واللمع في العربية: ١٢٨، والمفصل: ١٣٩/٢، والأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

[١٢٣٨] الأنفال: ٣٣.

[١٢٣٩] ينظر: اللمع في العربية: ١٣١.

ونقل أبو البركات الأنباري عن الكوفيين أنهم يجيزون إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي) في حين نقل عن البصريين المنع، وذكر أن الكوفيين استدلوا بقول الشاعر:

أردتُ لكيما أَنْ تطير بقربتي　　　فتتركها شنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ

ورده على أنه لا يعرف قائله، أو أنه ضرورة، أو أن الشاعر أبدل (أن) من (كيما)؛ لأنهما بمعنى واحد،[١٢٤٠] ولا بأس أن يقتصر الجواز على الشعر.

(٣) يمتنع حذف معمول هذه الأحرف الناصبة، فتبقى هي: لا اقتصارا، ولا اختصارا لو قيل: (أتريد أن تخرج؟) لم يجز أن تجيب بقولك: (أريد أن) وتحذف (أخرج). ونقل السيوطي عن بعض المغاربة تجويزهم ما تقدم مستدلين بما وقع في صحيح البخاري: (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا) يريد (كيما يسجد)[١٢٤١].

(٤) ولا يجوز أن تعمل في هذه الحروف أفعال التحقيق، لو قلت: (علمت أن يقوم زيد) لم يجز[١٢٤٢].

(٥) من حروف النصب (كي)، ولا يجوز أن تكون زائدة،[١٢٤٣] وقد ذكرت فيما سبق أن معمول الفعل المنصوب بهذه الحروف يمتنع تقديمه عليها، وكذلك (كي) لكونها من الأحرف الناصبة للفعل، فلا يقال: (جئتك زيدا كي تضرب)، وقد نسب الرضي الاستراباذي إلى الكسائي تجويزه تقديم المنصوب بـ(كي) عليها،[١٢٤٤] ويبدو أنه واهم في هذه النسبة؛ لأن ثعلبا وهو من أئمة الكوفيين ينسب إلى الكسائي –وقد ذكرت ذلك آنفا – أنه يجيز تقديم معمول الفعل الجار والمجرور عليه فيفصل بين الفعل و(كي) فقط نحو: (آتيك كي فينا ترغب)[١٢٤٥].

جوازم الفعل: ومن مواطن المنع فيه

(١) الحروف الجوازم للفعل هي (لم، ولما، ولا الناهية، ولام الأمر). ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الذي تجزمه، أي يمتنع الفصل بينها وبين الفعل، فلا يقال: (لم زيد يأتك)؛ لأن الجزم

[١٢٤٠] ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢ وما بعدها.

[١٢٤١] ينظر: همع الهوامع: ١٠٧/٤، وينظر، صحيح البخاري: ٣٦٢/٣، وفتح الباري: ٢٩٠/١٠.

[١٢٤٢] ينظر: المقرب: ٢٨٦.

[١٢٤٣] ينظر: همع الهوامع: ١٠٠/٤.

[١٢٤٤] ينظر: شرح الكافية: ٢٤٠/٢.

[١٢٤٥] ينظر: مجالس ثعلب: ١٢٧/١.

نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلا في الشعر[(١٢٤٦)].

(٢) وللعلة نفسه ، أي : (مشابهتها لحروف الجر) امتنع حذف الحروف الجازمة مثلما امتنع حذف الجار. قال سيبويه: ((فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر شبهه بإضمار (رب)، و(واو) القسم في كلام بعضهم))[(١٢٤٧)].

وقد يجوز في الشعر حذف (اللام) نحو قول الشاعر:

محمد تَفدِ نفسَك كلّ نفسٍ   إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبالا[(١٢٤٨)].

(٣) ويمتنع أيضا حذف المجزوم بهذه الحروف، وإبقاؤها إلا في (لما) خاصة. نحو: (سرت إلى المدينة ولما) تريد: (ولما أدخلها) لكن حذفت لدلالة المعنى عليه، وإنما جاز ذلك في (لما) وحدها؛ لأنها نفي (قد فعل)، فكما يجوز حذف الفعل، والاكتفاء بـ(قد) نحو قوله:

لمّا تَزَلْ برحالنا وكأنْ قَدِ

أي (وكأن قد زالت)، فكذلك هي[(١٢٤٩)].

(٤) يمتنع الجزم عند سقوط (الفاء) بعد النهي، إلا إذا صح المعنى ، وذلك بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا)، تقول: (لا تعصِ اللهَ يُدْخِلك الجنة) ((فإن قلت (لا تعصِ اللهَ يُدْخلك النار) كان محالا؛ لأن معناه: (أطع الله)، وقولك: (أطع الله يدخلك النار) محال، وكذل (لا تَدْنُ من الأسدِ يأْكلك) لا يجوز))[(١٢٥٠)].

فغساد المعنى أدى إلى المنع كما يتبين مما تقدم.

(١٢٤٦) ينظر: الكتاب: ٣/١١١، والأصول: ٢/٢٣١، وهمع الهوامع: ٤/٣٠٩ -٣١٠.

(١٢٤٧) الكتاب: ٣/٩، ومعاني القرآن (الأخفش): ١/٧٥، والأصول: ٢/١٥٦.

(١٢٤٨) ينظر: ضرائر الشعر: ١٢٥ -١٢٦، وشرح المفصل: ٧/٣٤ -٣٥، ٩/٢٤ -٢٥، والمقرب: ١٩٨، وشرح الجمل: ٢/١٨٩، وهمع الهوامع: ٤/٣٠٩. وقد قبّحه الأخفش (معاني القرآن: ١/٧٥)، ومنعه المبرد في الشعر والكلام (المقتضب: ٢/١٣٢ -١٣٣) ولا حجة له في منعه في الشعر لوروده، في حين نسب الرضي الاسترابادي إلى الفراء تجويزه حذف اللام في النثر: (شرح الكافية: ٢/٢٥٢)، ونسبه أبن هشام إلى الكسائي، في حين حكم عليه ابن هشام بأنه: قبيح جائز: (مغني اللبيب: ١/٢٢٥).

(١٢٤٩) ينظر: شرح الجمل: ٢/١٨٩.

(١٢٥٠) المقتضب: ٢/٨٣، ١٣٥، وشرح المفصل: ٧/٤٨، ٥٠، ومغني اللبيب: ٢/٦٠٩، وشرح ابن عقيل: ٢/٣٥٦ -٣٥٧.

المبحـــث الثـانـــــي

الحـــــــــروف

من مواطن المنع التي أوردها النحاة في مؤلفاتهم فيما يخص الحرف:

(١) عرف ابن جني الحرف بأنه: ((ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: (هل)، و(بل)، و(قد).

لا تقول: (مَنْ هل)، ولا (قَدْ هل)، ولا تأمُرُ به))[١٢٥١].

أي أن الحرف لا يقع موقع الأسماء، أو الأفعال، فـ (من) تدخل على الأسماء، لذلك امتنع (من هل)، و(قد) تدخل على الأفعال، لذلك امتنع (قد هل).

وقال الصيمري: ((ومن خواص الحرف: امتناع كون خواص الاسم، والفعل فيه، أي أن الحرف لا تدخل عليه الألف واللام، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يتصرف تصرف الأفعال))[١٢٥٢].

وقد ذكر ابن يعيش علة منع الحرف من التعريف إذ قال: ((ولا يصح أيضا تعريف الحرف؛ لأنه لما كان في الاسم، والفعل صار كالجزء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة، ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم))[١٢٥٣].

(٢) ذكر ابن السراج أن ((الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبرا))[١٢٥٤].

((ألا ترى أنك لو قلت: (زيدٌ حتّى)، أو (عمرٌو لعلّ)، فجعلتها أخبارا عن الاسم. لم يجز، وكذلك لو أخبرت عنها، فقلت: (حتى منطلق)، أو (حتى يقوم)، فجعلت ما بعدها خبرا عنها لم يستقم))[١٢٥٥].

(٣) ومن مواطن المنع في الحرف حذفه أو زيادته، فقد ذكر ابن جني: أن الحروف لا يليق بها الزيادة، و لا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة، ولا محذوفة فأما وجه القياس في امتناع حذفها؛ فلأن الغرض في الحذف إنما هو الاختصار ألا ترى أنك إذا قلت: (ما قام زيد)، فقد نابت (ما) عن (أنفي)، وإذا قلت: (هل قام زيد؟) فقد نابت (هل) عن (أستفهم)، فوقوع الحرف مقام

[١٢٥١] اللمع في العربية: ٨.

[١٢٥٢] التبصرة والتذكرة: ١/٧٥.

[١٢٥٣] شرح المفصل: ١/٢٥.

[١٢٥٤] الأصول: ١/٣٧، ٤١، وينظر: المسائل العسكريات: ٧٩، وشرح المفصل: ٨/٣.

[١٢٥٥] المسائل العسكريات: ٧٩.

الفعل، وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به، فهذا وجه منع حذفها.

أما وجه منع زيادتها فذكر أن الغرض في الحروف الاختصار، فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته؛ لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار[١٢٥٦].

(٤) يمتنع إسناد شيء إلى الحرف؛ لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه، ولا إسناده إلى غيره، فلذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده[١٢٥٧].

(٥) الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت (أمن) تريد ألف الاستفهام، و(من) التي يجر بها. لم يكن كلاما، وكذلك لو قلت: (ثم قد) تريد (ثم) التي للعطف، و(قد) التي تدخل على الفعل لم يكن كلاما.

ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام . لو قلت: (أيقوم)، ولم تجد ذكر أحد، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان. لم يكن كلاما، وفي بعض الأحيان لا يأتلف منه مع الاسم كلام، فلو قلت: (أزيد) كان كلاما غير تام[١٢٥٨].

(٦) من مواطن المنع في الحروف ما يخص حرفي الجواب (بلى)، و(نعم). قال الفراء: (((بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه، فـ(بلى) بمنزلة (نعم) إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾[١٢٥٩]. فـ(بلى) لا تصلح في هذا الموضع، وأما (الجحد) فقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾[١٢٦٠]، ولا تصلح هاهنا (نعم)؛ وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ(نعم) و(لا) ما لم يكن فيه جَحْدٌ، فإذا دخل الجَحْد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه (نعم)، فتكون كأنك مُقِرٌّ بالجحد وبالفعل الذي بعده))[١٢٦١].

أي ((أن (نعم) تكون جوابا لكل كلام لا نفي فيه، و(بلى) لا تكون جوابا إلا لكلام فيه نفي))[١٢٦٢]؛ لأن (نعم) تفيد الإثبات، و(بلى) تفيد نفي النفي[١٢٦٣].

[١٢٥٦] ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٩ –٢٧٠.

[١٢٥٧] ينظر: شرح المفصل: ١/٢٤.

[١٢٥٨] ينظر: الأصول: ١/٤١.

[١٢٥٩] الأعراف: ٤٤.

[١٢٦٠] الملك: ٨،٩.

[١٢٦١] معاني القرآن: ١/٥٢، وينظر الجمل :٣٥٤، وشرح المقدمة المحسبة: ١/٢٦٤، ومغني اللبيب: ٢/٣٤٦.

[١٢٦٢] المقتضب: ٢/٣٣٢.

[١٢٦٣] ينظر: منثور الفوائد: ٦٣.

(٧) ومن الحروف الأخرى (قد)، و(السين)، و(سوف) ومن مواطن المنع فيها:

(أ) أنها لا تدخل على الأسماء. قال سيبويه: ((أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل... ولو قلت (سوف زيدا أضرب) لم يحسن، أو (قد زيدا لقيت) لم يحسن؛ لأنها إنما وضعت للأفعال))[١٢٦٤].

فسيبويه يحكم على المسألة هذه بالقبح بقوله (لم يحسن). بيد أن ابن السراج حكم عليها بالمنع إذ قال: ((والاسم.. يعرف أيضا بامتناع (قد)، و(سوف) من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول: (قد الرجل)، و(سوف الغلام)))[١٢٦٥].

ولعل في قول سيبويه (لا يذكر بعدها إلا الفعل) ما يدل على أن المسألة ينبغي أن يحكم عليها بالمنع، إذ أوجب كون تابعها فعلا، والوجوب: ما لا يجوز غيره.

(ب) ومن مواطن المنع فيها أنه لا يفصل بينها وبين الفعل. قال سيبويه: ((فمن ثم أشبهت (قد) (لما) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل، ومن تلك الحروف أيضا (سوف يفعل)؛ لأنها بمنزلة (السين) التي في قولك (سيفعل)، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله (لن يفعل)، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل))[١٢٦٦]. أي أن الفصل بين هذه الحروف والفعل ممتنع؛ لأنها من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم[١٢٦٧].

(ج) ومما يمتنع في (قد) دخولها على الماضي غير المتصرف كـ(نعم) و(بئس)، و(عسى)، و(ليس)؛ لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال[١٢٦٨]. أي إنهن للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، وكذلك فإن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، و(قد) لا تدخل على الأسماء[١٢٦٩].

(د) ويمتنع دخول لام الابتداء على السين كما تدخل على سوف، لو قلت: (إن زيدا لسيقوم، لم يجز، ويجوز: (إن زيدا لسوف يقوم)؛ لأن (سوف) بكونها ثلاثة أحرف قد خرجت إلى شبه الأسماء، فجاز أن تدخل عليها لام الابتداء. قال تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[١٢٧٠][١٢٧١].

[١٢٦٤] الكتاب: ٩٨/١، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٠٨/١، وشرح المفصل: ١٤٨/٨.

[١٢٦٥] الأصول: ٣٨/١.

[١٢٦٦] الكتاب: ١١٥/٣، وينظر الأصول: ٢٣٣/٢، والنكت: ٧٥٩/٢، وشرح المفصل: ٣٩/٢.

[١٢٦٧] ينظر: النكت: ٧٥٩/٢.

[١٢٦٨] ينظر: شرح الكافية: ٣٨٨/٢.

[١٢٦٩] ينظر: مغني اللبيب: ١٧٢/١.

[١٢٧٠] الضحى: ٥.

[١٢٧١] ينظر: شرح المفصل: ٢٦٨/١.

المبحـــث الثالـــث

النواســـخ

كان وأخواتها: ومن مواطن المنع فيها

(١)إذا جاء الاسمان بعد (كان) أحدهما معرفة، والآخر نكرة، فالذي يرتفع بعد (كان) اسما لها الأعرف، وذلك أنهما في (كان) بمنزلتها في الابتداء، ويمتنع أن تكون النكرة اسما والمعرفة خبرا إلا في الشعر، وعلى ضعف عند سيبويه، وأنشد أبياتا من الشعر ومنها قول حسان:

كأنّ سبيئَةً من بيتِ رأسٍ   يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[١٢٧٢]

وقد وافق سيبويه بعض النحاة[١٢٧٣]. في حين جعله ابن يعيش قبيحا إلا عند الاضطرار[١٢٧٤]. أما إذا كانا نكرتين، فقد اشترط سيبويه حصول الفائدة، فإذا لم تفد معنى يحتاج إليه المخاطب فقد قبحه سيبويه. نحو (كان رجلٌ ذاهبًا)، و(كان رجلٌ من قوم عادلا)[١٢٧٥].

ويبدو أن تقبيحه لما تقدم أراد به المنع. إذ اشترط أن تسبق النكرة بنفي نحو: (ما كان أحد مثلك)، و(ما كان أحد خيرا منك). قال: ((لا يجوز لـ(أحد) أن تضعه في موضع واجب لو قلت: (كان أحد من آل فلان) لم يجز؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما))[١٢٧٦].

وقد ورد في الحديث الشريف قول الرسول (ﷺ): ((ليس صلاةٌ أثقلَ على المنافقين من الفجر والعشاء))[١٢٧٧]. مما جعل ابن مالك لا يستبعد وقوع اسم (كان) المنفية نكرة محضة كقول الشاعر:

إذا لم يكن أحدٌ باقيًا   فإنّ التأسّي دواءُ الأسى

ووافقه من المعاصرين الأستاذ الدكتور محمد ضاري حمادي[١٢٧٨].

(٢) منع الفراء وقوع الماضي خبرًا لـ(كان وأخواتها) إلا بإضمار (قد) إذ قال: ((وقولك للرجل: (أصبحتَ كَثُرَ مالُك) لا يجوز إلا وأنت تريد: (قد كثر مالك)))[١٢٧٩]، وقال أيضا: ((إذا رأيت:

[١٢٧٢] ينظر: الكتاب: ٤٧/١ -٤٩، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٣١ -٣٢.

[١٢٧٣] ينظر: المقتضب: ٨٨/٤، ٩١، ٤٠٦،والجمل في النحو: ٤٦، وضرائر الشعر: ٩٢ -٩٣، والمقرب: ٢٦ -٢٧، ١٦٠، وشرح الكافية: ٢٩٩/٢، وارتشاف الضرب: ٨٩/٢ -٩٠.

[١٢٧٤] ينظر: شرح المفصل: ٩٥/٧.

[١٢٧٥] ينظر: الكتاب: ٥٥/١.

[١٢٧٦] الكتاب: ٥٤/١ -٥٥، ينظر: النكت: ١٩١/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٣٣ -٣٤.

[١٢٧٧] فتح الباري: ٢٨١/٢.

[١٢٧٨] ينظر: شواهد التوضيح: ١٤١، والحديث النبوي الشريف: ٨٧.

[١٢٧٩] معاني القرآن: ٢٤/١.

(فعل) بعد (كان) ففيها (قد) مضمرة))[١٢٨٠]، وقد نقل الرضي عن ابن درستويه وجماعة لم يصرح بهم أنهم منعوا وقوع الماضي خبرا لـ(كان وأخواتها) فمنعوا (كان زيد قام)، ونقل عن الجمهور أنهم يقبحونه ولا يمنعونه، ويشترطون (قد) مقدرة أو ظاهرة لتفيد التقريب من الحال،[١٢٨١] وقد تقدم رأي الفراء في المسألة، في حين ذهب السيوطي إلى أن (كان وأخواتها) إن كانت بمعنى (صار) امتنع وقوع الماضي خبرا لها[١٢٨٢].

وقد جوز ابن مالك وقوع خبر هذه الأفعال ماضيا إلا في (صار)، و(ليس) إذا لم يكن خبرها ضمير الشأن، وكذلك (ما دام) و(ما زال) وأخواتها فإنه يمتنع وقوع الماضي خبرا لها[١٢٨٣] . ولا يكون خبرها أيضا جملة غير محتملة للصدق والكذب، فلا يقال: (كان زيد هل ضربته؟)، لا (أصبح زيد اضربه)، ولا (أصبح زيد لعله قائم) لمناقضة معناها هذه الأفعال[١٢٨٤].

(٣) يمتنع إيلاء (كان) وأخواتها معمول خبرها إذا كان غير ظرف، ولا جارا ، ومجرورا. قال سيبويه في قول الشاعر:

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهم   وليس كلَّ النَّوى تُلْقِي المساكينُ

((ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس)، وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن، لو قلت: (كانت زيدًا الحُمّى تأخُذُ) أو (تأخذ الحمى) لم يجز، وكان قبيحا))[١٢٨٥] وقد ذهب إلى هذا جمع من النحاة[١٢٨٦]. بيد أنه نقل عن الكوفيين التجويز[١٢٨٧].

وعلة منع ما تقدم هي التفريق بين (كان) واسمها بما هو غريب عنها؛ لأن (زيدا) ليس بخبر لها ولا اسم،[١٢٨٨] وقد ذهب ابن مالك إلى أبعد من هذا إذ منع الفصل أو تقديم معمول الخبر في غير هذا الباب إذ قال: ((وينبغي أن يعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه، فلو قيل (جاء عمرا يضرب زيد) لم يجز، كما لا يجوز (كان الماءَ يشربُ زيدٌ)؛ لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل))[١٢٨٩].

[١٢٨٠] المصدر نفسه: ٢٨٢/١.

[١٢٨١] ينظر: شرح الكافية: ٢٥١/١.

[١٢٨٢] ينظر: همع الهوامع: ٧٥/٢ –٧٦.

[١٢٨٣] ينظر: تسهيل الفوائد: ٥٣، وشرح الكافية: ٢٥١/١ –٢٥٢، وارتشاف الضرب: ٨٥/٢، وذكر أبو حيان: أن الماضي يقع خبرا لـ(ليس باتفاق، وتقييد ابن مالك بكون اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح.

[١٢٨٤] ينظر: شرح الجمل: ٣٧٩/١.

[١٢٨٥] الكتاب: ٧٠/١.

[١٢٨٦] ينظر: المقتضب: ٩٩/٤، ١٥٦، والأصول: ٨٤/١، ٨٦، ١٢٨ –١٢٩، ٢٣٧/٢، والجمل في النحو: ٤٥، والتبصرة والتذكرة: ١٩٤/١، والمقرب: ١٠٦، وشرح الكافية الشافية: ٤٠٢/١ –٤٠٣.

[١٢٨٧] ينظر: شرح الكافية: ٢٩٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٨٠/١، وهمع الهوامع: ٩٣/٢، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٢٤.

[١٢٨٨] ينظر: الأصول: ٢٣٧/٢.

[١٢٨٩] شرح الكافية الشافية: ٤٠٤/١.

وقد أجاز ابن عصفور أن يلي (كان) معمول الخبر، وقد تقدم الخبر على الاسم نحو: (كان آكلا طعامَكَ زيدٌ)[١٢٩٠]، ونقل تجويز هذا عن ابن السراج وعن الفارسي أيضا[١٢٩١].

(٥) يمتنع توسيط الخبر بين (كان)، واسمها، أو بعبارة أخرى تقديم خبرها على اسمها في مواضع منها: إذا انتفى الإعراب في اسم (كان)، وخبرها، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر سوى تقديم الاسم فيعرف أنه اسم لـ(كان) نحو (كان أخي صديقي) ويمتنع تقديم (صديقي) على أنه خبر، وكذلك إذا قصد حصر الخبر نحو (ما كان زيد إلا قائما) فيمتنع تقديم الخبر (قائم) على (زيد)[١٢٩٢]. ويجوز في غير هذين الشرطين تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب[١٢٩٣].

(٦) تقديم خبر (كان وأخواتها) عليها، وهو على ثلاثة أقسام. أولها: تقديم خبر (كان وأخواتها) عليها، وثانيها: تقديم الخبر على ما أوله (ما)، وثالثها: تقديمه على (ليس).

أما الأول: فقيل أنه يجوز تقديم خبر (كان) وأخواتها ما عدا (ليس) وما في أوله (ما) عليها مطلقا،[١٢٩٤] وقيل يجوز ما لم يمنع من ذلك مانع. كدخول حرف مصدري على (كان) نحو: (أن يكون زيدٌ صديقكَ خير من أن يكون عدوَّك) فتقديم الخبر في مثل هذا ممتنع؛ لأن الفعل صلة لـ(أن)، ومعمول الصلة داخل في حكم الصلة[١٢٩٥].

وقيل يمتنع تقديم الخبر إن تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: (آكلا كان زيد أبوه طعامك) يراد: (كان زيد آكلا أبوه طعامك)؛ لأنك فصلت بين العامل (آكلا) وبين ما عمل فيه بعامل آخر فحصل لبس في الكلام[١٢٩٦].

ويمتنع تقديم الخبر أيضا إذا كان ضميرا متصلا، أو مقرونا بـ(إلا)، أو في معنى المقرون ب،(إلا)، وذلك نحو: (كانك زيد)، و(لن يكون زيد إلا قائما)، و(إنما كان زيد قائما). لا يجوز أن تقول: (ككان زيد)، ولا (إلا قائما لن يكون زيد)، ولا (قائما إنما كان زيد)[١٢٩٧].

ويمتنع التقديم أيضا إن سبق (كان) بحرف استفهام نحو(هل كان زيد صديقك؟). لا يجوز تقديم (صديقك) على (هل)؛ لأن لها صدر الكلام، ولا يجوز أيضا توسيطه بين (هل)، و(كان)؛ لأن الفصل بينهما غير جائز[١٢٩٨].

[١٢٩٠] ينظر: المقرب: ١٦٠.

[١٢٩١] ينظر: شرح السيرافي: ١/٣٥٧، نقلا عن النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٢٤، وحاشية الصبان: ١/٢٣٧ -٢٣٩.

[١٢٩٢] ينظر: الارتشاف: ٢/٨٥، وشرح ابن عقيل: ١/٢٧٢ -٢٧٣، والفوائد الضيائية: ١/٤٣٢، وهمع الهوامع: ٢/٩٠، والجملة العربية:٥٩.

[١٢٩٣] ينظر الكتاب: ١/٤٥، والخصائص: ٢/٣٨٤، واللمع: ٣٧، والتبصرة والتذكرة: ١/٨٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/٢٧٩، وشرح المفصل: ٧/١١٣، وهمع الهوامع: ٢/٨٧، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٢٣.

[١٢٩٤] ينظر: اللمع في العربية: ٣٧، والتبصرة والتذكرة: ١/١٨٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/٢٧٦، وأسرار العربية: ١٣٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/٨٧، وشرح الكافية: ٢/٢٩٧، والفوائد الضيائية: ٢/٢٩٦، وهمع الهوامع: ٢/٨٨، والأشباه والنظائر: ٢/٥٦.

[١٢٩٥] ينظر شرح المفصل: ١٣٧، وشرح الكافية الشافية: ١/٣٩٦.

[١٢٩٦] ينظر: الأصول: ١/٨٩، وهمع الهوامع: ٢/٩١ -٩٢، ٩٣.

[١٢٩٧] ينظر: شرح الجمل: ١/٣٩١.

[١٢٩٨] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٧٢.

أما الثاني: فتقديم الخبر على ما أوله (ما)، فقد منع النحاة البصريون[*] والفراء تقديم الخبر عليها، في حين نقل عن الكوفيين وابن كيسان التجويز[١٢٩٩].

وعلة المانعين لهذا التقديم أن الحروف ضعيفة لا تتصرف في معمولها كما لا تتصرف في أنفسها، فلذلك لم يتقدم الخبر عليها،[١٣٠٠] وقيل أيضا؛ لأن ما في أوله (ما) ما عدا (ما دام) للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام (أي أنها جرت مجرى الاستفهام) فكما لا يعمل ما بعده فيما قبله، نحو (عمرًا أَضَرَبَ زيدٌ ؟)، فكذلك النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو (قائمًا ما زال زيدٌ)، أما (ما دام) فامتنع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ما) فيها مصدرية لا نافية، ولا يتقدم على المصدر ما في حيزه[١٣٠١].

أما ثالثها فـ(ليس) ونقل عن الكوفيين منع تقديم خبرها عليها،[١٣٠٢] ووافقهم جمع من النحاة[١٣٠٣]. وبهذا يغدو وهما ما ذكره ابن جني من أن (زيدًا ليس أخوك) جائز عنده وعند جميع البصريين والكوفيين إلا المبرد فإنه منعه[١٣٠٤]. وفي نسبته المنع إلى المبرد أمر فيه شك أيضا إذ قد رجعت إلى كتابيه (المقتضب)، و(الكامل)، فلم أجده يذكر ما نسب إليه، وإنما وجدته يجوز تقديم خبر (ليس) على أسمها فقط[١٣٠٥].

ونسب المنع أيضا إلى السيرافي[١٣٠٦]، وأبي علي الفارسي[١٣٠٧]، ونسب إليه بعضهم الجواز[١٣٠٨] وهو الصحيح إذ قال: في قول الله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[١٣٠٩]. ((إن الظرف متعلق بقوله (مصروفا) وفي هذا تقوية لقول من أجاز تقديم خبر (ليس) عليها))[١٣١٠].

---

[*] نقل عن البصريون أنهم أجازوا التقديم إذا كان حرف النفي غير (ما) ومنع الفراء ذلك، ينظر: شرح المفصل: ١١٣/٧ -١١٤، وتسهيل الفوائد: ٥٤، وهمع الهوامع: ٨٩/٢.

[١٢٩٩] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٨٧/١، والإنصاف: ١٥٥/١، وأسرار العربية: ١٣٦، وشرح المفصل: ١١٣/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٨٧/٢، وشرح الجمل: ٣٨١/١ -٣٨٩، والمقرب: ١٠٤، وتسهيل الفوائد: ٥٤، وشرح الكافية الشافية: ٣٩٧/١، وشرح الكافية: ٢٩٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٣٦/١، والفوائد الضيائية: ٢٩٦/٢، وهمع الهوامع: ٨٨/٢، ٨٩، والأشباه النظائر: ٥٦/٢، وحاشية الصبان: ٢٣٣/١.

[١٣٠٠] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٨٧/١.

[١٣٠١] ينظر: الإنصاف: ١٥٩/١ -١٦٠، وأسرار العربية: ١٣٦، وشرح المفصل: ١١٣/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٨٧/٢.

[١٣٠٢] ينظر: الأنصاف: ١٦٠/١، وأسرار العربية: ١٣٧، وشرح المفصل: ١١٤/٧، وشرح الكافية: ٢٩٧/٢، وارتشاف الضرب: ٨٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/١، والفوائد الضيائية: ٢٩٧/٢، وهمع الهوامع: ٨٨/٢.

[١٣٠٣] ينظر: الأصول: ٩٠/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٥٥/١، وأسرار العربية: ١٣٧، وتسهيل الفوائد: ٥٤، وشرح الكافية الشافية: ٣٩٧/١.

[١٣٠٤] ينظر: الخصائص: ١٨٩/١ -١٩٠، ٣٨٥/٢، والإنصاف: ١٦٠/١، وشرح المفصل: ١١٤/٧، وشرح الكافية: ٢٩٧/٢، وارتشاف الضرب: ٨٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/١، والفوائد الضيائية: ٢٩٧/٢، وهمع الهوامع: ٨٨/٢، والأشباه والنظائر: ٥٦/٢.

[١٣٠٥] ينظر: المقتضب: ١٩٤/٤، ٤٠٦.

[١٣٠٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٧/٢، وشرح ابن عقيل:٢٨٧، وهمع الهوامع: ٨٨/٢.

[١٣٠٧] ينظر: همع الهوامع: ٨٨/٢.

[١٣٠٨] ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٧، وشرح ابن عقيل: ٢٧٨/١، والفوائد الضيائية: ٢٩٧/٢، والفوائد الضيائية: ٢٩٧/٢، واضطرب أبو حيان في النقل عنه فمرة ذكر أنه يمنع، وعاد وذكر أنه يجيز (ارتشاف الضرب: ٨٢/٢).

[١٣٠٩] هود: ٨.

[١٣١٠] الشيرازيات: ٣٣/١، وينظر: اللمع: ٣٧، وهامش محقق كتاب الفوائد الضيائية: ٢٩٧/٢، إذ نقل عنه الجواز في كتابه (الإيضاح العضدي، ١٠١/١).

وذهب إلى الجواز جمع من النحاة[١٣١١] فضلا عن أبي علي، واختلف النقل عن سيبويه فنقل بعضهم عنه الجواز[١٣١٢] ، في حين نسب الباحث كريم سلمان الحمد إليه المنع[١٣١٣]. وقد تحفظ أبو حيان وابن عقيل إذ قالا: ((واختُلف في سيبويه، فنُسب الجواز والمنع إليه))[١٣١٤].

والصحيح ما ذهب إليه أبو البركات الانباري من أنه ليس لسيبويه نص في ذلك[١٣١٥]. وأكد ذلك الأستاذ الدكتور حسام النعيمي[١٣١٦].

واحتجّ المانعون للتقديم ههنا بعدم السماع، والقياس على فعل التعجب، وعسى، ونعم وبئس بجامع عدم التصرف[١٣١٧]، في حين أحتج المجوزون بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ .

فكما تقدم معمول الخبر وهو (يوم يأتيهم) على العامل، وهو (ليس)فكذلك يجوز تقديم عامله؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، أي أن تقديم (يوم) يؤذن بتقدمي (مصروفا)[١٣١٨].

(٧) منع سيبويه حذف (كان) بعد (إما) إذ قال: ((فإن أظهرت الفعل قلت: (إما كنت منطلقا انطلقت) إنما تريد (إن كنت منطلقا انطلقت) فحذف الفعل لا يجوز ههنا))[١٣١٩].

وقد ذهب الرضي إلى أنه قد يحذف (كان) بعد (إما) قليلا[١٣٢٠]، في حين جوز ابن مالك الحذف، ووافقه الأستاذ الدكتور محمد ضاري حمادي، واستدلا بقول الرسول (ﷺ): ((ألا يتمنّى أحدُكم الموت، إما مُحْسنًا فلعلّه يزداد، وإما مسيئًا فلعلّه يستعتب))[١٣٢١][١٣٢٢]، وأجازا أيضا حذف (كان) واسمها وخبرها المنفي بـ(لا) النافية لقوله (ﷺ): ((فامّا لا، فلا تبايعوا))[١٣٢٣]. يريد: (فإن كنتم لا تفعلون فلا تبايعوا)[١٣٢٤].

ومنع سيبويه أيضا حذف خبر (كان وأخواتها) إذا لم يدل عليه دليل إذ قال: ((ولا يجوز فيه (يعني كان) الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول...

[١٣١١] ينظر: الخصائص: ١٨٩/١، ١٩٠، ٣٨٥/٢، والمفصل: ١٦٢/٢، وشرح المفصل: ١١٤/٧، والمقرب: ١١٤/٧، وشرح اللمع: ٥٩/١، والفوائد الضيائية: ٢٩٧/٢، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥٧.

[١٣١٢] ينظر: الخصائص: ١٨٩/١، والمفصل: ١٦٢/٢.

[١٣١٣] ينظر: الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة: ٢٣٢.

[١٣١٤] ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٧٨/٢.

[١٣١٥] ينظر: الأنصاف: ١٦٢/١ –١٦٣، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥٧.

[١٣١٦] ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥٧.

[١٣١٧] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٥٥/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٣٩٧/١، وهمع الهوامع: ٨٨/٢.

[١٣١٨] ينظر: شرح الجمل: ٣٨٨/١ –٣٨٩.

[١٣١٩] الكتاب: ٢٩٤/١، وينظر: شرح الكافية: ٢٥٤/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٤٩.

[١٣٢٠] ينظر: شرح الكافية: ٢٥٤/١.

[١٣٢١] فتح الباري: ٣٤٩/١٦ –٣٥٠.

[١٣٢٢] ينظر: شواهد التوضيح: ١٣٨ –٣٧٧ والحديث النبوي الشريف: ٨٨.

[١٣٢٣] فتح الباري: ٢٩٩/٥. وفيه (فلا تتبايعو).

[١٣٢٤] ينظر: شواهد التوضيح: ١٧٧، والحديث النبوي الشريف: ٨٩/٨٨.

وذلك قولك: (كان، ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر))[١٣٢٥]. إلا أنه أجاز الحذف إن دل عليه دليل، وعلم المخاطب به، وجعل منه قول الشاعر:

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءَنا   إذا كان يومًا ذا كواكب أشنَعا[١٣٢٦]

وقوله:

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي   بريئًا ومن أجل الطويِّ رمَانِي[١٣٢٧]

وقد وافق سيبويه في منعه بعض النحاة[١٣٢٨]، وعللوا منع حذف الخبر؛ بأنه صار كالعوض من الحدث، والفائدة منوطة به فلا يجوز حذفه[١٣٢٩].

وكذلك يمتنع حذف الاسم ههنا أيضا وذلك؛ لأنه لما ارتفع بالفعل (كان) صار يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه[١٣٣٠].

ويمتنع أيضا حذف الاسم والخبر معا. أي الاقتصار على هذه الأفعال وحدها. قال ثعلب: ((العرب تقول: (ظلّ يومَهُ)، و(بات ليلَتَهُ)، و(طفق)... ولا يقال على الانفراد حتى تقول: (يفعل ذاك). أي لا تقل (طفق)، وتصمت))[١٣٣١].

(٨) إذا جُزم الفعل المضارع من (كان) قيل:(لم يكن) والأصل يكون، والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكن العرب حذفت النون منها تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا (لم يك) وحكم عليه سيبويه بالشذوذ. إلا أن هذه النون يمتنع حذفها عند ملاقاتها لساكن، فلا يقال: (لم يك الرجل)[١٣٣٢]. وكذلك إذا لاقت متحركا، وكان هذا المتحرك ضميرا متصلا فيمتنع حذف النون، كقول نبينا الكريم(ﷺ)لسيدنا عمر(رضي الله عنه)في (ابن صياد):((إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله))[١٣٣٣]. فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: (أن يكهُ، وإلا يكهُ)[١٣٣٤].

[١٣٢٥] الكتاب: ٤٥/١.

[١٣٢٦] ينظر: المصدر نفسه: ٤٧/١، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٥٤٥.

[١٣٢٧] ينظر: الكتاب: ٧٥/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٤٢.

[١٣٢٨] ينظر: المفصل: ١٥٦/٢، وشرح المفصل: ٩٧/٧، وشرح الجمل: ٤١٩/١.

[١٣٢٩] ينظر: شرح المفصل: ٩٧/٧.

[١٣٣٠] ينظر: شرح الجمل: ٤١٩/١، وهمع الهوامع: ٨٤/٢.

[١٣٣١] مجالس ثعلب: ١٧٦/١.

[١٣٣٢] ينظر: الكتاب:٢٤/١، ٢٦٥. ٢٦٦، ١٩٦/٢، وارتشاف الضرب:١٠١/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٩٩/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٥١-٥٢.

[١٣٣٣] فتح الباري: ٤٦٢/٣.

[١٣٣٤] ينظر: شرح ان عقيل: ٢٩٩/١ -٣٠٠.

وأود الإشارة ههنا إلى أن في حديث الرسول الكريم (ﷺ) شاهدا أو حجة لمن جوزه اتصال (كان) بالضمير[*]. في حين رجح اغلب النحاة الانفصال فيقال: (صديقي كنت إياه)، ومنعوا(صديقي كنته)[١٣٣٥].

(٩) نقل السيوطي عن بعض النحاة من غير تصريح بأسمائهم انهم منعوا تعدد خبر (كان)؛ لأنها أشبهت ما يتعدى إلى واحد، فلا يزداد على ذلك، وذكر إن بعضهم الأخر جوزه مستدلا بأن الخبر هو في الأصل خبر للمبتدأ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع العامل الأقوى أولى[١٣٣٦].

(١٠) ذكر سيبويه أن (كان) وأخواتها كالفعل في اتصالها، وتصرفها، لكنه ذكر أنه يأتي منها اسم الفاعل، واسم المفعول نحو: (((كائن)، و(مكون) كما نقول (ضارب)، و(مضروب)))[١٣٣٧]. في حين ذهب بعض النحاة إلى أن (كان) لا يأتي منها اسم المفعول، وحجتهم في ذلك عدم السماع عن العرب وهو إنما قاسه على الفعل (ضرب)[١٣٣٨].

أما بناء (كان) للمجهول فقد منعه ابن السراج إذ قال: ((وقد أجاز قوم في (كان زيد قائما) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقول (كين قائم) وهذا عندي لا يجوز))[١٣٣٩].

(١١) امتنع دخول (أن) في أخبار (كان وأخواتها)، لا يجوز (كان زيد أن يقوم)[١٣٤٠].

(١٢) ومن أخوات كان (ليت) ومعناها التمني في الممكن، والمستحيل، لا في الواجب فلا يقال: (ليت غدا يجيء) إلا على معنى تمنيه قبل وقته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾[١٣٤١]. أي تمنيه قبل وقته[١٣٤٢]. (والله اعلم).

(١٣) وفيما يخص الأفعال التي في أولها حرف نفي نحو (ما أنفك، وما فتىء، وما زال، وما برح...):

(أ) منع النحاة دخول (إلا) على أخبارها. قال الفراء: ((لا تقول: (ما زلت إلا قائما)))[١٣٤٣].

---

[*] والذي أجازه ابن مالك.

[١٣٣٥] ينظر: شواهد التوضيح: ٢٧ -٢٨، والحديث النبوي الشريف: ٨٥.

[١٣٣٦] ينظر: همع الهوامع: ٧٥/٢، والأشباه والنظائر: ١٤٨/٢.

[١٣٣٧] الكتاب: ٤٦/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ١٧٨.

[١٣٣٨] ينظر: حاشية الصبان: ٢٣٠/١، وحاشية الشيخ حسن العطار: ٧٨، والنواسخ في كتاب سيبويه: ١٧٨ -١٧٩.

[١٣٣٩] الأصول: ٨١/١.

[١٣٤٠] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٥٣/٢.

[١٣٤١] البقرة: ٩٤.

[١٣٤٢] حاشية الصبان: ٢٧١/١.

[١٣٤٣] معاني القرآن: ٢٨١/٣.

وقال الزجاجي ((لو قلت: (ما أنفك زيد إلا عالما)، و(ما زال عبد الله إلا شاخصا) كان خلطا من الكلام؛ لأنك توجب بقولك (ما أنفك) الخبر، وتنفيه بـ(إلا) فتصير نافيا مثبتا للخبر في حال واحدة، وذلك محال))[١٣٤٤]. أي أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا. أما قول ذي الرمة:

حراجيجُ ما تنفكُّ إلا مناخةً　　　على الخَسْفِ أو نَرمي بها بَلدًا قَفْرًا

فقد خطاه فيه الزمخشري،[١٣٤٥] والأصمعي والجرمي وابن يعيش،[١٣٤٦] والرضي[١٣٤٧]. في حين جعله الصيمري غلطا، أو ضرورة، وذكر أن الشاعر أدخل (إلا) في هذا الكلام؛ لأن لفظه نفي وإن كان معناه الإيجاب[١٣٤٨]. في حين ذهب المازني إلى أن (إلا) فيه زائدة[١٣٤٩].

(ب) منع النحاة حذف (ما) من هذه الحروف، إلا في جواب القسم لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[١٣٥٠]. فجاز، وكذلك في الشعر. نحو قوله:

فلا وأبي دَهْماءُ زالَتْ عزيزةً　　　على قومها ما فتَّلَ الزَّنْدَ قادِحُ[١٣٥١]

قال ابن مالك ((لو خلت (دام) من (ما): المصدرية لم يكن لها اسم، ولا خبر))[١٣٥٢].

(ج) يمتنع أيضا أن تتقدم هذه الأفعال على (ما) قال الصيمري في (ما دام): (((ما) وما بعدها بتأويل المصدر، وما تعلق بالمصدر، فلا يجوز أن يتقدم عليه؛ لأنه في صلته، وصلة الشيء كبعض حروفه، فكما لا يتقدم بعض حروف الاسم عليه كذلك لا تتقدم الصلة على الموصول))[١٣٥٣] وكذلك بقية الأفعال إذ أصبحت (ما) منها بمنزلة حروف الاسم الواحد، فلا يتقدم بعضها على بعض.

(١٤) ومن مواطن المنع التي تخص (ليس) أنه يمتنع أن تتصرف، وبناءا عليه يمتنع مجيء المستقبل منها وهي إنما تنفي الحال فتقول: (ليس زيد قائما الآن)، ولو قلت (ليس زيد قائما).لم يجز[١٣٥٤]. إذا أردت به الماضي أو المستقبل.

[١٣٤٤] الجمل في النحو: ٤٨، وينظر: التبصرة والتذكرة: ١٨٩/١، والمفصل: ١٦٠/٢، منثور الفوائد: ٤٢، وشرح المفصل: ١٠٦/٧ -١٠٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٨٣/٢، وتسهيل الفوائد:٥٤، وشرح الكافية: ٢٩٥/٢ -٢٩٦، وهمع الهوامع: ٩٧/٢.

[١٣٤٥] ينظر: المفصل: ١٦٠/٢.

[١٣٤٦] ينظر: شرح المفصل: ١٠٧/٧.

[١٣٤٧] ينظر: شرح الكافية: ٢٩٦/٢.

[١٣٤٨] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٨٩/١ -١٩٠.

[١٣٤٩] ينظر: الإنصاف: ١٥٨/١ -١٥٩.

[١٣٥٠] يوسف: ٨٥.

[١٣٥١] ينظر: الأصول: ٣١٧/١ (النعمان)، والمقرب: ١٠٣، وشرح الجمل: ٣٨٦/١ -٣٨٧، وحاشية الشيخ حسن العطار:٧٧.

[١٣٥٢] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٨٥/١.

[١٣٥٣] التبصرة والتذكرة: ١٨٨/١.

[١٣٥٤] ينظر: التبصرة والتذكرة ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٣٢/١، ومنثور الفوائد: ٢٥.

وقد علل الشنتمري منع (ليس) من التصرف في نفسها أن معناها في زمان واحد، وهو أنها تنفي الحال فاستغني عن أن يؤتى منها بمستقبل[١٣٥٥]. وقيل أيضا، لأنها في معنى (ما)، لأنها لنفي الحال كما أنه ينفي الحال، و(ما) حرف لا يتصرف، وكذلك ما كان في معناه[١٣٥٦].

وأودّ أن أشير ههنا الى أنّ الدكتور فاضل السامرائي قد ذكر أنّ ((هذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الإطلاق ، وإذا قيّد فبحسب ذلك التقييد . تقول : (ليس زيدٌ قائمًا) ، أي : الآن ، وقال تعالى :﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، أي : في المستقبل))[١٣٥٧] .

المشبهات بـ(ليس):

(أ) (ما): - ولا تعمل إلا بشروط، وفي شروط عملها مواطن للمنع، وعلى نحو مما يأتي:

(١) لا يتقدم خبر (ما) على اسمها، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فلم تقو قوة الفعل ولم تتصرف تصرفه، وقد جاء في الشعر قوله:

فأصبحوا قد أعادَ اللّهُ نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُمْ بشرُ

وجعله سيبويه مما لا يكاد يعرف،[١٣٥٨] وذكر ابن السراج أن التقديم يمتنع أيضا إذا أدخلت (الباء) في خبر (ما)، فلا تقول: (ما بقائم زيد)[١٣٥٩].

(٢) أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا) نحو: (ما زيد إلا قائم) لا يجوز نصب (قائم)، قال تعالى: ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[١٣٦٠]. وقوله: ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[١٣٦١] [١٣٦٢]. ونقل أبو حيان عن الفراء إجازته النصب نحو (ما أنت إلا راكبا)[١٣٦٣].

[١٣٥٥] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٢٣٢.

[١٣٥٦] ينظر: منثور الفوائد: ٢٥.

[١٣٥٧] معاني النحو : ١/٢٧٠ .

[١٣٥٨] ينظر: الكتاب: ١/ ٥٩ -٦٠، وينظر: المقتضب: ٤/١٩٠، والأصول: ١/٩٣، وشرح ابن عقيل:١/٣٠٣ -٣٠٤، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٦٠، والمؤاخذات النحوية: ١٤٠ -١٤٢، والجملة العربية: ٦٨.

[١٣٥٩] ينظر: الأصول: ١/٩٣.

[١٣٦٠] يس: ١٥.

[١٣٦١] الأحقاف: ٩.

[١٣٦٢] ينظر: الكتاب: ١/٥٩، والمقتضب: ٤/١٩٠، والأصول: ١/٩٣، وارتشاف الضرب: ٢/١٠٤، وشرح ابن عقيل: ١/٣٠٣، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٦٠.

[١٣٦٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٠٤.

(٣) أن لا يبدل من خبر (ما) موجب. نحو: (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به) فـ(شيء) في موضع رفع خبر عن المبتدأ (زيد)، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن (ما)[١٣٦٤].

وذكر ابن عقيل أن كلام سيبويه في هذه المسألة محتمل للقولين منع إبدال خبرها من موجب وجوازه[١٣٦٥]. في حين ذهب الدكتور حسام النعيمي إلى أن كلام سيبويه يفهم منه أنه لا يجيز أن يكون الخبر موجبا[١٣٦٦]. أما نص كلام سيبويه في هذه المسألة فهو: ((إذا قلت: (ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يعبأُ بهِ) استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين))[١٣٦٧] وفسر الرضي قوله أقيس الوجهين: بأنه وجه التميميين وهو الإهمال[١٣٦٨].

(٤) ومن مواطن المنع فيها أيضا أنه لا يجوز زيادة (إن) بعد (ما) فإن زيدت لم تعمل نحو (ما إنْ زيدٌ قائم) برفع قائم، ولا يجوز نصبه[١٣٦٩] ونقل أبو حيان عن ابن السكيت أنه ذكر أن الكوفيين أجازوا النصب[١٣٧٠].

(٥) يمتنع تكرار (ما) أي أنها لا تؤكد بلفضها نفسه، لا تقول: (ما ما زيد قائما)؛ لأن الاولى نافية، والثانية نفت النفي، فبقي إثباتا، فإذا أتت يجب الرفع نحو (ما ما زيد قائم) ولا يجوز النصب[١٣٧١].

(٦) ويمتنع أيضا تقديم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف، ولا جار، ومجرور. نحو (ما طعامك زيد آكلا). قال سيبويه: ((لا يجوز أن تقولك (ما زيدا عبد الله ضاربا)، و(ما زيدا أنا قاتلا)؛ لأنه لا يستقيم، كما لم يستقم في(كان)، و(ليس)، أن تقدم ما يعمل فيه الآخر، فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية))[١٣٧٢]، فهو يمنع تقديم معمول الخبر على الاسم، ويستحسنه إذا رفعت الخبر حملا على اللغة التميمية.

ويبدو أن ما استحسنه سيبويه اختاره ثعلب إذ قال:(((ما فيك راغب زيد)، و(ما طعامك آكل زيد) كان الاختيار هكذا الرفع؛ لأن الفعل أولى بالحق من المفعول، والصفة، فإذا أدخلوا الباء فيهما كان قبيحا؛ لأنه قد جاء الاسم بعدهما))[١٣٧٣].

[١٣٦٤] ينظر: المقرب: ١١٢، وارتشاف الضرب: ١٠٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٠٧/١.

[١٣٦٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٠٧/١.

[١٣٦٦] ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٦١، ٢٦٥ -٢٦٦.

[١٣٦٧] الكتاب: ٣١٦/٢.

[١٣٦٨] ينظر: شرح الكافية: ٢١٩/١ -٢٢٠، والكتاب: ٣١٦/٢ (هامش المحقق (٢)).

[١٣٦٩] ينظر: المقرب: ١١٢، والارتشاف: ١٠٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٠٣/١، وحاشية الصبان: ٢٤٧/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٨٨.

[١٣٧٠] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٥/٢.

[١٣٧١] ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٠٦/١، وحاشية الصبان: ٢٤٧/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٨٨.

[١٣٧٢] الكتاب: ٧١/١، وينظر: الأصول: ٩٣/١ -٩٤، وارتشاف الضرب: ١٠٤/٢، وشرح ابن عقيل: ١٠٥/١، وحاشية الصبان: ٢٤٧/١ والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٨٨.

[١٣٧٣] ينظر: مجالس ثعلب: ٤٧٧/٢.

فثعلب يختار لغة التميميين، ويقبح التقديم إذ أدخلت الباء في المعمول نحو (ما فيك براغب زيد). وما قبحه ثعلب منعه ابن السراج[١٣٧٤] . وقد نقل أبو حيان عن ابن كيسان تجويزه النصب في (آكل) وذكر أنه لا حجة في تجويزه لمخالفته الإجماع[١٣٧٥] .

وكما امتنع تقديم معمول الخبر على الاسم امتنع تقديمه على (ما) أيضا. قال ابن السراج: ((تقول (ما زيد آكلا طعامك)، ولا يجوز أن تقدم (طعامك) فتقول: (طعامك ما زيد آكلا)، ولا يجوز عندي تقديمه وإن رفعت الخبر))[١٣٧٦]. فهو يمنع تقديم معمول الخبر على (ما) حتى وإن رفع الخبر على اللغة التميمية.

وقد نقل أبو البركات الانباري عن الكوفيين إجازتهم ما تقدم، ونقل عن ثعلب أنه يجيزه إذا كان ردا للخبر لمن قال: (زيد آكل طعامك؟)[١٣٧٧]، وما وجدته عند ثعلب هو قوله: ((ولا يحال بين الدائم، والاسم بـ(ما) (طعامك ما آكل عبد الله). قال: جائز في قول الكسائي))[١٣٧٨].

وكلامه يوحي بأنه يمنع تقديم المعمول على اسم (ما)؛ لأنه يمنع الفصل بينهما، وينقل عن الكسائي إجازته للمثال الذي ذكره من غير ما تأييد له، أو رفض.

وذكر الانباري أيضا أن الكوفيين احتجوا بان (ما) بمنزلة (لم، ولن، ولا)؛ لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، أما البصريون فاحتجوا بأن (ما) معناها النفي، ويليها الآسم، والفعل، فأشبهت حروف الاستفهام وحروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها،فكذلك (ما)[١٣٧٩].

(٧) يمتنع حذف اسم (ما). قتل ابن السراج: ((ولا يجوز (زيد ما قائما)، ولا (زيد ما قائم)، ولا (زيد ما خلفك) حتى تقول: (ما هو قائما)، و(هو خلفك)؛ لأن (ما) حقها أن يستأنف بها، ولا يجوز أن تضمر فيها إذا كانت حرفا ليس بفعل، وإنما يضمر في الأفعال))[١٣٨٠].

ويمتنع حذف خبرها أيضا، وذكر السيوطي أنه يجوز حذفها إن كفت بـ(إن) تشبيها بـ(لا) كقول الشاعر: لناموا فما إنْ مِنْ حديثٍ، ولا صَالِ

والتقدير: (فما حديث، ولا صال منتبه إلى ذي حديث)[١٣٨١]، وليس فيما استدل به حجة لإطلاق حكم الجواز إذ ينبغي اقتصاره على الشعر. إذ لم يسمع في غيره (والله أعلم).

[١٣٧٤] ينظر: الأصول: ٩٣/١.

[١٣٧٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٤/٢.

[١٣٧٦] ينظر: الأصول: ٣٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٠٦/٢.

[١٣٧٧] ينظر: الإنصاف: ١٧٢/١ -١٧٣، وارتشاف الضرب: ١٠٦/٢.

[١٣٧٨] مجالس ثعلب: ٢٧١/١.

[١٣٧٩] ينظر: الإنصاف: ١٧٢/١ -١٧٣.

[١٣٨٠] ينظر: الأصول: ٩٤/١، وينظر: همع الهوامع: ١١٥/٢

[١٣٨١] ينظر: همع الهوامع: ١١٥/٢.

(٨) إذا عطفت على اسم (ما) النافية، وخبرها فيجوز عند سيبويه الرفع، والنصب في الاسم الثاني بعد العاطف نحو (ما عبد الله خارجا، ولا معن ذاهب) فيجوز عنده رفع (ذهب)، ونصبه[(١٣٨٢)] .

في حين نقل عن بعض المتقدمين – من غير تصريح - منع النصب، فلا يجيزون: (ما زيد ذاهبا، ولا عمرو منطلقا)؛ لأنه لا يصح ههنا إعادة العامل (ما)، لا تقول: (ولا ما عمرو منطلقا)[(١٣٨٣)].

ويمتنع في الاسمين بعد حرف العطف التقديم، والتأخير. فلا تقول (ما زيد ذاهبا، ولا عاقلا عمرو)، فتقدم المنصوب، وتؤخر المرفوع؛ لأن (ما) عامل ضعيف، وقد ذكرت أنه لا يتقدم خبرها على اسمها، فمنع ذلك في المعطوف أولى[(١٣٨٤)].

(ب) لا: ومن مواطن المنع فيها

(١) يمتنع عملها في المعرفة، ولا يليها إلا النكرة[(١٣٨٥)].

(٢) يمتنع تقديم خبرها على اسمها، فلا تقول: (لا قائما رجل)[(١٣٨٦)].

(٣) ويمتنع انتقاض نفيها بـ(إلا)، فلا تقول: (لا رجل إلا أفضل من زيد) بنصب (أفضل)[(١٣٨٧)].

(ج) **لات:** ولا يجوز أن تعمل إلا مع مضمر، ولا يجوز أن يتصل بها ضمير المخاطب، أو الغائب كما تقول (لست، ولست، وليسوا)، ولا تبنيها على المبتدأ، لا تقول: (عبد الله لات منطلقا)، ولا (قومك لاتوا منطلقين)[(١٣٨٨)].

(٣) أفعال المقاربة: -

وهذه الأفعال هي (كاد، وكرب، وأوشك) للمقاربة، و(عسى، وحرى، واخلولق) للرجاء، و(جعل، وطَفِق، وأخذ، وعلق، وأنشأ) للإنشاء، وتشترك في مواضع للمنع منها:

(١) يمتنع مجيء الاسم خبرا لهذه الأفعال، فلا يكون خبرها إلا فعلان فلا تقول (كاد زيد قائما)، بيد أنه قد جاء خبرها اسما صريحا ندورا وذلك في قولهم:

(١٣٨٢) ينظر: الكتاب: ٦٠/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٦١.

(١٣٨٣) ينظر: النكت في تفسير الكتاب: ١٩٦/١، وشرح الكافية: ٢٧٠/١، وارتشاف الضرب: ١٠٦/٢، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٦١.

(١٣٨٤) ينظر: الكتاب: ٦١/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٦١ -٦٢.

(١٣٨٥) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، والمقتضب: ٣٨٢/٤، والأصول: ٣٩٨/١، والنكت: ٦٠٥/١، والمفصل: ٩١/١ -٩٢، وشرح الجمل: ٢٧٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٣١٣/١.

(١٣٨٦) و (١٣٨٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣١٦/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٨٨.

(١٣٨٨) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، وينظر: الأصول: ٩٦/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٦٥.

عسى الغويرُ أَبْؤُسا [١٣٨٩].

وقد ذكر ثعلب أنه لم يجئ غير هذا، وجعله شاذًّا[١٣٩٠].

(٢) ولا تتقدم أخبارها عليها، فلا يقال: (أن يقوم عسى زيد)، وكذلك يمتنع تقديم الفعل الواقع خبرا على الاسم ههنا (أي إذا أقترن بـ(أن)) فلا يجوز: (عسى أن يضربَ زيدٌ عمرًا)[١٣٩١].

وذكر أبو حيان أن القياس لا يمنع تقديم خبر (كاد) عليها؛ لأنها فعل ناقص التصرف، لكن لم يعثر على نص في التقديم[١٣٩٢]. مما يضعف التقديم.

(٣) يلاحظ في الموطن السابق اقتران خبر (عسى) بـ(أن)، وتقترن كذلك بخبر (أوشك، وقارب، واخلولق، وحرى)، ويمتنع حذف (أن) من خبرها إلا في ضرورة الشعر[١٣٩٣].

وكما امتنع حذف (أن) من أخبار هذه الأفعال. امتنع دخول (أن) على أخبار أفعال أخرى، فقد منع سيبويه دخولها على خبر (كاد) إذ قال: ((و(كدت أن أفعل) لا يجوز إلا في الشعر))[١٣٩٤]. وعلل ابن يعيش ذلك. بقوله: ((وجرد ذلك الفعل (يعني كاد) من (أن)؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال و(أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين))[١٣٩٥].

وممن منعه أيضا ابن خروف، وذكر أفعالا أخرى منع فيها دخول (أن) عليها. إذ قال: ((وما كان للأخذ في الشيء لم يستعمل بـ(أن) البتة كـ(أخذ، وجعل، وطفق). قال تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴾[١٣٩٦]، وما كان منها لمقاربة الفعل كـ(كاد، وكرب)، فلا تدخلهما (أن) أيضا إلا في الشعر))[١٣٩٧]، وأنشد:

قد كادَ من طول البِلى أنْ يمصَحَا

[١٣٨٩] ينظر: الكتاب: ١/١٥٩، ٣/١٢، والعسكريات: ١٠٧، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف: ٢٤٧، والمقرب: ١٠٧، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٧٠.

[١٣٩٠] ينظر: مجالس ثعلب: ١/٢٠٩، ٣٠٧.

[١٣٩١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣٩٧، وارتشاف الضرب: ٢/١٢٢، وهمع الهوامع: ٢/١٤٢ -١٤٣، وحاشية الصبان: ١/٢٣٥ -٢٣٦، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٩١، والجملة العربية: ٧٠.

[١٣٩٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٢٢.

[١٣٩٣] ينظر: الكامل: ١/١٩٦، ومجالس ثعلب: ١/٢٠٩ ، (إذ نقل عن الفراء أنه لا يستحسن (عسى) ولا يجيزه إلا مع (أن))، والجمل في النحو: ٢٠٠، وضرائر الشعر: ١٣٥، وانشد قول الشاعر:

عسى الهمّ الذي أمسيت فيه   يكون وراءَه فرجٌ قريبُ

وشرح كتاب سيبويه لابن خروف: ٢٤٦، وشرح الجمل: ٢/١٧٦ -١٧٧، وارتشاف الضرب: ٢/١٢٣، وشرح ابن عقيل: ١/٣٢٧، ٣٣٢.

[١٣٩٤] الكتاب: ٣/١٢.

[١٣٩٥] شرح المفصل: ٧/١١٨، وينظر: معاني النحو: ١/٢٩٦.

[١٣٩٦] ص: ٣٣.

[١٣٩٧] شرح كتاب سيبويه: ٢٤٦، وينظر: شرح الجمل: ٢/١٧٦ -١٧٧، وشرح ابن عقيل: ١/٣٣٧.

وأود الإشارة ههنا إلى أن ما منعه النحاة من دخول (أن) على خبر (كاد) قد ورد به السماع، فقد قال ابن مالك في هذه المسألة: ((ومنها قول عمر (ﷺ) (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب))[١٣٩٨]، وقول أنس (ﷺ) (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)[١٣٩٩]، وقول بعض الصحابة (والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تنضج)[١٤٠٠]، وقول جبير بن مطعم (كاد قلبي أن يطير)[١٤٠١] قلت: تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقرونا بـ(أن) وهو ما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون بـ(أن) أكثر، وأشهر من وقوعه بـ (أن) ، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ(أن) نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[١٤٠٢]، و﴿لَايَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[١٤٠٣]... ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن بـ(أن) من استعماله قياسا لو لم يرد به سماع))[١٤٠٤]. وقد سبق ابنَ مالك ابنُ الحاجب في تجويزه دخول (أن) على خبر (كاد)؛ لأن الفعل في (كاد) يصح تقديره مستقبلا على وجه[١٤٠٥]. في حين جوّز الدكتور فاضل السامرائي دخول (أن) في خبرها إذا أريد بـ(كاد) تنفيس الوقت، وتبعيد المقاربة نحو (كاد زيد أن يموت)، وكذلك إذا أشبهت (عسى)[١٤٠٦].

والذي يبدو لي -والله أعلم- جواز دخول (أن) على خبر (كاد) لورود السماع الكثير به، بيد أن الأحسن التكلم به من غير أن؛ لأنه الأصل المبني على الكثير المطرد من السماع، ولاسيما ما جاء به القرآن العزيز.

(٤) يمتنع وقوع الفعل الماضي بعد هذه الأفعال. قال الفراء: ((...لذلك كان محالا قولك (عسى قام)؛ لأن (عسى) وإن كان لفظها على (فعل) فإنها مستقبل، فلا يجوز (عسى قد قام)، ولا (عسى قام)، و(كاد قد قام)، ولا (كاد قام)؛ لأن ما بعدها لا يكون ماضيا))[١٤٠٧].

فالفراء ههنا يمنع أن يلي هذه الأفعال الماضي، وكذلك يمنع إضمار (قد)، أو إظهارها معها؛ لأنها لا تضمر، أو تظهر إلا مع الماضي، وهي لا يليها إلا المستقبل وقال ثعلب: ((ولا تجيء (عسى) إلا مع مستقبل، ولا تجئ مع ماض، ولا دائم، ولا صفة))[١٤٠٨].

[١٣٩٨] صحيح البخاري: ١/١٦٥.
[١٣٩٩] المصدر نفسه: ٢/٣٦.
[١٤٠٠] غريب الحديث لأبن الجوزي: ١/١١.
[١٤٠١] صحيح البخاري: ٦/١٧٥.
[١٤٠٢] البقرة: ٧١.
[١٤٠٣] النساء: ٧٨.
[١٤٠٤] شواهد التوضيح: ١٥٩ -١٦٠، وينظر: البحث النحوي في تهذيب اللغة: ١٧١.
[١٤٠٥] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٩٦.
[١٤٠٦] ينظر: معاني النحو:١/ ٢٩٥ -٢٩٦.
[١٤٠٧] معاني القرآن: ١/ ٢٤ -٢٥، وينظر: المسائل العسكريات: ١٠٧، وشرح الجمل: ١/٩٩.
[١٤٠٨] مجالس ثعلب: ٢/٣٩٥.

فهذه الأفعال إذن معناها لقرب وقوع الفعل أي أنه سيقع مستقبلا ولم يكد يقع بعد، فلا يتناسب مع الماضي، ولذلك يمتنع أن يقع بعدها.

أفعال القلوب:

(أ) ظن وأخواتها: ومن مواطن المنع فيها

(١) تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر فينتصبان على أنهما مفعولان، ويمتنع الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر ((وذلك قولك: (حسب عبد الله زيدا بكرا)، و(ظن عمرو خالدا أباك)... وإنما منعك أن تقتصر على أحد االمفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول. يقينا، أو شكا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو، فإنما ذكرت (ظننت) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا، أو شكا، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقيم عليه في اليقين))[١٤٠٩]. أي أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فلابد لكل واحد منهما من صاحبه لتتم الجملة إما يقينا، أو شكا، فضلا عن أنه بمجموعها تصح الفائدة[١٤١٠]. يقول ابن مالك: ((فلو قال قائل دون تقدم كلام، ولا ما يقوم مقامه: (ظننت) لم يجز لعدم الفائدة))[١٤١١].

وقد يجوز حذف المفعولين إذا دل عليهما دليل نحو أن يقال: (هل ظننت زيدا قائما؟) فتقول: (ظننت)، والتقدير: (ظننت زيدا قائما)، أو تقول: (ظننت زيدا)[١٤١٢].

(٢) ومنع النحاة ههنا تركيبا لمؤداة إلى اللبس، وهو أنك لو قلت: (أعطى زيد عمرا)، وكان (زيد) هو الآخذ لم يجز أن تقول: (أعطى عمرو زيدا)، وامتنع هذا؛ لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون آخذًا لصاحبه، وكذلك قولك في (أعطيت زيدا غلاما): (أعطي غلام زيدا)، لم يجز للعلة ذاتها (أي لو أقيم (غلام) مقام الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ)، فلهذا كان ممتنعا. فلو قلت: (أعطي زيدًا درهمٌ) جاز؛ لأن الدرهم لا يكون إلا مأخوذا[١٤١٣].

(٣) يلغى عمل (ظن) وأخواتها إذا وقعت وسطا، أو تأخرت، نحو (زيد ظننت منطلق)، و(زيد منطلق ظننت)، ويمتنع الإلغاء إذا تقدمت هذه الأفعال، فلا يجوز (ظني زيد ذاهب)، أو (أظن زيد ذاهب)، ولا

[١٤٠٩] الكتاب: ٣٩/١ -٤٠، وينظر: معاني القرآن (الأخفش): ١٠٢/١، والمقتضب: ٣٤٠/٢، ٩٤/٣ -٩٥، والأصول: ١٨١/١، ٢٨٤/٢ -٢٨٥، والموجز في النحو: ٣٥، والجمل في النحو: ٢٨ -٢٩، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٥٧/٢، وأسرار العربية: ١٥٢ -١٥٣، وشرح المفصل: ٦٤/٧، وشرح الجمل: ٣١٢/١، وتسهيل الفوائد: ٧٠، وشرح الكافية الشافية: ٥٥٢/٢ -٥٥٣.

[١٤١٠] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١١٣/١، وأسرار العربية: ١٥٢ -١٥٣.

[١٤١١] شرح الكافية الشافية: ٥٥٢/٢ -٥٥٣.

[١٤١٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٤٣/١ -٤٤٤، وقد أجاز بعض النحاة حذف المفعولين من باب ظن، وسأفصّل هذا في باب (أعلم وأرى).

[١٤١٣] ينظر: الأصول: ٧٩/١، ٢٨٨/٢، وأسرار العربية: ٩٦.

(ظننت زيد ذاهب)[١٤١٤]، أما ابن السراج فقد قبحه[١٤١٥]، ونقل عن الكوفيين، وأبي بكر الزبيدي الجواز[١٤١٦]، مستدلين بقول الشاعر كعب بن زهير:

أرجو وآمُلُ أن تدنُو مودَّتُها   وما أخَالُ لدينا منكِ تَنْويلُ

وقول الشاعر:

كذاكَ أُدّبتُ حتى صارَ من خُلُقِي   أنّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقد ذكر الدكتور حسام النعيمي أنه لا يصح إبطال ما أتفق عليه أغلب العرب لقول رجل أو رجلين في الشعر، وليس يخفى ما للشعر من ضرورات، ومن وزن، وقافية يحملان الشاعر على مخالفة لغته أحيانا[١٤١٧]، وأقول تعليقا على ما ذكر آنفا: إن النقل ن صح عن المجوزين للمسألة فينبغي اقتصار الجواز على الشعر، والحالة هذه (والله أعلم).

ويمتنع الإلغاء أيضا إذا أكدت بالمصدر نحو: (ظننت ظنا زيدا قائما)، وامتنع الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما فيه من التناقض، وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعولين مع أعمالك لها في المصدر لكنت معملا لها ملغيا في حين واحدة، وأيضا فإنك من حيث تلغي لم تبن الكلام عليها، ولا كان معتمد الكلام على الاتيان بها، بل تقدر انه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه، ومن حيث تؤكد بالمصدر بكون قد جعلتها معتمدا عليها في الكلام، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة[١٤١٨].

وكما يمتنع إلغاء هذه الأفعال في موضع فكذلك يمتنع إعمالها أيضا في مواضع منها: إن دخل بعدها (حرف استفهام)، أو (لام ابتداء) فعند ذاك لا ينتصب الاسم بعدها. تقول: (قد علمت أزيد قائم؟)، ويمتنع: (قد علمت أزيدا قائما؟)؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وكذلك لام الابتداء، فلا تقول: (قد علمت لزيدا قائما).

وكذلك لو دخل عليها ضمير الشأن، والقصة. تقول: (قد علمته زيد قائم) ويمتنع (قد علمته زيدا قائما)، والهاء هاء الشأن؛ لأن ضمير الشأن، والقصة لا يفسر إلا بجملة[١٤١٩].

[١٤١٤] ينظر: الكتاب: ١/١٢٤، والمقتضب: ٢/١١، ومنثور الفوائد: ٥٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/٥٥٦ -٥٥٨، وشرح ابن عقيل: ١/٤٣٥.

[١٤١٥] ينظر: الأصول: ١/١٨١.

[١٤١٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٤٣٨، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٣٣.

[١٤١٧] ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٣٣.

[١٤١٨] ينظر: الكتاب: ١/١٢٥، وشرح الجمل: ١/٣١٦.

[١٤١٩] ينظر: الكتاب: ١/٢٣٥ -٢٣٦، والمقتضب: ٢/٣٣٤، ٣/٢٧٩، والاصول: ١/٣١٨ (طبعة النعمان)، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٥٦، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٨٩.

(ب) أعلم وأرى: - ومن مواطن المنع فيهما

(١) هذان الفعلان يتعديان إلى ثلاثة مفعولين قال سيبويه: ((ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله (أي ظن) في المعنى، وذلك قولك: (أرى الله بشرًا زيدًا أباك)، و(نبّأتُ زيدًا عمرًا أبا فلان)، و(أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك)))[١٤٢٠].

فهو يمنع الاقتصار على واحد من المفاعيل الثلاثة دون الآخرين، بيد ان السيرافي ذكر أن سيبويه أراد ههنا حكم القبح وليس المنع. إذ قال: ((وقول سيبويه لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة، فإن معناه (لا يحسن)، ألا ترى إلى قوله: لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله، ويجوز الاقتصار على الفاعل الذي قبله، وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين، والمتأخرين ربما قالوا لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقفا من لفظ سيبويه من غير تفتيش، ولا تحصل، والصحيح ما أخبرتك به))[١٤٢١]، وقد وافق الأستاذ الدكتور حسام النعيمي ما ذهب إليه السيرافي بناءا على قول سيبويه في باب (ظن): ((تقول: (ظننت) فتقتصر كما تقول: (ذهبت)))[١٤٢٢]. وأحسب أن الذي ذهب إليه السيرافي ومن وافقه من القدماء والمعاصرين إنما هو رأي تبنوه على وفق فهمهم لكلام سيبويه المذكور آنفا.

لكن الذي يبدو لي أن سيبويه إنما أراد المنع وذلك لما يأتي: -

(١) أنه يصرح في كلامه بمصطلح (لا يجوز) وهو من المصطلحات التي تدل تماما على المنع في حين لم يذكر أية لفظة من الألفاظ التي تُنْبئ بالقبح.

(٢) إن ما احتج به السيرافي، ووافقه فيه الأستاذ الدكتور حسام النعيمي من أن سيبويه يجيز الاقتصار في باب (ظن) على الفعل، الفاعل، ومن ثم أنه يقبح حذف المفعول الأول من هذا الباب؛ لأنه كالفاعل في المعنى في باب (ظن) فلا مسوغ له؛ لأن سيبويه لم يصرح بتجويز حذف المفعولين، أو أحدهما في باب (ظن)، وقد تقدم ذكر هذا. بل تكرر حكمه بالمنع في هذه المسألة مرارا قال: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر))[١٤٢٣]. وقال أيضا: ((وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا...))[١٤٢٤]. فلينظر إلى قوله (ليس لك أن تقتصر) و(إنما منعك).

[١٤٢٠] الكتاب: ٤١/١.

[١٤٢١] ينظر: شرح السيرافي: ١/ ٢٩٠ -٢٩٢، نقلا عن النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٦٩ -٢٧٠، وذهب إلى هذا أيضا الشنتمري في النكت: ١٧٥/١، وابن يعيش في شرح المفصل: ٦٨/٧، والرضي في شرحه للكافية: ٢٧٦/٢، والجامي في الفوائد الضيائية: ٢٧٨/٢.

[١٤٢٢] الكتاب: ٤٠/١، وينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٦٩ -٢٧٠.

[١٤٢٣] الكتاب: ٣٩/١، وينظر: ٤٥/١.

[١٤٢٤] الم: ٤٠/١.

أما ما ذكره الدكتور حسام النعيمي من نص كلام سيبويه فإن فيه تتمة تفصح بوضوح عن حكم المنع في هذه المسألة وليس أمر آخر سواه، وتمامه ما يأتي: ((وأما (ظننت ذاك) فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول: (ظننت) فتقتصر، كما تقول ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب، فذاك ههنا هو (الظن)، كأنك قلت: (ظننت ذاك الظن) وكذلك (خلت)، و(حسبت)، ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت (خلت زيدا)، و(أرى زيدا) لم يجز))[١٤٢٥].

أرأيت أن اقتصار (خلت)، و(أرى) على أحد المفعولين لم يجز؟

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الاقتصار على (ظن) وفاعلها لا فائدة فيه. يقول أبو البركات الانباري: ((أننا نعلم أن العاقل لا يخلو من ظن، أو علم، أو شك، فإذا قلت: (ظننت)، أو (علمت)، أو (حسبت) لم يكن فيه فائدة؛ لأنك لا تخلو عن ذلك))[١٤٢٦].

وهو أمر أراه في غاية الصحة فما غرض المتكلم من قوله: (ظننت) إن لم يكن ثمة دليل، أو سؤال يجعله ينطق بها، وغاية الكلام هو الفائدة كما هو معلوم. هذا فضلا عن أن أغلب النحاة ذهب إلى منع الاقتصار على أحد هذه المفعولات دون الآخر، وقد نسب إلى المبرد تجويزه حذف المفعول الأول من المفاعيل الثلاثة[١٤٢٧]، وما وجدته عند المبرد يخالف ما نسب إليه إذ قال: ((ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يبطل العبارة عنه، لأن المفعولين ابتداء، وخبر، والمفعول الأول كان فاعلا فألزمه ذلك الفعل غيره، وصار كقولك: (دخل زيد في الدار)، و(أدخلته إياها أنا)))[١٤٢٨].

ونسب الجواز أيضا إلى ابن السراج[١٤٢٩]، وما وجدته عنده يخالف ما عزي إليه إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول: (أعلمت الأمر) ولا (أريت الأمر) هو ممتنع من وجهين))[١٤٣٠]. فهو يمنع الاقتصار على المفعول الأول[١٤٣١].

ولعل في كلام الأستاذ حسام النعيمي ما يؤكد رأيي هذا إذ قال في خاتمة كلامه في هذه المسألة وتأييده لكلام السيرافي كما مرّ: ((فمذهب سيبويه إذن جواز الاقتصار على مفعول واحد وهو الأول الذي بمنزلة الفاعل في المعنى هذا ما يوصلنا إليه البحث، وإن كانت لا أرتاح له إذ إن

[١٤٢٥] المصدر والصفحة نفسها.

[١٤٢٦] أسرار العربية: ١٥١ –١٥٢.

[١٤٢٧] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/٨٤، وهمع الهوامع: ٢/٢٥٠.

[١٤٢٨] المقتضب: ٣/٢٢٢.

[١٤٢٩] ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٧٦، وارتشاف الضرب: ٣/٨٤.

[١٤٣٠] الأصول: ١/١٨٩.

[١٤٣١] ونسب أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي المنع فضلا عن سيبويه إلى كل من ابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف، وأبن عصفور، ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/٨٥، وأوضح المسالك: ٢/٧٠، وهمع الهوامع: ٢/٢٥٠.

سيبويه حريص جدا كما علمته على ناحية المعنى، ولست أرى معنى مفيدا في قولنا (أعلمت زيدا)، ونحن نريد (أعلمت زيدًا أخاك مسافرًا)))[١٤٣٢].

وأنا إذ أوافق الاستاذ الدكتور حساما النعيمي لعدم ارتياحه حذف المفعول الأول، فإن لي على كلامه المذكور آنفا تعقيبين. أحدهما: أنه لم يكن مستقرًّا في البتّ بهذه المسألة، فمرة يوافق السيرافي، ومرة أخرى يرى أن النساخ ربما أخطؤوا في النقل فبدل أن يذكروا (يجوز الاقتصار) قالوا (لا يجوز)[١٤٣٣]. ومن ثمَّ يبدي عدم ارتياحه للاقتصار على المفعول الأول. أما الآخر: فهو إطلاقه مصطلح الجواز على ما تقدم لقوله (فمذهب سيبويه إذن جواز الاقتصار)، وهذا ما لم يذكره لا سيبويه ولا السيرافي، فإن كان يوافق السيرافي وقد فعل فالسيرافي يقبح، ولا يجوز.

وفي الختام فالذي يبدو لي –والله اعلم بالصواب - أن سيبويه إنما أراد المنع، وهذا ما فهمته من كلامه، لتصريحه به بأحد المصطلحات الذي يدل بوضوح لا لبس فيه على المنع وهو قوله (لا يجوز)، ولم يذكر مصطلحا غيره يدل على القبح، أو الجواز.

(٢) يمتنع الألغاء في هذا الباب. قال ابن السراج: ((ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب كما جاز في الباب الذي قبله...،لأنك إذا قلت: (ظننت) فإنما هو شيء وقع في نفسك لا شيء فعلته، وإذا قلت: (أعلمت) فقد أثَّرْتَ أثرًا أوقعته في نفس غيرك))[١٤٣٤].

(٣) يمتنع ادخال (أن) على المفعول الأول في هذا الباب لا يجوز (أعلمت أن زيدا عمرو قائما)؛ لأنها تسد مسد المفعولات الثلاثة، ولأن الاسماء التي في خبرها غير مؤتلفة المعنى ألا ترى ان خبر (أن) هو اسمها في المعنى[١٤٣٥].

الأحرف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها): ومن مواطن المنع فيها :

(١) يمتنع وقوع الفعل بعد (إن)، وأخواتها، لأنها بمنزلة الفعل (أي مشبهة به)، ولا يقع فعل على فعل[١٤٣٦]. قال أبو علي الفارسي إن قال قائل: ((كيف دخلت على الفعل مخففة، وامتنعت من الدخول عليه مثقلة؟ فالجواب: أنها امتنعت من ذلك لشبهها بالفعل في إحداثها الرفع، والنصب، كما يحدثها الفعل، فمن حيث لم يدخل الفعل على الفعل لم تدخل هي أيضا عليه، وأصلها أنها حرف تأكيد، وإن كان لها هذا الشبه الذي ذكرناه بالفعل، وإذا خففت زال شبه الفعل عنها، فلم يمتنع من الدخول على الفعل))[١٤٣٧]. وحمل هو نفسه ما ورد من شعر وقع

[١٤٣٢] و [١٤٣٣] النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٧٠.

[١٤٣٤] الأصول: ١/١٧٧، وينظر: الأشباه والنظائر: ٢/١٧٠ –١٧١.

[١٤٣٥] شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٤.

[١٤٣٦] ينظر: الكتاب: ٣/١٢٠، والمقتضب: ٣/١١٠، ٤/١٠، والأصول: ١/٥٥، ٣٢٣، والمسائل العسكريات: ٨٢، ٨٣، وشرح الجمل: ١/٤٢٢.

[١٤٣٧] المسائل المشكلة (البغداديات): ١٧٦.

فيه الفعل بعد (إن وأخواتها) على الضرورة للحاجة إلى إقامة الوزن، وذكر أنه يجيء على تقدير الحذف لاسم (إن) المنصوب[١٤٣٨]. وانشد:

فليتَ دفعتَ الهمَّ عنّي ساعةً   فَبِتْنا على ما خُيِّلَتْ ناعمي بالِ

ولا أجد ضيرا من قصر الجواز على الشعر للحاجة إلى إقامة الوزن كما ذكر أبو علي الفارسي.

(٢) يمتنع تقديم خبر (إن وأخواتها) على اسمها. قال سيبويه: ((زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع، والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيدٌ) إلا أنه ليس لك أن تقول: (كأنّ أخوك عبدَ الله). تريد (كأن عبد الله أخوك)، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يُضمَر فيها المرفوع كما يُضمَرُ في (كان)))[١٤٣٩] فهما يمنعان تقديم خبر (إن وأخواتها) على أسمائها، بيد أن سيبويه أجاز تقديم أخبار هذه الأحرف إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، فأجاز: (إنّ فيها زيدًا وعمرٌو)، وكذلك (إن بالطريق أسدًا رابضٌ)[١٤٤٠]؛ لأن الظروف يتّسع فيها، وقد وافقهما في هذا جمع من النحاة[١٤٤١]. وذهبوا أيضا إلى منع تقديم خبر (إن وأخواتها) واسمها عليها.

ومما يمتنع ههنا أيضا تقديم معمول الخبر على الاسم، فلا يقال:(إن طعمك زيدا آكل)، وكذلك إذا كان جارا، أو مجرورا، أو ظرفا فهو يمتنع أيضا نحو (إن في الدار زيدا قائم)، ونقل عن بعضهم الجواز مستدلين بقول الشاعر:

فلا تلحني فيها فإنّ بحبِّها   أخاك مصابُ القلب جمٌّ بَلا بِلُهْ[١٤٤٢]

والأولى المنع وقصر الجواز على الشعر فلا يتعداه إلى النثر، وذكر ابن عصفور أنه لو كان (بحبها) متعلقا بـ(مصاب) لأدى إلى تقديم (مصاب) على اسم (إن)؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[١٤٤٣].

(٣) جوز سيبويه دخول اللام في خبر (إن) المكسورة. نحو (إن فيها زيدا لقائم)[١٤٤٤]. في حين منع دخولها على خبر (أن) وذلك فيما نقله عن الخليل من قوله أن: (أشهد بأنك لذاهب) غير جائز،

[١٤٣٨] ينظر: العسكريات: ٨٢ -٨٣.

[١٤٣٩] الكتاب: ٢/١٣، وينظر: ٣/١٣.

[١٤٤٠] ينظر: المصدر نفسه: ١/٩٥، ٢/١٤٣.

[١٤٤١] ينظر: المقتضب: ٢/٣٥٤، ٤/١٠٩، ولأصول: ١/٢٣١، ٢/٢٣١، والموجز في النحو: ٣٨، والجمل في النحو: ٥٢، واللمع في العربية: ٤١ -٤٢، والتبصرة والتذكرة: ١/٢٠٣، ٢٠٥، وشرح المقدمة المحسبة: ١/٢١٦، ٢١٩ ، وشرح المفصل: ١/١٠٣، والمقرب: ١١٨ -١١٩، وشرح الجمل:١/٤٣٩، وشرح الكافية الشافية: ١/٤٧٢ -٤٧٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/١١٠، وشرح ابن عقيل: ١/٣٤٨، ٣٤٩، والفوائد الضيائية: ١/٣٠٠، وهمع الهوامع: ٢/١٦٠، والأشباه والنظائر: ١/٢٤٩ -٢٥٠، ٢٥٥، ٢/٥٨.

[١٤٤٢] ينظر: المقرب: ١١٨ -١١٩، وشرح الجمل: ١/٤٣٩ -٤٤٠، وشرح ابن عقيل: ١/٣٤٩، وهمع الهوامع: ٢/١٦٠.

[١٤٤٣] ينظر: شرح الجمل: ١/٤٤٠.

[١٤٤٤] ينظر: الكتاب: ٢/١٣٢، والنواسخ في كتاب سيبويه: ١٠٣.

وذكر أن اللام لا تدخل أبدا في خبر (أن)[١٤٤٥]. مما جعل من تبعه يمنعون دخول اللام في خبرها مقتصرين دخوله على خبر (إن) المكسورة[١٤٤٦]. إلا أن أبا البركات الأنباري قد ذكر أن الكوفيين جوزوا دخول (اللام) في خبر (لكن) واستشهدوا بقول الشاعر:

ولكنَّني من حُبِّها لعميدُ

وردّ عليهم بأنه شاذ، لا يكاد يعرف له نظير من كلام العرب وأشعارهم[١٤٤٧].

فضلا عما تقدم فقد أجاز النحاة دخول هذه اللام على المبتدأ، وعلى الفعل المضارع، والماضي المقرون بـ(قد)، ومنعوا دخولها في غير ذلك، فلا يجوز دخولها على حرف الجزاء. لا تقول (إن زيدا لئن أكرمني أكرمته)، ولا على النفي، فلا تقول: (إن زيدا لما يقوم)، ولا على الحال، والصفة، والتوكيد، ولا على الماضي غير المقرون بـ(قد)، ولا على معموله المتصرف الخالي من (قد) فلا يقال: (إن زيدا قام)، ولا (إن زيدا لطعامك آكل)، ويمتنع دخوله على الفعل الجامد، فلا تقول: (إن زيدا لعسى أن يقوم)، أو (لنعم الرجل)[١٤٤٨].

(٤) منع البصريون العطف على موضع (إن) قبل ذكر الخبر، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: ((وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون (أنهم أجمعون ذاهبون)، و(إنك وزيد ذاهبان)))،[١٤٤٩]

وأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [١٤٥٠]. فقد أوله على التقديم والتأخير، أي أن (الصابئون) رفع على الابتداء مستأنفا بها، وجعل منه قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم   بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم.

وما أوله سيبويه أحتج به الكوفيون دليلا على جواز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر، إذ نقل الفراء عن الكسائي أنه يجيز هذا على كل حال، ورد عليه ذلك، وقصر المنع فيما لم يظهر فيه عمل إن (أي في المبني) إذ قال: ((فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدا، وكان نصب (إن) نصبا

[١٤٤٥] ينظر: الكتاب: ٣/١٤٧، ومعاني القرآن (الأخفش): ٢/٣٢٠، والمقتضب: ٢/٣٤٦، والموجز في النحو: ٣٨.

[١٤٤٦] ينظر: المقتضب: ٢/٣٤٤ –٣٤٦، والأصول: ١/٢٣١، والجمل في النحو: ٥٤، وشرح المفصل: ٨/٦٣ –٦٤، وتسهيل الفوائد: ٦٤، وشرح ابن عقيل: ١/٣٦٣، وحاشية الصبان: ١/٢٨١.

[١٤٤٧] ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٨ –٢١٤، وشرح المفصل: ٨/٦٤، وتسهيل الفوائد: ٦٤.

[١٤٤٨] ينظر: الأصول: ١/٢٣١، ٢٤٤، والمسائل المشكلة (البغداديات): ١٧٧، والتبصرة والتذكرة: ١/٧٧، والمفصل: ٢/٢٢١، وشرح المفصل: ٨/٦٦، وشرح الكافية الشافية: ١/٤٩٠، وتسهيل الفوائد: ٦٤، ومغني اللبيب: ١/٢٢٨ –٢٢٩، وشرح ابن عقيل: ١/٣٦٨ –٣٧١، وهمع الهوامع: ٢/١٧٣ –١٧٦.

[١٤٤٩] الكتاب: ٢/١٥٥، ١٥٦، وينظر: وأسرار العربية: ١٤٦ –١٤٨، والإنصاف: ١/١٨٥ –١٨٩، والمقرب: ١٢٤، وشرح الجمل: ١/٤٥٢، والفوائد الضيائية: ٢/٣٤٢، ٣٤٣.

[١٤٥٠] المائدة: ٦٩.

ضعيفا –وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره – جاز رفع الصابئين))[١٤٥١]. فالفراء يجيز عطف (الصابئين) على (الذين)؛ لأن إعرابه واحد في الرفع والنصب والجر، أي أنه مبني تلزمه حالة واحدة مهما اختلف موضعه من الإعراب وكانت (إن) عاملا ضعيفا في النصب. وقد رد الفراء نفسه إجازة الكسائي لقولهم (إن عبد الله وزيد قائمان) لتبين الإعراب في (عبد الله)، ورد أيضا ما استدل به الكسائي من قول الشاعر:

فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُه فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ

فذكر أن رفع (قيار) في احدى الروايتين ليس بحجة للكسائي في إجازته (إن عمرا وزيد قائمان)؛ لأن (قيارا) قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني لا إعراب له فسهل له كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)، واستدل أيضا بما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

إلا فاعلموا أنا وأنتم

وقوله:

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ ببلدٍ ليس به أنيسُ[١٤٥٢]

وقد أكد ثعلب هذا إذ قال: ((الفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يتبين وفيما لا يتبين))[١٤٥٣]، وفضلا عما تقدم فثمة أوجه إعرابية أخرى أوصلها العكبري إلى سبعة أوجه[١٤٥٤]. لا يسع المجال لذكرها. ولعل هذا الأمر يجعل البت في هذه المسألة منعا، أو جوازا أمرا يصعب تحديده، فلكل من هؤلاء النحاة توجيه ورأي، وكلهم شيوخ لا يقدح برأيهم ولهم حججهم في هذا وبناءا على هذا، ولأن الكلام محتمل للتأويل ولعدة وجوه إعرابية، فالذي يبدو لي –والله اعلم – أن كلا منهم مصيب في رأيه، وما سمع من قولهم (إنك وزيد ذاهبان) يجوز على وفق تأويل كل من هؤلاء النحاة إياه، ولا مدعاة لتخطئة أي منهم بصريين وكوفيين، ولا مدعاة لتغليط سيبويه لبعض العرب، ولا لتخطئة سيبويه كما ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى[١٤٥٥].

(٥) يمتنع دخول فاء الجزاء في خبر (ليت، ولعل)[١٤٥٦]؛ لأنه يؤدي إلى التناقض، ذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبرا (أي محتملا للصدق والكذب) وخبر (ليت ولعل) لا يحتملان

[١٤٥١] معاني القرآن: ١/٣١١، وينظر: المؤاخذات النحوية: ٣٢٤.

[١٤٥٢] معاني القرآن: ١/٣١١ –٣١٢، وقد نسب مكي بن أبي طالب القيسي ما تقدم الى الفراء وهو وهم منه، وإنما الرأي للكسائي وقد نقله الفراء عنه ورده في هذا كما تقدم (ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٣٢).

[١٤٥٣] مجالس ثعلب: ١/٢٦٢، وينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٣٦.

[١٤٥٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٠ –٤٥٢، وإحياء النحو: ٦٧.

[١٤٥٥] ينظر: إحياء النحو: ٦٦.

[١٤٥٦] ينظر: المفصل: ١/٨٠، وشرح الكافية: ١/١٠٢، ١٠٣، والفوائد الضيائية: ١/٢٩١،

ذلك، وهذا تعليل ابن الحاجب، ورد عليه الرضي تعليله، وذكر أنه ليس بشيء لصحة قولك (إن جاءك زيد فاضربه) وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[١٤٥٧]. وبناءا عليه فقد جوز دخول الفاء في خبر (إن)[١٤٥٨].

وذكر الزمخشري أن ثمة خلافا في هذا بين سيبويه والأخفش[١٤٥٩]، وفصل المتأخرون في نسبة هذا الخلاف.فقد ذكر الرضي أن ابن الحاجب نسب المنع إلى سيبويه، وذكر أنه قول عبد القاهر[١٤٦٠]، وتبعه في ذلك الجامي[١٤٦١]، ونسبه (أي المنع) إلى الأخفش كلٌّ من ابن يعيش، والأشموني[١٤٦٢]. وما وجدته عند ابن الحاجب أنه نسب الجواز إلى الأخفش وذكر أنه استدل بقوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ ﴾[١٤٦٣]. في حين نفى هو نفسه المنع عن سيبويه وذكر أن نسبة المنع هذه إليه بعيدة من جهة النقل والفقه، فأما النقل فإن سيبويه استشهد في كتابه بقوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ ﴾[١٤٦٤]. وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات[١٤٦٥].

ويبدو أن ما ذكره ابن الحاجب من تجويز سيبويه والأخفش هو الصحيح، على الرغم من انهما لم يصرحا بهذا بيد أنهما استشهدا بآيات دخلت فيها الفاء في خبر (إن) فقد استشهد سيبويه بالآيتين الكريمتين السابقتين[١٤٦٦]. في حين ذكر الأخفش الآية الأخيرة وعقب عليها بقوله: إن (إن) ههنا في موضع ابتداء، وجاز الابتداء بها لطول الكلام[١٤٦٧].

ويؤكد هذا اضطراب النقل عنهما، وقد تقدم في باب المبتدأ والخبر كيف اضطرب النقل عن الأخفش إذ نسبوا إليه تجويزه دخول الفاء في خبر المبتدأ واتضح خلافه.

[١٤٥٧] آل عمران: ٢١.

[١٤٥٨] ينظر: شرح الكافية: ١/١٠٣.

[١٤٥٩] ينظر: المفصل: ١/٨٠.

[١٤٦٠] ينظر: شرح الكافية: ١/١٠٣.

[١٤٦١] ينظر: الفوائد الضيائية: ١/٢٩٢.

[١٤٦٢] ينظر: شرح المفصل: ١/١٠١، وشرح الأشموني: ١/٣٦٨.

[١٤٦٣] البروج: ١٠.

[١٤٦٤] الجمعة: ٨.

[١٤٦٥] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:١/ ٢٠٦ -٢٠٧، وشرح الكافية: ١/١٠٣.

[١٤٦٦] الكتاب: ٣/١٠٣.

[١٤٦٧] معاني القرآن: ٢/٤٧٠.

(٦) ومن أخوات إن (أن) المفتوحة، منع النحاة أن يبتدأ بها الكلام. قال ابن السراج: ((لا تكون مبتدأة، ولا بد أن تكون قد عمل فيها عامل، أو تكون مبنية على ما قبلها، لا تريد بها الابتداء))[١٤٦٨].

(٧) ومن أخواتها أيضا (لعل) ولا يجوز دخول (أن) في خبرها، وقد جاء في الشعر نحو:

لعل الذي قادَ النوى أن يَرُدَّها　　　إلينا وقد يُدني البعيدُ من البُعدِ

وأولها ابن خروف بأنها زائدة[١٤٦٩]. وقد حكم ابن يعيش على ما تقدم بالقبح[١٤٧٠]. في حين نقل ابن الحاجب عن الأخفش أنه يجيز دخول (أن)[١٤٧١] على خبر (لعل) نحو (لعل أن زيدا قائم)، ورد عليه تجويزه وذكر أنه ليس بالجيد لعدم ورود السماع به إلا في الشعر نحو قوله:

لعلك يومًا أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ[١٤٧٢]

ولا يجوز أيضا أن يكون الترجي في غير الممكن فلا تقول: (لعل الشباب يعود)،[١٤٧٣] ويمتنع أيضا تخفيف (لعل)[١٤٧٤].

(٨) ومن أخواتها (ليت)، ولا يقال فيها (ليت الشمس تطلع)؛ لأن التمني لا يكون في الواجب أي المحقق الحصول[١٤٧٥]، ويمتنع حذف النون من (ليت) حين يكون اسمها ياء المتكلم إلا أن يضطر شاعر فيحذفها؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، وقد جاء في الشعر حذفها نحو:

كَمُنيةِ جابرٍ إذ قالَ ليتي　　　أُصادِفُهُ ويُهلكُ جُلّ مالي[١٤٧٦]

إلا أن ثعلبا قد جعل من هذا البيت حجة لجواز حذف النون في (ليت)، وباقي أخواتها، ونسب إلى الكوفيين أنهم قالوا: لم يضف فلا يحتاج إلى نون[١٤٧٧]، و لا أرى هذا البيت ينهض حجة للجواز، وينبغي قصر الجواز على الشعر إذ لم يرد به سماع غيره –والله اعلم بالصواب –.

(٩) ومن أخواتها (لكن) وهي للاستدراك، ويشترط أن يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها، أو ضدا له، نحو (ما هذا ساكن لكنه متحرك)، و(ما هذا أسود لكنه أبيض)، ولا يجوز (زيد قائم لكن عمرا قائم)[١٤٧٨].

[١٤٦٨] الأصول: ١/٣٢٢ (طبعة النعمان)، ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٧٦٤، ٧٦٥، وشرح المفصل: ٨/٧١.

[١٤٦٩] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٥٠.

[١٤٧٠] ينظر: شرح المفصل: ٨/٨٦.

[١٤٧١] في المصدر (أنّ) والمثال (لعل أنّ زيدا قائما) والصحيح ما أثبته لينسجم مع المسألة ومع الشاهد الشعري الذي أورده ابن الحاجب ويبدو أنه وهم وقع فيه محقق الكتاب الفاضل.

[١٤٧٢] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٠١ –٢٠٢.

[١٤٧٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٣٤٦.

[١٤٧٤] ينظر: حاشية الصبان: ١/٢٩٤.

[١٤٧٥] ينظر: حاشية الشيخ حسن العطار: ٧٩.

[١٤٧٦] ينظر: المقتضب: ١/٢٥٠، وشرح الجمل: ١/٤٣٥، وشرح ابن عقيل: ١/١١٢، وحاشية الصبان: ١/١٢٣ –١٢٤.

[١٤٧٧] ينظر: مجالس ثعلب: ١/١٠٦.

[١٤٧٨] ينظر: همع الهوامع: ٢/١٤٩.

(لا) النافية للجنس:ومن مواطن المنع فيها

(١) يمتنع عملها في المعرفة. قال سيبويه: (((لا) لا تعمل في المعرفة أبدا)))[١٤٧٩]، وذكر أنه إن ورد ما ظاهره مجيء المعرفة بعد (لا)، وقد عملت فيها فإنه يؤول. نحو قول الشاعر:

لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ

فتأويله: لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك قولهم: (لا بصرة لكم). أو تهمل، ولا يجوز هذا إلا أن تتكرر (لا)، وقد يجوز في الشعر، وعلى ضعف من الكلام رفع المعرفة من غير تكرار (لا). كقول الشاعر:

بكتْ جزعًا واسترجعتْ ثم آذنتْ   ركائِبُها أنْ لا إلينا رجوعُها[١٤٨٠]

وقد وافق سيبويه في هذا جمع من النحاة فمنعوا إيلاء (لا) النافية للجنس المعرفة[١٤٨١].

(٢) يمتنع الفصل بين (لا)، وبين ما تعمل فيه (أي اسمها) قال سيبويه: ((واعلم أنك لا تفصل بين (لا)، وبين المنفي.... وذلك انه لا يجوز لك أن تقول: (لا فيها رجل)))[١٤٨٢]. وجعل علة ذلك أن (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فكما لا يجوز الفصل بينهما لا يجوز الفصل بين (لا)، وأسمها. وذكر في موضع آخر أن (لا) إن فصل بينها وبين أسمها بحشو لم يحسن إلا أن تعيد (لا)

مرة أخرى وتهمل (لا) حينذاك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[١٤٨٣].

وذكر أنه لا يجوز (لا فيها أحدٌ) إلا ضعيفا، (أي: من غير تكرار)، وذكر قبل ذلك أنه يجوز في الشعر رفع المعرفة من غير تكرار (لا)[١٤٨٤]. مما يعني أنه يجوز هذا في الشعر، وفي الكلام لكن على قبح أو ضعف وقد علل ابن يعيش رفع الاسم الواقع بعد (لا) إذا فصل بينها، وبين أسمها، بأن (لا) لا تعمل إلا فيما يليها، وذلك لضعفها، ولهذا لم يجز إعمالها مع الفصل، وتعين رفع ما بعدها بالابتداء، والخبر ولزم تكريرها[١٤٨٥].

[١٤٧٩] الكتاب: ٢/٢٩٦.

[١٤٨٠] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٨، والنواسخ في كتاب سيبويه: ١٣٣.

[١٤٨١] ينظر: المقتضب: ٤/٣٦٠ -٣٦٢، والأصول: ١/٣٩٢، والجمل في النحو: ٢٣٧، ومنثور الفوائد: ٧٢، وشرح المفصل: ١/١٠٧، وشرح ابن عقيل: ١/٣٩٤، وهمع الهوامع: ٢/٢٠٢.

[١٤٨٢] الكتاب : ٢/٢٧٦، وينظر: ٢٩٩، ومعاني القرآن (الأخفش): ١/٢٥، والمقتضب: ٤/٣٦١، والأصول: ٢/٦٧، ١٤١، وشرح المفصل: ٢/١١١، وشرح ابن عقيل: ١/٣٩٤، وهمع الهوامع: ٢/٢٠٢، والنواسخ في كتاب سيبويه: ١٣٤.

[١٤٨٣] الصافات: ٤٧.

[١٤٨٤] ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٨ -٢٩٩.

[١٤٨٥] ينظر: شرح المفصل: ٢/١١١.

(٣) ويمتنع تقديم ما بعد (لا) النافية للجنس عليها. قال ابن السراج:((ومن ذلك (لا) التي تعمل في النكرة النصب وتبنى معها لا تكون إلا صدرا، ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها وهي مشبه بـ(إن)، وإنما يقع ما بعدها المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تتقدم ما بعد (إن) عليها كذلك هي، والتقديم فيها ابعد؛ لأن (إن) أشبه بالفعل منها))[١٤٨٦]، أي : أن (لا) اشد منعا من (إن) في التقديم عليها كما يصرح ابن السراج، وكلاهما التقديم فيهما ممتنع.

(٤) منع النحاة أن يكون اسم (لا) مضافا. قال المبرد:((تقول: (لا مثل زيد لك)، و(لا غلام رجل لك)، و(لا ماء سماء في دارك)، و إنما امتنع هذا من أن يكون اسما واحدا مع (لا)؛ لأنه مضاف،والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما))[١٤٨٧] . وقد علل أبو البركات الانباري هذا بقوله (إنما لم يجز أن تبنى مع المضاف؛ لأن المضاف،والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلو بنيا مع (لا) لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم))[١٤٨٨]، وزاد هو نفسه أن المشبه بالمضاف حكمه حكم المضاف في امتناعه[١٤٨٩].

(٥) ذكر بعض النحاة أنه إذا لم يدل على خبر (لا) النافية للجنس دليل امتنع حذفه، واستدلوا بقول الرسول الكريم (ﷺ) (لا أحدَ أغيرُ من الله)[١٤٩٠] وقول الشاعر:

ولا كريمَ مِنَ الولدان مصبُوح[١٤٩١]

فلو حذفت (أغير)، و(مصبوح) لم يظهر المعنى، و يختل الكلام، وهو أمر في غاية الصحة (والله أعلم)

[١٤٨٦] الأصول: ٢/٢٣٥ –٢٣٦، وينظر: مغني اللبيب: ١/٢٢٩، والأشباه والنظائر: ٢/١٧٤، وحاشية الصبان: ٢/٦.

[١٤٨٧] المقتضب: ٤/٣٦٤.

[١٤٨٨] أسرار العربية: ٢٢٧.

[١٤٨٩] ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٨.

[١٤٩٠] صحيح البخاري: ٦/٧٤، وفتح الباري: ١٠/٢٢٦، وصحيح مسلم: ٤/٢١١٣،والحديث فيه (ليس أحدٌ أغيرَ منَ اللهِ).

[١٤٩١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٦٦، وشرح ابن عقيل: ١/٤١٣.

المبحـــث الرابـــع
الأســـاليـــب

الاستثناء: ومن مواطن المنع فيه

(١) تمتنع البدلية من الاستثناء الموجب، فلا يقال: (زيد إلا منطلق) أو (ضربت إلا زيدا) على البدل. قال سيبويه في: (أتاني القوم إلا أباك): ((وإنما منع (الأب) أن يكون بدلا من (القوم) أنك لو قلت: (أتاني إلا أبوك) كان محالا، وإنما جاز (ما أتاني القوم إلا أبوك)؛ لأنه يحسن لك أن تقول: (ما أتاني إلا أبوك)))[١٤٩٢]. فالمستثنى يرتفع على البدل، لكن في النفي، وليس في الإيجاب، وسيبويه منع البدلية في الاستثناء الموجب؛ لأنه غير داخل فيما دخل فيه ما قبله، وعلل أبو البركات الانباري هذا بقوله: ((لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى المحال وذلك؛ لأن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، فإذا قدرنا هذا في الإيجاب كان محالا؛ لأنه يصير التقدير (جاءني إلا زيد) ويصير المعنى: (أن جميع الناس جاؤوني غير زيد)، وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب؛ لأنه يجوز ألا يجيئه أحد سوى (زيد)))[١٤٩٣].

وبناءا على ما تقدم امتنع أيضا ان تقول: (مازلت إلا قائما)، أو (مازال زيد إلا عالما)؛ لأن معنى (مازال) ثبت؛ لأن نفي النفي إثبات فيكون المعنى: ثبت (زيد) دائما على جميع الصفات إلا على العلم، فلا يستقيم[١٤٩٤].

ويمتنع ههنا أيضا أن تستثني النكرة من النكرات في الموجب: ((لا تقول: (جاءني قوم إلا رجلا؛ لأن هذا لا فائدة في استثنائه، فإن نعته، أو خصصته جاز))[١٤٩٥].

والذي يبدو لي –والله اعلم – أن استثناء النكرة من النكرات يمتنع في النفي أيضا، فلا فائدة في قولك (ما جاءني قوم إلا رجلا).

(٢) منع النحاة تقديم أداة الاستثناء وما بعدها في أول الكلام، قال سيبويه: ((ولا يجوز أن يكون الاستثناء أوّلا))[١٤٩٦]. فلا تقول: (إلا زيدا قام القوم)، وقد علل ابن جني منع ما تقدم بأنه إنما

[١٤٩٢] الكتاب: ٣٣٠/٢ –٣٣١، وينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٨٧/٢، ١٨٥/٣، والمقتضب: ٣٩٥/٤، ٤٠١، والأصول: ٣٤٨/١، والشيرازيات: ٦٠/٢، ومنثور الفوائد: ٤٠، والاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٥٩، ١٧٢، وشرح ابن عقيل: ٦٠٤/١.

[١٤٩٣] أسرار العربية: ١٨٩.

[١٤٩٤] ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٨١/٣، والفوائد الضيائية: ٤٢١/١.

[١٤٩٥] الأصول: ٣٤٦/١، وينظر: منثور الفوائد: ٤٠، وهمع الهوامع: ٢٤٩/٣.

[١٤٩٦] الكتاب: ٣١٧/٢ –٣١٨، وينظر: هامش الصفحة نفسها قول السيرافي، والأصول: ٣٤٦/١، ٢٢٣/٢، ٢٣١، والنكت: ٦١٩/١، وتسهيل الفوائد: ١٠٢، ١٠٥، والاستغناء: ١٢٧، ٢١١ –٢١٧، وشرح الكافية: ٢٤٠/١، ٢٨٨، وهمع الهوامع: ٢٦٠/٣، والأشباه والنظائر: ٧٦/٢، ٧٧، ١٥٤.

منع ((لمضارعة الاستثناء البدل. ألا تراك تقول: (ما قام أحد إلا زيدا) و(إلا زيد) والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه))[١٤٩٧] ، وقيل: علته أنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، وهذا لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسم، والفعل كحرف الاستفهام، فكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[١٤٩٨].

وقد نسب أبو البركات الانباري إلى الكوفيين أنهم يجوزون التقديم، وذكر أن حجتهم في ذلك وروده في الشعر نحو قوله:

وبلدةٍ ليس بها طوريُّ   ولا خلا الجنُّ بها إنسيُّ[١٤٩٩]

وإن صحت النسبة إلى الكوفيين، فالراجح اقتصار الجواز على الشعر و (الله اعلم).

(٣) لا يجوز أن يستثنى شيئان بأداة واحدة من دون عطف، فإن أوقعت استثناءا بعد استثناء قلت: (ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا) فتنصب (عمرا)، ولا يجوز (رفعه)؛ لأنه لا يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف[١٥٠٠]، وينصب (عمرا) حينذاك على أنه بدل، ويجوز إذا عطفت أن تقول: (ما قام أحد إلا زيد وإلا عمرو) فإن قلت (ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا) امتنع الاستثناء ههنا.

(٤) يمتنع العطف على حروف الاستثناء بـ(لا)، فلا تقول: (قام القوم ليس زيدا، ولا عمرا) ولا(قام القوم غير زيد، ولا عمرو)[١٥٠١]، وقد علل أبو البركات الانباري المنع ههنا بان ((العطف بـ(الواو)، و(لا) لا يكون إلا بعد النفي، فلما أقيما ههنا مقام (إلا) غيرا عن أصلهما في النفي، فلم يجز العطف عليهما بـ(الواو)، و(لا)))[١٥٠٢].

(٥) يمتنع استثناء الأكثر من الأقل. قال ابن السراج: ((ولا يجوز أن تقول في الاستثناء: (قام زيد إلا عمرو) لا يكون المستثنى إلا بعضا من كل، وشيئا من أشياء))[١٥٠٣]، وقال الرضي: ((يستثنى الأقل من الأكثر، ومحال استثناء الأكثر من الأقل))[١٥٠٤].

[١٤٩٧] الخصائص: ٣٨٤/٢، والجملة العربية: ٦٩.

[١٤٩٨] ينظر: الإنصاف: ٢٧٣/١، والاستغناء: ١٢٧.

[١٤٩٩] ينظر: الإنصاف: ٢٧٣/١ -٢٧٧، وشرح الكافية: ٢٨٨/١، وارتشاف الضرب: ٣٠٧/٢ -٣٠٨، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ١٨٨.

[١٥٠٠] ينظر:الكتاب: ٣٣٨/٢، والأصول: ٣٤٥/١ (النعمان)، والمفصل: ٢٠٦/١-٢٠٧، وتسهيل الفوائد: ١٠٣، والاستغناء: ١٤٥، ١٨٨، وشرح الكافية: ٢٤٠/١،٧٤، وارتشاف الضرب: ٣٠٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٠٤/١-٦٠٥، وهمع الهوامع: ٢٦٢/٣، والأشباه والنظائر: ٢٧٩/٢،١/٧٨.

[١٥٠١] ينظر: الأصول: ٣٠٥/١، والاستغناء: ١٤٣، والأشباه والنظائر: ٧٧/٢.

[١٥٠٢] أسرار العربية: ١٩٥.

[١٥٠٣] الأصول: ٣٤٣/١ (النعمان).

[١٥٠٤] شرح المفصل: ٨٦/٥.

ونقل عن الفراء أنه يجيز ما منع نحو (له عليَّ ألفٌ إلا ألْفَينِ)، وكذلك أبو عبيدة، والسيرافي، وردّ عليهم أبو حيان بأنه يحتاج إلى سماع[١٥٠٥].

(٦) يمتنع حذف أداة الاستثناء، وإبقاء المستثنى[١٥٠٦]. قال ابن هشام:((لا أعلم أحدا أجازه))[١٥٠٧] أما حذف المستثنى فقد أجازه سيبويه؛ إذ قال في (باب ما يحذف المستثنى فيه تخفيفا):((وذلك قولك: (ليس غير)، و(ليس إلا) كأنه قال: (ليس إلا ذاك)، و(ليس غير ذاك)، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني))[١٥٠٨]. ويبدو أن تجويز سيبويه يقتصر على أن تكون (إلا)، و(غير) بعد (ليس) يقول شهاب الدين القرافي:((الحذف الذي استعملوه بعد (إلا)، و(غير) إنما يستعمل إذا كانت (إلا)، و(غير) بعد (ليس)، ولو كان مكان (ليس) غيرها من الألفاظ التي للجحد لم يجز الحذف، فلا تقول: (لم يكن إلا)، ولا (لم يكن غير)))[١٥٠٩].

(٧) يمتنع دخول (إلا) على الفعل الماضي، فلا يجوز أن تقول (ما زيدٌ إلا قام)، وإنما تدخل على الأسماء، وما شابهها كالمضارع، أما الماضي فلا يشبه الأسماء فامتنع، وكذلك امتنع: (ما منطلقاً إلا كان زيدٌ) من حيث امتنع (ما زيداً إلا ضرب عمرٌو)[١٥١٠].

(٨) يمتنع الجمع بين حرفين من حروف الاستثناء. قال ابن السراج: ((واعلم: أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلا ويكون الثاني اسما مثل قولك: (قام القوم إلا خلا زيدا) هذا لا يجوز أن تجمع بين (إلا)، و(خلا)))[١٥١١].

(٩) منع النحاة جرَّ المستثنى بـ(إلا) على البدل من لفظ المستثنى منه إذا كان منفيا مجرورا بـ(من) الزائدة ((وذلك قولك: (ما أتاني من أحد إلا زيد)، و(ما رأيت من أحد إلا زيدا)، وإنما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خلف أن تقول: (ما أتاني إلا من زيد)))[١٥١٢].

فسيبويه ههنا يمنع إبدال المستثنى من المستثنى منه المجرور بـ(من)، وقد نسب الفراء إلى الكسائي أنه أجاز ما منع قياسا على إجازته خفض المستثنى، والمستثنى منه مجرور بالباء الزائدة، واستدل بقول الشاعر:

[١٥٠٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٢٩٤، ٢٩٦، وهمع الهوامع: ٣/٢٦٨، ٢٦٩، والخلاف النحوي بين الكوفيين: ٧٦.

[١٥٠٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣١٩.

[١٥٠٧] مغني اللبيب: ٢/٦٣٩.

[١٥٠٨] الكتاب: ٢/٣٤٤ –٣٤٥.

[١٥٠٩] الاستغناء: ٢٢٦.

[١٥١٠] ينظر: الأصول: ١/٢٩٩، والاستغناء: ١٧١ –١٧٣.

[١٥١١] الأصول: ١/٣٠٣، وينظر: الاستغناء: ١٤٢.

[١٥١٢] الكتاب: ٢/٣١٥، ٣١٦، وينظر:المقتضب ٤/٤٢٠، وشرح المفصل: ٢/٩١، والمؤاخذات النحوية: ٣١٦.

يا آبنَي لُبَيْنيَ لستُمُ بيدٍ   إلا يدٍ ليستْ لها عَضُدُ

وقد منع الفراء ما ذهب إليه الكسائي في تجويزه الخفض في (من)، ووافقه في الباء[١٥١٣].

وبهذا يغدو وهما ما نسبه السيرافي، وابن يعيش وشهاب الدين القرافي[١٥١٤] إلى الكوفيين من أنهم يجيزون الخفض فيما بعد (إلا) إذا كان نكرة، ويمنعونه إذا كان معرفة، فهو رأي الكسائي وحده.

(١٠) لا يجوز جرّ المعطوف على المستثنى بـ(إلا) ((لو قلت: (ما أتاني إلا زيد وعمرو) امتنع الخفض، وأتحد الأعراب بالرفع على الفاعلية؛ لأنه استثناء مفرغ))[١٥١٥].

(١١) نقل أبو شهاب القرافي عن الشلوبين أنه منع الاستثناء من أسماء الأعداد؛ لأن أسماء الأعداد نصوص لا تقبل المجاز[١٥١٦]، وقد ذهب إلى هذا أيضا ابن عصفور، معللا ذلك بأن الأعداد نصوص، والنصوص لا يجوز أن يستثنى منها؛ لأن الاستثناء منها يؤدي إلى إخراج النص عن نصيته[١٥١٧]. في حين نقل أبو حيان، والسيوطي عن ابن الضائع إجازة الاستثناء من اسم العدد مطلقا، ونقلا عن جماعة أنهم جوزوا ذلك إذا كان المستثنى عقدا، فإن لم يكن عقدا لم يجز[١٥١٨].

وما ورد منه في قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[١٥١٩]. وقول الرسول الكريم (ﷺ) ((إنّ لله تسعة وتسعين اسمًا مئة إلا واحدًا))[١٥٢٠]، فقد ذكروا أن هذه الأسماء من الأعداد لم تستعمل على وضعها اللغوي بل استعملت مجازات في غير مسمياتها، والمنع إنما هو في أسماء العدد إذا استعمل في مسماه[١٥٢١].

ومما تقدم فالذي يبدو لي أن الآية الكريمة والحديث الشريف مصرح فيهما بالاستثناء من أسماء العدد، ومن ثم فلا مدعاة للمنع،ولاسيما أن القدماء لم ينقل عنهم منع هذا،وما احتجوا به من أن هذه الأسماء من الأعداد في الشاهدين لم تستعمل على وضعها اللغوي بل استعملت مجازات، فأراه يناقض ما ذكروه آنفا من أن أسماء الأعداد نصوص لا تقبل المجاز (والله اعلم) .

[١٥١٣] ينظر: معاني القرآن: ٣١٧/١ –٣١٨، والمؤخذات النحوية: ٣١٦.

[١٥١٤] ينظر: الكتاب: ٣١٦/٢(الهامش) قول السيرافي، وشرح المفصل: ٩١/٢، والاستغناء: ١٥٦، والمؤاخذات النحوية:٣١٦.

[١٥١٥] ينظر: الاستغناء: ١٤٠، وحاشية الشيخ حسن العطار: ١٠٩.

[١٥١٦] ينظر: الاستغناء: ٥٣٤.

[١٥١٧] ينظر: شرح الجمل: ٢٥٢/٢.

[١٥١٨] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٩٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٦٩/٣.

[١٥١٩] العنكبوت: ١٤.

[١٥٢٠] مسند الإمام أحمد: ٢٠٦٣/٢.

[١٥٢١] ينظر: الاستغناء: ٥٢٥.

(١٢) وقد يكون (إلا) مع ما بعدها وصفا بمنزلة (مثل)، و(غير)، ويمتنع أن يكون أداة استثناء حينذاك. ويمتنع أيضا الاستثناء. قال سيبويه: ((والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: (لو كان معنا إلا زيد لهلكنا)، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[1522]...))[1523]. فـ(إلا) ههنا بمعنى (غير) وهو صفة، ويمتنع الاستثناء ههنا.

الاستفهام: ومن مواطن المنع فيه :

(١) حروف الاستفهام لها الصدارة في الكلام، فلا يجوز أن يقدم ما بعدها عليها. قال سيبويه: ((ولا يجوز أن تقول (زيداً هل رأيتَ؟)... ولا تقول: (عمرًا أضربتَ؟)))[1524].

أما المبرد فقد جعل من فساد القول أن ((تقول: (عبد الله هل قام؟) فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله))[1525]. فجعله من الفاسد المحال.

وقد علل ابن يعيش هذا بأن حرف الاستفهام قد دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستفهام فوجب أن يكون متقدما عليها ليفيد ذلك المعنى فيها. كما كانت (ما) النافية إذ دخلت على جملة إيجابية فنقلت معناها إلى السلب، فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة المنفي كذلك لا يتقدم على الهمزة شيء من جملة المستفهم عنه، فلا تقول (ضربت أزيدا؟)[1526].

(٢) يمتنع حذف همزة الاستفهام من الكلام؛ لأن لها صدر الكلام فأمتنع حذفها كما امتنع تأخيرها، وقد يجوز في الشعر حذف همزة الاستفهام، ومنه قوله:

أتوني فقالوا مِنْ ربيعة، أو مُضر

يريد: أمن ربيعة أم من مضر؟ وقوله:

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريًا بسبعٍ رَمِينَ الجمرَ أم بثمانِ

يريد: أبسبع؟[1527] وكذلك قوله:

[1522] الأنبياء: ٢٢.

[1523] الكتاب: ٢/٣٣١ -٣٣٢، وينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢/١٠١، والأصول: ١/٣٤٧، والجمل في النحو: ٢٣٢، والنكت: ١/٦٣٥، والمفصل: ١/٢٠٣، وشرح المفصل: ٢/٨٩، والايضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٣ -٣٦٤، وشرح الكافية: ١/٢٤٧، ومغني اللبيب: ١/٧٠، والفوائد الضيائية: ١/٤٢٧.

[1524] الكتاب: ١/١٢٧ -١٢٨.

[1525] المقتضب: ٤/١٢٨، وينظر: الكامل:١/١١، والأصول: ٢/٢٣٤، والجمل في النحو: ٣٠٨، والخصائص: ١/٢٩٩ -٣٠٠، والتبصرة والتذكرة: ١/٤٧١، والمفصل: ٢/٢١٣، وشرح الجمل: ٢/٤٢٥، وهمع الهوامع: ٤/٣٩٦، والأشباه والنظائر: ١/٢١٧، والجملة العربية: ٦٨.

[1526] ينظر: شرح المفصل: ٨/١٥٥.

[1527] ينظر: الكامل: ٣/١٧٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٤٠.

ثـــمَّ قالـوا تحبُّها قلتُ بهـــرًا   عددَ الرمل والحصى والترابِ

يريد: أتحبها؟[١٥٢٨].

إلا أن الباقولي أجاز حذف الهمزة في الكلام إذا دل عليه دليل، وذكر أمثلة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[١٥٢٩]. أي: أقتالٌ فيه؟[١٥٣٠]

ولعل ما ذكره الباقولي يرجح جواز حذف الهمزة إن دل عليها دليل مطلقا، وعدم اقتصار الجواز على الشعر.

(٣) تدخل همزة الاستفهام على حروف العطف فقط، ولا يجوز دخول بقية حروف الاستفهام عليها –أي لا يجوز أن تتقدمها - بل حروف العطف هي التي تدخل عليهن فتقول: (وهل زيد قائم؟)، ويمتنع أن تقول: (هل وزيد قائم؟). قال تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[١٥٣١][١٥٣٢].

(٤) يمتنع اجتماع حرفي استفهام بمعنى واحد. نحو (أهل جاء زيد؟). قال ثعلب: ((لم أسمع باستفهامين قط))[١٥٣٣]، وما جاء منه في الشعر فقد أول نحو قوله:

سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتنا   أَهَلْ رأوْنا بسفحِ القُفِّ ذي الأكمِ؟

أي (قد رأونا)، ولا يجوز أن تجعل (هل) استفهاما؛ لأن الهمزة للاستفهام، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام[١٥٣٤]. وقال ابن يعيش في قول الشاعر:

أمْ هلْ كبيرٌ بكي لم يقضِ عبرتَه   إثْرَ الأحبّة يوم البينِ مَشْكُومُ؟

وقوله:

أمْ هلْ عرفتَ الدارَ بعد توهُّمِ؟

أن لـ(أم) فيها معنيان. أحدهما: الاستفهام، والآخر: العطف، فلما احتيج إلى العطف فيهما مع هل خلع منها دلالة الاستفهام، وبقي العطف بمعنى (بل) للترك[١٥٣٥].

(٥) ذكر سيبويه أن الأصل في حروف الاستفهام أن يليها الفعل، ولكن العرب توسعت فيها فابتدؤا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، فقالوا: (هل زيدٌ منطلقٌ؟)، وذكر أنه إذا اجتمع الاسم، والفعل بعدها، فلا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا أن يضطر شاعر، فلم يجز أن تقول: (هل زيدًا

[١٥٢٨] ينظر: ضرائر الشعر: ٢٢٠ -٢٢١، وقد نسب المنع إلى البصريين فقط.

[١٥٢٩] البقرة: ٢١٧.

[١٥٣٠] ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣٥٢/١.

[١٥٣١] هود: ١٤، والأنبياء: ١٠٨.

[١٥٣٢] ينظر: المفصل: ٢١٢/٢، وشرح المفصل: ١٥١/٨، وارتشاف الضرب: ٢٥٨/٣.

[١٥٣٣] مجالس ثعلب: ٣٥٨/٢.

[١٥٣٤] ينظر: أسرار العربية: ٣٣٢.

[١٥٣٥] ينظر: شرح المفصل: ١٥٣/٨.

رأيت؟)، و(هل زيدٌ ذهبَ) إلا الهمزة فإنها يجوز فيها هذا[١٥٣٦]. فتقول: (أزيدًا ضربتَ؟)؛ لأن الهمزة تصرفوا فيها، وتوسعوا أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام[١٥٣٧]، وعلة منع تقديم الاسم على الفعل إذا اجتمعا بعد (هل)؛ لأن السؤال إنما هو عن الفعل[١٥٣٨].

(٦) لحروف الاستفهام معانٍ تختصُّ بها، ولا يجوز استعمالها في غير معانيها، أو الإجابة عنها بما يخالف معناها. قال أبو البركات الانباري: ((ولكل واحد منها موضع يختص به فـ(من) سؤال عمن يعقل، و(ما) سؤال عما لا يعقل، و(كم) سؤال عن العدد، و(كيف) سؤال عن الحال، و(أين)، و(أنّى) سؤال عن المكان، و(متى)، و(أي حين)، و(أيان) سؤال عن الزمان، و(أي) يحكم عليها بما تضاف إليه، فإنها لا تكون إلا مضافة، ألا ترى أنك لو قلت: (من عندك؟) لوجب أن يقول المجيب (زيد)، أو (عمرو)، أو ما أشبه ذلك، ولو قال: (فرس) أو (حمار) لم يجز؛ لأن (من) سؤال عمن يعقل، ولا عما لا يعقل، وكذلك لو قلت: (أين زيد؟) لوجب أن تقول: (في الدار)، أو (في المسجد) وما أشبه ذلك، فلو قال: (يوم الجمعة) لم يجز؛ لأن (أين) سؤال عن المكان لا عن الزمان، وكذلك لو قلت: (متى الخروج؟) لوجب أن تقول: (يوم الجمعة)، أو (يوم السبت)، أو ما أشبه ذلك، ولو قلت: (في الدار)، أو (في المسجد) لم يجز؛ لأن (متى) سؤال عن الزمان لا عن المكان، وكذلك سائرها))[١٥٣٩]. فلكل منها إذن معنى خاص بها، ويمتنع استعمالها في خلافه.

الإغراء والتحذير: ومن مواطن المنع فيهما:

(١) ذكر الزجاجي أن العرب تغري بـ(عندك، ودونك، وعليك) فتنصب بها، كقولك: (دونك زيدًا)، و(عندك عمرًا)، و(عليك زيدًا) فاقتصر على هذه الثلاثة، وذكر أن بعض النحويين قد أجاز النصب بسائر الظروف قياسا، وليس بمسموع، فأجازوا أن تقول: (تحتك ثوبًا)، و(أمامك بكرًا)، و(وراءك محمدًا) وما أشبهه[١٥٤٠].

وقد نسب أبو البركات الأنباري تجويز الإغراء بالظروف كلها إلى بعض الكوفيين، ونسب إلى البصريين المنع[١٥٤١]، في حين اضطرب ابن عصفور في ذكر المسموع من هذه الظروف فذكر في كتابه (المقرب) أن المسموع منها (عليك، ودونك، وأمامك، ومكانك، ووراءك، وإليك)[١٥٤٢]، في

(١٥٣٦) ينظر: الكتاب: ١/٩٨-١٠١، والمقتضب: ٢/٧٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/١٧٤، ومغني اللبيب: ٢/٣٤٩–٣٥٠، والأشباه والنظائر: ٢/١١٢.

(١٥٣٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٧٤ –١٧٥، والأشباه والنظائر: ٢/١١٢.

(١٥٣٨) ينظر: المقتضب: ٢/٧٥.

(١٥٣٩) أسرار العربية: ٣٣٣.

(١٥٤٠) ينظر: الجمل في النحو: ٢٤٤.

(١٥٤١) ينظر: منثور الفوائد: ٤٦.

(١٥٤٢) ينظر: المقرب: ١٤٩.

حين ذكر في كتابه (شرح الجمل) أنه المسموع منها (عندك، ودونك، وعليك، وإليك)[١٥٤٣]، ولعله استدرك في المقرب ما فاته.

(٢) منع النحاة البصريون تقديم معمول هذه الظروف عليها فلا تقول: (زيدا عليك). قال المبرد: ((وكل شيء كان في موضع الفعل، ولم يكن فعلا....لا يجوز أن تقدم فيه، ولا تؤخر، فتقول: (زيدا عليك)، و(زيدا دونك)، ومن زعم أن قول الله عز وجل ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[١٥٤٤]. إنما نصبه بـ(عليكم) فهذا خطأ))[١٥٤٥]. وما نسبه المبرد إلى قوم لم يصرح بهم، نسبه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين[١٥٤٦]، وذكر أنهم استدلوا بالآية التي ذكرها المبرد وبقول الشاعر:

يا أيها المائحُ دلوي دونكا إنّي رأيتُ الناس يحمدُونكا

ورجح رأي البصريين، وذكر أن (كتاب) ليس منصوبا بـ(عليكم)، وإنما هو منصوب بفعل مقدر، وإنما قدر ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ ﴾[١٥٤٧]، و(عليكم) متعلق به، كأنه قال: (كتب الله عليكم ذلك)، ورد قول الشعر أيضا من وجهين: أحدهما: أن (دلوي دونكا) في موضع رفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقدر، والتقدير (هذا دلوي دونكا)، والآخر: أنه إذا نصب فعلى إضمار فعل، والتقدير فيه (خذ دلوي دونك)، و(دونك) استغراء مستأنف.

ويبدو أن نسبة الجواز إلى الكوفيين أمر مشكوك فيه، إذ وجدت قول الفراء لا يختلف عما ذهب إليه البصريون في هذا الشأن قال تعقيبا على الآية المباركة مدار الحديث: ((قوله: ((كتاب الله عليكم) كقولك: (كتابا من الله عليكم) وقد قال بعض أهل النحو: معناه (عليكم كتاب الله)، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: (زيدا عليك)، أو (زيدا دونك)، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله، وقال الشاعر:

يا أيها المائحُ دلوي دونكا إنّي رأيتُ الناس يحمدُونكا

(الدلو) رفع، كقولك (زيد فاضربوه)، والعرب تقول: (الليل فبادروا)، و(الليل فبادروا)، وتنصب (الدلو) بمضمر في الخلقة. كأنك قلت: (ودونك دلوي دونك)))[١٥٤٨]، فهو يرجح تقدير مضمر فيما سمعه عن العرب من قولهم (زيدا عليك)، وكذلك في تقدير الآية القرآنية المباركة، إلا أنه لم يخطئ من زعم أن معنى الآية (عليكم كتاب الله) والذي لم يرتضه المبرد كما مر.

[١٥٤٣] ينظر: شرح الجمل: ٢/٢٨٦.

[١٥٤٤] النساء: ٢٤.

[١٥٤٥] ينظر: المقتضب: ٣/٢٨٠، وينظر: أسرار العربية: ١٥٦ –١٥٨، والمقرب: ١٥١ –١٥٢، وشرح الجمل: ٢/٢٨٧.

[١٥٤٦] ينظر: أسرار العربية: ١٥٦ –١٥٨.

[١٥٤٧] النساء: ٢٣.

[١٥٤٨] معاني القرآن: ١/٢٦٠.

(٣) يمتنع إغراء الغائب، فلا يقال: (دونه زيدًا)، ولا (عليه محمدًا)، وقد روي عن العرب قولهم: (عليه رجلا ليسَني) أي (ليس إياي)[١٠٤٩]. وقد عقب ابن عصفور على ما سمع قائلا: ((فإن جاء من إغراء الغائب شيء حفظ، ولم يقس عليه، نحو ما حكي من قول بعضهم (عليه رجلا ليسني)))[١٠٥٠]، وكذلك حمل قول الرسول الكريم (ﷺ) ((من استطاع منكم الباءة فليتزوج، وإلا فعليه بالصوم، فإنه له وجاء))[١٠٥١] على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ، كأنه قال: (وإلا فعليه الصومُ) فلا يكون من الإغراء[١٠٥٢].

وكذلك التحذير، لا يكن المحذور ظاهرا، ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف نحو: (ماز رأسك والسيف)، ونحو قوله:

فلا تصحبْ أخا الجهلِ وإيّـاك وإيّـاه

وقد ورد ما يخالف ما تقدم نحو (إياه وإيا الشواب) من وجهتين، إضافة (إيا) إلى الظاهر، وكون (إياه) محذرا، وهو ضمير غائب، وليس بمعطوف[١٠٥٣].

(٤) يمتنع إظهار الفعل مع (إياك) ((وذلك قولك إذا كنت تحذر: (إياك) كأنك قلت: (إياك نح)، (إياك باعد)، و(إياك اتق)، وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول: (نفسك يا فلان) أي (اتق نفسك)، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره))[١٠٥٤]. فالفعل عند سيبويه يمتنع إظهاره بعد (إياك)، وذكر بعدها أنهم إنما ((حذفوا الفعل بعد (إياك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من الفعل))[١٠٥٥]. أي ((أن العرب اكتفت بـ(إياك) عن الفعل، وكان موضعه غير مشكل))[١٠٥٦].

(٥) يمتنع حذف حرف العطف، وحرف الجر (من). بعد (إيا)، فلا تقل في: (إياك والأسد)، و(إياك من الأسد): (إياك الأسد). قال سيبويه: ((واعلم أنه لا يجوز أن تقول: (إياك زيدا)، كما أنه لا يجوز أن تقول: (رأسك الجدار) حتى تقول: (من الجدار)، أو (والجدار)...ولو قلت: (إياك الأسد) تريد (من الأسد) لم يجز كما جاز في (أن)، إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت في الشعر:

إيّاك إيّاك المراءَ فإنّه إلى الشرّ دعّاءٌ، وللشرِّ جالبُ

[١٠٤٩] ينظر: المقتضب: ٣/٢٨٠، والجمل في النحو: ٢٤٤، وشرح الجمل: ٢/٢٨٧.
[١٠٥٠] المقرب: ١٥٠.
[١٠٥١] صحيح البخاري: ٧/٣، وصحيح مسلم: ٢/١٠١٨.
[١٠٥٢] ينظر: المقرب: ١٥٠.
[١٠٥٣] ينظر: شرح الكافية: ١/١٨١، وارتشاف الضرب: ٢/٢٨١.
[١٠٥٤] الكتاب: ١/٢٧٣، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٣٤٤ -٣٤٥.
[١٠٥٥] الكتاب: ١/٢٧٤.
[١٠٥٦] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٣٤٥.

كأنه قال: (إياك)، ثم أضمر بعد (إياك) فعلا آخر، فقال: (اتق المراء)))[١٥٥٧].

وعلل المنع ههنا بقوله: ((لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف، أو حرف الجر نحو (إياك والأسد)، و(إياك من الأسد)، فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه ثم عديته إلى الثاني بحرف جر))[١٥٥٨]، وقد نقل الرضي عن الأخفش الصغير أنه أجاز حذف حرف الجر إذا تعين، أو كان مع غير (إن)، و(أن) ورده بأنه ليس بقياس ولم يسمع[١٥٥٩].

التعجب: - ومن مواطن المنع فيه :

(١) أن التعجب إنما هو مما لا يعرف سببه، فأما ما عرف سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه، فكلما أبهم السبب كان أفخم، وفي النفوس أعظم[١٥٦٠]. وهذا لا يعني جواز التعجب مما لا فائدة فيه، فنقول: (ما أحسن رجلا)، أو (ما أحسن زيدا ورجلا) إذ ليس هذا مما يفيد به السامع شيئا؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس من هو كذا كثير، فإن قلت: (ما أحسن زيدا، ورجلا معه) بإضافة (معه) جاز الكلام، ولولاه لم يكن في الكلام فائدة[١٥٦١].

(٢) من مواطن المنع في فعل التعجب أنه لا يكون مما تزيد حروفه على ثلاثة أحرف نحو (دحرج)، و(انطلق)، و(استخرج) هذه الأفعال يمتنع أن يبنى منها صيغة التعجب قال الفراء: ((والعرب إذا قالوا: (هو أفعل منك) قالوه في كل (فاعل)، و(فعيل)، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان على (فعللت) مثل (زخرفت) أو (افعللت) مثل (احمررت)، و(اصفررت) لم يقولوا: (هو أفعل منك) إلا أن يقولوا (هو أشد حمرة منك)) و(أشد زخرفة منك)))[١٥٦٢]. ويفهم من النص أيضا أنه يجوز التعجب بالواسطة نحو (أشد).

وقال المبرد: ((واعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه: (ما أفعله)؛ لأنك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفا، وهذا مما لا يجوز؛ لأن معناه إنما كمل بحروفه، إذ كن كلهن أصولا))[١٥٦٣].

[١٥٥٧] الكتاب: ٣٧٩/١، وضرائر الشعر: ٢٢٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٠٥ -٣٠٦، وشرح الكافية: ١٨٣/١، والفوائد الضيائية: ٣٦٧/١.

[١٥٥٨] ينظر: شرح المفصل: ٢٥/٢.

[١٥٥٩] ينظر: شرح الكافية: ١٨٣/١.

[١٥٦٠] ينظر: الأصول: ١٠٢/١.

[١٥٦١] ينظر: المقتضب: ١٨٦/٤، والأصول: ١٠٧/١، ومنثور الفوائد: ٧١.

[١٥٦٢] معاني القرآن: ١٢٧/٢.

[١٥٦٣] المقتضب: ١٨٠/٤، والأصول: ٩٩/١، واللمع في العربية: ١٣٨، والتبصرة والتذكرة: ٢٦٧/١ -٢٦٨، وشرح المفصل: ١٤٤/٧، والمقرب: ٧٩، وشرح الكافية الشافية: ١٠٨٤/٢، وشرح ابن عقيل: ١٥٤/٢.

وقد أجاز سيبويه التعجب من (أفعل)[١٥٦٤]. وقد أكد هذا الشنتمري[١٥٦٥] وابن يعيش أيضا إذ قال: ((وإنما ساغ التعجب من (أفعل) عند سيبويه دون غيره من الأبنية المزيدة فيها؛ لأن (أفعل) أمره ظاهر فلولا ظهور المعنى، وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه))[١٥٦٦].

(٣) ويمتنع أن يبنى (أفعل) التعجب أيضا من فعل غير متصرف كـ(نعم، وبئس، وعسى)، لأنها أفعال جامدة[١٥٦٧]،وكذلك يمتنع أن يبنى من فعل ناقص نحو (كان وأخواتها)، فلا تقول: (ما أكون زيدا قائما)[١٥٦٨]؛لأنها تلزم المفعول في اللفظ كقولك (كان زيدا أخاك) فلو قلت:(ما أكون زيدا أخاك) صار بمنزلة (ما اضرب زيدا عمرا)، وهذا لا يجوز[١٥٦٩]، وقيل لأنه إذا بني تدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولا، فتقول:(ما أكون زيدا) فيؤدي إلى إبقاء المبتدأ بلا خبر[١٥٧٠]. وقد ذكر ابن السراج أن قوما من النحويين أجازوا: (ما أصبح أبردها)، و(ما أمسى أدفأها)، وذكر أنهم احتجوا بأن (أصبح)، و(أمسى) من باب (كان)، ومنع ما ذكروه[١٥٧١]، ونسبه أبو حيان إلى الأخفش، والكسائي، والفراء[١٥٧٢]. في حين نسبه ابن عقيل إلى الكوفيين[١٥٧٣].

(٤) ويمتنع بناء التعجب أيضا من أفعال معناها غير قابلة للمفاضلة، فلا يبنيان من (مات)، و(فني). ونحوهما، إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء[١٥٧٤]. كما يمتنع أن يبنى من الفعل المنفي؛ لأن التعجب لا يكون إلا من مثبت[١٥٧٥].

(٥) ويمتنع البناء أيضا من الفعل المضارع، أو الأمر؛ لأن التعجب إنما يكون مما وقع، وثبت، ولم يعلم سببه، وليس مما يمكن أن يكون، وممكن أن لا يكون، فلذلك لم يستعمل فيه إلا الفعل الماضي[١٥٧٦].

[١٥٦٤] الكتاب: ٧٢/١ -٧٣، وينظر: البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: ٥٩.

[١٥٦٥] النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٠٦/١.

[١٥٦٦] شرح المفصل: ١٤٥/٧.

[١٥٦٧] ينظر: الأصول: ١٠٨/١، وشرح المفصل: ١٤٣/٧، والمقرب: ٧٩، وشرح الكافية الشافية: ١٠٨٤/٢، وتسهيل الفوائد: ١٣١، وشرح ابن عقيل: ١٥٤/٢، وحاشية الصبان: ٢١/٣ -٢٢.

[١٥٦٨] ينظر: الأصول: ١٠٨/١، والتبصرة والتذكرة: ٢٦٩/١ -٢٧٠، والمقرب: ٧٩، وشرح الجمل: ٥٨٠/١.

[١٥٦٩] ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٧٠/١.

[١٥٧٠] ينظر: شرح الجمل: ٥٨٠/١.

[١٥٧١] ينظر: الأصول: ١٠٦/١.

[١٥٧٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩/٣، وينظر: المؤاخذات النحوية: ٢٣٧-٢٣٨، وقد ذكر الدكتور زهير عبد المحسن سلطان أن الأخفش أجاز ما تقدم وذلك؛ لأنه نقل عن العرب قولهم: (ما أصبح أبردها) و(ما أمسى ادفأها)، (ينظر: الكتاب: ٧٣/١، (هامش ١)).

[١٥٧٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥٤/٢.

[١٥٧٤] و[١٥٧٥] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٨٤/٢ -١٠٨٥، وشرح ابن عقيل: ١٥٤/٢، وحاشية الصبان: ٢٢/٣.

[١٥٧٦] ينظر: الكتاب: ٧٢/١ -٧٣، والمقتضب: ١٧٧/٤، والأصول: ٩٩/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٧١/١، وشرح المفصل: ١٤٣/٧.

وكذلك لا يكون هذا الفعل مبنيا للمفعول نحو (ضرب زيد)، فلا تقول (ما أضرب زيدا) تريد التعجب من ضرب به، لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب قام به[(١٥٧٧)].

(٦) يمتنع التعجب من المفعول به، فلا تقول: (ما أضرب زيدا) إذا أردت التعجب من الضرب الذي أوقع به؛ لأن التعجب إنما هو للفاعل، وجعل ابن عصفور ما ورد منه شاذا، فيحفظ ولا يقاس عليه[(١٥٧٨)].

(٧) يمتنع التعجب من الألوان، والعيوب. قال سيبويه في (باب ما لا يجوز فيه ما أفعله): ((وذلك ما كان على (أفعل) وكان لونا، أو خلقة. ألا ترى أنك لا تقول: (ما أحمره)، ولا (ما أبيضه)، ولا تقول في الأعرج: (ما أعرجه)، ولا في الأعشى: (ما أعشاه)، إنما تقول (ما أشد حمرته)، و(ما أشد عشاه)... إنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل. ألا ترى قلته في الأسماء، وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل، فلما كان مضارعا للفعل، وموافقا له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبدا، وزعم الخليل: أنهم إنما منعهم أن يقولوا في هذه: (ما أفعله)؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد، والرجل))[(١٥٧٩)]. أي ((أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها، كاليد، والرجل))[(١٥٨٠)].

وقد أضاف المبرد علة أخرى لما تقدم فضلا عن علتي الخليل وسيبويه إذ قال: ((وإنما امتنع هذا لشيئين: أحدهما: أن أصل فعله أن يكون (إفْعَلّ)، و(افعالّ) نحو (أحمرّ)، و(احمارّ)، ودخول الهمزة على هذا محال، والقول الآخر قول الخليل: وهو أن هذا شيء ثبت، واستقر، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان))[(١٥٨١)].

وزاد أبو البركات الانباري علة أخرى راجحة إذ ذكر ((أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على الأكثر من ثلاثة أحرف، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب))[(١٥٨٢)].

وقد نسب هو نفسه إلى الكوفيين أنهم يجوزون التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، مستدلين بقول الشاعر:

فأنت أبيضُهم سربالَ طبّاخِ

(١٥٧٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١٠٨٤، وشرح الكافية: ٢/٣٠٨، وشرح ابن عقيل: ٢/١٥٤، وحاشية الصبان: ٣/٢٢.

(١٥٧٨) ينظر: الجمل في النحو: ١٠٠، والمقرب: ٧٦، وشرح الجمل: ١/٥٧٦.

(١٥٧٩) الكتاب: ٤/ ٩٧، وينظر: المقتضب: ٤/١٨١، والأصول: ١/١٠٢، ١٠٣، والموجز في النحو: ٣١، والجمل: ١٠١ــ١٠٢، واللمع: ١٣٨، والتبصرة والتذكرة: ١/٢٦٧، وأسرار العربية: ١٢١، وشرح المفصل: ٧/١٤٨-١٤٩، وشرح الجمل: ١/٥٧٧-٥٧٨، والفوائد الضيائية: ٢/٣٠٧.

(١٥٨٠) أسرار العربية: ١٢١.

(١٥٨١) المقتضب: ٤/١٨١ -١٨٢، وينظر: الأصول: ١/١٠٣.

(١٥٨٢) أسرار العربية: ١٢١، وينظر: شرح المفصل: ٧/١٤٤.

وقوله:

أبيض من أختِ بني أباضِ

ورد عليهم هذين البيتين، وجعلهما شاذين لا يؤخذ بهما[١٥٨٣]. وقد ذكر القيرواني أن هذا جائز في الشعر[١٥٨٤]. وذهب إلى هذا ابن عصفور أيضا[١٥٨٥]، وهو الأولى فيما يبدو (والله اعلم).

وزاد ابن عصفور على ما تقدم أن الكوفيين احتجوا أيضا بما جاء في صفة جهنم من قول الرسول (ﷺ): ((لهي أسودُ من الغار))[١٥٨٦]، وبقول أم الهيثم (هو أسود من حَلَكِ الغراب)، ومن ثم ذكر بأنها من القلة بحيث لا يقاس عليها[١٥٨٧].

وقد شكّك الدكتور محمد خير الحلواني في هذه النسبة إلى الكوفيين إذ إن الفراء يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون[١٥٨٨]، ونقل عن أمالي المرتضي أنه ذكر هذا، وذكر أن المتأخرين من الكوفيين لا يذكرون منع هذا وانتهى إلى أنّ هذا الرأي يبدو قديما قبل ابن السراج والزجاجي[١٥٨٩].

(٨) يمتنع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، وعلى (ما) قال سيبويه في قولهم (ما أحسن عبد الله) ((ولا يجوز أن تقدم (عبد الله)، وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئا عن موضعه))[١٥٩٠]. وعلة هذا أن هذه الأفعال لا تتصرف فلزمت طريقة واحدة وجرت على منهاج واحد، وللعلة ذاتها امتنع تقديم معموله المجرور على المنصوب. أي الفصل بينه، وبين معموله المنصوب بظرف، أو جار ومجرور، أو بغيره عند بعض النحاة قال المبرد: ((لو قلت: (ما أحسن عند زيدا)، و(ما اجمل اليوم عبد الله) لم يجز......؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريق واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء))[١٥٩١]، ونسب المنع إلى الأخفش الأوسط أيضا في حين نسب جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور إلى الجرمي[١٥٩٢]، ونسبه (أي الجواز) ابن مالك الى الفراء، والجرمي، والفارسي، وابن خروف، والشلوبين[١٥٩٣] وممن أجازه ابن عصفور، وأحتج بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف

[١٥٨٣] ينظر: الإنصاف: ١/١٤٨ –١٥٥، وشرح الجمل: ١/٥٧٨.

[١٥٨٤] ينظر: ضرائر الشعر: ٤٣ –٤٤.

[١٥٨٥] ينظر: شرح الجمل: ١/٥٧٧.

[١٥٨٦] الموطأ: ٢/٩٩٤ وفيه ((لهي أسود من القار)).

[١٥٨٧] ينظر: شرح الجمل: ١/٥٧٨.

[١٥٨٨] ينظر: معاني القرآن: ٢/١٢٧، ١٢٨.

[١٥٨٩] ينظر: الخلاف النحوي وكتاب: الإنصاف: ٢٧٤ –٢٧٦.

[١٥٩٠] الكتاب: ١/٧٣، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٨١، والمفصل: ٢/١٧٠، وشرح المفصل: ٧/١٥١، والمقرب: ٨٢، وشرح الجمل: ١/٥٨٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٩٦، وشرح الكافية: ٢/٣٠٩، وشرح ابن عقيل: ٢/١٥٧، وحاشية الصبان: ٣/٢٤.

[١٥٩١] المقتضب: ٤/١٧٨، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٢٥٦، والتبصرة والتذكرة: ١/٢٦٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٨١، والمفصل ٢/١٧٠، وشرح المفصل: ٧/١٥٠.

[١٥٩٢] ينظر: المفصل: ٢/١٧٠، وشرح المفصل: ٧/١٥٠.

[١٥٩٣] ينظر : تسهيل الفوائد: ١٣١.

من الفعل فالأحرى أن يجوز مع الفعل نحو قولك: (إن بك زيدا مأخوذ) واحتج أيضا بسماعه عن العرب نحو قولهم: (ما أحسن بالرجل أن يصدق)، وبكلام عمرو بن معد يكرب (الله در بني مجاشع، ما أكثر في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزبات عطاءها)[١٥٩٤]. وما استدل به ابن عصفور يبدو أمرًا مقبولا (والله اعلم) .

القسم: - ومن مواطن المنع فيه :

(١) يمتنع إجابة القسم بالقسم. قال ابن جني: ((محال أن يجاب القسم بالقسم، فلا يجوز إذن أن يكون التقدير: (والله لعمرك لأقومن)))[١٥٩٥].

(٢) يمتنع حذف جواب القسم. قال أبو علي الفارسي: ((فكما أن الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل، والفاعل، والمبتدأ، والخبر. كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين فما كان منه من فعل، وفاعل، فقولك: (بالله لأفعلن)، وهذه الجملة التي هي قولك (بالله) متعلقة بها. لا يستغنى بها عن المقسم عليه ألا ترى انك لو اقتصرت عليه لم يجز ذلك))[١٥٩٦].

وكذلك يمتنع حذف القسم. إلا إن دل عليه دليل فيجوز حينذاك حذفه، وذلك في موضعين مع (اللام)، ومع (إن)، لأنهما لا يكونان إلا على نية القسم، وذلك قولك: (ليقومن زيد)، و(لقد قام زيد)، و(إن زيدا لقائم) جميع ذلك على نية قسم محذوف، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه؛ لأنه ليس عليه دليل[١٥٩٧].

(٣) ذكر ابن مالك أنه يمتنع تقديم معمول جواب القسم عليه إلا إن كان ظرفا، أو جارا ومجرورا[١٥٩٨]، فلا تقول: (واللهِ الكتابَ لأقرأنَّ).

(٤) ذكر الرضي أن (أي) يمتنع استعمال فعل القسم بعدها، فلا يقال: (أي اقسمت بربي)، وذكر أن المقسم به بعدها لا يكون إلا (الربّ)، و(الله)، و(لعمري) فتقول: (أي والله)[١٥٩٩].

المدح، والذم: - ومن مواطن المنع فيهما :

(١) امتنع فعلا المدح والذم (نعم، وبئس) من التصرف، ((لأنهما نقلا من الخبر إلى معنى المدح، والذم، فلما تضمنا ما ليس في الأصل منعا من التصرف))[١٦٠٠]، ولهذا السبب امتنع أن يقدم

[١٥٩٤] ينظر: شرح الجمل: ١/٥٨٧، والمقرب: ٨٢.

[١٥٩٥] سر صناعة الإعراب: ١/٣٨٣.

[١٥٩٦] المسائل العسكريات: ٩٤ -٩٥، وينظر: شرح الجمل: ١/٥٣٠.

[١٥٩٧] ينظر: شرح الجمل: ١/٥٣٠.

[١٥٩٨] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٥٤.

[١٥٩٩] ينظر: شرح الكافية: ٢/٣٨٣.

[١٦٠٠] التبصرة والتذكرة: ١/٢٧٥، وينظر: الإنصاف: ١/١٢١، ومنثور الفوائد: ٥٧، وشرح ابن عقيل: ٢/١٦١، والأشباه والنظائر: ١/١٠٤-١٠٥.

عليها شيء مما عملت فيه[١٦٠١]، وللعلة ذاتها امتنع اقترانها بالزمان، فلا تقول (نعم الرجل أمس)، ولا (بئس الغلام غدا)، وامتنع أيضا؛ لأن (نعم) موضوع لغية المدح، و(بئس) موضوع لغية الذم، فجعلت دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تمدح، وتذم بما هو موجود في الممدوح، أو المذموم. لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع[١٦٠٢].

(٢) يمتنع إظهار علامة الجمع (الواو) في (نعم)، و(بئس). قال سيبويه: ((واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في (نعم) لا تقول: (نعموا رجالا) يكتفون بالذي يفسره))[١٦٠٣]، وذكر أنهم إنما فعلوا هذا لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم. أي أنهما ((إنما تقعان مضمرا فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز))[١٦٠٤]، وذكر ابن السراج أن قوما يجيزون (الزيدون نعموا قوما) وذكر أنه غير جائز[١٦٠٥]. ويبدو أنه يعني الكوفيين. إذ أجاز الفراء ما تقدم[١٦٠٦]. ووافقه ثعلب[١٦٠٧].

(٣) إذا نصبت (نعم، وبئس) ما بعدها تضمنت مرفوعا مضمرا، ويمتنع العطف على هذا الضمير تقول: (نعم رجلا وصاحبا أخوك)، و(بئس الرجل والصاحب عمرو)، ولا يجوز (نعم الرجل وصاحبا عمرو)؛ لأنه لم يتقدم منصوب يعطف عليه، وكذلك لا يجوز (نعم صاحبا، والرجل أخوك)؛ لأنه لم يتقدم مرفوع يعطف عليه، ولا يعطف على المضمر في (نعم)؛ لأنه مضمر مجهول، ولا يعطف على المجهول[١٦٠٨].

ولا يجوز الفصل بين (نعم) و(بئس) وهذا الضمير لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف. قال الله تعالى: ﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ﴾[١٦٠٩]....، وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو (نعم زيدٌ رجلا)[١٦١٠]، وأجازه أبو حيان[١٦١١].

[١٦٠١] ينظر: الأصول: ٢/٢٨٨.
[١٦٠٢] ينظر: الإنصاف: ١/٢٢١.
[١٦٠٣] الكتاب: ٢/١٧٩، وينظر: المقتضب: ٢/١٤٩، والأصول: ١/١١٩.
[١٦٠٤] المقتضب: ٢/١٤٩.
[١٦٠٥] ينظر: الأصول: ١/١١٨.
[١٦٠٦] ينظر: معاني القرآن: ١/٢٦٨، ٢/١٤١، والدرس النحوي في بغداد: ٣٩.
[١٦٠٧] ينظر: مجالس ثعلب: ١/١٧٣.
[١٦٠٨] ينظر: الأصول: ١/١٢٠، والتبصرة والتذكرة: ١/٢٧٨.
[١٦٠٩] الكهف: ٥٠.
[١٦١٠] ينظر: شرح الكافية: ٢/٣١٦.
[١٦١١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢٢.

(٤) يمتنع حذف المخصوص بالمدح، والذم. قال أبو علي الفارسي: ((لا يجوز أيضا أن تقول: (نعم الرجل) حتى تتبعه بالممدوح المخصص نحو: (زيد)، وما أشبهه))[١٦١٢].

إلا أن ابن يعيش ذكر أنه يجوز حذفه إذا تقدم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه، وجعل منه قوله تعالى﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾[١٦١٣]، والمراد سيدنا أيوب (عليه السلام)، ولم يذكره لتقدم قصته، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ﴾[١٦١٤]. أي (فنعم الماهدون نحن)[١٦١٥].

(٥) يمتنع أن يلي فعلي المدح، والذم (نعم، وبئس) كل من (الذي) و(من) و(ما) قال الفراء: ((ولا يصلح أن تولي (نعم)، و(بئس):(الذي)، ولا (من)، ولا (ما) إلا أن تنوي بهما الإكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع، ومن ذلك قولك:(بئسما صنعت)، فهذه مكتفية، و(ساء ما صنعت)، ولا يجوز (ساء ما صنيعك)، وقد أجازه الكسائي في كتابه على هذا المذهب. قال الفراء: ولا نعرف ما جهته))[١٦١٦] فالفراء يمنع إيلاء (نعم، وبئس) (الذي، ومن، وما) إلا عندما تكتفيان بمرفوعهما، وتستغنيان به عن المخصوص بالمدح، أو الذم فعند ذاك يجوز، ونقل أيضا عن الكسائي الجواز مطلقا، ورده فيه، وقد وافق ثعلبٌ الفراءَ في منعه ما تقدم إذ قال:((ولا يجوز (بئس الذي قام زيد)))[١٦١٧].

وذهب إلى هذا أيضا جمع من النحاة[١٦١٨]، وأود الإشارة إلى أن الدكتور زهير عبد المحسن سلطان قد نسب إلى أبي حيان كلاما يفتقر إلى الدقة إذ ذكر أنه (أعني أبا حيان) نسب إلى الكوفيين أنهم يجيزون أن يكون فاعل (نعم، وبئس) موصولا، ورد عليه قوله هذا وذكر أنه مذهب الكسائي فقط[١٦١٩]. وحين رجعت إلى كتابة (ارتشاف الضرب) وجدته يقول: ((ولا يجوز أن يكون فاعل (نعم) موصولا. نص عليه الجرمي في (الفرخ)، وهو مذهب الكوفيين، وكثير من البصريين))[١٦٢٠].

فأبو حيان ههنا ينقل عن الجرمي المنع، ومن ثم ينسبه إلى الكوفيين وكثير من البصريين، وفي النص تخطئة لأبي حيان أيضا لأنه عزا المنع إلى الكوفيين مطلقا في حين أن الكسائي يجيزه.

[١٦١٢] المسائل المشكلة (البغداديات): ٢٠٣.

[١٦١٣] ص: ٣٠.

[١٦١٤] الذاريات: ٤٨.

[١٦١٥] ينظر: شرح المفصل: ١٣٥/٧، وارتشاف الضرب: ٢٤/٣.

[١٦١٦] معاني القرآن: ٥٧/١.

[١٦١٧] مجالس ثعلب: ٦٢/١، وينظر: المؤاخذات النحوية: ٣٢٠.

[١٦١٨] ينظر: الأصول: ١١٣/١، ومنثور الفوائد: ٣٠ -٣١، والمقرب: ٧٣، وشرح الجمل: ٦٠١/١.

[١٦١٩] ينظر: المؤاخذات النحوية: ٣٢١.

[١٦٢٠] ارتشاف الضرب: ٢٣/٣.

(٦) ذكر سيبويه أنه ((محال أن تقول: (عبد الله نعم الرجل)، و(الرجل)، غير (عبد الله) كما أنه محال أن تقول: (عبد الله هو فيها)، وهو غيره))[١٦٢١]، وذلك؛ لأن (نعم الرجل) خبر عن (عبد الله)[١٦٢٢].

(٧) امتنع لدى جماعة من النحاة الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نعم) و(بئس) فلا تقول: (نعم الرجلُ رجلا زيدٌ) ونسب هذا إلى سيبويه والسيرافي وأبي بكر ابن السراج[١٦٢٣]. ووافقهما ابن يعيش وابن عصفور[١٦٢٤]، وقد جوز المبرد ما منع[١٦٢٥]، وكذلك نسب الجواز إلى أبي الفارسي[١٦٢٦]، واستدل المجوزون بقول الشاعر:

والتغلبيون نعم الفحلُ فحلُهُمُ فحلا، وأمُّهُمُ زلّاء منطيقُ

وأوله المانعون بأن (فحلا) منصوب على أنه حال مؤكدة لا تمييز. وكذلك قول الشاعر:

تزوّد مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنعم الزادُ زادُ أبيكَ زادا

وأول على أن (زادا) المنصوب معمول لـ(تزود)، وكذلك حملوا البيتين محمل الضرورة[١٦٢٧].

وقد رجح ابن مالك، ووافقه الأستاذ الدكتور محمد ضاري حمادي مذهب المجوزين لوروده في حديث الرسول الكريم (ﷺ) ((نعم المنيحة اللّقْحَةُ الصّفِيُّ منحةً))[١٦٢٨]، فتضمن وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهرا[١٦٢٩].

(٨) ولا يجوز أن يقال في (حبذا) (حبذه) في المؤنث، وذلك من قبل أن (حبذا) لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأنه صار في منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك، والذي يدل على أنهما بنيا وجعلا شيئا واحدا أنّه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين (ذا) بشيء لا يقال: (حب في الدار ذا)، ولا حب اليوم ذا)[١٦٣٠].

وكذلك لا يجوز أن تقول (حبذا) وتقف حتى تقول: (زيد)، (هند) فتأتي بخبر، فـ(حبذا) مبتدأ، و(هند، وزيد) خبر[١٦٣١].

[١٦٢١] الكتاب: ٢/١٧٧.

[١٦٢٢] ينظر: المقتضب: ٢/١٤٩، والأصول: ١/١١٣.

[١٦٢٣] ينظر: الأصول : ١/١١٢، التبصرة والتذكرة: ١/٢٧٦، وشرح المفصل: ٧/١٣٢، وشرح ابن عقيل: ٢/١٦٣ -١٦٤.

[١٦٢٤] ينظر: شرح المفصل: ٧/١٣٢ -١٣٣، والمقرب: ٧٣.

[١٦٢٥] ينظر: المقتضب: ٢/١٥٠.

[١٦٢٦] ينظر: شرح المفصل: ٧/١٣٢، وارتشاف الضرب: ٣/٢٢، ونسب أبو حيان إلى ابن السراج الجواز.

[١٦٢٧] ينظر: شرح المفصل: ٧/١٣٢ -١٣٣، والمقرب: ٧٢.

[١٦٢٨] فتح الباري: ٦/١٧٠.

[١٦٢٩] ينظر: شواهد التوضيح: ١٠٧، والحديث النبوي الشريف: ٩٩.

[١٦٣٠] ينظر: الكتاب: ٢/١٨٠، والمقتضب: ٢/١٤٥، ومجالس ثعلب: ٢/٥٥٧، والأصول: ٢/١٤١، والموجز في النحو: ٣٢، وشرح المفصل: ١٤٠.

[١٦٣١] ينظر: الأصول: ٢/١٤١.

الشـرط: –ومن مواطن المنع فيه :

(١) حـروف الشـرط لهـا الصـدارة في الكـلام، ولا يـتم الكـلام إلا بجـواب للشـرط فـ((إذا قلـت: (إن تـأتني) لم يكـن كـلاما حتـى تقـول: (آتـك)))[١٦٣٢]، وعلـة ذلـك شـبه الجـزاء بالمبتـدأ، والخـبر إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بالجميع[١٦٣٣].

وللعلة ذاتها امتنـع تقديم ما بعدها عليها. قال المبرد ((الجزاء لا يعمـل فيـه مـا قبلـه، كمـا لا يعمـل هو فيما قبله، ألا ترى أنك لا تقول: (زيدا إن تأت يكرمك)، ولا (زيدا متى تأت تحببه)))[١٦٣٤].

وقـد نسـب الرضـي إلى الكـوفيين أنهـم يجـوزون تقـديم معمـول الجـزاء المجـزوم علـى أداة الشـرط؛ لأن حق الجواب التقديم، وذكر أنهم استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

يا أقرعُ ابن حابسٍ يا أقرعُ إنّكَ إنْ يُصرع أخوك تُصْرَعُ

وردّ الرضـي مـا جـوزوه، ومنـع كـون مرتبـة الجـزاء قبـل الأداة؛ لأن الجـزاء مـن حيـث المعنـى لازم ومرتبة اللازم بعد الملزوم، وحمل قول الشاعر على الضـرورة[١٦٣٥]. وقد نسـب أبـو حيـان القـول بـالجواز إلى الكوفيين والأخفش، والمبرد[١٦٣٦]. ونسبه السيوطي إلى الكسائي[١٦٣٧].

ولدى رجوعي إلى مجـالس ثعلـب تـبين لـي وهـم الرضـي، وأبـي حيـان في نسبة المنـع إلى الكوفيين هكذا بصيغة الإطلاق، فالفراء يمنع ذلك والصحيح ما نسبه السيوطي إلى الكسائي قال ثعلب: (((زيـدا إن تضـرب أضـرب) إن نصـبته بالثـاني لم يختلفـا فيـه، وإن كـان الأول أجـازه الكسـائي، وأبـى الفـراء؛ لأن الشـروط لا يتقـدمها صلاتها))[١٦٣٨]. وكـذلك وهـم أبـو حيـان في نسبته القـول بـالجواز إلى المبرد، وقد تقدم نصه بالمنع.

(٢) منع الفراء الفصل بين جواب الجزاء وبين ما ينصبه بمرفوع، أو منصوب إذ قال: ((ومـن فـرق بـين الجـزاء، ومـا جـزم بمرفـوع أو منصـوب لم يفـرق بـين جـواب الجـزاء وبـين مـا ينصـب بتقدمـة المنصوب، أو المرفوع، تقول: (إنْ عبدُ اللهِ يَقُمْ يَقُمْ أبُوه)، ولا يجوز (أبوه يقم)، ولا أن تجعل مكان الأب منصـوبا بجـواب الجـزاء، فخطـأ أن تقـول: (إنْ تَـأْتِني زيـدًا تضـرب)، وكـان الكسـائي يجيـز تقدمـة النصب في جواب الجـزاء، ولا يجوز تقدمة المرفوع))[١٦٣٩] فـالفراء يمنـع الفصل ههنا وينسـب القـول بالجواز إلى الكسائي.

[١٦٣٢] و[١٦٣٣] ينظر: الأصول: ٢/١٥٨، ٢٣٦.

[١٦٣٤] المقتضب: ٢/٦٨، وينظر: الأصول: ٢/٢٣٦، والخصائص: ١/٢٩٩ –٣٠٠، ٣٥٣، والنكت: ١/٧٣٧، المفصل: ٢/٢١٥، وشرح المفصل: ٩/٧ والجملة العربية: ٦٦.

[١٦٣٥] ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٥٦.

[١٦٣٦] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٥٥٨.

[١٦٣٧] ينظر: همع الهوامع: ٤/٣٣٢.

[١٦٣٨] مجالس ثعلب: ٢/٤١٩.

[١٦٣٩] معاني القرآن: ١/٤٢٢.

(٣) وكما لا يتم الكلام إلا بجواب الشرط. لا يجوز أن يقع الاسم في جواب الشرط إلا بالفاء قال سيبويه: ((اعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل، أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: (إنْ تأْتِني آتك)، و(إن تضرب أضرب) ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: (إن تأتني فأنا صاحبك)))[١٦٤٠]، وذكر بعدها أنه جاء في الشعر اضطرارا في قول حسان:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها والشّرُّ بالشّرِّ عند الله مثلانِ

(٤) وثمة موضع يمتنع إدخال الفاء فيه، وهو أن يكون الجواب ماضيا لفظا أو معنى متصرفا قصد به الاستقبال بحرف الشرط كقولك: (إن اكرمتني اكرمتك). قال سيبويه: ((وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء، ألا ترى أنه يقول: (ما أتيتنا فتحدثنا)، والجزاء ههنا محال، وإنما قبح الجزاء في هذا ؛ لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء))[١٦٤١].

(٥) اختلف النحاة في جزم الشرط والجزاء بـ(كيف). قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله: (كيف تصْنَع أصْنَعْ)، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: (على أيِّ حالٍ تَكُنْ أكُنْ)))[١٦٤٢]. فالجزم بها مستكره، لأنها ليست من حروف الجزاء لدى الخليل ويبدو أن سيبويه وافقه في هذا إذ يقول: ((فأما قول النحويين يجازى بكل شيء يستفهم به، فلا يستقيم))[١٦٤٣] ومعلوم أن (كيف) في الأصل من أدوات الآستفهام.في حين ذهب الفراء إلى جواز المجازاة بـ(كيف)[١٦٤٤]، وقد نسب الرضي إلى البصريين المنع، وذكر أن الكوفيين أجازوه[١٦٤٥]. ونسب ابن عصفور القول بالجواز إلى قطرب[١٦٤٦]، ونسبه هشام إلى الكوفيين وقطرب[١٦٤٧].

(٦) وامتنع الجزاء أيضا بـ(إذا) قال سيبويه: ((وسألته (أي الخليل) عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا قلت: (أتذكر إذ تقول)، فـ(إذا) فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى، ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتا معلوما))[١٦٤٨] إلا أنه ذكر أنهم جازوا بها في الشعر مضطرين وذكر قول قيس بن الخطيم:

[١٦٤٠] الكتاب: ٦٣/٣، ٦٤، وينظر: التبصرة والتذكرة: ٤١٠/١.

[١٦٤١] الكتاب: ٩٧/٣، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٤٨/٢.

[١٦٤٢] الكتاب: ٦٠/٣.

[١٦٤٣] المصدر نفسه: ٥٩/٣.

[١٦٤٤] معاني القرآن: ٨٥/١، وينظر: المؤاخذات النحوية: ٧٢.

[١٦٤٥] ينظر: شرح الكافية: ١١٧/٢.

[١٦٤٦] ينظر: شرح الجمل: ١٩٦/٢، وينظر: المؤاخذات النحوية: ٧١.

[١٦٤٧] ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٥/١.

[١٦٤٨] الكتاب: ٦٠/٣.

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها   خُطَانَا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ

وذكر شاهدين آخرين للفرزدق، ولبعض السلوليين، وذكر أن هذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ[١٦٤٩]، وعلة منع هذا أن (إذا) مؤقتة، وحروف الجزاء مبهمة ألا ترى أنك إذا قلت: (إن تأْتِني آتِك)، فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا، وكذلك (من أتاني أَتيتُه) إنما معناه (إن يأْتِني واحد من الناس آتِه)، فإذا قلت: (إذا أتيتني) وجب أن يكون الإتيان معلوما. ألا ترى إلى قول الله عز وجل ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[١٦٥٠] فقد دل على أنه واقع لا محالة[١٦٥١].

(٧) ومنع سيبويه أيضا المجازاة بـ(حيث)، و(إذ)، وذكر أنه لا يجوز الجزاء بهما إلا أن يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما، وكأنما)[١٦٥٢].

وعلل منعهما من الجزاء إلا بـ(ما) بقوله: ((لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال، وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا الإضافة فعملتا))[١٦٥٣].

النـداء: ومن مواطن المنع فيه

(١) من حروف النداء الهمزة ويمتنع نداء البعيد بها لعدم المد فيها[١٦٥٤]، أما (الياء) فينادى بها البعيد ((ولا يجوز أن تقول: (يا لزيد) وهو مقبل عليك، وكذلك لا يجوز أن تقول (يا زيداه) وهو معك، وإنما يقال ذلك للبعيد، أو ينبه به النائم))[١٦٥٥].

(٢) يمتنع حذف حرف النداء (يا) من النكرة، والمبهم. قال سيبويه: ((ولا يحسن أن تقول: (هذا)، ولا(رجل)، وأنت تريد (يا هذا)، و(يا رجل)، ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينبه به لزم المنبه كأنه صار بدلا من (أي) حين حذفته، فلم تقل (يا أيها الرجل)، ولا (يا أيهذا)....،وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر. قال العجاج:

[١٦٤٩] ينظر: الكتاب: ٣/٦١ –٦٢، وضرائر الشعر: ٢٢٩.

[١٦٥٠] الانفطار: ١.

[١٦٥١] ينظر: المقتضب: ٢/٥٥ –٥٦، والتبصرة والتذكرة: ١/٤١١.

[١٦٥٢] ينظر: الكتاب: ٣/٥٧ –٥٨.

[١٦٥٣] ينظر: المقتضب: ٢/٤٧، ٥٤.

[١٦٥٤] ينظر: شرح المفصل: ٢/١٥.

[١٦٥٥] الكامل: ٣/٢٧٢.

جارِيَ لا تستنكري عَذيري

يريد (يا جارية)، وقال في مثل: (افتدِ مخنوقُ)، و(أصبحْ ليلُ)، و(أطرِقْ كَرَا)، وليس هذا بكثير ولا بقوي))[١٦٥٦]. أي أن علة منعه أن الأصل في النكرة والمبهم النداء بـ(أي) نحو (يا أيها الرجل)، و(يا أيّهذا الرجل)، فلما اطرحوا (أيا)، والألف، واللام، لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم؛ لأنه يؤدي إلى اختصار المختصر[١٦٥٧]. وقد وافق سيبويه في هذا جمع من النحاة[١٦٥٨]. بيد أن غيرهم قد نسب إلى الكوفيين جواز حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء، مستدلين بقوله تعالى﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾[١٦٥٩]. وبقول المتنبي:

هذي برزتِ لنا فَهجتِ رَسِيْسا

وردوهما، بأن الآية يحتمل فيها أن يكون (هؤلاء) منصوبا بإضمار (أعني)، أو أن (أنتم) مبتدأ، والخبر (هؤلاء)، وحملوا قول المتنبي على الإشارة إلى المصدر أي هذه البرزة، أو على الظرف على إرادة المرة[١٦٦٠]، وقد أجاز ابن الأنباري حذف حرف النداء[١٦٦١].

وأود الإشارة ههنا أيضا إلى أن السيرافي، والشنتمري، وابن ولاد[١٦٦٢]. قد نسبوا إلى المبرد أنه خطأ سيبويه في منعه حذف حرف النداء من النكرة،وما وجدته في المقتضب يخالف ما نسب إلى المبرد تماما. إذ قال: ((ان كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتا لشيء، فدعوته أن حذف (يا) منه غير جائز؛ لأنه لا يجمع أن يحذف منه الموصوف، وعلامة النداء، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: (رجلُ أقبل)، ولا (غلامُ تعال)، ولا (هذا هلمَّ) وأنت تريد النداء، وذلك أنه لا يجوز أن تقول (رجل أقبل)؛ لأن هذه نعوت (أي)))[١٦٦٣]، وقال في موضع آخر: ((والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها، لا يجوز أن تقول: (رجلا أقبل)، ولا (رجلا من أهل البصرة أقبل)؛ لأنها شائعة فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل

[١٦٥٦] الكتاب: ٢/ ٢٣٠ -٢٣١، وينظر: ضرائر الشعر: ٤١.

[١٦٥٧] ينظر: أسرار العربية: ٢٠٨، وشرح المفصل: ٢/ ١٥.

[١٦٥٨] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٥٨، ٤/ ٢٦١، ومجالس ثعلب: ١/ ٢١١، والأصول: ١/ ٣٣٨،٣٢٩، والجمل في النحو: ١٥٧، واللمع في العربية: ١٠٨ -١٠٩، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٣٥٧، والمفصل: ١/ ١٢٩، وأسرار العربية: ٢٠٨، وشرح المفصل: ٢/ ١٥ -١٦ والمقرب: ١٩٤، وشرح الجمل: ٢/ ٨٨ -٨٩، وشرح الكافية: ١/ ١٥٨.

[١٦٥٩] البقرة: ٨٥.

[١٦٦٠] ينظر: ضرائر الشعر: ٤١ -٤٢، وشرح المفصل: ٢/ ١٦، وشرح الكافية: ١/ ١٦٠.

[١٦٦١] ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات: ٤٢، ٣٨٧، والدراسات النحوية واللغوية في شرح القصائد السبع: ١٩٠.

[١٦٦٢] ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٣٠ (الهامش) قول السيرافي، والنكت: ١/ ٥٦٩، والانتصار: ٨١ -٨٢ نقلا عن المؤاخذات النحوية: ١٩٩..

[١٦٦٣] المقتضب: ٤/ ٢٥٨.

على النداء، وإلا فالكلام ملتبس))[١٦٦٤] والذي يتبين من هذين النصين أن المبرد لا يختلف عن سيبويه في منعه حذف حرف النداء.

(٣) الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره (أنادي)، أو (أدعو)، أو نحو ذلك، ويمتنع إظهار هذا الفعل، ولا اللفظ به؛ لأن (يا) قد نابت عنه، وكذلك لو صرحت بالفعل، وقلت (أنادي) كان إخبارا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: (ناديت زيدا)[١٦٦٥].

(٤) يمتنع نداء ما فيه (ألف ولام) بحرف النداء مباشرة إلا اسم الله تعالى قال سيبويه: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة، إلا إنهم قد قالوا: (يا الله اغفر لنا)، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه))[١٦٦٦]، وقد نقل سيبويه أيضا عن الخليل (رحمهما الله) أنه علل منع ما تقدم بقوله: ((أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل ان كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: (يا رجلُ، ويا فاسقُ) فمعناه كمعنى (يا أيها الفاسق)، و(يا أيها الرجل)، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك (اضرب) عن (تضرب)، وكما صار المجرور بدلا من التنوين))[١٦٦٧].

أي أن النداء يحيل الاسم إلى معرفة وذلك بالإشارة إليه فاكتفيت عنه بالألف واللام؛ لأنه صار معلوما، وكذلك فالألف واللام للتعريف، ولا يدخل تعريف على تعريف في كلمة واحدة، ولا يجتمع تعريفان في اسم واحد[١٦٦٨]، وذكر ابن يعيش علة أخرى لما منع وهي أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين[١٦٦٩].

[١٦٦٤] المصدر نفسه: ٢٦١/٤، وينظر: المؤاخذات النحوية: ١٩٩.

[١٦٦٥] ينظر: شرح المفصل: ٤٠/٢، والأشباه والنظائر: ١٢٦/١.

[١٦٦٦] الكتاب: ١٩٥/٢، وينظر: ١٨٧/٢، ١٩٦، ٢٣٤، والمقتضب: ٢٣٩/٤، والجمل: ١٥٠ –١٥١، والتبصرة والتذكرة: ٣٤٤/١، والنكت: ٥٤٦/١ –٥٤٧، والمفصل: ١١٩/١ –١٢١، وشرح المفصل: ٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٤/١ –٢٧٥، والمقرب: ١٩٤، وشرح الجمل: ٩٠/٢، وتسهيل الفوائد: ١٨١، ومغني اللبيب: ٣٧٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٦٤/٢، والفوائد الضيائية: ٣٣٦/١، وهمع الهوامع: ٤٧/٣، والأشباه والنظائر: ٩٧/٢، وحاشية الصبان: ١٤٦/٣.

[١٦٦٧] الكتاب: ١٩٧/٢ –١٩٨.

[١٦٦٨] ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٤، والتبصرة والتذكرة: ٣٤٤/١، وأسرار العربية: ٢٠٨ –٢٠٩.

[١٦٦٩] ينظر: شرح المفصل: ٨/٢ –٩.

وقد نقل أبو البركات الانباري وتبعه ابن مالك وأبو حيان والسيوطي[١٦٧٠]. عن الكوفيين تجويزهم ما تقدم مستدلين بقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا

وقوله:

فَديتُكِ يا التي تيَّمتِ قلبي

وأولوها بأن التقدير في الأول (فيا أيها الغلامان) فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، وكذلك البيت الآخر، وقد ذكر المبرد أن رواية البيت الأول كالآتي: (فيا غلامان اللذان فرّا)[١٦٧١].

(٥) ومما يمتنع نداؤه الضمير؛ لأن ضمير الغيبة، والتكلم يناقضان النداء، فلا تقول: (يا هو)، ولا (يا أنا)، وأما ضمير المخاطب فلا يجمع بينه وبين النداء؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر، وقد جوز ابن عصفور نداءه في نادر كلام، أو ضرورة شعر، ومما جاء في الشعر قوله:

يا أَبْجر بن أَبْجَر يا أنتَا

وقد حكي قولهم: (يا إياك قد كفيتك)[١٦٧٢].

وكذلك يمتنع نداء الفعل، والحرف، فإن وجد ثمة حرف قد دخل على أحدهما، فيؤول على أن المنادى محذوف، أو أن هذا الحرف للتنبيه لا للنداء، وهو الوجه الأحسن عند ابن عصفور[١٦٧٣].

وكذلك الأسماء اللازمة للصدر، والأسماء غير المتصرفة[١٦٧٤]. يمتنع نداؤها.

ولا ينادى أيضا مضاف لكاف الخطاب نحو (يا غلامك) قال المبرد: ((اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال، وذلك؛ لأنك إذا قلت: (يا غلامك أقبل) فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف))[١٦٧٥]. أي أنه بهذه الحالة سوف ينادى من ليس مخاطب وهذا لا يصح.

(٦) يمتنع عند البصريين ذكر حرف النداء مع (اللهم) إذ ذكروا أن (الميم) في آخره مثقلة عوضا من حرف النداء، ولا يقال: (يا اللهم) إلا في ضرورة شعر نحو قوله:

[١٦٧٠] ينظر: الإنصاف: ٣٣٥/١ –٣٤٠، وتسهيل الفوائد: ١٨١، وارتشاف الضرب: ١٢٧/٣، وهمع الهوامع: ٤٧/٣.

[١٦٧١] ينظر: المقتضب: ٢٤٣/٤.

[١٦٧٢] ينظر: المقرب: ١٩٣، وارتشاف الضرب: ١١٩/٣، وهمع الهوامع: ٤٦/٣.

[١٦٧٣] ينظر: شرح الجمل: ١١٤/١.

[١٦٧٤] ينظر: المقرب: ١٩٣.

[١٦٧٥] المقتضب: ٢٤٥/٤، وينظر: همع الهوامع: ٤٧/٣، والأشباه والنظائر: ٣١٦/١ –٣١٧.

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا أقولُ يا اللهُمّ يا لّلهُمّا[١٦٧٦]

وقد نسب جمع من النحاة إلى الكوفيين أنهم يجوزون ذكر حرف النداء، وذكروا أنها ليست عوضا من حرف النداء (يا)[١٦٧٧]. ونسبه بعضهم إلى الفراء[١٦٧٨]. وهو الصحيح إذ وجدت الفراء يذكر ما نسب إليه تماما من أن أصل الكلام (يا الله أمنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا[١٦٧٩].

(٧) ومما لا يستعمل إلا في النداء قولهم (يا أبت لا تفعل)، و(يا أمة لا تفعلي)، ويمتنع الجمع ههنا بين علامة التأنيث، و(ياء) الإضافة، فلا يقال: (يا أبتي)، ولا (يا أمتي) بإثبات الياء؛ لأن علامة التأنيث (التاء) فيهما عوض من (ياء) الإضافة، ولا يجمع بين العوض، والمعوض منه. قال تعالى:﴿ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ ﴾[١٦٨٠][١٦٨١].

(٨) منع النحاة النصب صفة (أي) في النداء[١٦٨٢]، ونقل الزجاج عن المازني تجويزه ما منع، ورده؛ لأنه مخالف لكلام العرب، وللإجماع[١٦٨٣].

وعلة منعها من النصب أنها لا تستعمل مفردة، وكذلك جيء بـ(أي) للتوصل إلى نداء ما فيه (أل) ولا يجوز ذكرها، وقولنا (يا أيها الناس) بمنزلة قولنا (يا ناس)[١٦٨٤]، وبهذا يغدو وهما ما نسبه ابن مالك إلى الزجاج من أنه يجيز ما تقدم[١٦٨٥]، فرأيه لا يختلف عن رأي النحاة.

الاستغاثة: - وفيها:

(١) أن لام الاستغاثة بدل من الزيادة التي تلحق آخر المنادى، نحو قولك: (يا زيداه، ويا بكراه) ويمتنع الجمع بين اللام وهذه الزيادة، فلا تقول: (يا لزيداه)[١٦٨٦].

[١٦٧٦] ينظر: الجمل في النحو: ١٦٤ -١٦٥، واللمع في العربية: ١١٣، وشرح المفصل: ١٧/٢، والمقرب: ٢٠١، وشرح الجمل: ١٠٦، وشرح الكافية: ١٤٥/١، وارتشاف الضرب: ١٢٦/٣، وهمع الهوامع: ٦٤/٣، والأشباه والنظائر: ١٢٤/١، وحاشية الصبان: ١٤٦/٣.

[١٦٧٧] ينظر: الإنصاف: ٣٤١/١ -٣٤٤، وضرائر الشعر: ١٤٩ -١٥٠، وشرح الكافية: ١٤٦/١، وهمع الهوامع: ٦٤/٣.

[١٦٧٨] ينظر: شرح المفصل: ١٦/٢، وشرح الجمل: ١٠٦/٢.

[١٦٧٩] معاني القرآن: ٢٠٣/١.

[١٦٨٠] مريم: ٤٤.

[١٦٨١] ينظر:الجمل في النحو:١٦٥،وشرح الكافية:١٤٨/١، وشرح ابن عقيل:٢٧٦/٢، والفوائد الضيائية:٣٤٠/١، والأشباه والنظائر: ١٢٤/١.

[١٦٨٢] ينظر: الكتاب: ١٨٨/٢، والمقتضب: ٢١٦/٤، والأصول: ٣٣٧/١ -٣٣٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٠٩/٣، والنكت: ٥٤٣/١.

[١٦٨٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٩/٣، والأشباه النظائر: ٦٠/٣، والمؤاخذات النحوية: ٢٣٩.

[١٦٨٤] ينظر: الأصول: ٣٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٠٩/٣.

[١٦٨٥] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣١٨/٢، وقد تنبه د. زهير عبد المحسن سلطان على وهم ابن مالك (المؤاخذات النحوية: ٢٤).

[١٦٨٦] ينظر: الجمل في النحو: ١٦٧، وشرح الجمل: ١١٢/٢.

(٢) ولا يكون النداء فيها إلا بالياء من سائر حروف النداء، ولا يجوز حذفها؛ لأن الاستغاثة موضع تكثير الصوت، فلو حذفت لكان ذلك تناقضا[١٦٨٧]. وكذلك للمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث أمرا مهما[١٦٨٨]. وللعلتين أنفسهما امتنع ترخيم المستغاث[١٦٨٩].

ويمتنع حذف حرف النداء من (المستغاث به) أيضا، فلا تقول: (لزيد)، وأنت تريد (يا لزيد)؛ لأن المستغيث يبالغ في رفع صوته، وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي[١٦٩٠].

الترخيـــم: -

ذكر سيبويه أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر، لكثرة النداء في كلامهم[١٦٩١]. ومن ثم ذكر ما يمتنع ترخيمه فقال: ((واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنهما غير مُنَادَيَيْنِ، ولا يرخم مضاف، ولا اسم منون في النداء من قبل أنه جرى على الأصل وسلم من الحذف... ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخم المندوب؛ لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه الحذف الترخيم))[١٦٩٢].

فسيبويه منع من ترخيم المضاف إليه، والمضاف، والوصف، والاسم المنون في النداء، والمستغاث به. إذا كان مجرورا، والمندوب. وأضاف النحاة اللاحقون اسماءا أخرى يمتنع نداؤها ومنها (النكرة، والمضمر، والمبهم، وما عاقب المضاف مما يضم إليه، وما كان على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره هاء، فهذه يمتنع ترخيمها جميعا[١٦٩٣].

وكذلك يمتنع ترخيم المثنى، وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبس بالمفرد، وجمع المذكر السالم، والمنسوب نحو (زيديّ)[١٦٩٤].

وأود الإشارة ههنا إلى أن منع ترخيم المضاف، والثلاثي. ليس بإجماع النحاة، فقد نسب إلى الكوفيين تجويزهم ترخيمهما، فأما المضاف فقد نسب أبو البركات الانباري وابن يعيش[١٦٩٥]. إلى الكوفيين أنهم يجوزون ترخيم المضاف محتجين بقول الشاعر:

[١٦٨٧] ينظر: شرح الجمل: ٢/ ١١٠.

[١٦٨٨] ينظر: شرح الكافية: ١/ ١٦٠.

[١٦٨٩] ينظر: شرح الجمل: ٢/ ١١٠.

[١٦٩٠] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٦.

[١٦٩١] الكتاب: ٢/ ٢٣٩، وينظر: الجمل في النحو: ١٦٨، وضرائر الشعر: ١٤٤ –١٤٥، والنكت: ١/ ٥٨٣، وشرح الكافية: ١/ ١٥١.

[١٦٩٢] الكتاب: ٢/ ٢٤٠، وينظر: الأصول: ١/ ٣٥٩.

[١٦٩٣] ينظر: الجمل في النحو: ١٦٨، والبغداديات: ٣٤٩، واللمع في العربية: ١١٧، والنكت: ١/ ٥٧٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٩.

[١٦٩٤] ينظر: شرح الكافية: ١/ ١٥٢.

[١٦٩٥] ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٤٧ –٣٥٥، وأسرار العربية: ٢١٦ –٢١٧، وشرح المفصل: ٢/ ٢٠.

خذوا حظّكم يا آلَ عكرمَ واحفظوا   أواصِرنا والرّحم بالغيب تُذْكَرُ

أراد: (يا آل عكرمة) وقول الآخر:

أيا عُرْوَ لا تبعُدْ فكلُّ ابن مُرّةٍ   سيدعوه داعي ميتةٍ فَيُجيبُ

أراد (أبا عروة).

وردوهما بأن هذه الأبيات محمولة على حذف التاء لضرورة الشعر، والترخيم يجوز عند البصريين في غير النداء لضرورة الشعر، وما ذهب إليه البصريون أولى بالقبول –فيما يبدو – إذ إن الشاعر إنما يضطره الوزن فيحذف، وكذلك فهو قد سمع في الشعر وحده.

وقد نسب إليهم أيضا تجويزهم ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا، نحو (عُنُقٍ) فيقولون: (يا عُنُ) قياسا على الأسماء التي تماثلها نحو (يد، ودم) والأصل (يدي، ودمو) فنقصوها للتخفيف، ورُدَّ عليهم أيضا بأن الحذف فيها قليل ف الاستعمال بعيد عن القياس، وكذلك إنهم إنما حذفوا الياء، الواو من (يد، ودم) لاستثقال الحركات عليهما[١٦٩٦].

وما نسبه أبو البركات الانباري إلى الكوفيين نسبه ابن عصفور إلى الفراء فقط، ورد عليه ما زعم بان الثلاثي الساكن الوسط لم يرخم؛ لأنه إن حذف بقي على حرفين الثاني منهما ساكن فأشبه الأدوات نحو (من) و(عن) وأمثالهما[١٦٩٧].

الندبة: – وفيه:

(١) يمتنع ندبة النكرة، والمبهم. قال سيبويه في باب (ما لا يجوز أن يندب): ((وذلك قولك: (وارجلاه)، و(يا رجلاه)، وزعم الخليل (رحمه الله)، ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال، وقال الخليل (رحمه الله) إنما قبح؛ لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت:

(واهذاه) كان قبيحا؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تَفجَّعَ بأعرف الأسماء، وأن تخصَّ ولا تُبْهِم، ولو جاز هذا لجاز (يا رجلا ظريفا)، فكنت نادبًا نكرة، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا، وأن يتفجعوا على غير معروف، وكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن

[١٦٩٦] ينظر: أسرار العربية: ٢١٤ –٢١٥.

[١٦٩٧] ينظر: شرح الجمل: ٢/١١٤.

تُبْهِمْ))[١٦٩٨]. فسيبويه يمنع ندبة المبهم، والنكرة، وينقل المنع أيضا عن الخليل ويونس؛ لأن الندبة تكون في البائن المعلوم، والمعروف، وهي إخبار عن أمر عظيم، وجسيم فلا ينبغي فيه الإبهام، إذ تنتفي الفائدة من الكلام.

ومما يمتنع ندبته أيضا النعت، فلا تقول (يا زيداه الظريفاه). قال سيبويه في قولهم: (وازيد الظريف والظريف) ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنه منعه أن يقول: (الظريفاه) أن الظريف ليس بمنادى))[١٦٩٩]. ونقل عن يونس أنه يجوز هذا[١٧٠٠].

وكذلك يمتنع ندبة الضمير؛ لأن الغائب فيه يناقض النداء؛ لأن النداء خطاب، وأما ضمير المتكلم فلا يتصور؛ لأن المتكلم حيٌّ، والمندوب ميّت، وأما المخاطب فقد جاز ندبته في ضرورة شعر[١٧٠١]. ويمتنع أيضا ندبة الاسم الموصول[١٧٠٢].

وأود الإشارة ههنا إلى أن أبا البركات الانباري نسب إلى الكوفيين تجويزهم ندبة النكرة، والأسماء الموصولة، وذلك؛ لأن الاسم النكرة يعرف من المعرفة بالإشارة نحو (واراكباه) فجازت ندبته كالمعرفة، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف، واحتجوا أيضا بالسماع نحو (وامَنْ حَفَرَ بِئْر زَمْزَمَاه)، وجعله الانباري من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وذكر أنه جاء مع شذوذه معروفا[١٧٠٣]، وما استدل به الكوفيين استحسنه الخليل، وذكر أنه معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع[١٧٠٤]، وكذلك سمع (وامَنْ قَتَلَهُ ابنُ مُلْجِماه)، وبناءا على هذا فلا حجة لهم في تجويزه؛ لأن المندوب اشتهر بهذه الصفة حتى عرف من دون ذكره.

(٢) يمتنع حذف حرف النداء من المندوب، وقد نقل الرضي عن سيبويه علة منع حذفه بقوله: ((لأنهم (يحتلطون)[١٧٠٥]، ويدعون ما قد فات، وبعد عنهم، و(الاحتلاط)[١٧٠٦] الاجتهاد في الغضب؛ ولأنهم يريدون به مذهب الترنم، ومد الصوت، ولذلك زادوا الألف أخيرا مبالغة في الترنم))[١٧٠٧].

[١٦٩٨] الكتاب: ٢٢٧/٢ وينظر: المقتضب: ٢٦٨/٤، والأصول: ٣٥٨/١، والجمل: ١٧٦، واللمع في العربية: ١٢١، والنكت: ٥٦٧/١، والمفصل: ١٢٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٨٦/١، وشرح الجمل: ١٢٨/٢، وتسهيل الفوائد: ١٨٥، وشرح ابن عقيل: ٢٨٢/٢، وهمع الهوامع: ٦٦/٣ -٦٧، وحاشية الصبان: ١٦٨/٣.

[١٦٩٩] الكتاب: ٢٢٥/٢، وينظر: المقتضب: ٢٦٨/٤.

[١٧٠٠] المصدر نفسه: ٢٢٦/٢، وينظر: المفصل: ١٢٨/١، وشرح الكافية: ١٥٨/١، وهمع الهوامع: ٦٩/٣.

[١٧٠١] ينظر: الجمل في النحو: ١٧٦، وشرح الجمل: ١٢٨/٢.

[١٧٠٢] ينظر: تسهيل الفوائد: ١٨٥، وشرح ابن عقيل: ٢٨٢/٢.

[١٧٠٣] ينظر: الإنصاف: ٣٦٢/١ -٣٦٣،ارتشاف الضرب: ١٤٣/٣ -١٤٤.

[١٧٠٤] ينظر: الكتاب: ٢٢٨/٢.

[١٧٠٥] و [١٧٠٦] في النص (يختلطون) و(الاختلاط)، والصواب ما أثبته. ينظر: الكتاب: ٢٣١/٢.

[١٧٠٧] شرح المفصل: ٢٣١/٢، وينظر: المقرب: ٢٠٤، وشرح الكافية: ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل: ١٥٦/٢.

أي أن المقصود بتكثير الصوت؛ لأن المتفجع يصيبه طَرَبٌ لشدّة جزعه، فَيُكْثِّرُ الصوتَ لذلك، وحذفُ حرف الندبة يناقض ذلك[١٧٠٨].

[١٧٠٨] ينظر: شرح الجمل: ٢/١٢٨.

الخاتمــة

ظاهرة المنع في النحو العربي ظاهرة بارزة ومتميزة في بناء دعائمه. هذا الصرح اللغوي الذي شيده نحاتنا المتقدمون (رحمهم الله) وهو موضوع لم يسبق لأحد ـ في حدود علمي ـ أنْ قام بدراسته على الرغم من أنه موضوع جدير بالدراسة، والبحث لما له من أهمية في تصويب خلل اللسان على مستوى التركيب .

وقد توصلت في هذا البحث - بعون من الله تعالى - إلى نتائج أهمها: -

١ - تحديد مفهوم اصطلاحي للمنع اذ لم اعثر في المصادر التي وقعت بين يدي على ذكر لحدّ اصطلاحي لهذه اللفظة على الرغم من أهميتها، واثبت من خلال هذا الحدّ الاصطلاحي للمنع أنه حكم نحوي شأنه شأن أي حكم نحوي، أو قاعدة نحوية وبينت السمات والملامح المميزة لهذا الحكم.

٢ - أوردت الالفاظ المرادفة لمصطلح المنع، والتعبيرات الدالة عليه والاسباب التي دعت الى أختيار هذا المصطلح عنوانا للظاهرة.

٣ - كشف البحث عن مسألة مهمة أخرى وهي اختلاط مصطلح المنع والتعبيرات الدالة عليه بمصطلحات أخرى لا تدل على المنع وانما لها دلالتها الخاصة نحو (القبيح)، و (الضعيف)، و (الشاذ) وغير ذلك فجاءت هذه الدراسة لتضع الحدود الفاصلة بين هذه المصطلحات بذكر دلالات كل منها على انفراد، وذكر سماتها، ومفاهيمها اللغوية الاصطلاحية لتنماز عن مصطلح المنع ولتخليصه من شوائب الخلط الناتج عن تسامح النحاة في اطلاق هذه المصطلحات المتعددة المختلفة في دلالتها على الموضع، أو المسألة، او التعبير الواحد.

٤ - حددت الدراسة انماط المنع، واساليبه واسباب المنع، وعلله لدى النحاة.

٥ - تناولت بالدراسة مسالة الخلاف في المنع، واهم اسباب هذا الخلاف وهو ما يتعلق بتسامح النحاة في تعاملهم مع ادلة الاستشهاد النحوية من قراءات قرآنية، وشواهد فصيحة نثرية، وشعرية، وصولا الى ما ينبغي أن يكون عليه حال الاستشهاد بهذه الادلة اللغوية.

٦ - سعت الدراسة الى استقصاء اغلب مواطن المنع في الدرس النحوي ، ومسائله، على الرغم من ضيق مدة الدراسة وتحديدها بعام واحد وهو ما حدد مصادر البحث وقيّد توسعها ومع هذا فقد بلغت مسائل هذه الظاهرة في هذا البحث (٣٠٠) موطنا نحويا، ويمكن تلخيص اهم نتائج هذا الاستقصاء بما يأتي:

(أ) صحح البحث ما نسبه بعض النحاة من الاوائل، والمعاصرين الى الكوفيين من مسائل لم يقولوا بها اذ اثبت البحث أنهم يذهبون الى خلاف ما نسب اليهم ومن ذلك:

١ - اثبت البحث خطأ ما نسبه ابو البركات الانباري الى الكوفيين من تجويزهم اضافة النيف الى العشرة اذ وجدت الفراء يمنع ذلك ويقصر الجواز على الشعر، متابعا البصريين.

٢ - اكد البحث ما ذهب اليه بعض الباحثين من خطا ما نسب الى الكوفيين من انهم يجوزون مجيء الجملة الماضوية حالا من غير تقدير (قد) ظاهرة، او مضمرة، واوضح انهم يمنعون هذه المسالة على نحو ما ذهب اليه البصريون تماما.

٣ - اثبتت البحث خطأ ما نسبه بعض النحاة المتأخرين الى الكوفيين من انهم يجوزون زيادة (من) في الواجب ولا يشترطون ان تسبق بنفي او شبهه، اذ تبين ان الفراء والطبري وثعلبا يمنعان زيادة (من) في الواجب، وبهذا فهم يوافقون البصريين.

٤ - اكد البحث ما ذهب اليه بعض الباحثين المعاصرين من وهم ما نسبه ابو البركات الانباري وغيره من الباحثين الى الكوفيين من تجويزهم الفصل بين المتضايقين فهم يمنعون هذه المسالة شأنهم شأن البصريين.

٥ - اثبت البحث خطأ ما نسب الى الكوفيين عامة من انهم يجوزون عطف الظاهر على المضمر المجرور اذ وجدت الفراء والطبري يمنعان هذا العطف.

٦ - اكد البحث ما ذهب اليه بعض المعاصرين من تخطئتهم ما نسب الى عامة الكوفيين من انهم يجوزون التعجب من السواد، واكد منع الفراء ذلك.

(ب) صحح البحث ما نسبه بعض متأخري النحاة والمعاصرين منهم الى نحاة متقدمين من مثل (الاخفش) ،و(المبرد) اراء لم يقولوا بها، ومن ذلك نسبتهم الى الاخفش الاوسط ما يأتي:

١ - تجويزه ادخال الفاء في خبر المبتدأ من غير تضمنه معنى الشرط، وما اثبته البحث خلاف هذا اذ وجد انه يصرح بالمنع.

٢ - تجويزه عطف الظاهر على المضمر المجرور، واثبت البحث انه يمنع هذه المسألة.

٣ - تجويزه وصف النكرة بالمعرفة اذا تخصصت بالوصف، في حين اثبت البحث انه يمنع هذه المسالة صراحة.

ومنها نسبتهم الى المبرد ما يأتي: -

١ - انه يجوّز ما منعه سيبويه واغلب النحاة من جر الضمير بـ (الكاف، وحتى، ومذ) وما وجدته عند المبرد أنه يجوّز جرّ الضمير بالكاف وحدها.

٢ - أنه يجوّز تقديم ما بعد حروف الشرط عليها وقد اكد البحث منع المبرد لهذه المسالة.

٣ - انه يجوز حذف حرف النداء من النكرة، واثبت البحث منعه لما نسب اليه في هذا الشأن.

(ج) كما اثبت البحث ان سيبويه لم يرد بتقبيحه الاقتصار على احد المفعولات الثلاثة في باب (أعلم وأرى) دون الآخر (الجواز) كما ذهب الى هذا بعض النحاة والباحثين المعاصرين وانما اراد المنع لتصريحه به بقوله: (لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة) واكد البحث وهم بعض النحاة المتأخرين في نسبتهم الى المبرد وابن السراج تجويزهما حذف المفعول الاول من هذه المفعولات الثلاثة واثبتت البحث انهما كانا يمنعان ذلك.

٧ - ظهر من خلال البحث ان اغلب مسائل الخلاف النحوية كانت في مسائل المنع لكونها تخضع لاجتهادات النحاة على وفق ادلتهم من السماع، والقياس، ونظرتهم الى هذين المعيارين.

٨ - ظهر من خلال البحث ان ثمة نحاة كانوا يعولون على الشاهد الواحد المسموع دليلا على رد حكم المنع، ومنهم ابن مالك على سبيل المثال.

٩ - كان الكوفيون اكثر تساهلا في تجويزهم المسائل النحوية اذ كانوا يعتمدون في بعض الاحيان الشاهد الواحد وان كان شعريا في رد حكم المنع بيد انهم لم يلتزموا بهذا المنهج بشكل دائم متلئب كما شاع عنهم إذ نراهم في كثير من المسائل يوافقون البصريين في منع مسائل نحوية وردت فيها نصوص فصيحة .

وفي الختام إنّ هذه الدراسة تدعو الى اعادة النظر في كثير من مصطلحات الظواهر النحوية واللغوية المبثوثة في تراثنا النحوي الضخم، وتحديد مفاهيمها اللغوية، والاصطلاحية بدقة، لكي يفرق بين هذه الظواهر من جهة ويتم تخليص هذه الظواهر من المصطلحات المتعددة المعاني، والمتفاوتة في الدلالة عليها بتحديد مصطلحات الظاهرة ومفاهيمها وسماتها بدقة متناهية، وبها يمكن اطلاق مصطلح واحد على كل ظاهرة لكي تتميز به، وتتخصص ولكيلا تتداخل المصطلحات، أو تتشعب، ولقصر كل ظاهرة على مواضعها، وامثلتها حسب من خلال عملية استقرائية متأنية ينبثق عنها بيان سمات هذه المصطلحات وحدودها.

أدعو الله أن يوفقنا لما فيه مرضاته وان يجعلنا من حماة هذه اللغة المباركة لغة كتابنا الكريم، ومن سدنتها المحافظين على عروبتها ، وبقائها الى ان يرث الله الارض ومن عليها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

اللهم لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من أمرنا رشدا

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مظانّ البحث

الكتب المطبوعة

القرآن الكريم

(أ)

-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الاولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، د. محيي الدين توفيق إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ، جامعة الموصل،١٣٩٩هـ -١٩٧٩م .

-ابن جني عالم العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى، بغداد: ١٩٩٠م.

-اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، الكويت: ١٩٧٨م.

-اثر النحاة في البحث البلاغي، الدكتور عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر: ١٩٧٥م.

-احياء النحو، ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: ١٩٥١.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، الطبعة الاولى، مطبعة النسر الذهبي: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

-ارتقاء السيادة في علم اصول النحو، تأليف الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الانبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، العراق - الرمادي: ١٤١١هـ -١٩٩٠م.

-اساس البلاغة للزمخشري، دار ومطابع الشعب، القاهرة: ١٩٦٠م.

-الاستغناء في احكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: الدكتور طه محسن، مطبعة الارشاد، بغداد: ١٩٨٢م.

-اسرار العربية لابي البركات الانباري، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجبل - بيروت، الطبعة الاولى: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

-الاشباه والنظائر في النحو جلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف السعد، مكتبة الكليات الازهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة: ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

-الأصول - دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور: تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد: ١٩٨٨م.

-الاصول في النحو: لابي بكر بن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة بيروت: ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م، ومطبعة النعمان، النجف الاشرف: ١٩٧٣م - ١٣٩٣هـ.

-أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٣٩٣هـ -١٩٧٢م.

-أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الله الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية: ١٩٧٩م.

-إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م .

-اعراب القرآن لابي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد: ١٩٧٧م.

-اعراب القرآن، المسمى (الجواهر) لعلي بن الحسين الباقولي، والمنسوب خطأ للزجاج، تحقيق: ابراهيم الابياري، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٦م.

-الاغراب في جدل الاعراب، لابي البركات الانباري، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية: ١٣٧٧هـ — ١٩٥٧م.

-الاقتراح في علم اصول النحو، جلال الدين السيوطي، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه د. أحمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم، الطبعة الاولى: ١٩٨٨.

-أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي (ت٥٨١هـ) تح : محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، ١٩٣٠ -١٩٧٠م .

-الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لابي البركات الانباري، مطبعة السعادة، مصر ، الطبعة الرابعة" ١٣٨٠هـ — ١٩٦١م.

-اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الندوة، لبنان: ١٩٨٠م.

-الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد: ١٩٨٢م.

-الايضاح في علل النحو لابي القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، مطبعة المدني: ١٣٧٨هـ — ١٩٥٩م.

(ب)

-البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط٢ ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

-البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٩١هـ — ١٩٧٢م.

-البستان، عبد الله البستاني، بيروت، المطبعة الامريكية: ١٩٧٢هـ — ١٩٣٠.

-البنى النحوية. نعوم جومسكي، ترجمة : الدكتور: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الاولى، ١٩٨٧م.

(ت)

-تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي.

-التبصرة والتذكرة لابي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الاولى: ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.

-التبيان في اعراب القرآن، لابي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت، لبنان.

-التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه - دراسة لغوية - الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ،الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة: ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨م.

-التعريفات للشريف الجرجاني، مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر: ١٣٥٧هـ — ١٩٣٨م.

-التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصاغاني: تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة: ١٩٧٠م.

-التوابع في كتاب سيبويه.د. عدنان محمد سلمان، مطابع التعليم العالي، الموصل: ١٩٩١م.

-تهذيب اللغة، لابي منصور الازهري، تحقيق: محمد عبد السلام هارون وآخرين مطابع سجل العرب - والهيئة العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٦٤م -١٩٧٥م.

(ج)

-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابي جعفر محمد بن جرير الطبري، مصطفى البابي الحلبي واولاده، الطبعة الثانية: ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.

-الجامع لاحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى: ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

-الجملة العربية تأليفها واقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.

-الجمل في النحو لابي القاسم بن اسحاق الزجاجي، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الاولى: ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل: ١٣٩٦هـ — ١٩٧٦م.

-الجواز النحوي ودلالة الاعراب على المعنى، مراجع عبد القادر القاسم الطلحي ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، (د.ت).

(ح)

-حاشية الصبان على شرح الاشموني، محمد علي الصبان، مطبعة الاستقامة، القاهرة: ١٣٦٦هـ — ١٩٤٧م.

-حاشية العلامة الشيخ حسن العطار على شرح الازهرية في علم النحو، تأليف الشيخ خالد الازهري، للعلامة الشيخ حسن العطار الشافعي المصري، دار احياء الكتب العربية، مصر: ١٣٧٦هـ.

-الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم طبعه دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م.

-الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تح : علي نجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح شلبي ، ط٣ ، مكتبة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م .

-الحديث النبوي الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الدكتور محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الاولى: ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.

(خ)

-خزانة الادب ولب لباب السان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة المنيرية، مصر، الطبعة الاولى، بولاق (د.ت).

-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: ١٩٩٠م.

-خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش ـ الكوفيون) الدكتور عفيف دمشقية، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٠م.

-الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف، الدكتور: محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الاولى: ١٩٧١م.

(د)

-الدرس النحوي في بغداد، الدكتور مهدي المخزومي، وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية: ١٩٧٤م.

-دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور: احمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ — ١٩٧٨م.

-ديوان جرير، تحقيق الدكتور: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ، مصر ١٩٦٩م - ١٩٧١م.

(ر)

-الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، مطابع لجنة التأليف والترجمة والنشر: ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م.

-رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح، لابن الطراوة النحوي، تحقيق: الدكتورحاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الاولى: ١٩٩٠م.

(س)

-السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.

-سر صناعة الاعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: الدكتورحسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

-سيبويه حياته وكتابه، الدكتورة خديجة الحديثي، منشورات وزارة الاعلام، بغداد: ١٩٧٥م.

(ش)

-الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

-شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشر، مطبعة السعادة، مصر: ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

-شرح الاشموني على الفية ابن مالك المسمى (بمنهج السالك إلى الفية ابن مالك) لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد الاشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر، ١٣٨٥هـ – ١٩٣٩م.

-شرح الفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (د.ت).

-شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، لآبن مالك ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحى السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان ، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م .

-شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، للمرادي ، تح: محمد خلف الرديني ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م .

-شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الازهري، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي (د.ت). وطبعة دار الكتب العلمية ، تح : محمد باسل عيون السود ، بيروت – لبنان ، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م

-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب ابو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل: ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

-شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، مصورة عن طبعه الاستانة، ١٣١٠هـ.

-شرح شذور الذهب ، لأبن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تح : محمد ياسر شرف ، ط١ ، دار إحسان للنشر والتوزيع ، طهران ، إيران ، ١٤١٧هـ .

-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الانباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

-شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: الدكتور عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، الطبعة الاولى: ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

-شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب) لابي الحسن علي بن محمد بن علي الاشبيلي المعروف بابن خروف، تحقيق خليفة محمد خليفة بديري، الجماهيرية العظمى - طرابلس، الطبعة الاولى: ١٤٢٥هـ – ١٩٩٥م.

-شرح اللمع، لآبن برهان العكبري، تحقي: الدكتور فائز فارس، الطبعة الاولى، الكويت: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

-شرح المراح في التصريف، بدر الدين العيني، تح: د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد: ١٩٩٠م.

-شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، بمصر.

-شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية، الكويت: ١٩٧٦م -١٩٧٧م.

-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة: ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م، ومطبعة دار افاق عربية للصحافة والنشر، تحقيق: الدكتور طه محسن، بغداد: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

-الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الاولى: ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

(ص)

-الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة: ١٣٧٥هـ – ١٩٥٦م.

-صحيح البخاري، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ.

-صحيح مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

(ض)

-ضرائر الشعر، او كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، لابي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، والدكتور محد مصطفى هدارة، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية.

(ظ)

-ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الاولى: ١٩٧٤م.

(ع)

-العين للخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد: ١٩٨٠م -١٩٨٥م.

(غ)

-غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره برجشتراسر، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ.

-غريب الحديث، لابن الجوزي، وثق اصوله وخرج حديثه وعلق عليه/ الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(ف)

-فتح الباري في شرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر١٣٧٨هـ – ١٩٥٩م.

-فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي ، تأليف: تيرنس موور ، وكر يستين كارلنغ ، ترجمة : الدكتور : حامد حسين الحجاج ، مراجعة سلمان داود الواسطي ، الطبعة الأولى ، بغداد :١٩٩٨م .

-الفوائد الضيائية ، نور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق : الدكتور اسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الاوقاف والشوؤن الدينية : ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م .

(ق)

-القاموس المحيط ، للفيروز أبادي ، دار الفكر ، بيروت : ١٤٠٣ه –١٩٨٣م.

-القراءات واللهجات الدكتور عبد الوهاب حمودة، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١: ١٩٤٨م.

-القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، دار الحداثة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م .

-القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره – الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمان ، الاردن ، الطبعة الأولى : ١٩٩٧م .

(ك)

-الكامل للمبرد ، عارضة بأصوله وعلق عليه ، محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة (د.ت) .

-كتاب سيبويه ، طبعه بولاق ، المطبعة الاميرية الكبرى ببولاق– مصر ، ٥١٣١٦ ، وطبعة عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

-كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ، كلاكتا : ١٨٦٢م .

-الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : الدكتور : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، دار الكتب الثقافية ، دمشق : ١٩٧٥ –١٩٧٦م .

(ل)

-لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة،تأليف الدكتور عبد العزيز مطر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

-لحن العامة والتطور اللغوي ، د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٦٧م.

-لسان العرب، لابن منظور، بيروت، دار صادر: ١٩٦٨م.

-مع الادلة، أبو البركات الانباري، مطبوع مع الاغراب في جدل الاعراب، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

-اللمع في العربية، لابي الفتح عثمان بن جني، تح: فائز فارس، دار الامل، اربد - الاردن، الطبعة الاولى: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

(م)

-المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الاولى: ١٩٩٤م.

-متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

-مجاز القرآن، لابي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، الطبعة الاولى، مكتبة الخانجي، مصر: ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.

-مجالس ثعلب، لابي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٠م، ١٩٨٧م.

-محيط المحيط، بطرس البستاني، بيروت، ١٨٦٧ –١٨٧٠م.

-مختار الصحاح، لبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠١هـ – ١٩٨٩م.

-المختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، دار الهجرة.

-المزهر في علوم اللغة وانواعها، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

-المسائل السكريات، أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد: ١٩٨٢م.

-المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لابي علي النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد: ١٩٨٣م.

-المسند للامام أحمد بن حنبل،شرحه وصنف فهارسه أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

-مشكل اعراب القرآن، لابي محمد مكي بن ابي طالب القيسي، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد: ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م.

-معاني القرآن للاخفش الاوسط، حققه الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ — ١٩٨١م.

-معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.

-معاني القرآن واعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الاولى: ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

-معاني النحو، الدكتور: فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي في الموصل: ١٩٨٩م.

-معجم الادباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، سلسلة الموسوعات العربية: ١٩٣٦م.

-معجم شواهد العربية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الاولى: ١٣٩٣ -١٩٧٣م.

-معجم مصطلحات الادب، مجدي وهبة، مكتبة لبنان، بيروت: ١٩٧٤م.

-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري، حققه وفصله وضبط غرائبه، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

-المفصل في علم العربية، لجار الله الزمخشري، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي، القاهرة، عني بنشره محمود توفيق الكتبي.

-مقاييس اللغة لابي الحسن احمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

-المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة: ١٣٨٥هـ -١٣٨٨هـ.

-المقرب، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد: ١٩٨٦م.

-من أعلام البصرة سيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، د. صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الإعلام ، العراق ، ١٩٧٤ .

-منثور الفوائد، لابي البركات الانباري، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الاولى: ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

-منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية، عبد الامير محمد امين الورد، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الاولى: ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.

-منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الدكتور محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الاولى: ١٩٨٩م.

-الموطأ، مالك بن انس، صححه، وخرج احاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ١٣٧٠هـ -١٩٥١م.

-الموجز في النحو، ابو بكر بن السراج، حققه وقدم له، مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: ١٩٦٥م.

الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق (د.ت).

(ن)

-نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تح : د. محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م .

-نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد المفتي، مكة المكرمة،ط١، المكتبة الفيصلية،١٤٠٦هـ -١٩٨٥م.

-نحو المعاني، د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي: ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

-النكت في تفسير كتاب سيبويه للاعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن السلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الاولى، الكويت: ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

-النواسخ في كتاب سيبويه، الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار السالة للطباعة، بغداد: ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م.

(هـ)

-هداية الرحمن لالفاظ وايات القرآن، محمد صالح البنداق، دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الاستاذ عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت: ١٣٩٤هـ -١٩٧٥م.

الرسائل الجامعية:

-ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، محي الدين توفيق ابراهيم، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة القاهرة ١٩٧٢م.

-البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي، عبد الرسول سلمان ابراهيم الزيدي، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد،١٩٩٠م.

-البحث النحوي، في تهذيب اللغة للازهري، محمد عبد الرسول سلمان، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧م.

-الخلاف النحوي بين الكوفيين، مهدي صالح الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.

-الدراسات اللغوية والنحوية في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابي بكر محمد بن القاسم الانباري، محمد سعيد العاني، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، ١٩٩٦م.

-ظاهرة النيابة في العربية (دراسة تحليلية) رسالة دكتوراه، عبد الله صالح بايعير، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧م.

-مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٨٠م.

-المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي ، علي جابر المنصوري، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٧٦م.

-الوجه الضعيف في النحو، كريم عبد الحسين حمود الجعفري، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ١٩٩٩م.

البحوث والمقالات :

-ملاحظات على كتاب (ابو زكريا الفراء)، د. مهدي المخزومي، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٤٧، ص ٤٨٤، سنة ١٩٧٢.

-النحويون والقراءات القرآنية، د. زهير غازي زاهد، منشور في مجلة اداب المستنصرية، العدد الخامس عشر، ١٩٨٧م.

ABSTRACT

The Phenomenon of " Prevention" in Arabic Syntax

This Thesis studies 'prevention' as a grammatical term with varied occurrence in the books of the Classic and modern; being a well- known phenomenon; forming its linguistic conception and clearing it up from other terms with which it was intermingled. It also shows the linguists' reasons for prevention in some syntactic sections.

The importance of this subject stems from its trying to prevent un-well formed sentences on the syntactic level to protect the language of the Holy Quran.

This study has an introduction and a prelude.

The importance of this subject and the reasons behind its selection have been included in the introduction. In the prelude I have studied the following terms- "possibility" and "regularity" – in a summarized Way since they form, together with prevention, a general and important phenomenon on the level of language.

This study includes two Units with two chapters in each and some sections as follows :-

Unit One is entitled as "the features of "prevention" as a syntactic phenomenon" in two chapters; chapter one is entitled as ("prevention" its Use and conceptions."

This chapter has three sections : the first ; is specified for the study of prevention as a linguistic term ; in which I have reached to a specific level for prevention. The second; is specified for the synynoms of prevention to linguists; while the third includes some terms being intermingled with prevention to classic and modern linguists.

Chapter two is entitled as " Types of Prevention, Reasons and Arguments" including three sections: the first; "types of prevention and its styles". The second; "the reasons behind prevention in syntactic study", in which I have studied the linguists reasons for the avoidance of the use of some expressions; while the third is specified for "the analysis of the reasons behind linguists arguments"

Unit two is entitled as "Sections of prevention in syntactic study" including two chapters: chapter one "prevention in Nouns" including: Nominal, accusal, prepositional and a positive phrases.

Chapter two "other levels for prevention" is divided into four sections: verbs, letters, deficient verbs and styles.

Finally, this study has reached certain findings followed by a bibliography enriched with up-to- date books.

The researcher
Mazin Abdulrasoul Salman

THE PHENOMENON OF PREVENTION IN ARABIC SYNTAX

A thesis Submitted by

Mazin Abdulrasoul Salman

To the council of the College of Education – Al- Mustansirya University In a partial fulfilment of the degree of Master of Art in Arabic language and Linguistics

Supervised by

Dr. Khadija Al- Hadithi

١٤٢٢ A.H **- ٢٠٠١A.m**